

تيسير اللطيف الحبيب

شرح

مقدمة في أصول التفسير

لشيخ الإسلام
أحمد بن محمد الحليم بن محمد (السلام) (ابن تيمية)
المتوفى سنة: (٧٢٨هـ) رحمه الله

مترجمها

أ. د. عارف بن محمد بن محمد بن محمد

مترجمة الشرع بالجامعة الإسلامية بالرياض

تقديم

فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الله

مدرس المعهد العلمي بالرياض سابقاً

أ. د. عيسى بن محمد بن محمد بن محمد

المدرس بالمشهد النبوي الشريف

ومدرس هيئة التدريس بكلية القرآن الكريم

بالجامعة الإسلامية بالرياض

مكتبة

دار البحوث

دار البحوث

تيسير اللطيف الخبير
شرح مقدمة في أصول التفسير

كل الحقوق محفوظة للناشر

بموجب حقوق الطبع والتأليف والنشر

فلا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناشر

الطبعة الأولى

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

دار النبلاء للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة ٠١٠٢٩٢٨٩٢٨٣

مكتبة زاد الراوي

المدينة المنورة - أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

جوال: ٠٥٤٢٦٥٨٢٠٨

al.rawi.zd@gmail.com

تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير

لشيخ الإسلام
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
المتوفى سنة: (٧٢٨هـ) رحمته الله

شرحها

أ. د. عارف بن مزيد السحيمي
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

تتم

أ. د. علي بن غازي التويجري

المدرس بالمسجد النبوي الشريف
وعضو هيئة التدريس بكلية القرآن الكريم
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

فضيلة الشيخ سعيد بن هليل العمر

مدير المعهد العلمي بحائل سابقاً

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه وحزبه وبعد:

فقد قرأت كثيراً من كتاب شرح مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي قام به صاحب الفضيلة أ. د. عارف بن مزيد السحيمي زاده الله من فضله فوجدته شرحاً مفيداً جامعاً تناول عبارات شيخ الإسلام بالبيان المفصل مع تميزه بعدة ميزات من أهمها:

١- عنايته بالمسائل العقدية في الرسالة سواء ما ذكره شيخ الإسلام أو ما استطرد الشارح بذكره، وتناوله لها وفق اعتقاد السلف الصالح، مع العناية بنقل كلام الأئمة في ذلك.

٢- تنويجه لشرحه بذكر أقوال العلماء والنقل عنهم.

٣- الإكثار خاصة من الإفادة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه البار ابن القيم، ولا يخفى ما لكلامهما من الأهمية والقبول في نفوس أهل الحق.

٤- تميز هذا الشرح بالتعريفات العلمية لمصطلحات العلم الشرعي والفنون وغيرها، واستيعابه لذلك.

٥- التعريف بالأعلام والأماكن الواردة في مقدمة شيخ الإسلام جميعها.

وخلاصة القول إنه شرح ماتع نافع جامع، فأحث طلبه العلم
على قراءته والإفادة منه.

والله أسأل أن يثيب الشيخ أ. د عارف السحيمي على ما بذله
من جهد، وأن يعظم له الأجر وأن ينفع بعلمه ويسدده ويجعلنا وإياه
من دعاة الحق وأعاونه وأنصاره.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على نبينا محمد.

✍ قاله وكتبه

أ. د علي بن غازي التويجري

المدرس بالمسجد النبوي الشريف
وكلية القرآن بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه
وخزبه وبعد:
فقد قرأت كثيرا من كتاب شرح مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي
قام به صاحب الفضيلة أ.د عارف بن مزيد السحيمي زاده الله من فضله فوجدته شرحا
مفيدا جامعا تناول عبارات شيخ الإسلام بالبيان المفصل مع تميزه بعدة ميزات من
أهمها:
1. عنايته بالمسائل العقدية في الرسالة سواء ما ذكره شيخ الإسلام أو ما استطرده
الشارح بذكره، وتناوله لها وفق اعتقاد السلف الصالح، مع العناية بنقل كلام الأئمة
في ذلك.
2. تنويعه لشرحه بذكر أقوال العلماء والنقل عنهم .
3. الاكثار خاصة من الإفادة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه البار ابن القيم،
ولا يخفى ما لكلاهما من الأهمية والقبول في نفوس أهل الحق.
4. تميز هذا الشرح بالتعريفات العلمية لمصطلحات العلم الشرعي والفنون وغيرها،
واستيعابه لذلك.
5. التعريف بالأعلام والأماكن الواردة في مقدمة شيخ الإسلام جميعها.
وخلاصة القول إنه شرح ماتع نافع جامع، فأحث طلبية العلم على قراءته والإفادة منه.
والله أسأل أن يثيب الشيخ أ.د عارف السحيمي على ما بذله من جهد، وأن يعظم له
الأجر وأن ينفع بعلمه ويسدده ويجعلنا وإياه من دعاة الحق وأعاونه وأنصاره.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد.

قاله وكتبه أ.د علي بن غازي التويجري
✍
المدرس بالمسجد النبوي الشريف
وكلية القرآن بالجامعة الإسلامية سابقا

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:
فقد اطلعت على الشرح الوافي لكتاب (مقدمة في أصول
التفسير)

لفضيلة الشيخ الدكتور/ عارف بن مزيد السحيمي، ومن
المعلوم أن الكتاب يعد مرجعاً في هذا الباب؛ لأن مؤلفه شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمته الله قد اعتنى به عناية كبيرة ووضع معالم هذا
العلم.

ثم إن فضيلة الشيخ الشارح قد توسع في شرح الأصول التي
ذكرها شيخ الإسلام، وأكثر النقل عن أئمة السلف في هذا الباب،
وناقش كثيراً من الأصول والمسائل في هذا الباب، فجاء الشرح
وافياً ومبيناً لهذه الأصول، وإني لأحسبه من أفضل الشروح لهذا
الكتاب العظيم.

فجزى الله الشارح خير الجزاء على ما قام به من جهد مبارك،
ورحم الله شيخ الإسلام رحمة واسعة على ما قدمه في هذا الباب
وغيره من صنوف العلم، وصلى الله وسلم على نبينا ورسولنا
محمد.

كتبه

سعيد بن هليل العمر

١٤٤١/١/١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:
فقد اطلعت على الشرح الوافي لكتاب (مقدمة في أصول التفسير)
لفضيلة الشيخ الدكتور/ عارف بن مزيد السحيمي، ومن المعلوم أن الكتاب
يعد مرجعاً في هذا الباب؛ لأن مؤلفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد اعتنى
به عناية كبيرة ووضع معالم هذا العلم.
ثم إن فضيلة الشيخ الشارح قد توسع في شرح الأصول التي ذكرها شيخ
الإسلام، وأكثر النقل عن أئمة السلف في هذا الباب، وناقش كثيراً من
الأصول والمسائل في هذا الباب، فجاء الشرح وافياً ومبيناً لهذه الأصول، ولقي
لأخيه من أفضل الشروح لهذا الكتاب العظيم.
فجزى الله الشارح خير الجزاء على ما قام به من جهد مبارك، ورحم الله
شيخ الإسلام رحمة واسعة على ما قدمه في هذا الباب وغيره من صنوف
العلم، وصلى الله وسلم على نبينا ورسولنا محمد.

كتبه

سعيد بن هليل العمر
سعيد بن هليل العمر
١٤٤١/١/١هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة الشرح

إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، وَمَنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْإِنشَاء: ٧٠-٧١]، أمَّا بعد^(١):

فإنَّ شرف علوم القرآن لا يخفى على طالب العلم، إذ شرف هذا العلم بشرف معلومه، وهو القرآن الكريم، ولا شك أن مباحث هذا العلم تتفاضل تفاضلاً بيّناً، وأن من أعلاها علم التفسير الذي هو بيان معنى

(١) هذه تسمى خطبة الحاجة، وقد كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه، كما يعلمهم التشهد في الصلاة، وهي مشروعة بين يدي كل حاجة، وقد أخرجها النسائي في سننه، كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، (٣/١١٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب حُطْبَةِ النِّكَاحِ، (١/٦٠٩)، وورد ذكر طرفٍ من هذه الخطبة في: «صحيح مسلم»، كتاب الْجُمُعَةِ باب تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْحُطْبَةِ (٢/٥٩٣)، وصححها الألباني في: «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: (١/٣)، وأفردها برسالة جمع المرويات الواردة فيها، وسَمَّاها: «خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يُعَلِّمُهَا أصحابه».

كلام الله ﷻ، والناظر في هذا العلم يحتاج إلى مقدمات يدرسها لتتبين له معالمه، وتتضح له سبله، فلا يتيه إذا قرأ كتب هذا العلم، ولا يختلط عليه الغث بالسمين، وهذه المقدمات هي ما اصطلح عليه باسم أصول التفسير^(١)، فهو من علوم الآلة المعينة على فهم القرآن الكريم، ومعرفة تفسيره ومعانيه.

وهذا العلم يُقصدُ به: المناهج التي تبيّن الطريق الذي يلتزمه المفسّر في تفسير آيات القرآن الكريم.

وفائدة هذا العلم: أنّه بواسطته تُفهم معاني القرآن الكريم، وتُعرف مراتب الحجج والأدلة من آياته، وتتضح معانيه على وجه الصحة والدقة العلمية.

وغايته: معرفة تفسير آيات القرآن الكريم، وتبيين أحكامه وحكمه، للتوصل إلى معرفة مراد الله تعالى؛ ليعمل به وتُنال به سعادة الدنيا والآخرة.

وموضوعه: كلام الله تعالى الذي هو أشرف الكلام وأعظمه^(٢).

وقد قيّض الله ﷻ لنشر دينه الذي تكفل بحفظه إلى يوم الدين علماء ناصحين للخلق، فدوّنوا المصنفات في علم أصول التفسير، وما يُعِين على ضبط قواعده وأصوله، فجزاهم الله خير الجزاء على ما قاموا به.

ومِمَّن انتظم في سلك أولئك العلماء الأعلام: شيخ الإسلام أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني: (ت: ٧٢٨هـ) رحمه الله،

(١) انظر: «فصول في أصول التفسير» للطيار ص: (١٣).

(٢) انظر: «أصول التفسير وقواعده» لخالد العك ص: (٣٠-٣١).

فقد أَلَفَ الرسالةَ النَّفِيسَةَ المشهورةَ بـ «مقدمة في أصول التفسير»، وَصَمَّنَهَا الكلامَ عن مسائل كثيرة منها ما يلي:

- ١- تقرير تبين النبي ﷺ لأصحابه معاني القرآن الكريم.
 - ٢- تدبر القرآن دون فهم معانيه غير ممكن.
 - ٣- الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وأنَّ خلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى: اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد.
 - ٤- النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليل جدًّا، وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة.
 - ٥- كلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر.
 - ٦- الاختلاف في التفسير نوعان: من جهة النقل، ومن جهة الاستدلال.
 - ٧- أحسن طرق التفسير.
 - ٨- أشارَ إلى الموقف من الأحاديث الإسرائيلية، وبيان أقسامها.
 - ٩- تفسير القرآن الكريم بمجرد الرأي محرَّم.
- وهذه الرسالة قد اشتملت على مسائل متفرقة في فنون شتى من العلم فهمها يُعَيِّن على ضبط الكتاب، وقد رأيت -بعد دراسة هذا الكتاب وتدريسه مرارًا- أنَّ شرحه التفصيلي له أثرٌ في استيعاب مسائل الكتاب وفهمها، كما رُوي عن الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله قوله: «يُخْتَصَرُ الْكِتَابُ لِيُحْفَظَ، وَيُبَسِّطَ لِيُفْهَمَ»، وقيل لأبي عمرو بن

العلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل كانت العربُ تُطِيلُ؟ قال: «نعم، كانت تُطِيلُ لِيُسْمَعَ مِنْهَا، وَتُوجِزُ لِيُحْفَظَ عَنْهَا»^(١).

فكان هذا الشرح الموسوم بـ: (تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير).

وقد استعنت بالله تعالى على شرح هذه الرسالة وفق الضوابط الآتية:

١- عزوتُ الآيات القرآنية إلى أماكنها بذكر اسم السورة، ورقم الآية داخل المتن، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٢- عزوتُ الأحاديث النبوية، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، وما كان في غيرهما عزوته إلى من خرَّجه، مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجة الحديث.

٣- عزوتُ الآثار من مصادرها مع بيان كلام أهل العلم فيها، وحكمهم عليها ما أمكن ذلك.

٤- شرحتُ كلام المؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما يقتضيه المقام من إسهاب أو اقتضاب، مع الحرص على إيضاح كلامه بذكر الآثار الواردة عنه وعن تلميذه ابن القيم رحمهما الله.

٥- وثَّقتُ النقول التي ذكرها المؤلف في التفسير وعلومه والعقيدة والحديث وعلومه، والفقه وأصوله، واللغة من مصادرها الأصيلة ما أمكن ذلك، وما تعذَّر توثيقه؛ وثَّقتُه عن طريق المصادر التي نقلت أقوالهم.

(١) وقد اعتمدت على المتن الذي حققه: عدنان زرزور، لتميَّزه عن بقية التحقيقات.

٦- ترجمتُ الأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة ترجمةً موجزةً في الحاشية.

٧- عرّفتُ بالمصطلحات العلمية، وبيّنتُ الكلمات الغريبة.

٨- عرّفتُ بالأماكن الوارد ذكرها في الرسالة.

٩- عرّفتُ بالأديان والفرق الوارد ذكرها في الرسالة.

١٠- راعيتُ علامات الترقيم، وضبطت ما يحتاج إلى ضبط.

١١- عملتُ الفهارس العلمية اللازمة.

وقبل شرح الرسالة فإنّه من المناسب التعريف بها باختصار في المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: اسم الرسالة ونسبتها للمؤلف وسبب تأليفها وموضوعها، ووصف منهجه واسلوبه فيها.

وبيان ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: اسم الرسالة، ونسبتها للمؤلف.

جاء في غلاف النسخة المخطوطة للرسالة ما نصّه: «قاعدة عظيمة القدر شريفة في تبين ما يعين على فهم القرآن وتفسيره ومعرفة معانيه من كلام شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحه جنته آمين»^(١)، وهذه التسمية من كتابة الناسخ.

وقد اشتهرت الرسالة باسم: «مقدمة في أصول التفسير»، ولم أقف على ما يشير إلى تسمية المؤلف رَحِمَهُ اللهُ لها بهذه التسمية، ومن سمّاها بذلك هو القاضي الحنبلي بدمشق: محمد جميل الشطي، الذي نشر الرسالة عام ١٣٥٥هـ، ولعله أخذ هذه التسمية من قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة رسالته: «فقد سألتني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمّن قواعدَ كليةً تُعينُ على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في

(١) المكتبة الازهرية بالقاهرة، رقم الحفظ: [٥١٩٣٣/٥٩٤]، وانظر: «مقدمة في

أصول التفسير»، تحقيق: عدنان زرزور ص: (٢٣-٢٤).

منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأفاويل»^(١).

ومما يدلُّ على صحة نسبتها للمؤلف ما يلي:

- ١- نقل السيوطي رحمه الله عنها في كتابه: (الإتقان في علوم القرآن)، مع عزو ما ينقله لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٢).
- ٢- لعله يُستأنس في نسبتها إليه بما قاله تلميذه ابن القيم رحمه الله: «وبعث إليَّ في آخر عمره قاعدةً في التفسير بخطه...»^(٣).
- ٣- نسبتها إليه في فهرست خزانة التراث الذي قام بإصداره مركز الملك فيصل، مع ذكر نسخته المودعة في مكتبة الأزهر^(٤).
- ٤- نسبتها إليه في معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم^(٥).
- ٥- جاء في كتاب: الأثبات في مخطوطات الأئمة: شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، والحافظ ابن رجب: «مقدمة في أصول التفسير: في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم ١٩٣٦، عن بروكلمان»^(٦).

(١) انظر: «المصدر السابق»، ص: (٢٣).

(٢) انظر: (١٠٨/١).

(٣) «مدارج السالكين»: (٥٢٠/١).

(٤) (٥٦٧/٣٧).

(٥) (٢٩٤/١).

(٦) ص: (٢١٦).

٦- ذكرها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمته الله في مجموع الفتاوى لابن تيمية رحمته الله ^(١).

الفرع الثاني: سبب تأليف الرسالة وموضوعها.

ذَكَرَ المؤلف رحمته الله في المقدمة سبب تأليف رسالته وموضوعها حيث قال: «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمةً تتضمنُ قواعدَ كليةً تُعِينُ على فَهْمِ القرآن، ومعرفةِ تفسيره ومعانيه، والتمييزِ في منقولِ ذلك ومعقوله بين الحقِّ وأنواعِ الأباطيل، والتنبيهِ على الدليلِ الفاصلِ بين الأقاويل» ^(٢).

الفرع الثالث: وصف منهجه وأسلوبه في الرسالة.

يمكن إبراز منهج المؤلف وأسلوبه في رسالته من خلال الآتي:

١- أشار المؤلف رحمته الله إلى سلوكه منهج الاختصار في كتابة رسالته، وأنَّ مصادره فيها من حفظه فقال: «وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من إملاء الفؤاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد» ^(٣).

٢- احترامه لأهل العلم -وعلى رأسهم الصحابة رضي الله عنهم -.

ومن أمثلة ذلك إشهاره لمكانة الصحابة رضي الله عنهم كقوله: «وحيثُ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال

(١) (١٣/٣٢٩-٣٧٥).

(٢) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير».

(٣) «المصدر السابق».

الصحابة، فإنهم أدريٰ بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين^(١).

ومن حسن أدبه دفع ما يُتَوَهَّمُ قدحه في أهل العلم ومنه نقله على سبيل الإقرار عن الترمذي رَحِمَهُ اللهُ^(٢) أنه قال: «وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم»^(٣).

١- الإشارة أحياناً الخلاف الوارد في المسألة دون ترجيح أو مناقشة للمخالف.

ومثاله قوله: «وقد تنازع العلماء في قول صاحب: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند»^(٤).

قوله رَحِمَهُ اللهُ: «والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمن»^(٥).

(١) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير».

(٢) «سنن الترمذي»، برقم: (٢٩٥٢).

(٣) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير».

(٤) «المصدر السابق».

(٥) «المصدر السابق».

وقوله ﷺ: «والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً»^(١).

٢- التمثيل لقواعد وأصول التفسير التي يذكرها، بما يوضحها.
مثاله: لَمَّا ذكر اختلاف التنوع في التفسير، قال ﷺ: «أَنْ يَعْبُرَ كُلُّ واحدٍ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضادا لدعائه باسم آخر»^(٢).

٣- السُّلوك للمنهج النقدي في التعامل مع المخالفين في الأصول الاعتقادية، والتبيين لأثر فساد الاعتقاد على فهم كلام الله تعالى، والغلط في تفسيره.

مثاله: قوله ﷺ: «ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه»^(٣).

(١) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير».

(٢) «المصدر السابق».

(٣) «المصدر السابق».

٤- الاحتجاج بالكتاب والسنة، وأقاويل الصحابة رضي الله عنهم، والاستدلال بالآثار الواردة عن السلف رحمهم الله، والاحتجاج بالدليل العقلي.

مثاله: لما تكلم عن مسألة تبين النبي ﷺ لأصحابه معاني القرآن احتج على ذلك بقوله ﷺ: «قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]»، وعقل الكلام متضمن لفهمه^(١)، وبقول التابعي أبي عبد الرحمن السلمي ﷺ: «حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل»^(٢).

٥- اتّسأم أسلوبه في كتابته بالسهولة والوضوح والبعد عن التكلف في الألفاظ، مع سلامة لغته، وهناك ألفاظ نادرة من جهة استعمالها ذكرها المؤلف وهي محل إشكال مثل قوله: «مع عدم التشاعر»^(٣).

٦- استعمال الأسلوب الإخباري عند عرض الأقوال وتحليلها. ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ: «قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها؛ ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»^(٤).

(١) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير»..

(٢) «المصدر السابق».

(٣) «المصدر السابق».

(٤) «المصدر السابق».

٧- استخدم الأسلوب الإنشائي في رسالته من أمرٍ ونهي، واستفهام.

ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ: «يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه»^(١)، وقوله ﷺ: «فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرَ﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك»^(٢)، وقوله ﷺ: «مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن، وقد علم أنه الله، لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً؟»^(٣).

المطلب الثاني: القيمة العلمية للرسالة،

واستفادة أهل العلم منها بالنقل عنها، وبشرحها.

يدلُّ على قيمة الرسالة العلمية أمران:

الأول: أهميتها في بابها، ومما يبيّن ذلك ما يلي:

١- أن مصنفها ﷺ كتبها لمقصد عظيم وهو ذكر أصول في التفسير تعين على فهم القرآن الكريم، وقد صرّح بذلك في بداية المقدمة حيث قال: «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمّن قواعد كلية تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك

(١) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير»..

(٢) «المصدر السابق».

(٣) «المصدر السابق».

ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل»^(١).

٢- تعلق الرسالة بعلم شريف وهو علوم القرآن، وشرفه لا يخفى على طالب العلم، إذ شرف هذا العلم بشرف معلومه، وهو القرآن الكريم، ولا شك أن مباحث هذا العلم تتفاضل تفاضلاً بيناً، وأن من أعلاها: علم التفسير الذي هو بيان معنى كلام الله ﷻ، والناظر في هذا العلم يحتاج إلى مقدمات يدرسها لتبين له معالمه، وتتضح له سبله، فلا يتيه إذا قرأ كتب هذا العلم، ولا يختلط عليه الغث بالسمين. وهذه المقدمات هي ما اصطلح عليه باسم أصول التفسير^(٢).

٣- احتواء الرسالة على الإشادة بتفاسير أثرية بعضها مطبوع، وبعضها يصعب الوصول إليها؛ لكونها مخطوطة أو مفقودة، مما يستدعي البحث عنها، أو الاطمئنان لما ينقله بعض المفسرين عنها.

ومن تلكم التفاسير:

تفسير إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، (ت: ١٢٧هـ).

تفسير وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، (ت: ١٩٧هـ).

تفسير سفيان بن عيينة، (ت: ١٩٨هـ).

تفسير سنيّد بن داود أبو علي المصيصي، (ت: ٢٢٦هـ).

تفسير إسحاق بن راهويه الحنظلي، (ت: ٢٣٨هـ).

(١) انظر: «تيسير اللطيف الخبير شرح مقدمة في أصول التفسير»..

(٢) «فصول في أصول التفسير» للطيار ص: (١٣).

- تفسير الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ت: ٢٤١هـ).
- تفسير عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم العثماني، (ت: ٢٤٥هـ).
- تفسير عبد بن حميد بن نصر الكسي، (ت: ٢٤٩هـ).
- تفسير عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي المعروف بالأشج، (ت: ٢٥٧هـ).
- تفسير الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، (ت: ٢٧٣هـ).
- تفسير بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي القرطبي، (ت: ٢٧٦هـ).
- تفسير أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٩هـ).
- تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ).
- تفسير أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، (ت: ٤١٠هـ).
- ٤- ومما يزيد في قيمة الرسالة وأهميتها منزلة مؤلفها فهو من أئمة الدين وأعلام الهدى.
- الثاني: مما يدل على قيمة الرسالة:**
- ١- نقل أهل العلم عنها، وممن نقل منها^(١):
- الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ) في مقدمة تفسيره^(٢).

(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير»، تحقيق: عدنان زرور ص: (٢٢).

(٢) انظر: (٧/١).

بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت: ٧٩٤هـ) في البرهان في علوم القرآن^(١).

الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ) في الإتيان في علوم القرآن^(٢).

٢- اهتمام أهل العلم المعاصرين بشرحها.

ومن أهم شروحيها ما يلي:

شرح أصول في التفسير، للشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، أ. د. محمد بن عمر بازمول.

شرح مقدمة في أصول التفسير، د. صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي.

(١) انظر: (١٧٥/٢).

(٢) انظر: (١٠٨/١).

المطلب الثالث: مصادر الرسالة

عند التأمل والنظر في المصادر التي نصَّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الاستفادة منها أو أشار إليها، يُلاحظ أَنَّها تحوي جملةً من المصنفات، وبيانها كالآتي:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً كتب التفسير وعلومه وهي:

- ١- تفسير إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، (ت: ١٢٧هـ).
- ٢- تفسير وَكِيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، (ت: ١٩٧هـ).
- ٣- تفسير سفيان بن عيينة، (ت: ١٩٨هـ).
- ٤- تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت: ٢١١هـ).
- ٥- فضائل القرآن، لأبي عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، (ت: ٢٢٤هـ).
- ٦- تفسير سُنيْد بن داود أبو علي المصيصي، (ت: ٢٢٦هـ).
- ٧- تفسير إسحاق بن راهويه الحنظلي، (ت: ٢٣٨هـ).
- ٨- تفسير الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ت: ٢٤١هـ).
- ٩- تفسير عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم العثماني، (ت: ٢٤٥هـ).
- ١٠- تفسير عبد بن حُميد بن نصر الكسي، (ت: ٢٤٩هـ).
- ١١- تفسير عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي المعروف بالأشج، (ت: ٢٥٧هـ).

١٢- تفسير الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، (ت: ٢٧٣هـ).

١٣- تفسير بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي القرطبي، (ت: ٢٧٦هـ).

١٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، (ت: ٣١٠هـ).

١٥- تفسير أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٩هـ).

١٦- تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ).

١٧- تفسير أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، (ت: ٤١٠هـ).

١٨- حقائق التفسير، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، (ت: ٤١٢هـ).

١٩- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، (ت: ٥١٦هـ).

٢٠- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ).

٢١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، (ت: ٥٤٢هـ).

ثالثاً: كتب الحديث وشروحه وعلومه وهي:

- ١- الموطأ، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، (ت: ١٧٩هـ).
- ٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ت: ٢٤١هـ).
- ٣- الجامع الصحيح المختصر، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت: ٢٥٦هـ).
- ٤- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت: ٢٦١هـ).
- ٥- الجامع الصحيح سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت: ٢٧٩هـ).
- رابعاً: رجع إلى كتاب واحد في التراجم وهو: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت: ٤٣٠هـ).

والله تعالى أسأل الإخلاص والإعانة إنه سميع مجيب.



قال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الشرح

ابتدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتابه بالبسملة، لما لها من منزلة رفيعة في الشريعة الإسلامية^(١)، ومن عادة العلماء رحمهم الله بدء كتاباتهم بالبسملة لأمر، منها:

(١) صُنِفَتْ بعض المصنّفات الخاصّة في البسملة وأحكامها منها:

- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف، للحافظ ابن عبد البر القرطبي، (ت: ٤٦٣هـ)، وهو مطبوع بتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني.
- كتاب البسملة، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة المقدسي، (ت: ٦٦٥هـ)، وقد اختصره الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) في كتاب سمّاه: مختصر كتاب البسملة لأبي شامة، وقد طُبِعَ المختصر بتحقيق علي بن أحمد الكندي.
- رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة، لجلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، وهو مطبوع بتحقيق عبد الحكيم الأنيس.
- أحكام البسملة وما يتعلّق بها، لفخر الدّين الرّازي، وهو مطبوع بتحقيق مجدي السيّد.
- إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم، لمحمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان أبي سعيد الخادمي ولا يزال مخطوطًا، وله نسخة مودعة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات بالرياض برقم (١٠٧٥٠٩-١).
- تفسير البسملة للشيخ محمّد بن إسحاق القونوي في كتابه، وهو مخطوط في مكتبة خدابخش بالهند برقم (٤١٧/٢) (٤/٢٥٨١). انظر: خزانة الثّراث (١١/٧١٢ و ٢٩/٥٥٥ و ٣٥/٤٥٢ و ١١٠/٧٦٥).

أولاً: الاقتداء بالكتاب العزيز فإنَّ أوَّله البسملة، والعلماء -رحمهم الله- متفقون على استحباب البسملة في أوَّل القرآن الكريم في غير الصلاة، والإجماع منعقد على تقديمها في خطِّ المصحف.

والبسملة هي الآية الأولى من سورة الفاتحة عند المكيين والكوفيين، وليست بآية من الفاتحة عند بقية علماء العدد، ووجه الخلاف فيها أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، وكلها متواتر^(١).

وقد اختلف العلماء في البسملة فذهب بعضهم إلى عدم كونها من القرآن إلا في سورة النمل، وقال بعضهم: هي آية من كل سورة إلا براءة، أو بعض آية، وقال بعضهم - وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ -: هي من القرآن حيث كُتِبَتْ وليست من السور بل كُتِبَتْ آية في أول كلِّ سورة من القرآن^(٢).

ثانياً: الاقتداء بالنبي ﷺ في مراسلاته ومكاتباته للملوك وغيرهم فإنه كان يبدؤها بالبسملة كما جاء في كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم...»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وقد جمعت كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحدٍ منها البداءة بالحمد بل بالبسملة»^(٤).

(١) انظر: «البيان في عدّ آي القرآن»، لأبي عمرو الداني، ص: (١١١).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٢/٢٧٨)، و: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١/٦٧)، و: «فتح الباري» لابن حجر، (١/١٤).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» برقم: (٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم: (١٧٧٣).

(٤) «فتح الباري»، (٨/٢٢٠).

ثالثًا: استقرار أئمة الإسلام على افتتاح كتب العلم بها، واتفاقهم على ذلك.

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: «اتفقوا على كُتِبَ: «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول الكتب والرسائل»^(١).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وقد استقرَّ عملُ الأئمةِ المصنِّفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل»^(٢).

رابعًا: التبرُّك بذكر اسم الله تعالى، فيحصل بالبدء بها البركة، والاستعانة بالله ﷻ على ما يُهْتَمُّ به^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا ذَكَرَ الخلاف في البسملة هل هي من الفاتحة أم لا؟: «فلو قُدِّرَ أنهم -أي: الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك»^(٤).

خامسًا: إظهار مخالفة المشركين الذين يتبدئون كتبهم بأسماء أعيادهم، أو دينهم، أو آلهتهم.

قال الجصاصُ الحنفي رَحِمَهُ اللهُ: «وفيه -أي: من الأحكام التي تتضمنها البسملة-: إظهارُ مخالفةِ المشركين الذين يفتتحون أمورهم بذكر الأصنام أو غيرها من المخلوقين الذين كانوا يعبدونهم»^(٥).

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (١٣/١٩٣).

(٢) «فتح الباري»، (٩/١).

(٣) «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» للحطاب: (١/١١).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٢٢/٢٧٨).

(٥) «أحكام القرآن» للجصاص: (١/١٩).

وقوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الباء للاستعانة، وهي متعلقة بفعل محذوف تقديره: أكتبُ مستعيناً بالله ﷻ، وذاكرًا اسمه الذي تحصل به البركة قبل كل شيء^(١).

والاسم في اللغة: ذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُمُو وهو: العُلُو، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوَسْم وهو: العلامة^(٢).

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ واحد من الاشتقاكين صحيح حيث قال: «وهذا صحيح في: الاشتقاق الأوسط، وهو ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما فإنه في كليهما السين والميم والواو والمعنى صحيح فإن السمة والسيما العلامة»^(٣).

ورجح القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الأول أصح؛ «لأنه يقال في التصغير: سمي، وفي الجمع: أسماء، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، فلا يقال: وسيم ولا أوسام»^(٤).

والاسم هو: اللفظ الدالُّ على المسمَّى^(٥)، وفي اصطلاح اللغويين: «مَا دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمئة الثلاثة»^(٦).

(١) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن» (١/١١٤-١١٥).

(٢) «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين»: (٨/١).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٦/٢٠٧).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن»: (١/١٠١).

(٥) «تهذيب اللغة» للأزهري: (١٣/١١٧).

(٦) «شرح شذور الذهب» لابن هشام ص: (١٨).

والجار والمجرور متعلق بمحذوف ينبغي أن يقدر متأخرًا ليفيد الحصر، ويكون مناسبًا للمقام^(١).

وقد اشتملت البسملة على إثبات ثلاثة من أسماء الله تعالى وهي:

الاسم الأول: الاسم الأعظم^(٢): (الله)، ومن أجمع وأحسن ما قيل في معناه، ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الله ذو الألوهية والمعبودية على خلقه أجمعين»^(٣).

فقد جمع ﷻ في هذا التفسير بين أمرين:

الأول: الوصف المتعلق بالله من هذا الاسم الكريم وهو الألوهية التي هي وصفه الدال عليها لفظ «الله».

الثاني: الوصف المتعلق بالعبد من هذا الاسم وهو العبودية، فالعباد يعبدونه ويألهونه^(٤).

قال ابن جرير الطبري رحمته الله: «الله»: أصله «الإله»، أسقطت الهمزة التي هي فاء الاسم، فالتقت اللام التي هي عين الاسم، واللام الزائدة

(١) «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ صالح الفوزان، ص: (١).

(٢) اختلف العلماء رحمهم الله في تعيين اسم الله الأعظم على أربعة عشر قولاً ساقها بأدلتها الحافظ ابن حجر رحمته الله، والذي عليه أكثر أهل العلم أن الاسم الأعظم هو الله، لأنه مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، دال عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيل وتبيين لصفات الإلهية التي اشتق منها اسم الله. انظر: «مدارج السالكين»: (٥٦/١)، «فتح الباري»، (٢٢٤/١١)، «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٢٥/١).

(٣) «جامع البيان عن تأويل القرآن» (٥٤/١).

(٤) «فقه الأسماء الحسنى» عبد الرزاق البدر ص: (٩٢-٩٣).

التي دخلت مع الألف الزائدة وهي ساكنة، فأدغمت في الأخرى التي هي عين الاسم، فصارتا في اللفظ لامًا واحدة مشددة»^(١).

وقال ابن القيم رحمته الله: «ولهذا كان القول الصحيح أن الله أصله الإله كما هو قول سيويه وجمهور أصحابه إلا من شذَّ منهم، وأنَّ اسم الله تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنَى والصفات العلى»^(٢). وهذا الاسم من الأسماء التي لا تطلق إلا على الله تعالى.

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «والحاصل: أن من أسمائه تعالى ما يسمى به غيره، ومنها ما لا يسمى به غيره، كاسم الله والرحمن والخالق والرزاق ونحو ذلك؛ فلهذا بدأ باسم الله، ووصفه بالرحمن؛ لأنه أخص وأعرف من الرحيم؛ لأنَّ التسمية أولاً إنما تكون بأشرف الأسماء، فلهذا ابتدأ بالأخص فالأخص»^(٣).

الاسم الثاني والثالث: (الرحمن) و(الرحيم):

قال الشيخ السعدي رحمته الله في بيان معنهما: «الرحمن الرحيم: اسمان دالان على أنه تعالى ذو الرحمة الواسعة العظيمة التي وسعت كل شيء، وعمت كل حي، وكتبها للمتقين المتبعين لأنبيائه ورسله. فهؤلاء لهم الرحمة المطلقة، ومن عداهم فلهم نصيب منها، واعلم أن من القواعد المتفق عليها بين سلف الأمة وأئمتها، الإيمان بأسماء الله وصفاته، وأحكام الصفات، فيؤمنون مثلاً بأنه رحمن رحيم، ذو الرحمة

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن» (١/١٢٥-١٢٦).

(٢) «بدائع الفوائد» (٢/٤٧٣).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (١/١٢٦).

التي اتصف بها، المتعلقة بالمرحوم، فالنعم كلها أثرٌ من آثار رحمته، وهكذا في سائر الأسماء»^(١).

وفي فائدة الجمع بين الاسمين قال ابن القيم رحمته: «وأما الجمع بين الرحمن الرحيم ففيه معنى هو أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما، (يعني: السهيلي)، وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم فكان الأول للوصف والثاني للفعل فالأول دال على أن الرحمة صفته والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الْأَنْعَامِ: ٤٣]، ﴿إِنَّهُمْ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التَّوْبَةِ: ١١٧]، ولم يجيء قط رحمن بهم، فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو الراحم برحمته، وهذه نكتة لا تكاد تجدها في كتاب وإن تنفست عندها مرآة قلبك لم تنجل لك صورتها»^(٢).



(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٣٩).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/٢٨).

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ بِرَحْمَتِكَ

الشرح

قوله: (رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ)، (رَبِّ): منادى مضاف لياء المتكلم المحذوفة، والتقدير: ياربِّي، والربُّ هو: «الذي يربِّي عبده، فيعطيه خلقه، ثم يهديه إلى جميع أحواله، من العبادة وغيرها»^(١)، (والتيسيرُ): التسهيل^(٢)، (والعونُ) يراد به: المعاونة والتقوية والمظاهرة.

وفي هذه الجملة: دعاء من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وتوسلُ برحمة الربِّ جَلَّ وعلا المالك المتصرف، أن يعينه وَيُقَوِّيه ويسدِّده ويسهِّلَ عليه أمر تأليف الرسالة، حتى يصل إلى ما يصبو إليه من عموم النفع لها. وسؤالُ الله العون على مرضاته -ومن ذلك التأليف في مسائل العلم- مِنْ أنفع الدعاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «تأملت أنفع الدعاء فإذا هو سؤالُ الله العون على مرضاته»^(٣).

والكاتبُ إن لم يُعِنهُ اللهُ على كتابته، فلن يكون لعمله ثمرة مرجوة ولقد أحسن مَنْ قال:

إِذَا كَانَ عَوْنُ اللَّهِ لِلْمَرْءِ خَادِمًا تَهَيَّأَ لَهُ مِنْ كُلِّ صَعْبٍ مُرَادُهُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ^(٤).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٢/١).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي: (٤٩٩/١).

(٣) «المستدرک علی مجموع الفتاوى»: (١٧٥/١).

(٤) انظر: «الدر الثمين والمورد المعين»، لمحمد بن أحمد ميارة المالكي ص: (٥٩١).

وسؤال المؤلف ﷺ ربّه ﷻ التيسير والإعانة أسوته فيه نبينا الكريم ﷺ، فقد كان يسأل ربه ذلك في جميع أموره، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يدعو: (رَبِّ أَعْنِي وَلَا تُعِنِّ عَلَيَّ، وَانصُرْنِي وَلَا تَنْصُرْ عَلَيَّ، وَامْكُرْ لِي وَلَا تَمْكُرْ عَلَيَّ، وَاهْدِنِي وَسِرِّ هُدَايَ إِلَيَّ) رواه أبو داود^(١).

ومضمون هذا الدعاء ورد في معنى البسملة التي سبق شرحها، فهي مشتملة على طلب الاستعانة الدال عليه حرف الباء في قوله: (بسم الله). وقوله: (برحمتك) فيه توسل إلى الله تعالى بصفة الرحمة، والرحمة صفة الله التي اشتق لنفسه منها اسمه الرحمن، واسمه الرحيم، وهي صفة تظهر آثارها في خلقه الذين يرحمهم^(٢).

وتوسله هنا بالرحمة تقدّم مضمونه في البسملة في قوله: (الرحمن الرحيم) فإن إثبات هذين الاسمين متضمن للتوسل بهما، والتوسل إلى الله تعالى بصفاته العلى مشروع، كما قال الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الْأَنْفَالُ: ١٨٠] أي: توسلوا بها في دعائه، وهذا شامل لدعاء العبادة، ودعاء المسألة، فيُدعى في كلٍّ مطلوب بما يناسب ذلك المطلوب^(٣).

أمّا دعاء الصفة كأن يقول الداعي: يا رحمة الله ارحميني، ويا مغفرة الله اغفري لي ونحو ذلك، فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(١) «سنن أبي داود» برقم: (١٥١٠)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» برقم: (١٥١٠).

(٢) انظر: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»: (٥/٣٦٥).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للسعدي ص: (٣٠٩).

أنَّه كفر باتفاق المسلمين^(١)؛ لأنَّ الدعاء عبادة والعبادة لا تصرف إلا لله سُبْحَانَهُ^(٢)؛ ولأنَّك إذا دعوتَ الصفة، جعلتها مستقلةً بآئنةً عن الله وَعَلَيْهِ.



(١) انظر: «الاستغاثة في الرد على البكري» ص: (١١٤).

(٢) انظر: «معجم المناهي اللفظية» للشيخ بكر أبو زيد ص: (٥٦٠).

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا،
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل
فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً. أما بعد:

الشرح

ابتداءً التصنيف بخطبة الحاجة سنة عند بعض أهل العلم وهو قول
الإمام أبي جعفر الطحاوي، (ت: ٢٢٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ^(١)؛ لأن النبي ﷺ علّم
الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ خطبة الحاجة في النكاح وغيره، فدخل في ذلك الابتداء
بها في كل حاجة ومنه: افتتاح التصنيف بها^(٢).

وذهب بعض أهل العلم ومنهم: ابن حجر وابن علقان
رحمهما الله، إلى عدم سنية ذلك، لعدم ورود خطبة الحاجة في كتابات
النبي ﷺ للملوك وغيرهم، وعدم ذكرها في ابتداء المصنّفات في الحديث
والفقه والآداب^(٣).

وظاهر صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ الميل للقول بسنية الابتداء
بها في التصنيف، مع عدم التزام ذلك^(٤)، فالناظر في مصنّفات يلحظ
افتتاحها أحياناً بخطبة الحاجة أو ببعض ألفاظها كما في: التحفة

(١) «شرح مشكل الآثار»: (٦/١).

(٢) انظر: «حاشية السندي على سنن النسائي»: (١٠٥/٣).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢٢٠/٨)، و: «الفتوحات الربانية»: (٦٣/٦).

(٤) انظر: «خطبة الحاجة» للألباني، ص: (٤٠-٤١).

العراقية، والتدمرية، وبيان تلبيس الجهمية، ودرء تعارض العقل والنقل، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، والأخائية، وغيرها.

وأحياناً لا يفتح مصنفاته بها كما في كتبه: أحاديث القصاص، واقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وغيرها.

ومقدمة هذه الرسالة عامَّة ألفاظها وردت في خطبة الحاجة^(١)، ولم يذكر فيها المؤلف رحمته الله كلمة: (نحمده)، مع ورودها في جميع مروياتها، وزاد فيها قوله: (صلى الله عليه وسلم تسليمًا).

وأما عدم ذكره آيات التقوى الثلاث، وهي قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الْعَنْكَرَان: ١٠٢]، ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاء: ١]، ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْجُنْدَب: ٧٠-٧١]، فقد وردت روايات لخطبة الحاجة تخلو منها، وغالب أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها^(٢).

وخطبة الحاجة من باب الأذكار، والقاعدة في هذا الباب عدم التصرف بألفاظها بزيادة أو نقصان، فهي توقيفية، ومما احتج به على ذلك حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا

(١) سبق تخريجها.

(٢) انظر: «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» للألباني، ص: (٣٣٥).

أتيت مضجعك فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن،
وقل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوّضت أمري إليك، وألجأت ظهري
إليك، رغبة ورهبةً إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت
بكتابك الذي أنزلت، وبنبئك الذي أرسلت، فإن ميتاً ميتاً على الفطرة،
فاجعلهنّ آخر ما تقول»، فقلت أستذكرهنّ: وبرسولك الذي أرسلت،
قال: «لا، ونبئك الذي أرسلت»^(١).

قال العيني رَحِمَهُ اللهُ فِي شرح هذا الحديث: «وقيل: هذا ذكر ودعاء
فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحروفه لاحتمال أنّ لها خاصية ليست
لغيرها»^(٢).

وقوله: (الحمد لله): (الحمد) في اللغة: نقيض الذم. ذكر
ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ أَنْ: «الحاء والميم والdal كلمة واحدة وأصل واحد يدل
على خلاف الذم، يقال: حمدت فلاناً أحمدته، ورجلٌ محمودٌ إذا كثرت
خصاله المحموده غير المذمومة، ولهذا الذي ذكرناه سُمِّيَ نبينا
محمدًا رَحِمَهُ اللهُ»^(٣).

والحمدُ: ثناء على المحمود بالصفات والأعمال والأفعال مع حُبّه
وإجلاله وتعظيمه، ويشاركه الشكر، إلا أنّ بينهما فرقاً، وهو: أنّ الشكر
أعمُّ من جهة أنواعه وأسبابه، وأخصُّ من جهة متعلقاته. والحمد أعمُّ من
جهة المتعلقات، وأخصُّ من جهة الأسباب. ومعنى هذا: أنّ الشكر

(١) رواه البخاري برقم: (٦٣١١)، ومسلم، برقم: (٢٧١٢).

(٢) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: (٢٢/٢٨٣-٢٨٤).

(٣) «مقاييس اللغة»: (١٠٠/٢).

يكون بالقلب خضوعًا واستكانة، وباللسان ثناء واعترافًا، وبالجوارح طاعة وانقيادًا. ومتعلقه: النعم، دون الأوصاف الذاتية، فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه، وهو المحمود عليها، كما هو محمود على إحسانه وعدله، والشكر يكون على الإحسان والنعم، فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس، وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير عكس، فإن الشكر يقع بالجوارح، والحمد يقع بالقلب واللسان^(١).

وقوله: **(نستعينه)**: الاستعانة: «طلب العون»^(٢).

وقوله: **(ونستغفره)**: قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: «الاستغفار: طلب المغفرة، والمغفرة: هي وقاية شر الذنوب مع سترها»^(٣).

وقال ابن القيم رحمته الله: «فالاستغفار المفرد كالتوبة، بل هو التوبة بعينها، مع تضمنه طلب المغفرة من الله، وهو محو الذنب، وإزالة أثره، ووقاية شره، لا كما ظنه بعض الناس أنها الستر، فإن الله يستر على من يغفر له ومن لا يغفر له، ولكن الستر لازم مسماها أو جزؤه، فدالتها عليه إما بالتضمن وإما بالزوم، وحقيقتها وقاية شر الذنب»^(٤).

وقوله: **(ونعوذ بالله من شرور أنفسنا)**: العياذ هو: «اللجوء إلى الله عز وجل والاعتصام به من شر كل ذي شر»^(٥).

(١) انظر: «مدارج السالكين»: (٢/٢٣٧).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١/١٠٣).

(٣) «جامع العلوم والحكم»: (٢/٤٠٧).

(٤) «مدارج السالكين»: (١/٣١٤).

(٥) انظر: «قرة عيون الموحدين» للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، ص: (٥٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قوله في الحديث: (ونعوذ بالله من شرور أنفسنا) يحتمل نعوذ بالله أن يكون منها شرٌّ ونعوذ بالله أن يصيبنا شرّها وهذا أشبه والله أعلم»^(١).

وقوله: **(ومن سيئات أعمالنا)**: العمل إذا أطلق يشمل القول والفعل، أي: القول باللسان، والعمل بالأركان، وأما الفعل فهو خاص بفعل حركة الجوارح^(٢).

ومسألة التفريق بين العمل والفعل أشار إليها الحافظ ابن رجب رحمته الله بقوله: «والفعلُ: من الناس من يقولُ: هو مرادف للعمل، ومنهم من يقول: هو أعم من العمل فمن هؤلاء من قال: الفعل يدخل فيه القول وعمل الجوارح، والعملُ لا يدخل فيه القول على الإطلاق ويشهد لهذا قول عبيد بن عمير: ليس الإيمان بالتمني ولكن الإيمان قول يفعل وعمل يعمل خرجه الخلال، ومنهم مَنْ قال: العمل ما يحتاج إلى علاج ومشقة والفعل أعم من ذلك، ومنهم من قال: العمل ما يحصل منه تأثير في المعمول كعمل الطين آجرا والفعل: أعم من ذلك، ومنهم من قال: العمل أشرف من الفعل فلا يطلق العمل إلا على ما فيه شرف ورفعة بخلاف الفعل»^(٣).

قال ابن القيم رحمته الله: «وسيّئات الأعمال من شرور النفس، فعاد الشرُّ كُلُّهُ إلى شرِّ النفس، فإنَّ سيئات الأعمال من فروعه وثمراته.

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٨٩/١٨).

(٢) انظر: «منظومة أصول الفقه وقواعده» لابن عثيمين، ص: (١٦١).

(٣) «فتح الباري»: (١/٦).

وقد اختلف في معنى قوله: «ومن سيئات أعمالنا» هل معناه: السيئ من أعمالنا، فيكون من باب إضافة النوع إلى جنسه، أو تكون «من» بيانية؟

قيل: معناه: من عقوباتها التي تسوء، فيكون التقدير: ومن عقوبات أعمالنا التي تسوءنا، ويرجح هذا القول: أن الاستعاذة تكون قد تضمنت جميع الشر، فإن شرور الأنفس تستلزم الأعمال السيئة، وهي تستلزم العقوبات السيئة، فنبه بشرور الأنفس على ما تقتضيه من قبح الأعمال، واكتفى بذكرها منه، أو هي أصله ثم ذكر غاية الشر ومنتهاه، فهو السيئات التي تسوء العبد من عمله، من العقوبات والآلام، فتضمنت هذه الاستعاذة أصل الشر وفروعه وغايته ومقتضاه»^(١).

وقوله: (من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له)، أي: من يقدر له الهداية فلا أحد يستطيع أن يضلّه، ومن يقدر له الضلالة فلا أحد يهديه، فالهداية والإضلال بيده وحده جل وعلا، وقد جاء في القرآن الكريم إضافة الفجور والتقوى لنفس العبد وأن الله هو الملمهم لهذه النفس فجورها وتقواها كما في قوله سبحانه: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ (٧) ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشهمس: ٧، ٨]، وجاءت آيات تدل على أن فجور العبد وتقواه باختياره ومشئته كقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَحِبُّوا أَلْعَمَىٰ عَلَىٰ أَلْهَدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، ونحو ذلك.

(١) «الجواب الكافي»، ص: (١١٦).

وهذه المسألة هي التي ضلَّ فيها القدرية والجبرية.

أما القدرية فضلُّوا بالتفريط في القَدَرِ، حيثُ زعموا أنَّ العبد يخلق عمل نفسه استقلالاً من غير تأثير لقدرة الله فيه.

وأما الجبرية فضلُّوا بالإفراط في القَدَرِ، حيثُ زعموا أنَّ العبد لا عمل له أصلاً حتى يؤاخذ به.

وأما أهل السنة والجماعة فلم يُفَرِّطوا ولم يُفَرِّطُوا، فأثبتوا للعبد أفعالاً اختيارية، ومن الضروريّ عند جميع العقلاء أنَّ الحركة الارتعاشية ليست كالحركة الاختيارية، وأثبتوا أنَّ الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فهو خالق العبد وخالق قدرته وإرادته، وتأثير قدرة العبد لا يكون إلا بمشيئة الله تعالى.

فالعبدُ وجميعُ أفعاله بمشيئة الله تعالى؛ مع أنَّ العبد يفعل اختياراً بالقدرة والإرادة اللتين خلقهما الله فيه فعلاً اختيارياً يثاب عليه ويعاقب^(١).

وقوله: **(وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له)**: معنى شهادة أن لا إله إلا الله: الاعتقاد الجازم أنه لا يستحقُّ العبادة إلا الله، والتزام ذلك والعمل به، ف: (لا إله) نفي لاستحقاق من سوى الله للعبادة كائناً من كان، و: (إلا الله) إثباتٌ لاستحقاق الله وحده للعبادة، ومعنى هذه الكلمة إجمالاً: لا معبودَ بحقٍّ إلا الله، وخبر (لا) يجب تقديره: (بحقٍّ) ولا يجوزُ تقديره بموجود؛ لأنَّ هذا خلافُ الواقع، فالمعبوداتُ غيرُ الله

(١) انظر: «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» للشيخ محمد الأمين الشنقيطي

موجودة بكثرة؛ فيلزم منه أن عبادة هذه الأشياء عبادة لله، وهذا من أبطل الباطل، وهو مذهب أهل وحدة الوجود الذين هم أكفر أهل الأرض^(١).

وفي قوله في الخطبة: (وحده لا شريك له): (وحده): تأكيد للإثبات، و: (لا شريك له): تأكيد للنفي في كل ما يختص به من الربوبية والألوهية، والأسماء والصفات^(٢).

وقوله: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً): معنى شهادة أن محمداً رسول الله: هو الاعتقاد باطنًا وظاهرًا أنه عبدُ الله ورسوله إلى الناس كافة، والعمل بمقتضى ذلك من طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يُعبدَ الله إلا بما شرع^(٣).

وفي قوله: «عبده» ردُّ على الغلاة الذين يغلون في حقه ﷺ.

وفي قوله: «ورسوله» ردُّ على المكذبين الذين يكذبون برسالة ﷺ، والمؤمنون يقولون: هو عبدُ الله ورسوله^(٤).

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وشهادة أن محمداً رسول الله ﷺ، بأنه عبدٌ لا يُعبد ورسولٌ لا يُكذَّب بل يُطاع ويُتَّبَع، شرفه الله بالعبودية»^(٥).

(١) انظر: «عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها» للشيخ صالح الفوزان ص: (٤٠).

(٢) انظر: «القول المفيد» للشيخ ابن عثيمين: (٦٧/١).

(٣) انظر: «عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها» للشيخ صالح الفوزان ص: (٤٠).

(٤) انظر: «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد» للشيخ صالح الفوزان: (٢٧٤/١).

(٥) انظر: «شروط الصلاة وأركانها وواجباتها»، مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (١١/٣).

والمؤلف رحمه الله اختار الجمع بين الصلاة والتسليم على النبي ﷺ، وهي الصيغة الموافقة للقرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال النووي رحمه الله: «إذا صَلَّى على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم، ولا يقتصر على أحدهما، فلا يقل: «صلى الله عليه» فقط، ولا «عليه السلام» فقط»^(١).

وعلق الحافظ ابن كثير رحمه الله على كلام النووي رحمه الله بقوله: «وهذا الذي قاله منتزع من هذه الآية الكريمة، وهي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، فالأولى أن يقال: ﷺ تسليماً»^(٢).

وذكر الصلاة على النبي ﷺ دون السلام عليه مكروه عند الشافعية^(٣)، وجائز عند أكثر أهل العلم.

قال الملا علي القاري رحمه الله: «الصحيح ما ذكره الجزري في مفتاح الحصن أن الجمع بين الصلاة والسلام هو الأولى ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف والخلف»^(٤).

(١) «الأذكار» ص: (١١٧).

(٢) «تفسير القرآن العظيم»: (٤٧٩/٦).

(٣) انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم»، (١/٤٤).

(٤) «جمع الوسائل في شرح الشمايل»: (٥/١).

واختلف العلماء في معنى الصلاة على النبي ﷺ:

فذهب جمهور أهل العلم إلى أنَّ الصلاة على النبي ﷺ معناها: الرحمة من الله ﷻ على العبد الذي صلي عليه، وممن قال به: ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما، والضَّحَّاك بن مزاحم في رواية عنه.

وقال بعضهم: الصلاة من الله تعالى على النبي ﷺ هي: المغفرة، وهو قول مقاتل بن حيان، والضَّحَّاك بن مزاحم في رواية عنه.

وذهب بعض المحققين إلى أنَّ معنى الصلاة على النبي ﷺ: الثناء الحسن عليه في الملاء الأعلى^(١).

ومما احتجوا به على ذلك ما رواه البخاريُّ رحمه الله تعليقا عن أبي العالية رحمه الله قال: «صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة وصلاة الملائكة: الدعاء»^(٢).

وقولُ أبي العالية رحمه الله خبرٌ عن الله تعالى، فلعله نقله عن مَنْ رواه عن النبي ﷺ، فالقول بترجيحه أولى والله أعلم.

ويتضمن معنى الصلاة عليه: ثناء الله عليه، والإشارة برفع ذكره، والطلب من الله تعالى أن يعلي ذكره ويزيده تعظيماً وشرفاً، والمراد بالطلب هنا هو: طلب الزيادة من التشريف والثناء لا طلب أصل الصلاة أما السلام فيتضمن سلامته ﷺ من كل آفةٍ وعيبٍ^(٣)، ويحتمل أنَّ السلام

(١) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم ص: (٨٤)، و: «فتح الباري»: (١١/١٥٦).

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب التفسير. باب: (إن الله وملائكته يصلون على النبي)، (١٥١/٦).

(٣) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم ص: (٨٤) وما بعدها، و: «فتح الباري» لابن حجر: (١١/١٥٣، ١٥٢، ١٦٩).

بمعنى: التحية، والمعنيان صالحان لحمل اللفظ عليهما^(١).
 وقوله: (أما بعد): هذا الأسلوب يُؤتى به عند الدُخول في
 الموضوع الذي يُقصدُ.
 وتقديره عند النحويين: مهما يكن من شيء بعد، كما نُقل ذلك عن
 سيويه^(٢).

والمعنى: مهما يكن من شيء بعد البسملة وخطبة الحاجة.

وهذا الأسلوب مُرَكَّبٌ مِنْ:

(أَمَّا)، وهي: حرف بسيط، فيه معنى الشرط، مؤول بمهما يكن من
 شيء؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط.
 و: (بعد)، وهو: ظرف مبني على الضم في محل نصب بحذف
 المضاف إليه مع نية معناه، وفعل الشرط محذوف والتقدير: مهما يكن
 من شيء بعد فكذا، وجواب الشرط هو ما بعد الفاء^(٣)



(١) انظر: «الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية» للشيخ عبد العزيز السلطان
 ص: (٣٥).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيويه: (١٣٧/٣)، و: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»
 لخالد الأزهرى، ص: (٢٤).

(٣) انظر: «الجنى الداني في حروف المعاني»، ص: (٥٢٢)، «الزاهر في معاني
 كلمات الناس»: (٣٤٩/٢).

فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدّمةً

الشرح

قوله: (فقد) أي: فأقول بعد خطبة الحاجة سبب تأليف الرسالة، وقد هنا: تحقّيقية.

(سألني بعض الإخوان)، أي: طلب مني بعض الإخوان، ويعني بهم: إخوانه في الله ﷻ، من طلبة العلم، لأنهم المعنيون بمسائل العلم، والراغبون في الزيادة من التعلّم.

ولم أقف على تسمية واحد منهم، وتسمية السائل ليست مقصودةً للمؤلف، بل مراده بيان سبب التأليف، وهو: الجواب عن سؤال بعض السائلين الذين طلبوا منه بيان قواعد كلية تعينهم على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، ومعرفة الدليل الفاصل بين الحق والباطل من الأقوال التي قيلت في التفسير.

والتأليف تلبية لطلب السائلين وجد في بعض مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد قال في مقدمة: «العقيدة التدمرية»^(١): «فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس، من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر، لمسييس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما».

وهذا المسلك له نظائر كثيرة عند أهل العلم منها:

قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه: «نخبة الفكر»^(٢): «فإنَّ

(١) ص: (٨٢).

(٢) ص: (١).

التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كَثُرَتْ، وبُسِطَتْ واختُصِرَتْ، فسألني بعض الإخوان أن أُلْخِصَ له المهم من ذلك، فأجبتُه إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك.

وقول القاضي أبي شجاع الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه: «متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب^(١)»: «سألني بعض الأصدقاء حفظهم الله تعالى أن أعمل مختصراً في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رحمة الله تعالى عليه ورضوانه في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز ليقرب على المتعلم درسه ويسهل على المبتدئ حفظه، وأن أكثر فيه من التقسيمات وحصر الخصال فأجبتُه إلى ذلك».

وكتابة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هذه المقدمة تلبية لسؤال بعض إخوانه فيها فائدتان:

الفائدة الأولى: كتابتها عنواناً على المحبة الصادقة بين الكاتب والمكتوب إليه، ودليل على قيام المؤلف بواجب النصيحة وتعاونه مع إخوانه على البر والتقوى، وحرصه على نفعهم بالعلم، وهذه الصفات الحميدة من مقتضى ولاية المؤمن لأخيه، كما قد قال الله ﷻ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ﴾ [التوبة: ٧١]، فمن مقتضى ولاية المؤمن لأخيه نفعه بجميع أوجه النفع، ومن أعلى ذلك نفعه بالتعليم.

الفائدة الثانية: كتابة المقدمة فيها بيان أثر طلبه العلم على أشياخهم فهم من أسباب استخراج ما عندهم من العلم، فإذا اعتنى العالم بنفعهم وأجاب عن ما استشكل عليهم ربما خرجت لكم الإجابة في مؤلف يتنفع

به الناس، كما هو ظاهرٌ في هذه المقدمة التي انتفع بها أهل العلم
القدامى منهم والمحدثون.

وَمِنْ الشواهد على عَوْد أثر التلاميذ على شيوخهم قول الإمام
الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «الليث أفقه مِنْ مالك إِلَّا أَنَّ أصحابه لم يقوموا به»^(١).

فالذين نشرُوا علم الأئمة في الآفاق وصَيَّرُوهُ في مشارق الأرض
ومغاربها هم تلامذتهم، وكلُّ هذا مِنْ فضل الله عليهم ثم مِنْ ثمرات
عنايتهم بطلابهم.

وقوله: (أَنْ أَكْتُبَ لَهُ مَقْدَمَةً)، المقدمة بكسر الدال المشددة (اسم
فاعل) وهي في اللغة: الكلام الذي يتقدَّم شيئاً آخر، وبفتح الدال
المشددة (اسم مفعول) وهي: مِنْ كُلِّ شيء أوله، والمعنى: أَنْ
المؤلف رَحِمَهُ اللهُ قَدَّمَهَا على غيرها، وجعلها سابقة لها^(٢).

وعليه فالمراد بمقدمة الكتاب هنا: بداية العلم في أصول التفسير،
وما ينبغي تقديمه على غيره ليفهم هذا العلم ويضبط.

وليس هناك ما يشير إلى تسمية الكتاب بـ «مقدمة في أصول
التفسير»، وَمَنْ سَمَّاها بذلك هو القاضي الحنبلي بدمشق: محمد جميل
الشطبي، الذي نشر الرسالة عام ١٣٥٥هـ، ولعله أخذ هذه التسمية مِنْ
قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة رسالته: «فقد سألتني بعض الإخوان
أَنْ أَكْتُبَ لَهُ مقدمةً تتضمَّن قواعدَ كليةً تُعَيِّنُ على فَهْمِ القرآن، ومعرفةٍ

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤١٥/٨).

(٢) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٣/٣٥٥٤)، و: «المعجم الوسيط» لمجمع
اللغة العربية: (٧٢٠/٢).

تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل»^(١).

ولم يرد ما يدل على تأريخ كتابة مقدمته، ولعله كتبها في آخر حياته رحمته الله، كما يفهم من كلام تلميذه ابن القيم رحمته الله حيث قال: «وبعث إلي في آخر عمره قاعدة في التفسير بخطه...»^(٢).

وكتابة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله هذه المقدمة فيها مقصدان من مقاصد التأليف وهما: اختصار الكلام، وجمع المتفرق.

قال ابن حزم رحمته الله: «وإنما ذكرنا التأليف المستحقة للذكر، والتي تدخل تحت الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل إلا في أحدها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه يخترعه، أو شيء ناقص يتمه، أو شيء مستغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه»^(٣).



(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير»، تحقيق: عدنان زررور ص: (٢٣).

(٢) «مدارج السالكين»: (١/٥٢٠).

(٣) «رسائل ابن حزم»: (٢/١٨٦).

تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه والتميز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل.

النشر

قوله: (تتضمن قواعد كلية): هذا فيه بيان موضوع الرسالة، والتضمنُ معناه في اللغة: الاشتمال والاحتواء^(١).

والقواعدُ: جمع قاعدة، والقاعدة في اللغة: الأساس، وهي: أساسُ الشيء وأصله حسيًا كان ذلك الشيء أو معنويًا^(٢).

وفي الاصطلاح عرّفها تاج الدين ابن السبكي رَحِمَهُ اللهُ بِأَنّهَا: «الأمرُ الكليُّ الذي ينطبق على جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها»^(٣).

والقواعد الكلية قد يكون لها استثناءات لا تخرجها عن كونها كلية.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجها عن كونه كليًا وأيضًا فإنَّ الغالبَ الأكثرِيَّ معتبرٌ في الشريعة اعتبار العامِّ القطعيِّ لأنَّ المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كليٌّ يعارض هذا الكلي الثابت»^(٤).

وما مِنْ علمٍ إلا وله قواعد متعلقة به، وهذه القواعد متعلقةٌ بالتفسير وَمِنْ هذه القواعد التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ أكثر الاختلاف بين السلف

(١) انظر: «مقاييس اللغة»: (٣/٣٧٢).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني ص: (٤٠٦).

(٣) «الأنشأه والنظائر»: (١/١١).

(٤) «الموافقات»: (٢/٥٣).

في التفسير هو من باب اختلاف التنوع لا التضاد، وغير ذلك من القواعد التي ذكرها في رسالته، وهي قليلة، وأكثر مادة الرسالة إنما هي أصول للتفسير تعين على فهم القرآن، واستخراج دلالاته ومعرفة أحكامه^(١).

ومعرفة القواعد الكلية مما يعين على فهم العلم وضبطه، ووجه ذلك: أن ضبط الفروع والجزئيات يكاد يكون مستحيلاً، بينما إتقان القواعد الكلية، يُسهِّل ضبط العلم وحصره، وحفظ المسائل الفرعية وجمعها، ودراسة الفروع والجزئيات إن حُفظ أغلبها، فإنه سريع النسيان، ويحتاج الرجوع إليها في كل مرة إلى جهد ومشقة وخرج، أمّا القواعد فهي سهلة الحفظ، بعيدة النسيان، والقواعد تنسق بين الأحكام المتشابهة، وترد الفروع إلى أصولها، وتسهل على الطالب إدراكها وأخذها وفهمها^(٢).

وقال القرافي رحمته الله في بيان أهمية ضبط القواعد الكلية: «ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاعت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب منها»^(٣).

وقوله: **(تعين على فهم القرآن)**: في هذه الجملة بيان الغاية من ذكر هذه القواعد، وهي أنها مساعدة على فهم كلام الله تعالى، والفهم

(١) انظر: «شرح مقدمة في أصول التفسير» للشيخ صالح العصيمي ص: (٩).

(٢) انظر: «القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة» للزحيلي: (١/ ٢٧-٢٨).

(٣) «الفروق»: (٣/١).

معناه: «حُسْنُ تصور المعنى، وَجُودَةُ استعدادِ الذَّهنِ للاستنباط»^(١)، والفهم والتدبر متقاربان مِنْ جهة المعنى، ومرتبَةٌ الفهم فوق مرتبة العلم، فهي أَخْصُّ منه، لأنَّ الفهم فيه إدراكٌ خفيٌّ دقيقٌ، أمَّا العلم ففيه نفس الإدراك سواء كان خفيًّا أو جليًّا، ولهذا قال سبحانه في قصة داود وسليمان ﷺ: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فخصَّ الفهم بسليمان ﷺ، وعمَّ العلم لداود وسليمان ﷺ^(٢).

والقرآن: هو كلام الله المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، المعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختتم بسورة الناس^(٣).

وقوله: **(ومعرفة تفسيره ومعانيه):** المعرفة عرَّفَهَا الراغب الأصفهاني بآئِهَا: «إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، وهو أَخْصُّ من العلم»^(٤). والتفسير لغة: هو بيانٌ وتفصيلٌ للكتاب، وفَسَرَهُ يفسره فسرًا، وفسره تفسيرًا، ومعناه: الاستبانة والكشف، والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل^(٥).

(١) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٧٠٤/٢).

(٢) انظر: «معجم الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري ص: (٤١٤).

(٣) انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني: (١٠/١-١٣)، و: «النبأ العظيم»، لمحمد عبد الله دراز ص: (١٥).

(٤) «المفردات في غريب القرآن» ص: (٥٦٠).

(٥) انظر: «العين» للخليل: (٢٤٧/٧).

وللتفسير في الاصطلاح تعاريف، ومن أوضحها أنه: «بيان كلام الله المعجز المنزل على محمد ﷺ»^(١).

والعطف في قول المؤلف رحمه الله: (تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه) يحتمل أمرين:

الأمر الأول: التأسيس، وهو: «عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله»^(٢).

فيكون المراد بقوله: (تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه) أي: فهم الحكم والأسرار التي يتضمَّنُها، ومعرفة تفسيره: يعني اللفظ فقط، ومعرفة معانيه، أي: معرفة المراد منه.

الأمر الثاني: التوكيد وهو: «عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله»^(٣).

وعليه فالجملتان مترادفتان فلا فرق بين فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه. وَحَمَلُ كلامه على التأسيس لعله أقرب؛ لأنَّ الأصل في الكلام: أن يفيد فائدة مستأنفة غير ما أفاده سابقه، ومن القواعد الفقهية المقررة: (إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد تَعَيَّنَ الحملُ على التأسيس)^(٤).

(١) انظر: «فصول في أصول التفسير» للطيار، ص: (٢١).

(٢) «التعريفات» للرجزاني ص: (٥٠).

(٣) «التعريفات» للرجزاني ص: (٥٠).

(٤) انظر: «الأشباه والنظائر» لابن نجيم ص: (١٢٦)، وانظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص: (١٣٥)، و: «القواعد» لابن رجب ص: (٣٤٦).

ومفاد القاعدة: أنَّ الأصل في الكلام أن يفيد فائدة مستأنفة غير ما أفاده سابقه؛ لأنَّ الاستئناف تأسيس، وإفادة ما أفاده الكلام السابق تأكيد، والتأسيس أولى من التأكيد، فإذا دار اللفظ بينهما تعين حمله على التأسيس؛ لأن فيه حمل الكلام على فائدة جديدة، وهو خير من حمله على فائدة الكلام الأول^(١).

وعليه فالقواعد الكلية المتعلقة بالتفسير تعين على أربعة أمور وهي:

- ١- فهم القرآن الكريم.
- ٢- معرفة تفسير القرآن ومعانيه.
- ٣- التمييز بين الحق وأنواع الأباطيل الواردة في كتب التفسير.
- ٤- التنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

الأمر الأول: فهم القرآن الكريم.

ويشمل ذلك: فهم معناه، وفهم حِكْمِهِ وأسراره، ويترتب على هذا الفهم السلامة من فساد القصد والفهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم وطريق الضالين الذين فسدت فهمهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت أفهامهم وقصودهم، وهم

(١) انظر: «القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة» للزحيلي: (١/٣٨٧).

أهل الصراط المستقيم الذين أمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كل صلاة، وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد، يميز به بين الصحيح والفساد، والحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد، ويمده حسن القصد، وتحري الحق، وتقوى الرب في السر والعلانية، ويقطع مادته اتباع الهوى، وإيثار الدنيا، وطلب محمدة الخلق، وترك التقوى^(١).

الأمر الثاني: معرفة تفسير القرآن ومعانيه.

والمراد بمعرفة تفسير القرآن: تفسير ألفاظه المفردة، وهو ما يسمى بتفسير المفردات.

والمراد بمعرفة معانيه: أي: معرفة المراد به^(٢)، أي معاني تراكيبه وسياقاته، وهو ما يسمى بالتفسير الإجمالي.

الأمر الثالث: أنها تعين على: التمييز بين الحق وأنواع الأباطيل الواردة في كتب التفسير.

وهو الذي أشار إليه المؤلف رحمته الله بقوله: **(والتمييز^(٣) في منقول ذلك ومعقوله)**: ففي هذه الجملة -بالإضافة إلى ما سبق- بيان الغاية من ذكره للمقدمة.

والضمير في قوله: **(ذلك)**، يعود إلى ما ورد في كتب التفسير.

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١/ ٦٩).

(٢) انظر: «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية»: لابن عثيمين، ص: (٧-٨).

(٣) التمييز: مَصْدَرٌ مَيَّزَ، بمعنى ماز الشيء، عَزَلَهُ وَفَرَزَهُ عن غيره. انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د أحمد مختار: (٣/ ٢١٤٤).

ومراده: التنبيه إلى أهمية معرفة الفرق بين ما دُوِّن في كتب التفسير بالمأثور أو الرأي، وتصفية تلكم الكتب مما شابها من الدخيل الذي سيأتي التنبيه على شيء منه.

وتفسير القرآن نوعان:

النوع الأول: التفسير بالمنقول، ويُسمَّى: التفسير بالمأثور.

وهو: ما جاء في القرآن الكريم، أو السنة النبوية الصحيحة، أو كلام الصحابة رضي الله عنهم أو كلام التابعين رحمهم الله بياناً لمراد الله تعالى من كتابه، مع التنبيه إلى أنَّ الحكم في تفسير التابعين رحمهم الله أنَّه لا يلزم منه حجَّيته.

وقَصَرَ بعض أهل العلم التفسير على هذا الطريق، فلا يُفسَّر القرآن الكريم إلا بالنقل في فهم معانيه بالإسناد إلى أهل التفسير كمجاهد وطاووس وعكرمة وأضرابهم، وهو صنيع عدد من الأئمة الذين كتبوا في التفسير كعبد الرزاق وابن أبي حاتم وسفيان بن عيينة وغيرهم.

وقالوا: إنَّ التفسير من غير هذا الطريق قول على الله بغير علم؛ ولأنَّ كلَّ آية نقل فيها التفسير خلف عن سلف بالسند إلى أن وصل ذلك إلى الصحابة رضي الله عنهم الذين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسيرها^(١).

وذهب بعض أهل العلم إلى: جواز تفسير القرآن الكريم بغير كلام السلف إذا توافرت الضوابط والشروط.

(١) انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني: (١٢/٢)، و: «البحر المحيط»

لأبي حيان: (١٤/١)، و: «فصول في أصول التفسير» للطيار ص: (٤٨).

قال أ. د. مساعد الطيار حفظه الله: «القول الذي قيل بعد جيل السلف في طبقاتهم الثلاث: الصحابة والتابعين وأتباعهم، يُقبل بضوابط، وهي: أن يكون القول صحيحًا في ذاته، وأن تحتمله الآية، وألا يكون في القول به إبطالٌ لتفسير السلف، وألا يُقتصر على هذا القول حتى لا يُفهم أنَّ غيره غير صحيح، فإذا وافق قولُ هذه الضوابط فهو قولٌ يدخل في محتملات الآية، ولا يلزم أن يكون هو القول الصحيح الوحيد، والله أعلم»^(١).

ولعل الأقرب: أنه لا فرق بين أتباع التابعين وأتباعهم، إذ لا حجة ظاهرة مع المفروق والله أعلم.

النوع الثاني: التفسير بالمعقول الذي لا يخالف النقل، ويُسمَّى التفسير بالرأي.

وهو جائز بشرط أن يكون المفسر عارفًا باللغة وأسرارها، وألا يخالف النوع الأول، وبه قال الحافظ ابن كثير والماوردي وأبو حيان والألوسي.

ومما يدلُّ على ذلك:

أنَّ الصحابة رضي الله عنهم والتابعين قد اختلفوا في معاني بعض الآيات فكلُّ واحدٍ أخذ برأيه على منتهى نظره في اللغة ومقتضى معنى الكلام^(٢)،

(١) «الإعجاز العلمي إلى أين؟ مقالات تقويمية للإعجاز العلمي»، ص: (١٠٣).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (١٣/١-١٤)، «النكت والعيون»: (٣٤/١)، «البحر المحيط» لأبي حيان: (١/١٤)، «روح المعاني»: (٦/١)، «ترجيحات الزركشي في علوم القرآن»، ص: (٤٨٧)، (٤٩١).

وأيضاً اختلفوا في مقتضى الأدلة النقلية التي عندهم، والتي استنبطوا منها.

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً، فلا حرج عليه؛ ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه»^(١).

وقال الزركشي رحمته الله: «والحق إن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل كسبب النزول والنسخ وتعيين المبهم وتبيين المجمل، ومنه ما لا يتوقف، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر»^(٢).

واحتج على ذلك بأثر ابن عباس رضي الله عنهما أنه قَسَمَ التفسير إلى أربعة أقسام: قسم تعرفه العرب في كلامها، وقسم لا يعذر أحد بجهالته بقول من الحلال والحرام، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب»^(٣).

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (١٣/١-١٤).

(٢) «البرهان في علوم القرآن»: (١٧١/٢).

(٣) «البرهان في علوم القرآن»: (١٦٤/٢).

وأثر ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه ابن جرير الطبري في: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/٧٥)، والفریابی في: «كتاب القدر» ص: (٢٢٩-٢٣٠)، والطبراني في: «مسند الشاميين»: (٣٠٢/٢)، وقال د. خالد الباتلي بعد تخريجه له وذكر طريقين له: «ولعله يتقوى بمجموع الطريقين» «التفسير النبوي»: (١/٤٥).

وأما تفسير القرآن الكريم بالعقل المخالف للنقل وإجماع السلف فهو ممنوع باتفاق.

ومما يدلُّ على ذلك ما ورد في حديث جُنْدُب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَهُ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ)^(١).

ولأن العقل وحده لا يستقل بإدراك مراد الشرع، بل لا بدَّ من تقديم النقل عليه كما قال ابن القيم رحمته الله:

يَا طَالِبًا دَرْكَ الْهُدَى بِالْعَقْلِ دُو
كَمْ رَامَ قَبْلَكَ ذَاكَ مِنْ مُتَلَدِّ
نَ النَّقْلِ، لَنْ تَلْقَى لِذَاكَ دَلِيلًا
حَيْرَانَ عَاشَ مَدَى الزَّمَانِ جَهُولًا
مَا زَالَتْ الشُّبُهَاتُ تَغْزُو قَلْبَهُ
حَتَّى تَشَحَّطَ بَيْنَهُنَّ فِتْيَالًا^(٢)

والكلامُ في ما لا سلفَ للمرء فيه -ومنه الكلامُ بمجرد الرأي الذي لا يستند لدليل- مما حذَّر منه السلف.

قال الإمام أحمد رحمته الله لبعض أصحابه: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «لكن لا يمكن العالم أن يبتدئ قولاً لم يعلم به قائلًا؛ مع علمه بأنَّ الناس قد قالوا خلافه حتى إنَّ منهم من يُعَلِّقُ القولَ فيقول: إنَّ كان في المسألة إجماعٌ فهو أحقُّ ما يتبع وإلا

(١) رواه أبو داود، كتاب العلم باب الكلام في كتاب الله بغير علم، برقم: (٣٦٥٢)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، برقم:

(٢٩٥٢)، وضعفه الألباني في: (السلسلة الضعيفة)، (١/٣٧٣)، ومعناه صحيح.

(٢) «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة»: (٣/٩٧٨).

(٣) «إعلام الموقعين»، (٤/٢٠٤).

فالقول عندي كذا وكذا»^(١)، أما في التفسير ففيه تفصيل يأتي بيانه.
وقوله: **(بين الحق وأنواع الأباطيل)**^(٢)، أفرد الحق، وجمع الباطل
لأنَّ الحق واحد، والباطل متعدد.

قال ابن القيم رحمته الله: «طريقُ الحق واحدٌ إذ مرَّه إلى الله الملك الحق، وطرقُ الباطل متشعبةٌ متعددةٌ فإنها لا ترجع إلى شيء موجود ولا غاية لها يوصل إليها بل هي بمنزلة بنيات الطريق وطريق الحق بمنزلة الطريق الموصل إلى المقصود، فهي وإن تنوعت فأصلها طريق واحد ولما كانت الظلمة بمنزلة طرق الباطل والنور بمنزلة طريق الحق فقد أفرد النور وجمعت الظلمات، وعلى هذا جاء قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴿الْبَقَرَةُ: ٢٥٧﴾، فوحد ولي الذين آمنوا، وهو الله الواحد الأحد، وجمع الذين كفروا؛ لتعددتهم، وكثرتهم، وجمع الظلمات وهي طرق الضلال والغي؛ لكثرتها واختلافها، ووحد النور وهو دينه الحق وطريقه المستقيم الذي لا طريق إليه سواه، ولما كانت اليمين جهة الخير والفلاح، وأهلها هم الناجون أفردت، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل، وهم أصحاب الشمال جمعت»^(٣).

والأمر الرابع مما تعين عليه القواعد الكلية المتعلقة بالتفسير هو:
التنبه على الدليل الفاصل بين الأقاويل.

(١) «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» ص: (٣٢).

(٢) الحق: ضد الباطل، والأباطيل: جمع باطل: وهو: «ما لا يُعتدُّ به، ولا يفيد شيئاً». «التعريفات» للجرجاني ص: (٤٢).

(٣) «بدائع الفوائد»: (١/١١٩-١٢٠).

وهو الذي أشار إليه المؤلف ﷺ بقوله: **(والتنبيه^(١) على الدليل^(٢) الفاصل^(٣) بين الأقاويل)**، فهذه الأدلة فاصلةٌ لأنها ترفع الخلاف.

والأدلة الفاصلة بين الأقاويل، والمميزة لما في كتب التفسير من أخطاء، تشمل:

الأدلة النقلية والأدلة العقلية، فهي معتبرة عند أهل الحق، وتوافق ما جاءت به الرسل، وصريحُ المعقول لا يناقض عند أهل الحق صحيح المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه^(٤).

والمقصود أنَّ المؤلف ﷺ سيذكرُ في رسالته قواعدَ كلية مأخوذة من الأدلة النقلية والعقلية تتبيَّن من خلال ضبطها وإتقانها مقالاتُ أهل الحق وأهل الباطل، الموجودة في كتب التفسير بالمأثور أو الرأي.



-
- (١) التنبيه هو: «الدلالة عما غفل عنه المخاطب». «التعريفات» للجرجاني ص: (٦٧).
- (٢) المراد بالدليل اصطلاحاً: هو ما يمكن التوصلُ بصحيح النظر فيه إلى مطلوبٍ خبريٍّ. انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (١/ ٥١-٥٢).
- (٣) الفاصل: قال ابن فارس ﷺ: «الفاء والصاد واللام كلمة صحيحة تدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه». «مقاييس اللغة»: (٤/ ٥٠٥).
- (٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٣٦٤).

فَإِنَّ الْكُتُبَ الْمَصْنُفَةَ فِي التَّفْسِيرِ مَشْحُونَةٌ: بِالغَثِّ وَالسَّمِينِ، وَالْبَاطِلِ الْوَاضِحِ وَالْحَقِّ الْمُبِينِ

الشرح

قوله: (فَإِنَّ الْكُتُبَ الْمَصْنُفَةَ)، التصنيفُ: قيل: هو جمع الشيء وضده والقول ونقيضه، فلا يقال للكتاب: مُصَنَّفٌ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ نَقْضَ شيءٍ من الكلام^(١).

وقيل: التصنيف في الأصل: جعل الشيء أصنافاً وتمييز بعضها عن بعضٍ.

وقيل: التصنيف خاصٌّ بالمتون لا الشروح^(٢).

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّ التصنيف والتأليف صارا في العرف بمعنى واحدٍ^(٣)، ولذا جاء في المعجم الوسيط: «صَنَّفَ الكتاب: أَلْفَهُ»^(٤).

وعليه فتصنيف الكتاب هو: جمعُ لفظٍ إلى لفظٍ ومعنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه، سواءً كان متفقاً أو مختلفاً^(٥).

قوله: (مَشْحُونَةٌ بِالغَثِّ وَالسَّمِينِ) أي: مملوءة^(٦)، بالغَثِّ وهو:

(١) انظر: «الفروق اللغوية»، لأبي هلال العسكري ص: (١٦٤).

(٢) انظر: «الزاهر اللطيف في مسالك التأليف» ص: (٣-٤).

(٣) انظر: «الزاهر اللطيف في مسالك التأليف» ص: (٣)، و: «غمز عيون البصائر» للحموي، ص: (٢٩/١).

(٤) (١/٢٤٤).

(٥) انظر: «الفروق اللغوية»، لأبي هلال العسكري ص: (١٦٤).

(٦) انظر: «مقاييس اللغة»: (٣/٢٥١).

الرديء من كل شيء، يقال: كلامٌ غثٌ، أي: لا طلاوة عليه ولا فائدة منه^(١)، وبالسّمين وهو: ضدُّ الغث، يقال: هَذَا كلامٌ سمينٌ أي: جيّدٌ ونافعٌ^(٢).

وقوله: **(والباطل الواضح والحقّ المبين)**: مقصود المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ كُتِبَ التفسير سواء أكانت بالمأثور أو المعقول فيها الباطل الواضح، وفيها الحقّ البين.

ومثال الباطل الواضح في كتب التفسير بالمأثور:

اشتمالها على الأحاديث الموضوعة على الرسول ﷺ، والأحاديث الضعيفة، خاصّة إذا كان ضعفها لا ينجبر بحال، وفق ما قرّره علماء الحديث، والإسرائيليات المخالفة للقرآن والسنة، وما نُسب إلى الصحابة ولم يثبت عنهم، وما نُسب إلى التابعين ولم يثبت عنهم، وما تعارض من أقوال الصحابة أو أقوال التابعين مع القرآن أو السنة أو العقل تعارضًا حقيقيًا لا يمكن الجمع بينه وبين هذه الأشياء^(٣).

ومثال الباطل الواضح في كتب التفسير بالمعقول:

اشتمالها على: الإلحاد في آيات الله تعالى مع سوء القصد، وتحريف النصوص الشرعية عن مواضعها، وتعطيلها وصرفها عن ظواهرها، والتنطع في استخراج معانٍ من بطون النصوص دون دليل عليها، والتنطع في اللغة والنحو، وتفسير القرآن مع فقد شروط وأدوات

(١) انظر: «لسان العرب»: (١٧١/٢).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة»: (٢٧٥/٨).

(٣) انظر: «الموسوعة القرآنية المتخصصة»: (٢٩٤).

وعلوم المفسر، والتكلف في التوفيق بين النصوص القرآنية، ومكتشفات العلم الحديث^(١).

ومثال الحق المبين في كتب التفسير بالمأثور أو المعقول:

ما جاء في الكتب التي فسّرت القرآن وفق ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه، أو فسّرت بالمعقول الذي لا يخالف النقل.

وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله السابق مبني على اطلاع واسع على ما اشتملت عليه المصنفات في التفسير من غث وسمين، وحق وباطل.

قال الذهبي رحمته الله مخبراً عنه: «وَلَفَرَطُ إِمَامَتِهِ فِي التَّفْسِيرِ وَعَظْمَةُ أَطْلَاعِهِ يَبِينُ خَطَأَ كَثِيرٍ مِنْ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ وَيُوْهِى أَقْوَالاً عَدِيدَةً وَيَنْصُرُ قَوْلًا وَاحِدًا مُوَافِقًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ»^(٢).



(١) انظر: «الموسوعة القرآنية المتخصصة»: (٢٩٤).

(٢) «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» لابن عبد الهادي، ص: (٤١).

والعلم: إما نقلٌ مصدقٌ عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليلٌ معلوم،
وما سوى هذا: فإمّا مُزَيَّفٌ مردود، وإما موقوفٌ لا يُعلم أنه
بهرج ولا منقود.

النشر

بيّن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَنّْ العلم ينقسم إلى قسمين، والمقصود من
ذكرهما التنبيه على أنّ الأقوال المعتمدة في التفسير لا تخرج عن هذين
القسمين:

القسم الأول: النقل المصدق عن المعصوم.

وهو العلم الصحيح الذي يُعمل به ويُعتَقَد ويُصدَّق بلسان المقال
والحال، وهو العلم المنقول عن النبي ﷺ المعصوم في أمر الوحي، لأنّ
هذا العلم جاء من طريقٍ مأمونةٍ عن صادق فيما قاله عن خبر الله تعالى
وأحكامه، وما هو على ما أوحاه الله إليه بمتّهم، يزيد فيه أو ينقص
أو يكتم بعضه، وقد قال الله ﷻ في الأمر باتباع ما جاء به ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، قال زيد بن
أسلم رَحِمَهُ اللهُ: «محمدٌ وأصحابه»^(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ومن ذا الذي يكون قوله كله سديداً، وعمله
كله صواباً؟ وهل ذلك إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، ونطقه
وحي يوحى؟ فما صحَّ عنه فهو نقلٌ مصدقٌ عن قائلٍ معصوم، وما جاء

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٥٥٩/١٤).

عن غيره فثبوت الأمرين فيه معدومٌ، فإن صحَّ النقل لم يكن القائل معصومًا، وإن لم يصحَّ لم يكن وصوله إليه معلومًا»^(١).

وهذا القسم هو العلم النافع الذي قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي بيان حدّه:

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة هم أولو العرفان^(٢)

قال الشيخ محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللهُ: المراد بالعلم هنا هو: العلم الصحيح النافع الذي هو الحق المطابق للواقع، فالعلم الحقيقي الجدير بأن يسمى علمًا: إما أن يكون آية من كتاب الله ﷻ، أو حديثًا صحَّ عن النبي المعصوم ﷺ، أو أثرًا عن الصحابة ومن سار على طريقتهم، أو علمًا أجمعت عليه الأمة، أو دلَّ عليه القياس الصحيح أو العقل السليم الذي لا يخالف النقل الصحيح، وكلُّ ما خالف ذلك فهو جهل وضلال^(٣).

وقوله: **(والعلم: إمَّا نقل مصدّق)**، أي: صحيح، **(عن معصوم)**، قوله: **(عن معصوم)**، نكرة في سياق الإثبات فتعمُّ جميع من عصمه الله تعالى، وهم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فالعلم الوارد عنهم يجب على هذه الأمة اتباعهم فيه لأنَّ شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه^(٤)، ويجب عليهم اتباع شريعة النبي

(١) «روضة المحبين ونزهة المشتاقين»: (٢٣/١).

(٢) «القصيدة النونية» ص: (٢٢٦).

(٣) انظر: «شرح القصيدة النونية»: (١٥٢/٢).

(٤) انظر هذه المسألة في: «أصول السرخسي»: (٩٩/٢)، و: «المستصفى»:

(١/٢٥١)، و: «العضد على ابن الحاجب»: (٢/٢٨٧)، و: «مختصر البعلي»

ص: (١٦١).

محمد ﷺ فشريعته ناسخة للشرائع السابقة إلا ما استثنى، فالعلم المصدق يشمل أيضاً العمل بشريعته ﷺ واتباعها.

والمراد بالعصمة: حفظ الله ﷻ لأنبيائه عليهم الصلاة والسلام من الذنوب والمعاصي، وأهل السنة والجماعة متفقون على عصمة الأنبياء من تعمد الكبائر قبل الوحي وبعده، وتنازعوا هل تقع منهم بعض الصغائر مع التوبة منها أو لا تقع بحال؟، فقال كثير من المتكلمين من الشيعة والمعتزلة وبعض أهل الحديث من أهل السنة: لا تقع منهم الصغيرة بحال لا قبل النبوة ولا بعدها، زادت الشيعة: لا يمكن وقوعها منهم خطأ ولا عمداً^(١).

والصحيح عند السلف وجمهور أهل الفقه والحديث والتفسير: أنه لا تقع الصغائر منهم عمداً، واتفقوا على وقوعها منهم سهواً وخطأً مع توبتهم ورجوعهم عنها.

ولعل القول الأقرب والعلم عند الله أنهم معصومون فيما يُبْلَغُونَهُ عن الله تعالى، ومعصومون من الكبائر، وما عداه فلم يرد ما يدلُّ على العصمة منه فهم داخلون تحت عموم قوله ﷺ: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»^(٢).

(١) انظر: «مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية» للبعلي (١/١٠٧).

(٢) رواه الترمذي وابن ماجه عن أنس بن مالك، وحسنه الألباني في «المشكاة» برقم: (٢٣٤١).

وانظر هذه المسألة بأدلتها في: «مجموع الفتاوى»: (١٠/٢٨٩-٢٩٣)، و: «منهاج السنة النبوية»: (١/٣٣١)، و: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لزكريا الأنصاري: (٤/١٧٥)، و: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، للقاري: =

ويلتحق بالنقل المصدق عن معصوم: إجماع أهل العلم لأنهم لا يجتمعون على ضلالة، فكأنه قال: إما نقل عن مصدر معصوم، والله أعلم.

والقسم الثاني: أن من العلم المعتبر: ما كان دليلاً معلوماً بيناً غير متوهم.

ومنه: ما يذكره أهل العلم من أقاويل مستندة إلى أدلة معلومة، غير واردة عن معصوم، أو أدلة عقلية لا تعارض النقل، وهو المراد بقوله: (وإما قول عليه دليل معلوم)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إن العلم ما قام عليه الدليل والنافع منه ما جاء به الرسول صلوات الله عليه فالشأن في أن نقول علماً وهو النقل المصدق والبحث المحقق فإن ما سوى ذلك - وإن زخرف مثله بعض الناس - خرف مزوق وإلا فباطل مطلق»^(١).

والمقصود مما مضى: بيان أن أقوال العلماء في التفسير لا تخرج عن هذين الطريقين:

إمّا أقوال فسّرت القرآن الكريم بالمأثور.

أو فسّرت بالرأي أو العقل الذي لا يخالف النقل.

وهذا هو العلم الحقيقي الذي لا تجوز الحيدة عنه.

وقوله: (وما سوى هذا)، أي: ما عدا العلم الصحيح، وهو العلم القائم على النقل عن المعصوم، ومنه تفسير القرآن الكريم بالمأثور

= (٥/٣٩٠)، و: «لوامع الأنوار» للسفاريني: (٢/٣٠٣-٣٠٥)، و: «أضواء البيان» للشنيطي: (٤/٥٢٢-٥٢٣).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٦/٣٨٨).

أو تفسيره بالقول الذي عليه دليل معلوم، ومنه تفسير القرآن الكريم بالرأي الذي لا يخالف النقل.

وقوله: **(فإِذَا مُزِيَّفٌ مُّرْدُودٌ)**، الزيف: الرديء^(١)، وأصل التزييف: «تمييز الرائج من الزائف ثم استعمل في الرد والإبطال»^(٢)، والمردود: المرفوض، غير المقبول^(٣).

والعلم المزيف المردود تدخل فيه عدّة أمور منها:

١- الأقوال المبنية على الرأي الخض في تفسير القرآن الكريم.

ولذلك أمثلة كثيرة منها: تفسير القرآن الكريم بالنظريات التي لم تثبت.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «قوله تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْجَنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن: ٣٣] لما حصل صعود الناس إلى القمر ذهب بعض الناس ليفسر هذه الآية، ونزلها على ما حدث وقال: إنّ المراد بالسلطان: العلم، وأنهم بعلمهم نفذوا من أقطار الأرض وتعدوا الجاذبية وهذا خطأ، ولا يجوز أن يفسر القرآن به وذلك لأنك إذا فسّرت القرآن بمعنى فمقتضى ذلك أنك شهدت بأنّ الله أراده وهذه شهادة عظيمة ستسأل عنها، ومن تدبر الآية وجد أن هذا التفسير باطل؛ لأن الآية سيقّت في بيان أحوال الناس وما يؤول إليه أمرهم»^(٤).

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري: (٢٤٦٢/٦).

(٢) «تاج العروس» (٥٩٠٢/١).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري: (٤٧٣/٢).

(٤) «كتاب العلم»، بتحقيق: صلاح الدين محمود، ص: (١١٢).

٢- جميع الأقوال المعتمدة على الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ.

فهذه حكمها: الرد، ولا تحل روايتها للعالم بذلك إلا مقرونة ببيان وضعها.

ومثاله في كتب التفسير: ما ورد في تفسير قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأنعام: ١٤٣]، فقد أخرج ابن أبي حاتم رحمه الله من طريق أنس بن مالك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا تَجَلَّى اللَّهُ لِلْجَبَلِ طَارَتْ لِعَظْمَتِهِ سِتَّةٌ أَجْبَلٍ فَوْقَعَتْ ثَلَاثَةً بِالْمَدِينَةِ وَثَلَاثَةً بِمَكَّةَ، بِالْمَدِينَةِ أَحَدٌ، وَوَرَقَانٌ، وَرَضُونٌ وَوَقَعَ بِمَكَّةَ حِرَاءٌ، وَثِيرٌ، وَثَوْرٌ»^(١).

قال ابن الجوزي رحمه الله: «قَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ الْحَافِظُ: هَذَا حَدِيثٌ مُؤْضَعٌ وَلَا أَصْلَ لَهُ»^(٢).

٣- الاحتجاج بالنصوص الثابتة، مع فساد وجه الاستدلال منها.

ومثاله: احتجاج بعض المتصوفة على تقرير جواز التعبد بالرقص، والتمايل عند الذكر بقول الله تعالى: ﴿أَرْكَضْ بِرِجْلِكَ﴾ [سورة النازعات: ٤٢].

وتفسيرهم هذا محدث لم يسبقهم إليه أحد من السلف، ولم يُنقل في كتاب من كتب التفسير بالمأثور، وهو من القول على الله تعالى بغير علم.

قال ابن الجوزي رحمه الله: «وهذا الاحتجاج بارد؛ لأنه لو كان أمر بضرب الرجل فرحاً كان لهم فيه شبهة وإنما أمر بضرب الرجل لينبع الماء، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَيْنَ الدَّلَالَةُ فِي مُبْتَلَى أَمْرٍ عِنْدَ كَشْفِ الْبَلَاءِ بِأَنَّ

(١) «تفسير ابن أبي حاتم»: (٥/١٥٦٠).

(٢) «الموضوعات»: (١/١٢٠).

يضرب برجله الأرضَ لينبع الماء إعجازًا من الرقص؟ ولئن جاز أن يكون تحريك رجلٍ قد أنحلها تحكم الهوامّ دلالةً على جواز الرقص في الإسلام جاز أن يجعل قوله تعالى لموسى: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]، دلالةً على ضرب الجماد بالقضبان نعوذ بالله من التلاعب بالشرع^(١).

وقوله: (وإما موقوف لا يُعلم أنه بهرج ولا منقود): الوقف لغة بمعنى: الحبس والمنع^(٢)، والمراد: أنه يمتنع القطع به، والبهرج: الرديء^(٣)، والمنقود: المال الجيد الذي لا زيف فيه^(٤).

وهذه الجملة تحتل أمرين:

الاحتمال الأول: أن من العلم المروي -ومنه ما يُذكر في كتب التفسير- ما هو متوقفٌ فيه لا نعلمُ حاله هل هو من قبيل البهرج الباطل الذي لا يصحُّ، فنعامله معاملة النقود الرديئة المغشوشة فلا نقبله؟ أو أنه سالم من ذلك، بحيث ورد فيه نصٌّ أو دليل معلوم، فنعامله معاملة النقود الجيدة السالمة من الغش فنقبله؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «العلم شيئان: إمّا نقل مصدق، وإما بحث محقق، وما سوى ذلك فهذيان مسروق، وكثير من كلام هؤلاء هو من هذا القسم من الهذيان، وما يوجد فيه من نقل، فمنه ما لا يميز

(١) «تلبس إبليس»: (٢٣٠).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي: (١/٥٣٧).

(٣) انظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي ص: (٢٢٥).

(٤) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٢/٩٤٤).

صحيحه عن فاسده، ومنه ما لا ينقله على وجهه، ومنه ما يضعه في غير موضعه»^(١).

ومن أمثلة ما يحسن التوقف فيه: الاسرائيليات الواردة في كتب التفسير، والتي هي من قبيل القسم المسكوت عنه، فلم يرد ما يدل على صحتها أو بطلانها، فهذه لا نصدقها ولا نكذبها؛ لاحتمال أن يكون حقاً فنكذبه، أو باطلاً فنصدقها، ويجوز حكايتها لما ورد من الإذن في الرواية عنهم.

ومن الأمثلة أيضاً: التوقف في تفسير الحروف المقطّعة، كما ورد ذلك عن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم وغيرهم من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه فسرها، فيستحسن أن نقول: الله أعلم بالمراد منها^(٢).

الاحتمال الثاني: أن من العلم ما هو موقوف على قائله وسليم من البهرج والنقد فإن هذا القول يُستأنس به، وهذا معروف في اصطلاح المحدثين من أهل العلم، والله أعلم.

وقول المؤلف رحمه الله: (فإنما مُزَيَّفٌ مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود) هذا من السجع، الذي يخلو من التكلف، فهو من محسنات اللفظ، والسجع ليس مكروهاً على إطلاقه، بل المكروه منه ما يقع من التكلف في معرض مدافعة الحق، وأما ما يقع عفواً بلا تكلف في الأمور المباحة فجائز^(٣).

(١) انظر: «الرد على البكري»: (٧٢٩/٢).

(٢) انظر: «موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور» د. حكمت بشير: (٩٤/١).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر، (٣٨٠/١١)، و: «شرح مسلم» للنووي، (١٩٤/٦).

وحاجة الأمة ماسّة إلى فهم القرآن الذي هو: حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، الذي لا تزيف به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يَخْلَق عن كثرة التردد، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، مَنْ قَالَ به صدق، وَمَنْ عمل به أُجر، وَمَنْ حَكَمَ به عَدَلَ، ومن دعا إليه هُدي إلى صراطٍ مستقيم ومن تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله.

الشرح

قوله: (وحاجة الأمة ماسّة إلى فهم القرآن): المراد بالحاجة: الاضطرار إلى الشيء، وتطلق على الافتقار نفسه، وعلى الشيء الذي يُفْتَقَرُ إليه، فحاجة الأمة إلى فهم القرآن ومعرفة المراد منه ضرورية ومهمّة^(١)؛ لأنَّ عزَّ الأمة ونصرها، فرعٌ عن تمسكها بكتاب ربها ﷻ.

ومما يدل على مسيس الحاجة إلى فهم القرآن الكريم:

أنَّ كتاب الله ﷻ هو المصدر الأول للتلقي عند أهل السنة والجماعة، فالخطأ في فهمه له أثر في اختلال جانب الاتباع، والناظر في غالب أسباب ضلال الفرق المنتسبة للإسلام يلحظ أنَّها نشأت بسبب سوء فهم أصحابها لكلام الله جلَّ وعلا، فأفضى بهم ذلك إلى العمل بالمتشابه وترك المحكم، والقول بالمجاز دون قيود وضوابط، والوقوع

(١) انظر: «مقاييس اللغة»: (١١٤/٢)، و: «تاج العروس» (٥٠٦/١٦)

في التأويل الفاسد، وتفويض معاني كلام الله تعالى^(١).

وفهم القرآن الكريم يدخل فيه: فهم معناه، وفهم حكمه وأسراره؛ لأن الدين مأخوذ منه، ومن رزقه الله تعالى فهم كتابه فقد أوتي خيراً كثيراً، من أعظمه: الاهتداء لمراد الله تعالى، والقيام بأمره والفوز برضاه.

قال التابعي الجليل القاضي إياس بن معاوية رحمته الله: «مثل الذين يقرءون القرآن ولا يعرفون تفسيره، كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلاً وليس عندهم مصباح، فتداخلتهم روعة لا يدرون ما في الكتاب ومثل الذي يعرف التفسير كمثل رجل جاءهم بمصباح، فقرءوا ما في الكتاب»^(٢).

وقال مجاهد رحمته الله: «أحبُّ الخلق إلى الله أعلمهم بما أنزل»^(٣).
وقد ذَكَرَ المصنّف رحمته الله جملةً من أوصاف القرآن الكريم الصحيحة الدالة على عِظَمِ القرآن الكريم وأنَّ من تمسك به فقد فاز الفوز المبين، وعصمه الله من أنواع الفتن، ولعل كلامه -والله أعلم- يتضمن التنبيه إلى أنَّ القرآن الكريم الموصوف بهذه الأوصاف يُحتاج في فهمه إلى معرفة القواعد المتعلقة به حتى يظهر أثر ذلك على قارئ كتاب الله تعالى.

(١) انظر تفاصيل ما مضى في: «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً»، د. سليمان الغصن: (١/٣٦٣-٢/٩١٤).

(٢) انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر: (١/٨).

(٣) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لابن عطية: (١/٢٦).

وقوله: **(الذي هو: جبل الله المتين)**: الحبل: «السبب الذي يوصل به إلى البغية والحاجة»^(١)، والسبب يشمل: السبب الحسي، كالحبل المعروف، والمعنوي كالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وكل ما يوصل إلى الله وجنته ورضاه.

والمتين: قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول»^(٢).

والمعنى: أن القرآن: الحبل القوي الذي لا انقطاع له الموصل إلى المقصود وهو رضى الله رَحِمَهُ اللهُ.

والحبل يرد على وجوه: منها العهد، ومنها الأمان، فإذا اعتصم به الإنسان آواه الله تعالى إلى جواره^(٣).

قال قتادة رَحِمَهُ اللهُ: «حبل الله المتين الذي أمر أن يُعتصم به: هذا القرآن»^(٤).

وقوله: **(والذكر الحكيم)**: الذكر هو: القرآن الكريم، الذي يتذكر به الناس مصالح دينهم ودنياهم، ووصف الكتاب بكونه حكيمًا، أي: ذا حكمة، لأن الحكمة هي إصابة الحق في الاعتقاد والقول والفعل، والسلوك الخاص والعام، للأفراد والجماعات، وما تضمنه كتاب الله في هذه المجالات صادر عن أحكم الحاكمين، العليم الحكيم، الذي

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٧٠/٧).

(٢) «مقاييس اللغة» (٢٩٤/٥).

(٣) انظر: «لباب التأويل في معاني التنزيل» للخازن: (٥/١).

(٤) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٧١/٧).

لا يضل ولا ينسى، والذي يعلم السر والخفي: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الزُّنَّار: ٦]، ومن أجل ذلك كان عيارًا على ما سواه، ومهيمنًا على ما عداه، فما وافقه حق، وما خالفه باطل، سواء كان سابقًا أو لاحقًا^(١).

وقوله: **(والصراط المستقيم)**: قال ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ: «أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعًا على أن الصراط المستقيم، هو الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه»^(٢).

وفي المراد بالصراط عدة معان صحيحة أحدها: أنه كتاب الله^(٣). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «الصراط المستقيم هو: طاعة الله ورسوله، وهو دين الإسلام التام، وهو اتباع القرآن، وهو لزوم السنة والجماعة، وهو طريق العبودية، وهو طريق الخوف والرجاء»^(٤).

وقوله: **(الذي لا تزغ به الأهواء)**: أي: لا يميل بسببه أهل الأهواء عن الحق إن تمسكوا به، ولا يصيرون بذلك مبتدعة وضالًّا^(٥)، ويحتمل: أن المتمسك بالقرآن الكريم لا تُغيِّرُه الأهواء عن الحق فيقع في الأهواء الباطلة، والله أعلم.

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٨٨١)، و: «التيسير في أحاديث التفسير» للناصر: (٥٩/٥).

(٢) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١٧٠/١).

(٣) انظر: زاد المسير لابن الجوزي: (٢٠/١).

(٤) «المستدرک علی مجموع الفتاوى»: (٢١١/١).

(٥) انظر: «روح البيان» لأبي الفداء: (٢٧٠/٨).

وقوله: **(ولا تلبس به الألسن)**: الالتباس: الاختلاط، والمراد: لا يختلط به غيره بحيث يشبهه كلام الرب جل وعلا بكلام غيره^(١)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزَيِّعَهُ إِلَى هَوَاهُ وَلَا يُحَرِّفَ بِهِ لِسَانَهُ»^(٢).

وقوله: **(ولا يَخْلُقْ عن كثرة التردد)**: ولا يخلق: أي: لا يبلي^(٣)، والمعنى: لا يزول رونقه ولا تقل طراوته ولذة قراءته واستماعه، عن كثرة التردد، أي: عن تكرار تلاوته على السنة التالين وأذان المستمعين وأذهان المتفكرين مرة بعد أخرى بل يصير كل مرة يتلوه التالي أكثر لذة على خلاف ما عليه كلام المخلوقين وهذه إحدى الآيات المشهورة^(٤)، على صدقه وأنه تنزيل من حكيم حميد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فَإِذَا رُدَّدَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَمَلِّ كَغَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ»^(٥).

وقوله: **(ولا تنقضي عجائبه)** أي: لا ينتهي أحد إلى كنه معانيه العجيبة وفوائده الكثيرة، ومن عجائبه أنه لم تقف الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [التين: ١]، أي: عجباً لحسن نظمته يهدي إلى الرشd أي: يدل على الإيمان والخير فآمنّا به وصدقناه^(٦).

(١) انظر: «روح البيان» لأبي الفداء: (٨/ ٢٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٨).

(٣) انظر: «مقاييس اللغة»: (٢/ ٢١٤).

(٤) انظر: «روح البيان» لأبي الفداء: (٨/ ٢٧١).

(٥) «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٨).

(٦) انظر: «روح البيان» لأبي الفداء: (٨/ ٢٧١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وكلُّ آية لله خرجت عن المعتاد، فهي عجب . . . وآيات القرآن من هذا الباب؛ فالقرآن عجب»^(١).

وقوله: **(ولا يشبع منه العلماء)**: أي: «لَا يَصْلُونَ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِكُنْهِهِ حَتَّى يَقْفُوا عَنْ طَلَبِهِ وَقُوفَ مَنْ يَشْبَعُ مِنْ مَطْعُومٍ، بَلْ كُلَّمَا اظْلَعُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ حَقَائِقِهِ اشْتَأَقُوا إِلَى آخَرٍ أَكْثَرَ مِنَ الْأَوَّلِ وَهَكَذَا فَلَا شِبَعٌ وَلَا سَامَةٌ»^(٢).

قال ابن عطية رحمته الله: «قيل لجعفر بن محمد الصادق: لم صار الشعر والخطب يُملُّ ما أُعِيدَ منها، والقرآن لا يُملُّ؟ فقال: لأنَّ القرآن حجةٌ على أهل الدهر الثاني، كما هو حجة على أهل الدهر الأول، فكل طائفة تتلقاه غصًّا جديداً؛ ولأنَّ كلَّ امرئٍ في نفسه متى أعاده وفكَّر فيه تلقى منه في كل مرة علوماً غضة، وليس هذا كله في الشعر والخطب، وقيل لمحمد بن سعيد: ما هذا الترديد للقصص في القرآن؟ فقال: ليكون لمن قرأ ما تيسر منه حظ في الاعتبار»^(٣).

وقوله: **(من قال به صدق)**: أي: من أخبر بما ورد في القرآن الكريم، فقد صدق في خبره، لأنه قال بقول الله تعالى الصادق في كلامه الذي قال عن نفسه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «إن أصدق الحديث كتاب الله»^(٤)، فمن أخبر بما ورد في كتاب الله تعالى من وعد أو وعيد أو غير ذلك فقد صدق.

(١) «النبوات»: (٢/٧٣٤).

(٢) انظر: «تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي» للمباركفوري: (٨/١٧٧).

(٣) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (١/٣٦).

(٤) رواه النسائي في سننه، كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، (٣/٥٣).

وقوله: **(وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجْرٌ)**: العمل بكتاب الله تعالى يكون باتباع ما ورد في القرآن الكريم من أوامر، وترك ما فيه من نواهٍ، وبذلك تحصل تقوى الله جل وعلا، وقد فسّر التقوى بعض أهل العلم -ويروى ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم- بأنها: «الخوف من الجليل، والعمل بالتنزيل، والقناعة بالقليل، والاستعداد ليوم الرحيل»^(١).

ومما يدل على أن من عمل بالقرآن الكريم أُجْرٌ:

أولاً: النصوص العامة الواردة في ثبوت الأجر لمن عمل الصالحات.

ويدخل في ذلك العمل بكتاب الله تعالى، فهو من جملتها، ومن هذه النصوص قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الأنعام: ٩].

قال السعدي رحمته الله: «يخبر تعالى عن شرف القرآن وجلالته وأنه ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ أي: أعدل وأعلى من العقائد والأعمال والأخلاق، فمن اهتدى بما يدعو إليه القرآن كان أكمل الناس وأقومهم وأهداهم في جميع أموره ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ من الواجبات والسنن، ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ أعده الله لهم في دار كرامته لا يعلم وصفه إلا هو»^(٢).

(١) انظر: «سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد» للصالحي: (١/٤٢١).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٤٥٤).

ثانيًا: النصوص الخاصّة الواردة في ثبوت الأجر لمن عمل بالقرآن الكريم.

ومنها: حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (القرآن شافعٌ مشفّعٌ، وما حلَّ^(١) مصدّقٌ، من جعله أمامه؛ قاده إلى الجنة، ومن جعله خلف ظهره؛ ساقه إلى النار) رواه ابن حبان^(٢).

وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة، يقول الصيام: أي رب منعتني الطعام والشهوات بالنهار فشفعني فيه، ويقول القرآن: منعتني النوم فشفعني فيه فيشفعان» رواه أحمد^(٣).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: (إذا كان يوم القيامة جعل الله ﻻ ثواب هذا القرآن شيئاً قائماً بنفسه يأتي يوم القيامة شافعاً لأصحابه يشفع لهم عند الله ﻻ^(٤)).

وقوله: (وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلٌ): الحكم بما في كتاب الله تعالى مما أمر الله به نبيه الكريم ﷺ في قوله: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾

(١) الماحل: الخصم المجادل، أو الساعي. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٦١٩/١١).

(٢) «صحيح ابن حبان»، برقم: (١٧٩٣)، وقال عنه الألباني: (إسناده جيد)، (السلسلة الصحيحة)، برقم: (٢٠١٩).

(٣) «مسند الإمام أحمد» برقم: (٦٦٢٦)، وصححه الألباني في: (صحيح الترغيب والترهيب)، برقم: (١٤٢٩).

(٤) «شرح رياض الصالحين» (٦٣٧/٤).

[الْمَائِدَة: ٤٨] أي: فاحكم يا محمد بين الناس عربهم وعجمهم، أميهم وكتابيهم بما أنزل إليك من هذا الكتاب العظيم، وبما قدره لك من حكم من كان قبلك من الأنبياء ولم ينسخه في شرعك^(١).

والحكم بما في كتاب الله تعالى في كل قضية عدلٌ وحقٌ ويدخل في ذلك:

الحكم به في مجلس القضاء والفصل بين الخصوم بالحق والعدل؛ لمنع العدوان والظلم، فمن قال في مجلس الحكم: اختلاف الدين بأن يكون أحد المتخاصمين على ملة والآخر على ملة أخرى مانع من الميراث، لانقطاع الصلة بين المتخاصمين شرعاً، واحتج على ذلك بقول الله تعالى لنوح عن ابنه الكافر: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هُود: ٤٦]، فاحتججه صحيح لأنه حكم بما في كتاب الله تعالى.

ومن استدل بالقرآن الكريم على المسائل والأحكام الشرعية فكلامه حقٌ وعدلٌ؛ لأنه حكم بما في القرآن الكريم، كمن يقول مثلاً: الأب له السدس مع وجود الابن أو ابن الابن، لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أُلْسُنُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]. فكلامه عدل، لأنه حكم بما في القرآن الكريم.

وقوله: (ومن دعا إليه هُدي إلى صراطٍ مستقيم): فيه أن من الأسباب التي تحصل بها الهداية من الضلالة والشبه، والهداية إلى سلوك الطرق النافعة: اتباع كتاب الله ﷻ، كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير: (١٢٨/٣).

عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ [الأنعام: ١٥-١٦]، فمن دعا الناس إلى العمل بما في كتاب الله تعالى المشتمل على الهداية وفق للهداية ولزوم الصراط المستقيم والمنهاج الواضح.

والدعوة التي يرجى لها القبول وحصول الأثر الطيب هي الدعوة إلى الصراط المستقيم والمنهج الحق، فمن خالف هذا المسلك ودعا الناس إلى الأهواء والبدع المضلة، فإن دعوته دعوة ضلالة لا هدى.

وقوله: **(ومن تركه من جبار قصمه الله)**: المقصود بتركه: الإعراض عن القرآن الكريم بالكلية، فإعراض المرء عن دين الله تعالى لا يتعلمه ولا يعمل به، ناقض من نواقض الإسلام كما قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بَيِّنَاتٍ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَفِعُونَ﴾ [التبوة: ٢٢] ^(١).

أمَّا هجر القرآن الكريم هجرًا جزئيًا مع العمل بأحكامه فهذا نوع ترك لا يخرج من الملة، لكنه سبب في ضعف إيمان العبد، وقد ينال العبد بسبب ذلك نوع عقوبة، ومن ذلك الضيق الذي يجده العبد في قلبه بسبب قلة تلاوته، أو التقصير في العمل بأحكام القرآن الكريم.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله عندما سئل عن الإعراض الناقض للإسلام: «إن أحوال الناس تتفاوت تفاوتًا عظيمًا وتفاوتهم بحسب درجاتهم في الإيمان إذا كان أصل الإيمان

(١) انظر: «نواقض الإسلام» للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص: (٢).

موجودًا والتفريط والترك إنما هو فيما دون ذلك من الواجبات والمستحبات، وأمّا إذا عدم الأصل الذي يدخل به الإسلام وأعرض عن هذا بالكلية، فهذا كفر إعراض، فيه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أُذُنٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤]، ولكن عليك أن تعلم أن المدار على معرفة حقيقة الأصل وحقيقة القاعدة وإن اختلف التعبير واللفظ^(١).

والإعراض عن القرآن الكريم بالكلية، من أسباب هلاك العبد، وهذا شاملٌ لكل جبار فقول المؤلف: **(من جبار)** كلمة: «جبار»، نكرة وقعت في سياق الشرط «من»، وزادته «من» الزائدة قوةً في عمومه، فكان العموم ظاهرًا، وبدخول «من» صار العموم نصًا، فأفاد ذلك عموم كل جبار، ومن البواعث على الإعراض: الجبروت، أي: الظلم والتكبر والتعالي على الحق^(٢).

ومما يدل على أن الجبروت والكبر من الأسباب المانعة لقبول الحق، قول الله ﷻ عن قوم نوح عليه السلام على لسان نبيهم: ﴿وَإِنِّي كَلِمًا دَعَوْتُهُمْ لِنَعْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أُصْغُهُمْ فِيْٓ عَادَاتِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧].

(١) «منهاج أهل الحق والاتباع» للشيخ سليمان بن سحمان ص: (٦٤-٦٥)، وانظر: «منهاج التأسيس والتقديس» للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ ص: (٢٢٧-٢٢٨).

(٢) انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (٣٥٦/١٠).

قال الطبري رحمه الله: «وقوله: ﴿وَأَسْتَكَبرُوا أَسْتَكْبَارًا﴾، يقول: وتكبروا فتعاضموا عن الإذعان للحق، وقبول ما دعوتهم إليه من النصيحة»^(١).
وقوله: (قصمه الله): القصم: «كسر الشيء حتى ينفصل بعضه من بعض»^(٢).

قال ابن القيم رحمه الله: «فإنَّ المعرض عن القرآن: إمَّا أنْ يعرض عنه كبرًا، فجزاؤه: أنْ يقصمه الله، أو طلبًا للهدى من غيره فجزاؤه: أنْ يُضِلَّهُ الله، وهذا باب واسع جدًا عظيم النفع فمن تدبره يجده متضمنًا لمعاقبة الرب سبحانه مَنْ خرج عن طاعته، بأنْ يعكس عليه مقصوده شرعًا وقدرًا، دنيا وأخرى»^(٣).

وعقوبة الله ﷻ للمتكبرين عن الحق: قد تكون معجلة في الدنيا، وقد تكون العقوبة الدنيوية معنوية، ومن أعظم ذلك: خذلان الله للمتكبرين، وحرمانهم من التوفيق والهداية إلى الحق المبين، كما قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ١٤٦].

قال البغوي رحمه الله: «قوله تعالى: سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق، قال ابن عباس: يريد الذين يتجبرون على عبادي ويحاربون أوليائي حتى لا يؤمنوا بي، يعني سأصرفهم عن قبول آياتي والتصديق بها عوقبوا بحرمان الهداية لعنادهم للحق كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (٦٣٢/٢٣).

(٢) «كتاب الألفاظ» لابن السكيت، ص: (٩٣).

(٣) «إغاثة اللهفان»: (٣٦٠/١).

أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴿٥﴾ [الزُّنُوفُ: ٥]. قال سفيان بن عيينة: سَأَمْنَعُهُمْ فهِمُ الْقُرْآنِ ﴿١﴾.

وقد تكون العقوبة الدنيوية حسية، كما قال تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ١١]. قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: وكم قصمنا من أهل قرية كانوا ظالمين، أي: كافرين بالله مكذبين بآياته، والظلم في الأصل: وضع الشيء في غير موضعه، وهم وضعوا الكفر في موضع الإيمان» ﴿٢﴾.

وقد تكون العقوبة مؤجلة في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَمِمَّا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الْكَافِرُونَ: ٢٠].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ أي: تتكبرون عن عبادة الله والإيمان به» ﴿٣﴾.

وقوله: **(ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله)**: فيه أن طلب الهداية إنما يكون باتباع القرآن الكريم الذي قال الله ﷻ عنه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الشُّرَاهُ: ٩].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: أعدل وأعلى من العقائد والأعمال والأخلاق، فمن اهتدى بما يدعو إليه القرآن كان أكمل الناس وأقومهم وأهداهم في جميع أموره» ﴿٤﴾.

(١) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (٢/ ٢٣٤).

(٢) «فتح القدير»: (٣/ ٤٧٣).

(٣) «زاد المسير»: (٤/ ١١٠).

(٤) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٤٥٤).

ومن ابتغى وطلب الهداية في غيره كان من أهل الضلال، كما قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يُونُس: ٣٢]، وقد جعل الله تعالى وحيه روحاً ونوراً، فمن لم يحيه بهذا الروح فهو ميت ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [التَّوْبَةِ: ٤٠]^(١).

وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ من أوصاف القرآن الكريم السابقة مأخوذة من حديث الحارث الأعور، قال: مررت في المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث فدخلت على عليٍّ، فقلت: يا أمير المؤمنين، ألا ترى أن الناس قد خاضوا في الأحاديث، قال: وقد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: أما إني قد سمعت رسول الله ﷺ يقول: ألا إنها ستكون فتنة. فقلت: ما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الْحَجِّ: ١-٢]، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم رواه: الترمذي^(٢)، وأحمد^(٣)، والدارمي^(٤).

(١) انظر: «الأمثال في القرآن» لابن القيم ص: (١٩).

(٢) «جامع الترمذي» برقم: (٢٩٠٦).

(٣) «مسند الإمام أحمد» برقم: (٧٠٤).

(٤) «سنن الدارمي» برقم: (٣٣٣٤، ٣٣٣٥).

ثم قال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال).

وضَعَفَه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي: «بيان تلييس الجهمية»^(١).
وقال ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ: «وقد رواه أبو طالب في «أماليه» بسند آخر من حديث معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بنحوه . . . ولم يزل العلماء يتداولونه، فهو مع شهرته في شرط أهل الحديث متلقى بالقبول عند علماء الأصول، فصار صحيح المعنى في مقتضى الإجماع والمنقول والمعقول»^(٢).

وَذِكْرُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ لِأَوْصَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْمُتَقَدِّمَةِ دُونِ عَزْوٍ يَحْتَمِلُ إِرَادَتَهُ أَحَدَ أَمْرَيْنِ:

الأمر الأول: إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَ هَذِهِ الْأَوْصَافَ مِنْ أَثَرِ عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ففعله يسمّى بالتضمين وهو: إدراجُ كلامٍ غيره في مطاوي الكلام دون التنقيص على القائل.

الأمر الثاني: إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ -عَلَى فَرْضِ صَحَّتِهِ- ففعله يسمّى بالاقْتِبَاسِ وهو من المحسّنات اللفظية المعلومة في علم البديع، ومعناه: «أخذ شيء من كلام الله تعالى، أو كلام النبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَمَزَجَهُ مَعَ كَلَامٍ مَنْظُومٍ، أَوْ مَثُورٍ، وَلَوْ مَعَ تَغْيِيرٍ يَسِيرٍ»^(٣).

(١) (٢٤١/٨).

(٢) «ترجيح أساليب القرآن» ص: (١٥).

(٣) «البلاغة الميسرة»، د. عبد العزيز الحربي، ص: (٧٩)، وانظر: «شرح مقدمة في أصول التفسير» د. محمد بازمول ص: (٤٠).

وفعل المؤلف ﷺ من التفنن في أداء المعنى المراد، وجمهور الفقهاء على جواز الاقتباس في الجملة، إذا كان لمقاصد لا تخرج عن المقاصد الشرعية، تحسیناً للكلام^(١).



(١) انظر: «الموسوعة الفقهية»: (٦/١٧-١٨).

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَاتَّبِعُوا هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۚ﴾ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِيكَ ﴿طائفة: ١٢٣-١٢٦﴾.

الشرح

لعل المقصود من إيراد المؤلف ﷺ هذه الآيات هو التأكيد على أهمية علم التفسير، وأنه سبيل لفهم القرآن الكريم الذي مَنْ أخذ به هُدًى، وَأَمِنَ مِنَ الضلال والشقاء، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ وَعَنِ هُدَاهُ وَمَا دَعَى إِلَيْهِ صَارَ عَنْده نوع إعراض عن ذكر الله تعالى، وَيُخْشَى عَلَى صاحبه أَنْ يناله جزاء المعرضين عن القرآن الكريم، بَأَنْ تكون معيشتُهُ ضَيِّقَةً شَدِيدَةً فِي كُلِّ شَيْءٍ.

قال السعدي رحمه الله في تفسير هذه الآيات: «وقد نفى عنه الخوف والحزن في آية أخرى، بقوله: ﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، واتباع الهدى، بتصديق الخبر، وعدم معارضته بالشبه، وامتنال الأمر بَأَنْ لا يعارضه بشهوة.

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ أي: كتابي الذي يتذكر به جميع المطالب العالية، وَأَنْ يتركه عَلَى وجه الإعراض عنه، أو ما هو أعظم من ذلك، بَأَنْ يكون عَلَى وجه الإنكار له، والكفر به ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ أي: فَإِنْ جزاءه، أَنْ نجعل معيشتَهُ ضيقة مشقة، ولا يكون ذلك إِلَّا

عذاباً، وفُسرَت المعيشة الضنك بعذاب القبر، وأنه يضيق عليه قبره، ويحصر فيه ويعذب، جزاء لإعراضه عن ذكر ربه، وهذه إحدى الآيات الدالة على عذاب القبر. والثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، والثالثة قوله: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [التجدة: ٢١]، والرابعة قوله عن آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غفر: ٤٦] الآية.

والذي أوجب لمن فسرها بعذاب القبر فقط من السلف، وقصرها على ذلك -والله أعلم- آخر الآية، وأن الله ذكر في آخرها عذاب يوم القيامة. وبعض المفسرين، يرى أن المعيشة الضنك، عامة في دار الدنيا، بما يصيب المعرض عن ذكر ربه، من الهموم والغموم والآلام، التي هي عذاب معجل، وفي دار البرزخ، وفي الدار الآخرة، لإطلاق المعيشة الضنك، وعدم تقييدها. ﴿وَنَحْشُرُهُ﴾ أي: هذا المعرض عن ذكر ربه ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ البصر على الصحيح، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الأنعام: ٩٧]، قال على وجه الذل والمراجعة والتألم والضجر من هذه الحالة: ﴿رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ في دار الدنيا ﴿بَصِيرًا﴾ فما الذي صيرني إلى هذه الحالة البشعة.

﴿قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتَنَا فَتَبْيِطْ﴾ بإعراضك عنها ﴿وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ أي: تترك في العذاب، فأجيب بأن هذا هو عين عملك، والجزاء من

جنس العمل، فكما عميتَ عن ذكر ربك، وعشيت عنه ونسيته ونسيت حظك منه، أعمى الله بصرك في الآخرة، فحشرت إلى النار أعمى، أصم، أبكم، وأعرض عنك، ونسيك في العذاب»^(١).



(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٥١٥-٥١٦).

وقال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

الشرح

لعل المقصود من إيراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هاتين الآيتين بيان أن العمل بالقرآن الكريم سببٌ موصلٌ للهداية وسعادة الدنيا والآخرة، وهذا يستلزم فهم كلام الله على مراد الله ومراد رسوله ﷺ، ولا يحصل ذلك على سبيل التمام إلا بمعرفة قواعد التفسير التي ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ شيئاً منها في رسالته.

وقد يحصل الاهتداء بما في القرآن لمن لا يعرف قواعد التفسير إذا بُينت له، أو تدبّر من القرآن الكريم ما يفهمه بظاهر اللغة، وقواعدُ التفسير إنما يحتاج إليها من أراد أن يشرع في عملية التفسير، ولا يحل له الكلام في التفسير دون إلمام بها.

قال البغوي رَحِمَهُ اللهُ في تفسير الآيتين: «﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾ يعني: محمداً ﷺ، وقيل: الإسلام، ﴿وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ أي: بين، وقيل: مبين وهو القرآن، ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ رضاه، ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ قيل: السلام هو الله ﷻ، وسبيله دينه الذي شرع لعباده، وبعث به رسوله، وقيل: السلام هو السلامة، كاللذاذ واللذاعة بمعنى واحد، والمراد به طرق السلامة، ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى

النُّور ﴿١﴾ أي: من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان، ﴿يَاذَنُ﴾ بتوفيقه وهدايته، ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وهو الإسلام»^(١).
وما ذكره البغوي من أقوال فإنها من قبيل اختلاف التنوع لا التضاد.



(١) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (٣/٣٣).

وقال تعالى: ﴿الرَّ كِتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(١)
 اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿إِنْ أَنْهَيْتَ﴾: ١، ٢.

الشرح

لعل المقصود من إيراد المؤلف ﷺ هاتين الآيتين كالمقصود من إيراد الآيتين قبلهما، وكثرة الأدلة تقوي المدلول، وفيهما زيادة معنى بينه السعدي رحمه الله بقوله: «يخبر تعالى أنه أنزل كتابه على رسوله محمد ﷺ لنفع الخلق، ليخرج الناس من ظلمات الجهل والكفر والأخلاق السيئة وأنواع المعاصي إلى نور العلم والإيمان والأخلاق الحسنة، وقوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ أي: لا يحصل منهم المراد المحبوب لله، إلا بإرادة من الله ومعونة، ففيه حث للعباد على الاستعانة بربهم، ثم فسر النور الذي يهديهم إليه هذا الكتاب فقال: ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ أي: الموصل إليه وإلى دار كرامته، المشتمل على العلم بالحق والعمل به، وفي ذكر ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ بعد ذكر الصراط الموصل إليه إشارة إلى أن من سلكه فهو عزيز بعز الله قوي ولو لم يكن له أنصار إلا الله، محمود في أموره، حسن العاقبة»^(١).



(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٤٢١).

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا
الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّا
لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا
فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

الشرح

لعل المقصود من إيراد المؤلف ﷺ هاتين الآيتين بيان أن القرآن الكريم نورٌ وهداية لمن تمسك به، ففيه الحث على تفهم القرآن الكريم، والسعي إلى إدراك معانيه، حتى يحصل به الاهتداء الذي لم ينزل القرآن إلا لأجله.

ومن أراد تفسير القرآن الكريم فإنه يلزمه فهم كلام الله تعالى وفق قواعد التفسير وأصوله فهي سبب للتمسك الصحيح بعد توفيق الله جلّ وعلا ومشيتته.

قال ابن جرير ﷺ في تفسير الآيتين: «يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ وكما كنا نوحى في سائر رسلنا، كذلك أوحينا إليك يا محمد هذا القرآن، روحاً من أمرنا: يقول: وحياً ورحمة من أمرنا.

وقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ يقول جلّ ثناؤه لنبيه محمد ﷺ: ما كنت تدري يا محمد أي شيء عن الكتاب ولا عن الإيمان اللذين أعطيناكهما.

﴿وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ يقول: ولكن جعلنا هذا القرآن، وهو الكتاب نوراً، يعني ضياء للناس، يستضيئون بضوئه الذي بين الله فيه، وهو بيانه

الذي بين فيه، مما لهم فيه في العمل به الرشاد، ومن النار النجاة. ﴿نَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ يقول: نهدي بهذا القرآن، فالهاء في قوله: «به» من ذكر الكتاب، ويعني بقوله: ﴿نَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ﴾: نسدد إلى سبيل الصواب، وذلك الإيمان بالله ﴿مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ يقول: نهدي به من نشاء هدايته هداية التوفيق إلى الطريق المستقيم من عبادنا، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ يقول تعالى ذكره لنبه محمد ﷺ: وإنك يا محمد لتهدي عبادنا إلى صراط مستقيم، بالدعاء إلى الله، والبيان لهم، يقول جل ثناؤه: وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، وهو الإسلام، طريق الله الذي دعا إليه عباده، الذي له ملك جميع ما في السموات وما في الأرض، لا شريك له في ذلك. والصراط الثاني: ترجمة^(١) عن الصراط الأول، وقوله جل ثناؤه: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ يقول جل ثناؤه: ألا إلى الله أيها الناس تصير أموركم في الآخرة، فيقضي بينكم بالعدل^(٢).



(١) الترجمة بمعنى: البديل وهو اصطلاح الكوفيين. انظر: «المدارس النحوية» لشوقي

ضيف، ص: (١٦٦).

(٢) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (٢١/٥٥٩-٥٦١).

وقد كتبتُ هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من
إملاء الفؤاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

الشرح

قوله: (وقد كتبتُ هذه المقدمة مختصرة): هذه الجملة فيها بيان
منهج المؤلف ﷺ في رسالته، وهو سلوكه منهج الاختصار فيها،
والاختصار هو: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى،
وقيل: أن يدع الفضول ويستوجز الذي يأتي على المعنى^(١).

واختصار الكلام مدعى لحفظه، وقد روي أن الخليل بن أحمد
الفراهيدي قال: «يُخْتَصَرُ الْكِتَابُ لِيُحْفَظَ، وَيُبَسَّطَ لِيُفْهَمَ»، وقيل
لأبي عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تُطيل؟ قال: «نعم، كانت تُطيلُ
لِيُسْمَعَ مِنْهَا، وَتُوجَزَ لِيُحْفَظَ عَنْهَا»^(٢).

وقوله: (بحسب تيسير الله تعالى)، فيه دلالة على حسن أدب
المؤلف ﷺ، ففي صنيعة نسبة الفضل إلى الله تعالى على ما يَسِّرُه الله له
من كتابة رسالته، فالعلم من الله تعالى، وهو القائل في سياق الامتنان
على نبيه محمد ﷺ: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ
عَظِيمًا﴾ [الشَّعَرَاءُ: ١١٣]، وهو الذي يَسِّرُ أسباب العلم ولو شاء لما قَدِرَ
العباد عليها.

فَمِنْ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ نِسْبَةُ الْفَضْلِ إِلَيْهِ فَهُوَ أَهْلُ
الثَّناء والمجد والمستحقُّ للحمد.

(١) انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (٣٤٧/٦).

(٢) انظر: «البلاغة العربية» للميداني: (٨/٢).

وقوله: (من إملأ الفؤاد): بمعنى أنه كتب هذه المقدمة عن ظهر قلب دون الرجوع في مادة كتابه إلى المصادر والمراجع.

وفي هذا القول جملة من الفوائد العلمية منها:

الفائدة الأولى: إملأ العلم من الحفظ دليل على المكانة العلمية لابن تيمية رحمته الله، فالعالم الحق علمه في صدره، وشيخ الإسلام اشتهر بقوة حفظه، وقد وصفه أحد تلاميذه بقوله: «وَقُلَّ أَنْ وَقَعَتْ وَاقِعَةٌ وَسُئِلَ عَنْهَا إِلَّا وَأَجَابَ فِيهَا بَدِيهَةٌ بِمَا بَهَرَ وَاشْتَهَرَ وَصَارَ ذَلِكَ الْجَوَابَ كَالْمَصْنَفِ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ غَيْرُهُ إِلَى زَمَنِ طَوِيلٍ وَمُطَالَعَةٍ كُتِبَ وَقَدْ لَا يَقْدَرُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى إِبْرَازِ مِثْلِهِ»^(١).

الفائدة الثانية: حفظ العلم نعمة من الله تعالى يتفضل بها على من يشاء من عباده، ومن شكر الله تعالى على نِعَمِهِ: التحدث بها تأدباً بقول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

الفائدة الثالثة: في كلامه إشارة إلى عذره إن وقع منه تكرار في كلامه، أو عدم ترتيب له، أو خطأ في كتابته فهي من إملأ الفؤاد.

وقوله: (والله الهادي إلى سبيل الرشاد): فيه الإقرار بأن الله جلّ وعلا هو الهادي إلى سبيل الحق والصواب^(٢)، فهو الذي يهدي ويرشد عباده إلى جميع المنافع، وإلى دفع المضار، ويعلمهم ما لا يعلمون، ويهديهم لهداية التوفيق والتسديد، ويلهمهم التقوى، ويجعل قلوبهم منيعة إليه منقاداً لأمره^(٣).

(١) «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» لعمر بن علي البزار ص: (٢٦).

(٢) انظر: «لسان العرب»: (١٧٥/٣).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للسعدي، ص: (٩٤٩).

والتأليف سبب للهداية بعد توفيق الله فالهداية بيده يعطيها من يشاء بفضلله ويصرفها عن من يشاء بعدله.

وقد أثبت الهادي اسمًا لله تعالى: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فقال: «ومن أسمائه: الهادي»^(١)، وقال أيضًا: «وهدايته ودلالته من مقتضى اسمه الهادي»^(٢).

ومن أدلة إثباته اسمًا لله تعالى عند القائلين بذلك، الاحتجاج بقول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الْقُرْآن: ٣١].

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه صفة؛ لأن من ضوابط معرفة أسماء الله الحسنى أن ترد الأسماء على سبيل الإطلاق دون التقييد، والهادي ورد مقيّدًا وأخذ بالاشتقاق، ولم يرد في النصوص بصورة الاسم.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «أمّا «الهادي» فبعض العلماء أثبتته من أسماء الله»^(٣) وبعضهم قال: بل هذا من أوصاف الله وليس اسمًا»^(٤)، وقال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ: «وليس من أسماء الله تعالى: الهادي»^(٥).

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٨/٢).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٠٧/١).

(٣) وممن أثبتته من أسماء الله تعالى: جعفر الصادق، وسفيان بن عيينة، والخطّابي، وابن منده، والحلي، والبيهقي، وابن العربي، والقرطبي، وابن الوزير، وابن حجر، والسعدي، والقحطاني، والحمود، والشَّرابصي. انظر: «معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، محمد بن خليفة بن علي التميمي، ص: (١٨٦).

(٤) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين»: (١٦٢/١).

(٥) «معجم المناهي اللفظية» ص: (٦٧٠).

فصل

في أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن

يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن كما
بين لهم ألفاظه، فقلوه تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾
يتناول هذا وهذا.

الشرح

في قوله ﷺ: (يجب أن يُعلم)، تنبيه إلى أهمية ما سيذكره، لأنَّ التعبير بلفظ الوجوب يُستعمل في ما أمر به الشارع على وجه الإلزام، وما كان تعلمه فرض عين، وهو كل علم يحتاج إليه المكلف في أمر دينه، وهذه المسألة التي أكَّد المؤلف على وجوب العلم بها هي وجوب اعتقاد بيان النبي ﷺ دين الله جل وعلا لأُمَّته، ومن ذلك بيانه لمعاني القرآن الكريم وألفاظه، ولا شك أنَّ وجوب اعتقاد ذلك من أوجب الواجبات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «فكل ما يحتاج الناس إليه في دينهم، فقد بيَّنه الله ورسوله بياناً شافياً»^(١).

وقوله: (أنَّ النبي ﷺ بين لأصحابه^(٣) معاني^(٤) القرآن كما بين

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٧/٤٤٣).

(٢) البيان لغة: الكشف وإيضاح المعنى. انظر: «المصباح المنير» للفيومي ص: (١/٧٠).

(٣) الأصحاب: جمع صاحب وهو: «مَن لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح». نزهة النظر، ص: (١٤٠).

(٤) المعاني: جمع معنى، قال الأزهري ﷺ: «المعنى والتفسير والتأويل واحد». «تهذيب اللغة» للأزهري: (٣/١٣٥).

لهم ألفاظه^(١)، فقلوه تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا وهذا، أي: بيان الألفاظ والمعاني.

قال البغوي رحمه الله: «وكان النبي ﷺ مبيِّناً للوحي، وبيان الكتاب يُطلَبُ من السُّنَّة»^(٢).

وفي الآية وما شاكلها ردُّ على صنفين مُخَالِفَيْنِ في هذا الباب:

الصنف الأول: مَفْوُضَةُ المعاني الذين يقولون: إنَّ ألفاظ القرآن الكريم لا معنى لها فهي كالكلام الأعجمي الذي لا يفهم.

الصنف الثاني: مَنْ يُفَسِّرُ كلامَ الله تعالى على غير فهم السلف الصالح، فالقرآن الكريم بَيِّنٌ لهم، فكيف يُصار إلى أقوالٍ مخالفة لتفاسيرهم؟، وَمَنْ يُفَسِّرُ كلامَ الله تعالى بغير علم؛ لأنَّ في صنيعه ذلك افتياتاً على صاحب الشريعة ﷺ الذي بيَّن معاني كلام الله عزَّ وجل.

وهل بيَّن النبي ﷺ لأصحابه جميع معاني القرآن الكريم كما بين لهم ألفاظه؟

ظاهرُ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يفيد أنَّ النبي ﷺ بيَّن لأصحابه رضي الله عنهم جميع معاني القرآن الكريم، وكلامه محمول على إرادته بالبيان عمومه فهو شامل لبيان الألفاظ المُسْتَشْكَلَةِ وللبيان العام، الذي تدخل فيه السنة بأنواعها الثلاثة، ويدخل في ذلك تفسير الأحكام

(١) الألفاظ: جمع لفظ، وأصله: الرمي من الفم، يقال: لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظاً: رميته، وقد يكون الملفوظ من الفم كلاماً، يقال: لَفَظْتُ بالكلام وتَلَفَّظْتُ به، أي تكلَّمتُ به. انظر: «الصحيح» للجوهري: (٣/١١٧٩).

(٢) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (٥/٢١).

المجملّة في القرآن، أو تقييد حكم جاء في القرآن مطلقاً، أو تخصيص حكم عام في القرآن الكريم.

ومما يدل على أنّ هذا هو مقصود المؤلف ما يُفهم من قوله ﷺ:

«فَعَلِمَ أَنَّهُمْ، [يعني: الصحابة ﷺ] أَخَذُوا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ بَيَانَ معاني آيات القرآن التي يقال: إنها مشكّلة أو مجملّة»^(١).

وقوله ﷺ: «إِذَا كَانَ [يعني: الله ﷻ] قَدْ حَضَّ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ عَلَى تَدْبِيرِهِ: عَلِمَ أَنَّ معانيه مما يمكن الكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها فكيف لا يكون ذلك ممكناً للمؤمنين؛ وهذا يبين أنّ معانيه كانت معروفة بينة لهم»^(٢).

فهذا يدل على أنّ ألفاظ القرآن منها ما هو معروف بين المعنى. وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في هذه المقدمة ما يدل على ذلك وهو أثر ابن عباس ﷺ أنه قال: التفسير على أربعة أوجه وذكر منها: (وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته)^(٣).

والصحابه ﷺ أهل فصاحة وبلاغة فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم^(٤)، فلا يحتاجون إلى تفسير الواضح لهم.

(١) انظر: «جواب الاعتراضات المصرية علي الفتيا الحموية» ص: (١٥).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٧/٤٤٣).

(٣) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/٧٤).

(٤) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (٤/١١٣).

وقد ذكر ابن القيم رحمته الله من أنواع بيان النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن: «بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك»^(١).

وقال الدكتور محمد علي الحسن: «فالبيان المطلوب من النبي صلى الله عليه وسلم هو توضيح ما خفي على الصحابة، وما استشكلوه واختلفوا فيه، وليس بمطلوب منه صلى الله عليه وسلم بيان ما لم يخف، فإن واقع أمر القرآن، وأمر ما نزل بلسانهم، أن فيه كثيراً من البيان، بل بديهية البيان بنفسها بالنسبة لكل ذي حظ من معرفة هذا اللسان، فضلاً عن أهله الخلص، فلا يسوغ بالمنطق مع هذا أن يقوم النبي صلى الله عليه وسلم ببيان هذه الجليات»^(٢).



(١) «إعلام الموقعين»: (٩٨/٤).

(٢) «المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره» ص: (٢٣٦).

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة.

الشرح

الجمع بين العلم بمعاني كلام الله تعالى وفهمه، وأخذه عن النبي ﷺ، والعمل به هو المنهج الذي سار عليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وبسبب ذلك صاروا أعلاماً يستدل الناس بهم ويهتدون بهديهم، ومن لم يعتن بسلوك منهجهم في الجمع بين فهم معاني كلام الله تعالى والعمل به، فليس معدوداً في أهل العلم والدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به، فإن لم تكن هذه همة حافظه لم يكن من أهل العلم والدين»^(١).

وقد ذكر المؤلف رحمه الله جملة من الآثار الدالة على جمع الصحابة رضي الله عنهم بين فهم معاني القرآن الكريم والعمل به، فقال: (وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي^(٢): حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن)، التحديث

(١) «مجموع الفتاوى»: (٥٥/٢٣).

(٢) عبد الله بن حبيب بن ربيعة بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي المقرئ مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة ثقة ثبت مات بعد سنة ٧٠ هـ انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر، ص: (٢٩٩).

والإخبار والإنباء بمعنى واحد^(١)، والإقراء: تعليم قواعد القراءة مشافهة^(٢)، وإقراء القرآن: تلقينه لطالبه مشافهة، (عثمان بن عفان^(٣)، وعبد الله بن مسعود^(٤) وغيرهما)، من الصحابة رضي الله عنهم.

وفي تخصيصهما بالذكر تنبيه على مكانتهما وعنايتهما بكتاب الله ﷻ.

ومن حسن أدب أبي عبد الرحمن السلمي رحمته الله تقديمه -في هذا الأثر- عثمان بن عفان رضي الله عنه في الذكر على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ لأنه أفضل منه بالإجماع؛ ولأن مناقبه أكثر منه، فهو أمير المؤمنين، وأحد الخلفاء الراشدين، ومن العشرة المبشرين بالجنة، وأكبر منه سنًا. وعثمان بن عفان رضي الله عنه كان من أهل القرآن الكريم.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ففي كتاب محمد بن نصر وغيره

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر: (١/١٢١).

(٢) انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (٣/١٧٨٩)، «معجم مصطلح الأصول» لهيثم هلال، ص: (٣٢٢).

(٣) ابن أبي العاص بن أمية، من قریش: أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ولد سنة ٤٧ قبل البعثة، بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل، توفي شهيداً سنة ٣٥ هـ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٣/١٠٣٧-١٠٣٨).

(٤) ابن غافل، ويقال: عاقل بن حبيب بن شمع أبو عبد الرحمن، أسلم بمكة قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم، وتوفي بالمدينة سنة: ٣٢ هـ، وصلى عليه الزبير بن العوام رضي الله عنه، ودفن بالبقيع، وهو ابن ثلاث وستين سنة. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٣/٩٨٧)، و: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٤/١٩٨-١٩٩).

بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد: أَنَّ عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها»^(١).

وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال فيه النبي ﷺ: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ) رواه ابن ماجه وأحمد^(٢).

وقوله: (أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل): التعلم هو: تنبه النفس لِتَصَوُّرِ المعاني، وتكرار العلم حتى يصير ملكة^(٣).

والعلم المعتبر هو: المأخوذ عن الرسل وورثتهم على سبيل التعلم فلا علم إلا بتعلم من الشارع وأخذه عنه^(٤).

وهذا الأثر فيه شدة حرص الصحابة رضي الله عنهم على العناية بكتاب الله تعالى، حفظًا، وتفسيرًا، وتدبرًا، وعملاً؛ ولذا تعبد الله جلَّ وعلا هذه الأمة بلزوم فهم كتابه، وسُنَّةِ رسوله ﷺ، وفق فهم الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم أخذوا دينهم عن النبي ﷺ مشافهة أو ممن أخذه عن النبي ﷺ، فلا يجوز رميهم ببدعة تفويض المعاني، فهم من أعرف الناس بمراد الشريعة، وقد قال فيهم ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ مُسْتَنًّا،

(١) «فتح الباري»، (٢/٤٨٢).

(٢) «سنن ابن ماجه» برقم: (١٣٨)، و«مسند الإمام أحمد» برقم: (١٨٤٥٧)، وصححه الألباني في: (السلسلة الصحيحة)، برقم: (٢٣٠١).

(٣) انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (١٣٠/٣٣)، و: «معجم الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري، ص: (٦٠).

(٤) انظر: «التنوير بشرح الجامع الصغير» للصنعاني: (٤/١٨٥).

فليستن بمنن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة؛ أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم على أثرهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»^(١).

وقوله: **(قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً^(٢))**، وهذا فيه أنَّ الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين تعلُّم الحروف والأحكام، والعمل بهما. **والعمل بالقرآن يشمل:** «تصديق أخباره، واتباع أحكامه: بفعل جميع ما أمر الله به فيه، وترك جميع ما نهى الله عنه: ابتغاء مرضاة الله، وخوفاً من عقابه، وطمعاً في ثوابه؛ ولهذا سار السلف الصالح على ذلك ﷺ، فكانوا يتعلمون القرآن، ويصدقون به، وبأخباره، بجميع ما جاء فيه، ويطبقون أحكامه تطبيقاً، عن عقيدة راسخة»^(٣).

والعمل بالقرآن كان مقدماً على حفظه عند كثير من الصحابة رضي الله عنهم، بل إنه مات جمعٌ من أكابر الصحابة رضي الله عنهم، دون أن يتموا حفظ القرآن. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إنا صعب علينا حفظ ألفاظ القرآن،

(١) «سنن الدارمي»، (١/٨٢).

(٢) رواه عبد الرزاق في: «مصنفه»: (٣/٣٨٠)، وابن أبي شيبة في: «مصنفه»: (٦/١١٨)، وابن جرير الطبري في: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/٨٠)، وقال محققه: «هذا إسناد صحيح متصل». انظر: تحقيق وتعليق محمود شاكر، وأحمد شاكر.

(٣) «عظمة القرآن وتعظيمه وأثره في النفوس في ضوء الكتاب والسنة» د. سعيد بن وهف القحطاني، ص: (٦١).

وسهل علينا العمل به، وإنَّ مَنْ بَعَدَنَا يَسْهُلُ عَلَيْهِمْ حفظ القرآن، ويصعب عليهم العمل به»^(١).

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «كان الفضل من أصحاب رسول الله ﷺ في صدر هذه الأمة لا يحفظ من القرآن إلا السورة أو نحوها، ورزقوا العمل بالقرآن، وإنَّ آخر هذه الأمة يقرؤون القرآن منهم الصبي والأعمى ولا يرزقون العمل به»^(٢).

وقال ابن القيم رحمته الله: «فالسحابة أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه، بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني أعظم من عنايتهم بالألفاظ، يأخذون المعاني أولاً، ثم يأخذون الألفاظ ليضبطوا بها المعاني حتى لا تشذ عنهم»^(٣).

قوله: **(ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة)**، وفي هذا إشارة لبيان هممتهم رضي الله عنهم، وانصرافهم لتدبر معاني القرآن الكريم والعمل به دون مجرد حفظ ألفاظه.

وفيه تنبيه إلى أنَّ حفظ كلام الله جل وعلا وتدبر معانيه يحتاج إلى فعل الأسباب التي توصل لهذا المقصود، ومنها: طول الزمان، وعدم الاستعجال في تفهيم معانيه، فطلب العلم كما يقال: من المهد إلى اللحد. وقد قال الزهري رحمته الله ليونس بن زيد رحمته الله: «لا تكابر العلم؛ فإنَّ العلم أودية، فأياها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه ولكن خذه مع الأيام

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (٤٠/١).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (٤٠/١).

(٣) «مختصر الصواعق المرسلّة» ص: (٦٩٢).

والليالي، ولا تأخذ العلم جملة؛ فإن من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة ولكن الشيء بعد الشيء مع الليالي والأيام»^(١).

والقرآن الكريم وصِفَ بأنه ثقيل كما قال الله تعالى في شأنه: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، والمعنى: أن معانيه عظيمة، وأوصافه جليلة، وما كان بهذا الوصف، حقيق أن يتهياً لما يُعِينُ على تدبره، فمن رام فهمه، والتفكر فيما اشتمل عليه، فليلزم المنهجية العلمية في دراسة العلوم المعينة على ذلك، مع الصبر والتدرج في التأسيس حتى يصل إلى مراده بتوفيق الله وإعانتته^(٢).



(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر: (١/ ٤٣١).

(٢) انظر في بيان المنهجية العلمية لدراسة التفسير رسالة: «منهجية التفسير» للدكتور مساعد الطيار، وهو عبارة عن شريط مفرغ في: (٣٤ صفحة).

وقال أنس رضي الله عنه: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلّ في أعيننا».

الشرح

دلالة هذا الأثر كدلالة سابقه، وكثرة الأدلة تقوّي المدلول، ففيه بيان جمع الصحابة رضي الله عنهم بين العلم بمعاني كلام الله تعالى وفهمه.

قوله: (وقال أنس رضي الله عنه^(١): «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلّ في أعيننا»^(٢))، المعنى: أنّه يعظم قدره في أعينهم^(٣). وفي هذا الأثر ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: دلالته على فضل الصحابة رضي الله عنهم فهم ليسوا مجرد حفاظ، بل جمعوا بين حفظ كلام الله تعالى وتعلّم معانيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الفائدة الثانية: فيه إشارة لوسطية الصحابة رضي الله عنهم في باب تعظيم الصالحين فميزان الإجلال والتعظيم عندهم للأشخاص هو بحسب اتباعهم للنبي صلى الله عليه وسلم، فالصحابه رضي الله عنهم عرفوا لأهل القرآن قدرهم وفضلهم، فعظّموهم التعظيم الشرعي وجانبوا التقصير في حقهم، ولم يغفلوا في شأنهم.

(١) أنس بن مالك بن النضر، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحد المكثرين من الرواية عنه، مات رضي الله عنه سنة ٩٠هـ. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (١/١٢٦-١٢٧).

(٢) روي بمعناه في: «مسند الإمام أحمد»: (٣/١٢٠)، برقم: (١٢٢٣٦)، وقال عنه شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(٣) انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس: (١/٤١٧).

الفائدة الثالثة: في التنصيص على قراءة سورتي البقرة وآل عمران بيان لعظم شأنهما.

وقد ورد في فضلهما حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه، اقرأوا الزهراوين البقرة، وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، تحاجان عن أصحابهما، اقرأوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة» قال معاوية: بلغني أن البطلة السحرة. رواه مسلم^(١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله أن سورة البقرة اشتملت على: «تقرير أصول العلم وقواعد الدين»^(٢).

وقال عنها ابن العربي رحمته الله: «اعلموا وفقكم الله أن علماءنا قالوا: إن هذه السورة من أعظم سور القرآن؛ سمعت بعض أشياخي يقول: فيها ألف أمر، وألف نهى، وألف حكم، وألف خير»^(٣).

وسورة آل عمران قال عنها البقاعي رحمته الله: «ومقصودها: التوحيد»^(٤).

(١) «صحيح مسلم» برقم: (٨٠٤).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٤١/١٤).

(٣) «أحكام القرآن»: (١٥/١).

(٤) «مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور»: (٦٧/٢).

وأقام ابن عمر رضي الله عنهما على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثماني سنين، ذكره مالك، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [سُورَةُ جُرُودٍ: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨]، [مُحَمَّدٌ: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [الْمُؤْتَفِكُونَ: ٦٨]، وتدبّر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يُوسُفُ: ٢]، وعقل الكلام متضمن لفهمه.

الشرح

دلالة هذا الأثر كدلالة سابقه، وكثرة الأدلة تقوي المدلول، ففيه

بيان جمع الصحابة رضي الله عنهم بين العلم بمعاني كلام الله تعالى وتدبره.

قوله: (وأقام) أي: داوم ولازم وعزم وانتصب^(١)، (ابن عمر رضي الله عنهما)^(٢)

(١) انظر معاني الإقامة في: «مقاييس اللغة» لابن فارس: (٤٣/٥)، و: «لسان العرب» لابن منظور: (٦٥٠/٣).

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، ولد قبل الوحي بسنة، أسلم بمكة مع أبيه، وهو صغير قبل أن يبلغ وهاجر مع أبيه، مات سنة ٧٣هـ، وكذلك قال أبو الفضل بن دكين، وابن بكير، وعن سعيد بن عفير قال في سنة ٧٤هـ مات عبد الله بن عمر بمكة فدفن بذي طوى في مقبرة المهاجرين، وقيل: إنه دفن بفج، وهو ابن أربع وثمانين. انظر: «المنتظم» لابن الجوزي: (١٣٣/٦)، و: «رجال صحيح مسلم» للأصبهاني: (٣٣٧/١).

على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثمانين سنين ذكره مالك^(١) ^(٢).

قال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله: «كَانَ يَتَعَلَّمُهَا بِأَحْكَامِهَا وَمَعَانِيهَا وَأَخْبَارُهَا فَكَذَلِكَ طَالَ مُكْتُهُ فِيهَا»^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وإنما ذلك لأجل الفهم والمعرفة»^(٤).

وقال الزرقاني رحمته الله: «ولعل ابن عمر خلط مع ذلك من العلم أبواباً غيرها، وإنما ذلك مخافة أن يتأوله على غير تأويله، قاله الباجي»^(٥).

وقد ذكر الطرطوشي رحمته الله أن مما ابتدعه الناس في القرآن الاقتصار على حفظ حروفه؛ دون التفقه فيه^(٦).

والآثار السابقة مما احتج بها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله على أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه رضي الله عنهم جميع معاني القرآن الكريم، وهو محمول على إرادته بالبيان عمومته كما تقدم.

(١) إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس الحميري، ثم الأصبحي، حليف بني تميم بن مرة من قريش، المدني. المولود سنة ٩٣ هـ على الأصح، والمتوفى بالمدينة النبوية والمدفون بالبقيع سنة ١٧٩ هـ، وله ست وثمانون سنة على الأرجح. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (٥١٦)، و: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٤٦٥/٥) وما بعدها.

(٢) «الموطأ» كتاب الصلاة، باب لا يمس القرآن إلا طاهر ما جاء في الطهر من قراءة القرآن، (١/٩١)، وأخرج ابن سعد عن ميمون أن ابن عمر رضي الله عنهما تعلم سورة البقرة في أربع سنين. «الطبقات الكبرى»: (٤/١٢٣).

(٣) «الاستذكار»: (٢/٥٠٢).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٥/١٥٦).

(٥) «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك»: (٢/٢١-٢٢).

(٦) «الحوادث والبدع» ص: (٩٦).

قوله: **(وذلك)**، أي: إنَّ السبب الذي دعَى الصحابة رضي الله عنهم إلى بقاء المدة الطويلة في الجمع بين الحفظ والعلم والعمل هو امتثالهم للنصوص الآمرة بتدبر كلام الله تعالى وعقله، وقد ذكر المؤلف رحمته الله أربع آيات في هذا الباب، وبعض الأدلة العقلية، وقَصَدَ من إيرادها الحث على سلوك منهج الصحابة رضي الله عنهم في التدبر، وبيان أن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن لأصحابه رضي الله عنهم معاني القرآن البيان العام.

قوله: **(أن الله تعالى قال: ﴿كُتِبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِّذَبَرُواْ ءَايَاتِهِ﴾)**. قال الشيخ السعدي رحمته الله: **﴿كُتِبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾** «فيه خير كثير، وعلم غزير، فيه كل هدى من ضلالة، وشفاء من داء، ونور يستضاء به في الظلمات، وكل حكم يحتاج إليه المكلفون، وفيه من الأدلة القطعية على كل مطلوب، ما كان به أجل كتاب طرق العالم منذ أنشأه الله، **﴿لِّذَبَرُواْ ءَايَاتِهِ﴾** أي: هذه الحكمة من إنزاله، ليتدبر الناس آياته، فيستخرجوا علمها ويتأملوا أسرارها وحكمها، فإنه بالتدبر فيه والتأمل لمعانيه، وإعادة الفكر فيها مرة بعد مرة، تدرك بركته وخيره، وهذا يدل على الحث على تدبر القرآن، وأنه من أفضل الأعمال، وأن القراءة المشتملة على التدبر أفضل من سرعة التلاوة التي لا يحصل بها هذا المقصود»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «والتدبر يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات»^(٢)؛ لأنَّ الله تعالى قال: **﴿لِّذَبَرُواْ ءَايَاتِهِ﴾**، «ولم يقل: بعض آياته»^(٣).

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٧١٢).

(٢) «الإكليل في المتشابه والتأويل» لابن تيمية ص: (١٢).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٧٠/٤).

وقال أيضًا: «فإنَّ الله قد أمر بتدبر القرآن مطلقًا ولم يستثن منه شيئًا لا يتدبر ولا قال: لا تدبروا المتشابه، والتدبرُ بدون الفهم ممتنع، ولو كان من القرآن ما لا يُتدبر لم يُعرَف فإنَّ الله لم يميز المتشابه بحد ظاهر حتى يجتنب تدبره»^(١).

وقال أيضًا: «ومعلوم أنَّ تدبر آياته وتذكر أولي الألباب إنما يكون مع إمكان فهمه ومعرفة معناه وأما بدون ذلك فهو متعذر»^(٢).

قوله: **(وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾)**، هذه الآية ذكرها الله تعالى بعد بيان شأن المنافقين في موضعين من كتابه في سورة النساء، وسورة محمد.

قال القرطبي رحمه الله: «عاب المنافقين بالإعراض عن التدبر في القرآن والتفكر فيه وفي معانيه»^(٣).

قوله: **(وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾)**، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾، يتضمن حصَّهم، على تدبر هذا القول الذي هو القرآن العظيم لأنهم إن تدبروه تدبرًا صادقًا، علموا أنه حق، وأن اتباعه واجب وتصديق من جاء به لازم»^(٤).

قوله: **(وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن)**، والقرآن الكريم كلام الله تعالى، فلا يمكن أن تُفهم معانيه دون تدبر.

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٩٦/١٧).

(٢) «بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»: (٢٣١/٨).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن»: (٢٩٠/٥).

(٤) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»: (٣٣٩/٥).

والتدبر في اللغة: «عبارة عن النظر في عواقب الأمور، وهو قريب من التفكير؛ إلا أن التفكير تصرف القلب بالنظر في الدليل، والتدبر تصرفه بالنظر في العواقب»^(١).

وفي الاصطلاح: «هو تفهّم معاني آيات القرآن، وإعمال النظر في دقائق وأسرار تعبيراتها المختلفة وما فيها من الحكم والمعارف ليخضع القلب بذلك ويتأثر وتنساق الجوارح للعمل والتطبيق»^(٢).

ومما يعين على التدبر: استشعار ثقل القرآن ومكانته، واستحضار خطاب القرآن لقارئه، وحضور القلب وخلو المكان، والاستعانة بمفسّر أو نظير في كتب التفسير، والذكر والدعاء حال القراءة، وتكرار الآي، وقراءة القرآن بالترتيل، وقراءته في صلاة الليل^(٣).

قوله: (وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾).

قال ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ: «يقول تعالى ذكره: إنا أنزلنا هذا الكتاب المبين، قرآنًا عربيًّا على العرب، لأن لسانهم وكلامهم عربي، فأنزلنا هذا الكتاب بلسانهم ليعقلوه ويفقهوا منه، وذلك قوله: (لعلكم تعقلون)»^(٤).

(١) «التعريفات» للجرجاني ص: (٥٤).

(٢) «تدبر القرآن الكريم المصطلح والوسائل والغاية» لعبد الله موسى أبو المجد ص: (٨).

(٣) انظر بيان ما مضى والشواهد عليه في: «السنن المتعلقة بالقرآن الكريم» د. أحمد بن عبد الله آل عبد الكريم ص: (٥٦٢-٥٦٦)، و: (٥٧٨-٥٨٢).

(٤) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (٥٥١/١٥).

قوله: (وعقل الكلام متضمن لفهمه)، العقل: هو فهم الكلام وربطه في الذهن والعقل^(١).

وهذه الجملة فيها بيان وجه الدلالة على وجوب فهم القرآن الكريم من الآية السابقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فالرسل تبين للناس ما أنزل إليهم من ربهم وعليهم أن يبلغوا الناس البلاغ المبين؛ والمطلوب من الناس أن يعقلوا ما بلغه الرسل، والعقل يتضمن: العلم والعمل، فمن عرف الخير والشر فلم يتبع الخير ويحذر الشر لم يكن عاقلاً؛ ولهذا لا يعدُّ عاقلاً إلا من فعل ما ينفعه، واجتنب ما يضره»^(٢).



(١) انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (١٥٣٠/٢).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٠٨/١٥).

ومن المعلوم أن كلَّ كلامٍ فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك، وأيضًا، فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فنٍّ من العلم كالطب والحساب، ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟.

الشرح

دلالة هذا الدليل العقلي كدلالة سابقه، وقد ذكره المؤلف رحمته الله ليدلّل به على أن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين العلم بمعاني كلام الله تعالى وفهمه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (ومن المعلوم أن كلَّ كلامٍ فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك)، فيه أن الكلام يُقصدُ منه إفادة المخاطبِ جملة مفيدة، فلا يتطلع لشيء ثانٍ، وليس مجرد اللفظ الذي يطلقه المتكلم، دون فهم المخاطب له، وهذا أمرٌ معلوم عند العقلاء، والقرآن الكريم أولى أن يُفهمَ لأنَّ الله تعالى الذي تكلم به، إنما أنزله ليُتدبر ويفهم، فالفائدة المثمرة من تلاوة القرآن الكريم: تلاوته بالتدبر، لأنَّ ذلك يعود أثره على صلاح القلب.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله يعتبر فهم الحجة شرطًا لقيام الحجة على المخالف لأنَّ المقصود من الكلام فهم معانيه دون مجرد ألفاظه.

قال رحمته الله: «وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده

أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام^(١).

وفهم معاني القرآن الكريم يعود أثره على صلاح القلب.

قال ابن القيم رحمه الله: «فلا شيء أنفع للقلب من قراءة القرآن بالتدبر والتفكير فإنه جامعٌ لجميع منازل السائرين وأحوال العاملين ومقامات العارفين وهو الذي يورث المحبة والشوق والخوف والرجاء والإنابة والتوكل والرضا والتفويض والشكر والصبر وسائر الأحوال التي بها حياة القلب وكماله وكذلك يزجر عن جميع الصفات والأفعال المذمومة والتي بها فساد القلب وهلاكه فلو علم الناس ما في قراءة القرآن بالتدبر لاشتغلوا بها عن كل ما سواها فإذا قرأه بتفكير حتى مرَّ بآية وهو محتاج إليها في شفاء قلبه كرَّرها ولو مائة مرة ولو ليلة فقراءة آية بتفكير وتفهم خير من قراءة ختمة بغير تدبر وتفهم وأنفع للقلب وأدعى إلى حصول الإيمان وذوق حلاوة القرآن وهذه كانت عادة السلف»^(٢).

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله عشرة أسباب جالبة لمحبة الله تعالى، وموجبة لها، وجعلَ أولها:

«قراءة القرآن بالتدبر والتفهم لمعانيه وما أريد به، كتدبر الكتاب الذي يحفظه العبد ويشرحه ليتفهم مراد صاحبه منه»^(٣).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٤٦/٢٣).

(٢) «مفتاح دار السعادة»: (١٨٧/١).

(٣) «مدارج السالكين»: (١٨/٣).

وهذا الدليل العقلي مما احتج به المؤلف رحمته الله على أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه رضي الله عنهم جميع معاني القرآن الكريم البيان العام كما سبق بيان ذلك.

وتلاوة القرآن دون فهم وتدبر يؤجر عليها القارئ كما دلّ على ذلك حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول: «إنَّ القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة حين ينشق عنه قبره، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول ما أعرفك، فيقول: أنا صاحبك القرآن، أظمأتك في الهواجر، وأسهرت ليلك، وإنَّ كل تاجر من وراء تجارته، وأنا لك اليوم وراء كل تجارة. قال: فيعطى الملك بيمينه، والخلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا. فيقولان: بم كسينا هذه؟ فيقال لهما: بأخذ ولدكما القرآن، ثم يقال له: اقرأ واصعد في درج الجنة وغرفها، فهو في صعود ما دام يقول، هذا كان، أو ترتيلاً» رواه أحمد والبيهقي وغيرهما^(١).

ومن الأدلة العامة على ذلك: حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشرة أمثالها، لا أقول: الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(٢)، فالقراءة لفظ عام يشمل الهدّ والترتيل.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «القرآن له جهتان: جهة تعبد وجهة

(١) «مسند الإمام أحمد»: (٣٤٨/٥)، و: «شعب الإيمان» برقم: (١٨٣٥)، وحسنه الألباني لغيره في: «صحيح الترغيب والترهيب»: (١٦٩/٢).

(٢) سبق تخريجه.

عمل وتنفيذ، فالأولى قد تحصل بأن يتعبد الإنسان لله ﷻ بقراءة القرآن. لكن الثانية التي نزل من أجلها ﴿لِيَذَّبَرُواْ بِآيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُواْ الْأَلْبَابِ﴾ [سُورَةُ حَرِّ: ٢٩]، مفقودة في حق من لم يعرف معنى القرآن ولم يتعظ به»^(١).

قوله: (فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم)، أي: مما يدل على أن المقصود من تلاوة كلام الله جل وعلا فهم معانيه دون مجرد ألفاظه أن العادة وهي: ما استقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة^(٢)، تمنع أن يقرأ قوم وهم: الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها^(٣)، كتاباً في فن، أي: نوع من أنواع العلم^(٤)، ومثّل بفنّين من العلوم العقلية المحضّة التي لا يمكن فهمهما دون استشرّاح فقال: (كالطب^(٥)، والحساب^(٦) ولا يستشرحوه): أي لا يطلبون كشف ما علق به من غموض ولا يطلبون تفسيره وتبيينه^(٧).

(١) «شرح مقدمة التفسير» ص: (٢٤-٢٥).

(٢) انظر: «الأشباه والنظائر» لابن نجيم ص: (٧٩).

(٣) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٧٦٨/٢).

(٤) انظر: «مختار الصحاح» للرازي ص: (٢٤٣).

(٥) علم الطب هو: «علم يُعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح ويؤول عن الصّحة ليحفظ الصّحة حاصلة ويستردها زائلة». «القانون في الطب» لابن سينا: (١٣/١).

(٦) علم الحساب هو: «علم يُعرف به استخراج مجهولات عديدة من معلّومات مخصّصة على وجه مخصّوص»، «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لابن بدران ص: (٤٨١)، وموضوعه العدد، وهو ما يقع عليه العدّ.

(٧) انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس: (٢٦٩/٣).

ولذا عدّ أهل العلم من مقاصد التأليف: شرح ما يحتاج لبيان ليتنفع القارئ بما يقرأ.

قال ابن خلدون في سياق تعداده لمقاصد التأليف: «أن يقف على كلام الأوّلين وتآليفهم فيجدها مستغلقة على الأفهام ويفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممّن عساه يستغلق عليه، لتصل الفائدة لمستحقّها. وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول، وهو فصل شريف»^(١).

فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟، فإنه أولى أن يُطلَبَ تفسيره؛ لأنّ فهمه سبب في معرفة مراد الله تعالى وما فرضه على عباده، فيحصل بسبب طلب استشرّاحه وتعلمه وتدبره والعمل به: حصول الثمرات المترتبة على التدبر وهي: نجاة العباد وسعادتهم واستقامة أمور دينهم ودنياهم، ونصرتهم على أنفسهم وعلى أعدائهم من شياطين الإنس والجن.

ومما يدل على أن العمل بكتاب الله تعالى سبب في نجاة العبد وسعادته: حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (القرآن شافعٌ مشفّعٌ، وما حلّ^(٢) مصدّقٌ، من جعله أمّامه؛ قاده إلى الجنّة، ومن جعله خلف ظهره؛ ساقه إلى النّار) رواه ابن حبان^(٣).

(١) «تاريخ ابن خلدون» ص: (٧٣١).

(٢) الماحل: الخصم المجادل، أو الساعي. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٦١٩/١١).

(٣) «صحيح ابن حبان»، برقم: (١٧٩٣)، وقال عنه الألباني: (إسناده جيد)، (السلسلة الصحيحة)، برقم: (٢٠١٩).

والواجب على أهل العلم: أن يحرصوا على تعليم الناس تفسير القرآن الكريم ابتغاء مرضاة ربهم، وشفقة على الخلق، وخوفاً من إثم الكتمان، وبخاصّة إذا سُئلوا، أو وقع ما يوجب البيان للناس.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «ويجب على أهل العلم أن يبينوه للناس عن طريق الكتابة أو المشافهة لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [الْعَنْكَرَان: ١٨٧]، وتبيين الكتاب للناس شامل لتبيين ألفاظه ومعانيه، فيكون تفسير القرآن، مما أخذ الله العهد على أهل العلم ببيانه»^(١).



(١) «أصول في التفسير» ص: (٢٤).

ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً.

الشرح

قوله: **(ولهذا)**، فيه إشارة إلى أن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين العلم بمعاني كلام الله تعالى وفهمه بسبب تلقيهم التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقوله: **(كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً)**، النزاع بمعنى: الخلاف^(١).

ومراده بهذا الدليل العقلي بيان أن سبب قلة النزاع بين الصحابة رضي الله عنهم في تفسير القرآن الكريم هو بيان النبي صلى الله عليه وسلم لهم معاني القرآن الكريم بياناً عاماً كما سبق تقرير ذلك.

واختلاف التضاد بين الصحابة رضي الله عنهم في تفسير الكريم قليل جداً ومن أمثلته: اختلافهم في الدخان ووقته الوارد في قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدُّخَانُ: ١٠]، فذهب عليٌّ، وابن عمر، وأبو هريرة رضي الله عنهم إلى إنه دخان يجيء قبل قيام الساعة، وذهب ابن مسعود رضي الله عنه إلى أن قريشاً أصابهم جوع، فكانوا يرون بينهم وبين السماء دخاناً من الجوع^(٢).

وعامة النزاع بينهم رضي الله عنهم في التفسير من قبيل اختلاف التنوع.

ومن أمثلة ذلك: اختلافهم في المراد بالماعون في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الْمَاعُونَ: ٧] إلى ثلاثة أقوال: قيل: الإبرة، والماء،

(١) انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (٣/٢١٩٤).

(٢) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٨٨-٨٩).

والنار، والفأس، وما يكون في البيت من هذا النحو، وبه قال ابن مسعود وابن عباس في رواية، وقيل: الزكاة، قاله عليّ، وابن عمر رضي الله عنهما، وقيل: الطاعة، قاله ابن عباس في رواية^(١).

ومن أسباب قلة النزاع بين الصحابة رضي الله عنهم في التفسير وغيره أمور منها:

أولاً: صلاح قصدهم في طلب الحق. فما تجد الرجل منهم ينتصر لهواه ورأيه، بل كان واحدهم لا يقصد إلا الحق أينما وجده أخذه.

ثانياً: أن الصحابة رضي الله عنهم تلقوا معظم تفسير القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: أن القرآن نزل بلغتهم التي لم تتغير، فكانوا أفهم الناس لمعانيه، وأفضل له، ثم تغيرت الألسن بعدهم.

رابعاً: حرصهم الشديد على الاتفاق وجمع الكلمة، ونفرتهم من الخلاف والفرقة^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله مبيناً فضل الصحابة الكرام، وفيه الإشارة إلى بعض أسباب قلة النزاع بينهم، قال: «أما المدارك التي شاركناها فيها من دلالات الألفاظ والأقيسة فلا ريب أنهم كانوا أبر قلوباً، وأعمق علماً، وأقل تكلفاً، وأقرب إلى أن يوفقوا فيها لما لم نوفق له نحن؛ لما خصهم الله تعالى به من توقد الأذهان، وفصاحة اللسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلة المعارض أو عدمه،

(١) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٤٩٥).

(٢) انظر: «أصول الفقه عند الصحابة» لعبد العزيز العويد ص: (٢٨٣-٢٨٤)،

و: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لأبي شهبه ص: (١١٧)،

و: «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٢٥).

وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى؛ فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النظر في الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل، ولا إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين، بل قد غنوا عن ذلك كله، فليس في حقهم إلا أمران:

أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا، **والثاني:** معناه كذا وكذا.

وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين، وأحظى الأمة بهما، فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما، وأما المتأخرون فقواهم متفرقة، وهمهم متشعبة، فالعربية وتوابعها قد أخذت من قوى أذهانهم شعبة، والأصول وقواعدها قد أخذت منها شعبة، وعلم الإسناد وأحوال الرواة قد أخذ منها شعبة، وفكرهم في كلام مصنفهم وشيوخهم على اختلافهم، وما أرادوا به قد أخذ منها شعبة، إلى غير ذلك من الأمور، فإذا وصلوا إلى النصوص النبوية إن كان لهم همم تسافر إليها وصلوا إليها بقلوب وأذهان قد كُت من السير في غيرها، وأوهن قواهم مواصلة السرى في سواها، فأدركوا من النصوص ومعانيها بحسب تلك القوة، وهذا أمر يحس به الناظر في مسألة إذا استعمل قوى ذهنه في غيرها، ثم صار إليها، وافاها بذهن كالأوقية ضعيفة، وهذا شأن من استفرغ قواه في الأعمال غير المشروعة تضعف قوته عند العمل المشروع، كمن استفرغ قوته في السماع الشيطاني فإذا جاء قيام الليل قام إلى ورده بقوة كالة وعزيمة باردة، وكذلك من صرف قوى حبه، وإرادته إلى الصور أو المال أو الجاه، فإذا طالب قلبه بمحبة الله فإن انجذب معه انجذب بقوة ضعيفة

قد استفرغها في محبة غيره، فمن استفرغ قوى فكره في كلام الناس، فإذا جاء إلى كلام الله ورسوله جاء بفكرة كالة فأعطى بحسب ذلك. والمقصود أن الصحابة رضي الله عنهم أغناهم الله تعالى عن ذلك كله، فاجتمعت قواهم على تينك المقدمتين فقط، هذا إلى ما خصوا به من قوى الأذهان وصفائها، وصحتها وقوة إدراكها، وكماله، وكثرة معاون، وقلة الصارف، وقرب العهد بنور النبوة، والتلقي من تلك المشكاة النبوية^(١).

وإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم في مسألة من مسائل العلم فيُنظر إلى نوع الاختلاف فإن كان اختلاف تنوع، فهو غير مؤثر، وإن كان اختلاف تضاد، فيُنظر إلى أمور:

أولاً: النظر إلى القول الأشبه بالكتاب والسنة، فإن تعذر ذلك أُخذ بقول من شابه قوله أصلاً من الأصول.

قال الخطيب البغدادي رحمته الله: «إذا اختلفت الصحابة على قولين لم يكن قول بعضهم حجة على بعض، ولم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يجب الرجوع إلى الدليل قال الشافعي: «إذا جاء عن أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم أقاويل مختلفة ينظر إلى ما هو أشبه بالكتاب والسنة فيؤخذ به» قلت: فإن تعذر ذلك من نص الكتاب والسنة أو أحدهما اعتبرت أقاويلهم من جهة القياس، فمن شابه قوله أصلاً من الأصول ألحق به^(٢).

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (٤/١١٣-١١٤).

(٢) «الفقيه والمتفقه»: (١/٤٤٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وإن تنازعوا رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء»^(١).

ثانياً: إن كان التنازع بين الخلفاء الراشدين أو بعضهم وبين غيرهم من الصحابة قُدم قول الخلفاء أو بعضهم.

قال ابن القيم رحمته الله: «إذا خالف الخلفاء الراشدون أو بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم، فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم حجة على الآخرين؟ فيه قولان للعلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد، والصحيح أن الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر، فإن كان الأربعة في شق فلا شك أنه الصواب، وإن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب، وإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب؛ فإن اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر، وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة واطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من أقوالهم»^(٢).

ثالثاً: إن تنازع الصحابة رضي الله عنهم في مسألة ليس فيها دليل ولا قول أحد من الخلفاء الراشدين فإنه يؤخذ بقول الأكثر منهم.

قال ابن القيم رحمته الله نقلاً عن الإمام الشافعي رحمته الله: «فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان أحبَّ إليَّ

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٤/٢٠).

(٢) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (٥/٥٤٦-٥٤٧).

من قول غيرهم، فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذي عليه دلالة، وقلّما يخلو اختلافهم من ذلك، وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا»^(١).

رابعاً: قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه يقدم على قول من خالفه من الصحابة.

قال أبو البركات جدُّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فإذا قال الصحابي قولاً لا يهتدي إليه قياس فإنه يجب العمل به، ويجعل في حكم التوقيف المرفوع، بحيث يعمل به وإن خالفه قول صحابي آخر، نصَّ عليه - أحمد بن حنبل - في مواضع»^(٢).



(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (٥/٥٥٣-٥٥٤).

(٢) «المسودة في أصول الفقه» ص: (٣٣٨)، وانظر ما مضى من تفصيل في: «توضيح أصول الفقه على منهج أهل الحديث» لـ زكريا بن غلام قادر الباكستاني ص: (١٢٥-١٣٤).

وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر.

الشرح

قوله: (وهو وإن كان) أي: الخلاف في التفسير وإن حصل ووجد، (في التابعين)^(١) أكثر منه في الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وفي هذا تنبيه إلى أهمية العناية بتفاسير التابعين لأمرين: الأول: أنهم تلقوا القرآن الكريم وتفسيره عن الصحابة رضي الله عنهم، وبلغوه غيرهم.

والثاني: أنهم داخلون في جملة من أثنى عليهم الرسول ﷺ بقوله: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ثم نعلم أن الصحابة إذا كانوا حفظوا فالتابعون لهم بإحسان الذين أخذوا عنهم وتلقوا منهم لا يجوز أن يكونوا عدلوا في ذلك عما بلغهم إياه الصحابة، لا يجوز ذلك في العادة العامة، ولا في عادة القوم وما عُرِف من عقلهم ودينهم، مع ما علموه من وجوب ذلك عليهم في دينهم»^(٣).

(١) وهم جمع تابعي وهو: من لقي الصحابي مؤمناً، ومات على الإسلام. انظر: «شرح نخبة الفكر» لعلي القاري: ص: (١٨٤-١٨٥).

(٢) رواه البخاري برقم: (٢٥٠٩)، ومسلم برقم: (٢٥٣٣).

(٣) انظر: «جواب الاعتراضات المصرية علي الفتيا الحموية» ص: (١٦).

والأسباب التي دعت إلى وقوع الاختلاف في التفسير بين التابعين رحمهم الله بينهما الشيخ ابن عثيمين رحمته الله بقوله: «التابعون كثرت الفتوح في زمنهم، واختلط العربي بالعجمي وتغيرت الألسن، وقد ذكر أن أول تأليف للنحو كان في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد كثرت الأهواء والفتن وانتصار الإنسان لرأيه، حتى أدى ذلك إلى التطاحن والتقاتل بين المسلمين، وعلى هذا فيكون الخلاف بينهم في تفسير كلام الله تعالى أكثر من الخلاف بين الصحابة، ثم كلما بعد العهد عن عصر النبوة، صار البلاء أشد، والتباس الباطل بالحق أعظم، وكما نجد الآن في زماننا، كل عمود في مسجد تحته عالم يرى نفسه أنه ابن تيمية، وكل خيمة في منى فيها عالم يرى نفسه أنه أحمد بن حنبل أو الشافعي.

ولهذا كثرت الأهواء حتى إنك لتجد في المسألة التي ليس فيها فيما سبق إلا قول واحد أو قولان، تجد فيها عدة أقوال؛ لأن العلم قليل والهوى كثير، فترتب على نقص العلم وكثرة الهوى الضياع والخلاف والشقاق وعدم الائتلاف»^(١)، وسيأتي بيان حكم العمل بتفسير التابعين رحمهم الله.

وقوله: (وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر).

وفي هذا إشارة من المؤلف رحمته الله إلى أهمية العناية بالعلم المنقول عن الصحابة والتابعين وتابعيهم لشرف عصرهم، واجتماعهم وائتلافهم، وسعة علمهم وقوة فهمهم وبيانهم، وقلة أو ندرة الخطأ في تفسيرهم.

(١) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٢٥-٢٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ولا تجد إماماً في العلم والدين كمالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومثل الفضيل بن عياض وأبي سليمان ومعروف الكرخي وأمثالهم إلا وهم مصرّحون بأنّ أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين فيه بعلم الصحابة وهم يرون أن الصحابة فوقهم في جميع أبواب الفضل والمناقب»^(١).

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «أفضل العلوم في تفسير القرآن ومعاني الحديث والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثورًا عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم، فضبط ما روي عنهم في ذلك أفضل العلوم مع تفهمه وتعقله والتفقه فيه وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه، إلا أن يكون شرحًا لكلام يتعلق من كلامهم، وأما ما كان مخالفًا لكلامهم فأكثره باطل أو لا منفعة فيه. وفي كلامهم في ذلك كفاية وزيادة، فلا يوجد في كلام من بعدهم من حق إلا وهو في كلامهم، موجود بأوجز لفظ وأخصر عبارة، ولا يوجد في كلام من بعدهم من باطل إلا وفي كلامهم ما يبين بطلانه لمن فهمه وتأمله، ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة والمآخذ الدقيقة ما لا يهتدي إليه من بعدهم ولا يلم به.

فمن لم يأخذ العلم من كلامهم فاته ذلك الخير كله مع ما يقع في كثير من الباطل متابعة لمن تأخر عنهم»^(٢).

(١) «شرح العقيدة الأصفهانية» ص: (١٨٠).

(٢) «بيان فضل علم السلف على علم الخلف» ص: (٥-٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم ودقَّ على كثير من الناس ما كان جلياً لهم فكثُر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف»^(١).

وما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ مصداقه حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربكم»، سمعته من نبيكم ﷺ. رواه البخاري^(٢).

وهنا لفظة يحسن التنبيه عليها وهي: أنه ينبغي للباحثين من طلبة العلم الحرص في باب العزو على النقل عن المصادر الأصيلة المتقدمة؛ لأنَّ شرف العصر له أثر في شرف العلم، فالعزو إلى الكتب الفرعية المتأخرة مع وجود الأصول المتقدمة نوعٌ تقصير لا يحسن بالباحث الوقوع فيه.



(١) «مجموع الفتاوى»: (٦٥/١٣)

(٢) «صحيح البخاري» برقم: (٧٠٦٨).

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة: كما قال مجاهد رحمته الله: «عرضت المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»، ولهذا قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به».

ولهذا يعتمد على تفسيره: الشافعي، البخاري، وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد، وغيره ممن صنف في التفسير يكرّر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره.

الشرح

في كلام المؤلف رحمته الله إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه رضي الله عنهم معاني القرآن الكريم -أي: البيان العام-، فلو لم يبينها لهم لما نقلوها للتابعين رحمهم الله، وفي كلامه تنبيه إلى أهمية العناية بتفاسير التابعين رحمهم الله، الذين أخذوا التفسير عن الصحابة رضي الله عنهم، وأولى ما ينبغي العناية بتفسيره من التابعين من تلقى تفسير القرآن الكريم كاملاً عن الصحابة رضي الله عنهم.

قوله: (ومن التابعين)، من هنا تبعية، (من تلقى جميع التفسير عن الصحابة)، التلقي: هو أخذ العلم بتلقين وفهم^(١)، (كما قال مجاهد رحمته الله)^(٢): عرضت المصحف، أي: قرأ بنفسه

(١) انظر: «معجم الغني» لعبد الغني أبو العزم: (٧٨٠٤).

(٢) مجاهد بن جبر -بفتح الجيم وسكون الموحدة-، أبو الحجاج، المخزومي مولا هم المكي، ثقة إمام في التفسير، وفي العلم، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون. انظر: «تقريب التهذيب»: (٥٢٠/١).

المصحف^(١)؛ لأنَّ العرض لا يقع إلا بالقراءة، وقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «بين القراءة والعرض عموم وخصوص، لأنَّ الطالب إذا قرأ كان أعمَّ من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة»^(٢)، (عليّ ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)^(٣) أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها، أي: أنّه يُمَسِّكُ عن الكلام^(٤) ليسأله عن معنى كل آية، وهذا الأثر أخرجه عن مجاهد، ابن جرير الطبري^(٥)، وأورده الحافظ ابن كثير^(٦)، وأخرجه الطبراني^(٧).

وجاء في رواية أبي نعيم عن الفضل بن ميمون قال: سمعت مجاهدًا يقول: «عرضتُ القرآنَ على ابن عباس ثلاثين عرضة»^(٨).

قوله: (ولهذا قال الثوري رَحِمَهُ اللهُ)^(٩): «إذا جاءك التفسير عن مجاهد

(١) وهو: اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدّفتين انظر: «حاشية القليوبي على شرح المنهاج»: (١/٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري»: (١/١٤٩).

(٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، الحبر البحر، أبو العباس ابن عم رسول الله ﷺ ولد بمكة في شعب بني هاشم قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي بالطائف سنة ٦٨هـ، وصلى عليه محمد بن الحنفية، وقال: اليوم مات رباني الأمة، وقد كف بصره في أواخر عمره رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. انظر: «معركة القراء الكبار» للذهبي ص: (٤٥-٤٦)، و: «المنتظم» لابن الجوزي: (٦/٧٢).

(٤) انظر: «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» للحميري: (١١/٧٢٦٠).

(٥) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/٩١).

(٦) «تفسير القرآن العظيم»: (١/٥).

(٧) «المعجم الكبير»، (١١/٧٧).

(٨) «حلية الأولياء»: (٣/٢٨٠).

(٩) سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الثوري، الكوفي، شيخ الإسلام، إمام =

فحسبك به): أي: يكفيك عن النظر في غيره، وفي هذا دليل على مكانة تفسير مجاهد رحمته الله، وإلا فإنَّ التفسير لا يتوقف على طريق واحد.

وقوله: **(ولهذا يعتمد على تفسيره: الشافعي^(١))**، والمقصود: أنَّ تفسير مجاهد عند الشافعي وغيره ليس فضلة بل هو عمدة عندهم يعتمدون عليه، ويرجعون إليه^(٢).

ونقولات الشافعي رحمته الله عن مجاهد في كتابيه: الأم، وأحكام القرآن الذي جمعه البيهقي رحمته الله كثيرة جداً.

قال ابن تيمية رحمته الله: «والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد»^(٣).

وقد جُمع ما أثر عن الإمام الشافعي رحمته الله من تفسير لآيات القرآن الكريم مرتبة وفق ترتيب السور في المصحف الشريف في رسالة دكتوراه من جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران، ونشرته: دار

= الحفاظ، المجتهد، سيد العلماء العاملين في زمانه، ولد سنة ٩٧هـ، وكان ثقة، مأموناً، حجة، ثباً، كثير الحديث، وواظب على الورع والعبادة، توفي بالبصرة في شعبان سنة ١٦١هـ. انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٦/٣٧١)، و: «حلية الأولياء» لأبي نعيم: (٦/٣٥٦)، و: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٧/٢٢٩).

(١) الإمام محمد بن إدريس بن العباس، ولد بغزة، وقيل: بعسقلان سنة: مائة وخمسين، وتوفي سنة ٢٠٤هـ رحمه الله. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٨/٢٣٦ وما بعدها)، و: «المجموع» للنووي: (١/٧-٨).

(٢) انظر: «العين» للخليل: (٣/٢٦١)، و: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٢/٦٢٦).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١٧/٤٠٨).

التدمرية في المملكة العربية السعودية، وكانت الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٧هـ في ثلاثة أجزاء.

وقوله: **(والبخاري^(١))**، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «والبخاريُّ في صحيحة أكثر ما ينقله من التفسير ينقله عنه»^(٢)، **(وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد^(٣))**، **(وغيره ممن صَنَّفَ في التفسير يكرّر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره)**، والتفسير المنسوب إلى الإمام أحمد في عداد المفقود وممن نسبه إليه: ابن تيمية^(٤)، وابن القيم^(٥)، والزجاج^(٦) وغيرهم.

وشكك في نسبته إليه الذهبي رَحِمَهُ اللهُ فقال: «تفسيره المذكور شيء لا وجود له، ولو وجد لاجتهد الفضلاء في تحصيله، ولاشتهر، ثم لو أُلِّفَ تفسيرًا، لما كان يكون أزيد من عشرة آلاف أثر، ولاقتضى أن يكون

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، مات سنة ٢٥٦هـ، في شوال، وله اثنتان وستون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر: (١/٤٦٨).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٠٢/١٥).

(٣) إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة: ١٦٤هـ في أولها في ربيع الأول، وتوفي في يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول من سنة ٢٤١هـ. انظر: «سيرة الإمام أحمد بن حنبل» لصالح بن الإمام أحمد ص: (٢٩-٣٠)، و: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١١/١٧٧ وما بعدها).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٣٨٩/٦).

(٥) «بدائع الفوائد»: (٣/١٠١٥).

(٦) قال: «وجميع ما ذكرناه في هذه القصة مما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه، وكذلك أكثر ما رويت في هذا الكتاب من التفسير، فهو من كتاب التفسير عن أحمد بن حنبل» «معاني القرآن»: (٤/١٦٦).

في خمسة مجلدات، فهذا تفسير ابن جرير الذي جمع فيه فأوعى لا يبلغ عشرين ألفاً، وما ذكر تفسير أحمد أحد سوى أبي الحسن ابن المنادي^(١)، وقد جمع أ. د. حكمت بشير ياسين مرويات الإمام أحمد في التفسير، وطبعته مكتبة المؤيد سنة ١٤١٤هـ، في أربعة مجلدات.

ومما كتب مؤخراً: الآيات التي أجاب بها الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي مسائله - جمعاً ودراسة، د. يوسف بن أحمد خليفة - وهي رسالة دكتوراه بقسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - نوقشت عام ١٤٣٥هـ، وطبعت في دار طيبة الخضراء ١٤٤٠هـ.



(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٣/٥٢٢).

والمقصود: أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال.

الشرح

قوله: (والمقصود: أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة)، سبق بيان تلقي التابعين التفسير عن الصحابة رضي الله عنهم، وأما تلقيهم السنة عنهم فقد قال أبو العالية رضي الله عنه: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم»^(١).

قوله: (وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال)، مراده: أن التابعين رحمهم الله تميَّز عصرهم بوجود وقائع ومسائل مستجدة لم تكن موجودة في زمن الصحابة رضي الله عنهم، فكانوا يقيسونها على المعاني المأخوذة من النصوص.

قال البغوي رحمته الله: «فإنَّ من العلم ما يُدْرَك بالتلاوة والرواية وهو النصُّ، ومنه ما يدرك بالاستنباط وهو القياس على المعاني المودعة في النصوص»^(٢).

(١) «التمهيد»، لابن عبد البر: (١٥/١).

(٢) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (١٩٤/١).

وقال ابن القيم رحمته الله: «الاستنباط: استخراج الأمر الذي من شأنه أن يخفى على غير مستنبطه»^(١).

والاستنباط المعتبر الذي يجوز فيه توسيع معاني آيات القرآن الكريم لأبد فيه من توافر شروط يجمعها أمران:

الأمر الأول: شروط متعلقة (بالمستنبط بكسر الباء)، وهي:

سلامة عقيدته وقصده، وبُعده عن الهوى، وفهمه لتفسير الآية على الوجه الصحيح، وعلمه بلغة العرب، ومعرفة طرق الاستنباط.

الأمر الثاني: شروط متعلقة (بالمستنبط بفتح الباء)، وهي:

أن يكون المعنى المستنبط سالماً من معارض شرعي راجح، وأن يكون مرتبطاً بالنص، وأن يكون مما للرأي فيه مجال^(٢).

وقوله: (كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال)، دون أخذ ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم، والاستدلال المراد به: «تقرير الدليل لإثبات المدلول»^(٣).

وقد تعددت طرق الاستدلال والاستنباط عند التابعين، ومن أشهرها: ملاحظة النسخ، والاستدلال بالقراءة غير المتواترة، والاستدلال بظاهر الآية بالعمومات وإطلاق الآيات إلا أن يرد تخصيص

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١/١٧٢).

(٢) انظر: «الاستنباط عند القاضي البيضاوي من خلال تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل» د. يوسف السلمي، ص: (٧٨-٩٥).

(٣) «التعريفات» للجرجاني ص: (١٧).

أو تقييد لها، وتخصيص العام، وحمل المطلق على المقيد، والاستدلال بمفهوم الموافقة، والمخالفة، وبيان المجمل، والاحتجاج بدلالات الأمر والنهي، والاستدلال بالعرف، والاستنباط من اللغة وعادات العرب وعدم إغفال أسباب النزول^(١).



(١) انظر ما مضى مع شواهد وأمثله في: «تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة»

د. محمد الخضير، ص: (٨٥٤-٨٧٣).

فصل

في اختلاف السلف في التفسير، وأنه اختلاف تنوع

الخلافاً بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى: اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

الشرح

قوله: (الخلاف): يعني: اختلاف التضاد، (بين السلف في التفسير قليل)، المراد بالسلف في هذا السياق: الصحابة رضي الله عنهم، وقد يشمل التابعين وتابعي التابعين؛ لتقدم ذكرهم؛ ولشمولهم بلفظ السلف؛ ولأنَّ خلافاً قليل بالنسبة لخلاف مَنْ بعدهم.

قوله: (وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير)، المقصود: الخلاف في الأحكام الشرعية، والتي تشمل ما يُسمَّى بالحكم التكليفي وهو: الإيجاب، والتحريم، والاستحباب، والكراهة، والإباحة، وتشمل الحكم الوضعي وهو: السبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد^(١).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «خلافهم في تفسير القرآن أقلُّ من خلافهم في الأحكام؛ لأنَّ تفسير القرآن هو تبين ألفاظه، معناها والمراد بها، وهذا شيء يقلُّ فيه الخلاف، لكن الأحكام مبنية على الاجتهاد

(١) انظر: «شرح الكوكب المنير»: (٤/١٨٥).

والنظر والقياس، فصار الاختلاف فيها أكثر من الاختلاف في التفسير، وذلك لاختلاف الناس في العلم والفهم^(١).

واختلاف الصحابة رضي الله عنهم في بعض الأحكام الشرعية يرجع إلى أمور من أهمها:

أولاً: الاختلاف في فهم القرآن، فقد يكون اللفظ الوارد فيه مشتركاً بين معنيين، فيحمله أحدهم على أحد المعنيين، ويحمله الآخر على المعنى الثاني لقريئة تظهر له، وأحياناً يكون الخلاف راجعاً إلى حمل اللفظ الوارد في القرآن على الاشتراك المعنوي، وأحياناً يكون الاختلاف راجعاً إلى تعارض نصين عامين في القرآن، وستأتي الأمثلة على ذلك.

ثانياً: الاختلاف في أمور تتصل بالسنة، فمنهم المقلد ومنهم المكثّر في محفوظه من السنة المطهرة، بسبب ما مروا به من مشاغل ونحوها، ولا ريب أن ذلك سيكون له أثر في الأحكام التي يفتي بها كل منهم.

ثالثاً: الاختلاف في الرأي، ومن طريقتهم في الاستنباط أنهم رضي الله عنهم إنما يلجؤون إلى العمل بالرأي إذا لم يجدوا نصاً من كتاب أو سنة، ومما لا شك فيه أن الرأي يختلف باختلاف الناظرين؛ وفتاوى الصحابة رضي الله عنهم التي اختلفت وجهات نظرهم فيها إنما مردّها إلى اختلاف منازعهم في المأخذ، ولكل وجهة هو موليها، ومع أنه قد حصل شيء من الاختلاف فيما بينهم من جهة الرأي فقد كان شيئاً قليلاً بالنسبة لمن بعدهم^(٢).

(١) «شرح مقدمة التفسير» ص: (٢٨).

(٢) انظر بحث: «أطوار الاجتهاد الفقهي» د. عبد الله الزايد، طبع ضمن «مجلة البحوث الإسلامية»: (١٥/٩٩-١٠٢).

وقوله: (و**غالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى: اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد**).^(١)

اختلاف التنوع: هو أن تُحمَل الآية على جميع ما قيل فيها إذا كانت لها معانٍ صحيحة غير متعارضة.
ومنه: ما يكون كلُّ من القولين هو في معنى القول الآخر، ولكن العبارتين مختلفتان.

ومنه: ما يكون المعنيان متغايرين، لكن لا يتنافيان، فهذا قولٌ صحيحٌ وهذا قولٌ صحيحٌ، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر^(١).

و**اختلاف التنوع من الاختلاف الذي لا يُعتدُّ به ومعنى ذلك:** أنه لا يُحكى خلافاً، أو يجري فيه بحث المسائل المختلفة، بل تُحرَّر المسألة بأنه لا نزاع فيها حقيقيٌّ.

قال الشاطبي رحمته الله: «من الخلاف ما لا يعتد به في الخلاف، وهو ضربان:

أحدهما: ما كان من الأقوال خطأ مخالفاً لمقتوع به في الشريعة.
والثاني: ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك، وأكثر ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسنة، فتجد المفسرين ينقلون عن السلف في معاني ألفاظ الكتاب أقوالاً مختلفة في الظاهر، فإذا اعتبرتها وجدتها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد، والأقوال إذا أمكن اجتماعها

(١) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية: (١/١٤٩-١٥٠)، و: «فصول في أصول التفسير»: (٨٠).

والقول بجميعها من غير إخلال بمقصد القائل، فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه»^(١).

وقد قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «لا تفقه كل الفقه، حتى ترى للقرآن وجوها كثيرة»^(٢).

قال السيوطي رحمته الله: «وقد فسره بعضهم بأن المراد: أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة ولا يقتصر به على معنى واحد»^(٣).

واختلاف التضاد: هما القولان المتنافيان بحيث لا يمكن القول بهما معاً، فإذا قيل بأحدهما، لزم منه عدم القول بالآخر^(٤).



(١) «الموافقات»: (٥/ ٢١٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (٩/ ١١٣)، وأبو نعيم في الحلية، (١/ ٢١١).

(٣) «الإتقان في علوم القرآن»: (٢/ ١٤٤).

(٤) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية: (١/ ١٥١)، و: «فصول في أصول التفسير»: (٨٠).

وذلك صنفان: أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة: كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند، وذلك مثل أسماء الله الحسنی، وأسماء رسوله ﷺ، وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنی مضادا لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الشورى: ١١٠]، وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم، كالعليم يدل على الذات والعلم، والقدير يدل على الذات والقدرة، والرحيم يدل على الذات والرحمة.

الشرح

قوله: (وذلك صنفان)، أي: اختلاف التنوع يرجع إلى سببين.
(أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم)، أي: من الصحابة رضي الله عنهم، ويشمل ذلك السلف عموماً، (عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى)، المسمى هو: «المعلوم المعين»^(١)، فكل يذكر عبارة تدل على المسمى لمعنى

(١) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (١/٤٥٣)

وغرض يريده غير المعنى الذي أراده الآخر، والمسمى لا يختلف فهو متحد والمعنى فيه اختلاف.

وقوله: **(بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة)**، الأسماء المتكافئة هي: الألفاظ الواقعة بين المترادفة والمتباينة، وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ المراد بالأسماء المتكافئة عند تحريره مسألة أسماء الله تعالى، وأسماء النبي ﷺ ونحو ذلك، وهل هي مترادفة أو متباينة؟ فبيّن أنها مترادفة في الذات، ومتباينة في الصفات.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «والإنصاف أنها متفقة في الدلالة على الذات، متنوعة في الدلالة على الصفات، فهي قسم آخر قد يسمى المتكافئة، وأسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله ﷺ، وكتابه من هذا النوع»^(١).

والترادف: «عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة على شيء واحد باعتبار واحد»^(٢).

والتباين هو: «الاختلاف بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها»^(٣).

وقوله: **(كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند)**، فهذان الاسمان مترادفان باعتبار دلالتهما على المسمى وهو السيف، ومتباينان، لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص، فالقصد في الصارم معنى الصرم، والقصد في المهند الدلالة على السيف المطبوع من حديد الهند وَكَانَ خَيْرَ الْحَدِيدِ^(٤).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٤٢٤/٢٠).

(٢) «التعريفات» ص: (٧٧).

(٣) انظر: «توضيح المنطق» للمدلوح (ص ٣٠).

(٤) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٥١٣/١)، (٩٩٧/٢).

وقوله: **(وذلك مثل أسماء الله الحسنى)**، فهي أعلام وأوصاف، أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات، وأوصافٌ باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدالتها على مسمى واحد، وهو الله ﷻ، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص. فـ: «الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم» كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله ﷻ، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا^(١).

وقوله: **(وأسماء رسوله ﷺ)**، أسماء النبي ﷺ أعلام وأوصاف، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدالتها على مسمى واحد، وهو النبي ﷺ، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فاسمه ﷺ الماحي دال على أَنَّ الله ﷻ يمحو به الكفر، واسمه الحاشر دال على أَنَّ الناس يحشرون على قدميه، كما ورد ذلك في حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه أَنَّ رسول الله ﷺ قال: (لِي خَمْسَةٌ أَسْمَاءٍ أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي وَأَنَا الْعَاقِبُ)^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله في كلامه عن أسماء النبي ﷺ: «وكلُّها نعوت، ليست أعلامًا محضة لمجرد التعريف، بل أسماء مشتقة من صفات قائمة به توجب له المدح والكمال»^(٣).

(١) انظر: «القواعد المثلى» لابن عثيمين ص: (٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في المناقب ح: (٣٥٣٢) والتفسير ح: (٤٨٩٦).

(٣) «زاد المعاد في هدي خير العباد»: (٨٤/١-٨٥).

وقوله: **(وأسماء القرآن)**، فهي مترادفة باعتبار دلالتها على المسمى، ومتباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فالقرآن يدل على التلاوة والقراءة، والفرقان سُمِّيَ بذلك لفصله -بحججه وأدلته وحدود فرائضه وسائر معاني حكمه- بين المحق والمبطل، وفرقانه بينهما: بنصره المحق، وتخذيله المبطل، حُكِّمًا وقضاء^(١).

وقوله: **(فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنی مضادا لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾)**، فالاسمان: (الله والرحمن) متفقان في الدلالة على نفسه المقدسة، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته، ليس هو المعنى الذي دل عليه الاسم الآخر^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله في معنى الآية: «أي إنكم إنما تدعون إلهًا واحدًا له الأسماء الحسنی فأی اسم دعوتموه فإنما دعوتكم المسمى بذلك الاسم فأخبر سبحانه أنه إله واحد وإن تعددت أسماؤه الحسنی المشتقة من صفاته ولهذا كانت حسنی وإلا فلو كانت كما يقول الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني ليس لها حقائق لم تكن حسنی ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها»^(٣).

(١) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/ ٩٤-٩٩).

(٢) انظر: «الإيمان» لابن تيمية ص: (١٤٨).

(٣) «الصواعق المرسلة»: (٣/ ٩٣٨).

وقوله: (وكلُّ اسم من أسمائه يدل^(١) على الذات^(٢) المسماة^(٣))، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم، كالعليم يدل على الذات والعلم، والقدير يدل على الذات والقدرة، والرحيم يدل على الذات والرحمة)، من قواعد أسماء الله الحسنی: أنَّ أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، وأسماء الله تعالى: قد تدل على وصف مُتَعَدٍّ يكون له آثار على

(١) الدلالة في اللغة: بمعنى الإرشاد والإبانة. قال ابن فارس رحمه الله: «الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دلت فلانا على الطريق. والدليل: الأمانة في الشيء. وهو بين الدلالة والدلالة» «مقاييس اللغة» (٢/٢٥٩).

وفي الاصطلاح: «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر». «الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة» للسنيكي ص: (٧٩)، كدلالة وجود الشيء على عدم نقيضه، ودلالة الدخان على النار، ونحو ذلك.

(٢) يصح إضافة لفظة (الذات) إلى الله ﷻ؛ كقولنا: ذات الله، أو: الذات الإلهية، لكن لا على أنَّ (ذات) صفة له، بل ذات الشيء بمعنى نفسه أو حقيقته.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: «والقول الجامع تراه في: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، «مجموع الفتاوى»: (٣/٣٣٤)، إذ حرَّرَ الفرق بين إطلاق لفظ: (الذات) على الله تعالى في لسان السلف، وبين إطلاقه في لسان المتأخرين، من أن المعنى عند المتقدمين هو ما يُضاف إلى الله تعالى كما في قول خبيب:

وذلك في ذات الإله وإن يشأً يبارك على أوصال شلوي مُمرِّعٍ

ومنه حديث: (لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلها في ذات الله) رواه البخاري برقم: (٣٣٥٨)، ومسلم برقم: (٢٣٧١)، أي في وجهته، بمعنى: فيما أمر به وأحبه ولأجله.

وأما في اصطلاح المتأخرين فيريدون من إطلاق الذات، التي لها وصف ولها صفات. والله أعلم «معجم المناهي اللفظية» ص: (٦٢٢).

(٣) انظر: «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة» للسقاف، ص: (١٦٦).

المخلوقين، فتتضمن ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ، وثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ، وثبوت أثرها.

مثال ذلك: اسم الله تعالى: (الرحمن)، فإنه يتضمن إثبات الرحمن اسمًا لله تعالى وإثبات الرحمة صفة له وإثبات أثر ذلك وهو وجود مرحوم تصل إليه آثار رحمة الله تعالى.

وقد تدل على وصف غير مُتَعَدٍّ وهو: «ما يكتفي بفاعل ولا يحتاج إلى مفعول به»^(١).

فتتضمن ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ، وثبوت الصفة التي تضمنتها لله ﷻ.

مثال ذلك: اسم الله تعالى: (الحي)، فإنه يتضمن إثبات الحي اسمًا لله ﷻ وإثبات الحياة صفة له^(٢).

فهذه الأسماء مترادفة باعتبار دلالتها على الذات، ومتباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فالعليم يدل على العلم، والقدير يدل على القدرة، والرحيم يدل على الرحمة.



(١) انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (٣/١٧٢٦).

(٢) انظر: «القواعد المثلى» لابن عثيمين ص: (١١).

وَمَنْ أَنْكَرَ دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر، فقلوه من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون: لا يقال: هو حيّ، ولا ليس بحيّ، بل ينفون عنه النقيضين؛ فَإِنَّ أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسمًا هو عِلْمٌ محض كالمضمرات، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنی من صفات الإثبات، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلو في الظاهر موافقا لغلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بسط ذلك وإنما المقصود: أَنَّ كُلَّ اسمٍ من أسمائه يدل على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته، ويدل أيضا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم.

وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل: محمد وأحمد والمحي والحاشر والعاقب. وكذلك أسماء القرآن مثل: القرآن والفرقان والهدى والشفاء والبيان والكتاب وأمثال ذلك.

الشرح

قوله: (وَمَنْ أَنْكَرَ دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر)، لعل المقصود بذلك: ابن حزم الظاهري غفر الله له، فَإِنَّهُ سَلَكَ مَسْلَكَ الجهمية في الصفات، وخالف ما يدّعيه من الظاهر. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وزعم ابن حزم أَنَّ أسماء الله تعالى الحسنی لا تدل على المعاني، فلا يدل عليم على علم،

ولا قدير على قدرة، بل هي أعلام محضة، وهذا يشبه قول من يقول بأنها تقال بالاشتراك اللفظي.

وأصل غلط هؤلاء شيئان:

إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه.

وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج.

فالأول هو مأخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات.

قالوا: إذا قلنا عليم يدل على علم، وقدير يدل على قدرة لزم من إثبات الأسماء إثبات الصفات، وهذا مأخذ ابن حزم، فإنه من نفاة الصفات مع تعظيمه للحديث والسنة والإمام أحمد، ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره.

وَعَلَطُهُ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُ أَخَذَ أَشْيَاءَ مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ عَنْ بَعْضِ شَيْوَخِهِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مِنْ يَبِينُ لَهُ خَطَأَهُمْ، وَنَقَلَ الْمُنْطَقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التَّرْجَمَانِ^(١).

قوله: (فقلوه من جنس قول غلاة الباطنية)^(٢)

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٥٨٣-٥٨٤).

(٢) الباطنية: اصطلاح عام يطلق على جمع من الطوائف والفرق المتعددة المتشعبة وبينها قدر مشترك هو الاعتقاد بالظاهر والباطن وتأويل نصوص الشريعة تأويلاً باطنياً يتوافق مع معتقدات زعموا أنهم اختصوا بها وبمعرفتها دون سواهم، وضررهم على الإسلام أعظم من ضرر اليهود والنصارى؛ بل أعظم من الدهرية الذين عطلوا المصنوعات عن صانعها، قال الشهرستاني: «وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنياً ولكل تنزيل تأويلاً» انظر: «فضائح الباطنية» للغزالي: =

القرامطة^(١) الذين يقولون: لا يقال: هو حيّ، ولا ليس بحيّ، بل ينفون عنه النقيضين)، النقيضان: المعلومان اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالوجود والعدم المضافين إلى معين واحد^(٢).

ومذهب الباطنية في الصفات: إنكارهم في حق الله تعالى الإثبات والنفي، فنفوا عنه النقيضين فقالوا: لا نقول موجود ولا ليس بموجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، ولا موصوف ولا ليس بموصوف^(٣).

وشبهتهم: اعتقادهم أنهم إن وصفوا الله بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإن وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات.

ويردّ عليهم من وجهين:

الوجه الأول: أن تسمية الله ووصفه بما سمّي ووصف به نفسه ليس

= (١٢/١ وما بعدها)، «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٩٢)، و: «الموسوعة الميسرة»: (٢/٢٨٢).

(١) القرامطة: فرقة باطنية، لُقّبوا بهذا اللقب نسبة إلى رجل يُقال له: حمدان قرمط، وهو وصف له كما قيل، لقصر قامته جدًّا، فكان يقرمط المشي، وقيل غير ذلك، وكان أحد دعائهم في الابتداء، فاستجاب له في دعوته رجال، فسُمّوا قرامطة، وقرمطية. انظر: «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ص: (٢٨١)، و: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٩٢)، و: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية: (١/٢٥٩).

(٢) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (١/٦٨).

(٣) انظر: «الكافية» ضمن ثلاث رسائل إسماعيلية لعارف تامر الإسماعيلي، ص: (٤٥)، و: «راحة العقل»، للكرماني الإسماعيلي ص: (١٣١-١٤٧)، و: «نهاية الإقدام»، للشهرستاني ص: (١٢٨).

تشبيهًا، ولا يستلزم التشبيه، فإنَّ الاشتراك في الاسم والصفة لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات، وتسميتكم ذلك تشبيهًا ليس إلا تمويهًا وتلييسًا على العامة والجهال، ولو قبلنا مثل هذه الدعوى الباطلة لأمكن كل مبطل أن يسمي الحق بأسماء ينفر بها الناس عن قبوله.

الوجه الثاني: أن إنكارهم الإثبات والنفي يستلزم نفي النقيضين معًا وهذا ممتنع؛ لأن النقيضين لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما، بل لا بد من وجود أحدهما وحده فيلزم على قياس قولهم تشبيه الله بالمتنعات، لأنه يمتنع أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا إلا أمرًا يقدره الذهن ولا حقيقة له ووصف الله بهذا كفر صريح بما جاء به الرسول ﷺ^(١).

وقوله: **(فإنَّ أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسمًا هو علمٌ محض كالمضمرات)**، أي: لا ينكرون الأسماء الدالة على الذات، بل يثبتون أسماء محضة لا تتضمن صفات تقوم بمسمياتها، كالضمائر فإنها لا تدل إلا على الذات، فالضمير: (أنت) مثلاً، التاء فيه ترجع إلى الذات فقط، **(وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنی من صفات الإثبات)**، وصفات الإثبات هي: كل ما أثبتته الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من الصفات العلى، وكلها صفات كمال يجب إثباتها لله على الوجه اللائق به.

ومن قواعد أسماء الله تعالى الحسنی: أن كل اسم متضمن لصفة، فلهذا نعلم أنها جميعًا أسماء لله، ونفرق بين معانيها، فنفرق بين معنى المغفرة والرحمة، ومعنى السمع والبصر، والعزة والحكمة والقوة

(١) انظر: «شرح الرسالة التدمرية» د. محمد بن عبد الرحمن الخميس ص: (٩٧-٩٨).

وما أشبه ذلك ولهذا نقول: إن السميع هو البصير من حيث المسمى، فهما اسمان لمسمى واحد، ولكن السميع غير البصير من حيث المعنى والصفة فالسميع يدل على صفة السمع والبصير يدل على صفة البصر، وهكذا القول في سائر الأسماء^(١).

وقوله: **(فمن وافقهم على مقصودهم)**، وهو إنكار الصفات، ومقصود الباطنية في جميع تأويلاتهم بينه الغزالي بقوله: «وغيرهم بهذه التأويلات انتزاع المعتقدات الظاهرة عن نفوس الخلق حتى تبطل به الرغبة والرغبة ثم ما أوهموه وهذا به لا يفهم في نفسه ولا يؤثر في ترغيب وترهيب»^(٢).

وقوله: **(كان مع دعواه الغلو في الظاهر)**، المراد: التنبيه على أن الذين يقولون: لا يقال: هو حي، ولا ليس بحي، بل ينفون عنه النقيضين قد نفوا المعاني، وقد شابههم في ذلك من يدعي الغلو في الظاهر وهو: الجمود على نصوص الأسماء الحسنى واعتقاد أنها أعلام محضة، فوافقوا غلاة الباطنية في تعطيل المعاني.

وقوله: **(موافقا لغلاة الباطنية في ذلك)**، لأن عدم إثبات دلالات الأسماء حقيقته نفي الأسماء فكانوا بذلك موافقين لقول غلاة الجهمية والباطنية، ويقال لهم: إن من لا يتصف بصفات الكمال لا يصلح أن يكون رباً ولا إلهاً، إذ إن كل موجود لا بد له من صفة، ولا يمكن وجود ذات مجردة عن الصفات، وحينئذ لا بد أن يكون الخالق الواجب

(١) انظر: «شرح الرسالة التدمرية» للبراك، ص: (٢٣٢).

(٢) «فضائح الباطنية» ص: (٤٦).

الوجود متصفًا بالصفات اللائقة به، ودعواهم أن أسماء الله تعالى محضة؛ قول باطل مخالف لمقتضى اللسان العربي وغير العربي؛ إذ من المعلوم أن المشتق دال على المعنى المشتق منه وأنه لا يمكن أن يقال: عليم لمن لا علم له، وهكذا^(١).

وقوله: **(وليس هذا موضع بسط ذلك)**، مراده: أنه لا يقصد التوسع في الكلام عن مَنْ سَلَبُوا أسماء الله تعالى معانيها، من الظاهرية ونحوهم، بل يريد الإشارة إلى أن من اختلاف التنوع أن يعبر كل واحد من المفسرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، ومن أمثلة ذلك أسماء الله الحسنی فهي متفقة في الدلالة على نفسه المقدسة، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته، ليس هو المعنى الذي دل عليه الاسم الآخر، وهذا له صلة بالتفسير فأسماء الله تعالى كثيرة في القرآن الكريم، وهذا ما خالف فيه أهل البدع فإثباتهم الأسماء المجردة عن معانيها له أثر على فهم كلام الله تعالى، وعلى تصنيفهم في التفسير، فناسب التنبيه على فساد قولهم دون توسع.

وقوله: **(وإنما المقصود: أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته)**، ومما يوضح ذلك اسم الله: «الخالق» فإنه يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، وهكذا في بقية أسماء الله ﷻ^(٢).

(١) انظر: «شرح الرسالة التدمرية» د. محمد بن عبد الرحمن الخميس ص: (٩٨-٩٩).

(٢) انظر: «القواعد المثلى» لابن عثيمين ص: (١١).

وقوله: (ويدل أيضا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق **اللزوم**)، المقصود بطريق اللزوم أي: عن طريق دلالة الالتزام وهي: «دلالة اللفظ على معنى خارجي لازم للمنطوق به»، وقد يقال: «ما دلّ عليه اللفظ لا بصريح صيغته ووضعه»^(١).

مثال ذلك: «الخالق»: يدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام. ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض قال: ﴿لَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطَّلَاق: ١٢]^(٢).

وقوله: (وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل: محمد وأحمد والمحيي والهاشر والعاقب).

هذه الأسماء قد ثبتت في حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لي خمسة أسماء أنا محمد وأحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الهاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب)، وأسماء النبي ﷺ مترادفة باعتبار دلالتها على المسمى، ومتباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فهو محمد لأنه كثرت خصاله المحموده، وأحمد: أي أحمد الحامدين لربه، والماحي: هو الذي محا الله به الكفر ولم يمح الكفر بأحد من الخلق ما محي بالنبي ﷺ وأما الهاشر فالحشر هو الضم والجمع فهو الذي يحشر الناس على قدمه فكأنه بعث ليحشر الناس، والعاقب لأنه جاء عقب

(١) «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» د. عياض السلمي ص: (٣٧٥).

(٢) انظر: «القواعد المثلى» لابن عثيمين ص: (١١).

الأنبياء ويقفونهم، فليس بعده نبي ﷺ^(١).

قال ابن القيم رحمه الله: «فذكر رسول الله ﷺ هذه الأسماء مبيناً ما خصّه الله به من الفضل، وأشار إلى معانيها، وإلا فلو كانت أعلاماً محضة لا معنى لها، لم تدل على مدح»^(٢).

وقوله: (وكذلك أسماء القرآن مثل: القرآن والفرقان والهدى والشفاء والبيان والكتاب).

أسماء القرآن كثيرة، ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بتوسع في أول كتاب التفسير من مجموع الفتاوى^(٣) وقد عَقَدَ لها فصلاً سمّاه: (أسماء القرآن).

وقد سبق بيان أنَّ أسماء القرآن الكريم مترادفة باعتبار دلالتها على المسمى، ومتباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فالقرآن يدل على التلاوة والقراءة، والفرقان سُمِّيَ بذلك لفصله -بحججه وأدلته وحدود فرائضه وسائر معاني حكمه- بين المحق والمبطل. وفرقانه بينهما: بنصره المحق، وتخذيله المبطل، حُكْمًا وقضاءً، والهدى، لدلالته على طريق الهداية، وهو شفاء يستشفى به من الجهل من الضلالة، ويبصر به من العمى للمؤمنين، وهو بيان للناس عامّة من

(١) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم: (١/٩١-٩٣)، و: «جامع لطائف التفسير» للقمّاش: (١٧/١٠٨-١١٥).

(٢) «جلاء الأفهام»: (٤/٣٠).

(٣) (١٤/١-٢).

العمى، وسمى كتاباً لأنه مكتوب ويسمى المكتوب كتاباً كما قال الشاعر:

وفيها كتابٌ مثل ما لصقَ الغراء يعني به: مكتوباً^(١).

وقوله: (وأمثال ذلك)، أي: أن ما جاء من اختلاف في التفسير عن الصحابة رضي الله عنهم، ومن عداهم من السلف، فإنه قد يرجع إلى تعبير كل واحد منهم عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى.

ومثاله: اختلاف السلف رحمهم الله في المراد بـ: «الكوثر» الذي أعطيه النبي صلى الله عليه وسلم إلى أقوال كثيرة أوصلها القرطبي رحمته الله إلى ستة عشر قولاً أحدها: أنه نهر في الجنة، والثاني: أنه حوض النبي صلى الله عليه وسلم في الموقف، والثالث: أنه النبوة والكتاب، والرابع: القرآن، والخامس: الإسلام، والسادس: تيسير القرآن وتخفيف الشرائع، والسابع: كثرة الأصحاب والأمة والأشياء، والثامن: أنه الإيثار، والتاسع: أنه رفعة الذكر، والعاشر: أنه نور في قلبك دلك عليّ، وقطعتك عما سواي، والحادي عشر: الشفاعة، والثاني عشر: معجزات الربّ هدي بها أهل الإجابة لدعوتك، والثالث عشر: لا إله إلا الله محمد رسول الله، والرابع عشر: الفقه في الدين، والخامس عشر: الصلوات الخمس، والسادس عشر: هو العظيم من الأمر^(٢).

(١) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٩٤-٩٩)، (١/٢٢٩)، (٧/٢٣٢)، (١٧/٥٣٨).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (٢٠/٢١٦-٢٢٠).

ثم قال القرطبي رحمته الله بعد ذلك: «أصح هذه الأقوال الأول والثاني، لأنه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم نص في الكوثر . . . وجميع ما قيل بعد ذلك في تفسيره قد أعطيه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة على حوضه»^(١).



(١) «المصدر السابق»: (٢٠/٢٢٠).

فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى: عبّرنا عنه بأي اسم كان إذا عُرفَ مسمى هذا الاسم، وقد يكون الاسم علمًا وقد يكون صفة كمن يسأل عن قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ [طه: ١٢٤] ما ذكره؟ فيقال له: هو القرآن مثلاً، أو هو ما أنزله من الكتب. فإن الذكر مصدر، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول. فإذا قيل ذكر الله بالمعنى الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو، وهو كلامه، وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَأَمَّا يَا نِينَكَ مَنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣]، وهُده: هو ما أنزله من الذكر، وقال بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي﴾ [طه: ١٢٥، ١٢٦].

والمقصود: أن يعرف أنَّ الذكر هو كلامه المنزل، أو هو ذكر العبد له، فسواء قيل: ذكري كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك، كان المسمى واحداً.

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به: فلا بدَّ من قَدْرِ زائد على تعيين المسمى، مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن، وقد علم أنه الله، لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً ونحو ذلك.

الشرح

قوله: (فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى: عَبَّرْنَا عَنْهُ بِأَيِّ اسْمٍ كَانَ إِذَا عُرِفَ مَسْمًى هَذَا الْاسْمِ)، يعني: إذا كان هدفٌ وغايةُ السائل الذي يطرح السؤال في تفسير القرآن الكريم تعيينَ المسمى، أي: الذات المعيّنة، فَيُجَابُ بِأَيِّ اسْمٍ كَانَ، إِذَا عُرِفَ مَسْمًى هَذَا الْاسْمِ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ تَعَيَّنُ الْمَسْمِيَّاتِ.

مثال ذلك: لو قال لك قائل: من هو الرحمن؟ فلك أن تقول: الله، لأنك أردت تعيين المسمى، ولم تُرد الوصف الذي في معنى الرحمن.

وقوله: (وقد يكون الاسم عَلَمًا)، أي: بِالْعَلْبَةِ، والاسم العَلَمُ: هو الاسم الذي يعين مسماهُ مطلقًا من غير افتقار إلى قرينة، فهو دالٌّ على المسمى دون النظر إلى معنى الاسم^(١).

ومثال الاسم العَلَمُ: لفظ الجلالة (الله) فهو اسم من أسماء الله تعالى، وأسماءه كلها دالة على ذات الله عزَّ وجل وعلى صفاته، لكن غلب اسمه: (الله)، حتى صار علمًا على هذه الذات، فجميع الأسماء الحسنى تابعة له.

وقوله: (وقد يكون صفة)، الاسمُ الصفةُ هو: «ما دلَّ على صفة شيءٍ من الأعيان أو المعاني، وهو موضوعٌ لِيُحْمَلَ على ما يوصفُ به، وهو سبعة أنواع: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ، واسمُ

(١) انظر: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»: (١/١١٨).

التفصيل، والمصدرُ الموصوفُ به، والاسمُ الجامدُ المتضمنُ معنى الصفةِ المشتقة، والاسمُ المنسوب»^(١).

ومثال الاسمِ الصفة: الرحمن فهو اسم يتضمَّن صفة الرحمة، لكنه ليس هو العلمُ الأغلب على الله ﷻ.

قال ابن القيم رحمه الله: «أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت فإنها دالة على صفات كماله فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية فالرحمن اسمه تعالى ووصفه لا تنافي اسميته وصفيته»^(٢).

وقوله: (كمن يسأل عن قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ ذكره؟)، يعني: إذا كان المراد السؤال عن المسمَّى، وما الذكر الذي يُذكر به؟ وقوله: (فيقال له: هو القرآن مثلاً، أو هو ما أنزله من الكتب)، وهو الذكر المضاف إلى الفاعل.

وقوله: (فإن الذكر مصدر) ذَكَرَ يَذْكُرُ، ذُكِرَ وَذُكِرَ وَذُكِرَ وَتَذَكَرَ وتَذَكَرًا، فهو ذاكِر، والمفعول مذكور^(٣)، والمصدر: «هو الاسم الذي يدل -غالبًا- على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان، أو مكان، أو بذات، أو بعلمية»^(٤).

وقوله: (والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول)، قال ابن المرزبان: «يجوز إضافة المصدر إلى الفاعل إن شئت، وإلى

(١) «جامع الدروس العربية»، لمصطفى الغلاييني: (١/٩٧-٩٨).

(٢) «بدائع الفوائد»: (١/٢٤).

(٣) انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (١/٨١٣).

(٤) «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» للنجار: (٣/٣).

المفعول؛ لتعلقه بكل واحد منها؛ فتعلقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به، فالإلى أيهما أضفته جررته، وأجريت ما بعده على حكمه، إن كان فاعلاً فمرفوع وإن كان مفعولاً فمنصوب»^(١).

والمصدر المضاف إلى فاعله: نحو: يسرني ذكرُكَ الله. ف (ذكر) مصدر. وهو فاعل (يسرُّ)، وهو مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

والمصدر المضاف إلى مفعوله: نحو: من سوء التربية عصيانُ الآباءِ بنوهم. ف (عصيان) مصدر، وهو مبتدأ مؤخر. وهو مضاف إلى مفعوله (الآباء) و(بنوهم) فاعل المصدر^(٢).

وقوله: **(فإذا قيل ذكر الله بالمعنى الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر)**، مراده بالمعنى الثاني أي: الذكر المضاف إلى المفعول، بدليل ما بعده، أي: ذكر العبد ربه ﷻ بالأذكار والأدعية.

وقوله: **(وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو، وهو كلامه)** مراده بالمعنى الأول: الذكر المضاف إلى الفاعل، بدليل ما بعده، أي: ذكر الله تعالى، وهو القرآن الكريم الذي هو كلامه.

وقوله: **(وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾، وهُده: هو ما أنزله من الذكر، وقال بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ**

(١) «شرح كتاب سيبويه»: (٤٦/٢).

(٢) انظر: «تعجيل الندى بشرح قطر الندى» عبد الله الفوزان، ص: (٢٢٩).

حَشَرْتَنِيْ أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيْرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ ءَايَتُنَا فَنَسِيْهَا ۖ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِيْكَ ﴿١﴾ .

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي معنى قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِيْ﴾: «ذكره هو آياته التي أنزلها ولهذا لو ذكر الرجل الله تَعَالَى دائماً ليلاً ونهاراً مع غاية الزهد وعبدته مجتهداً في عبادته ولم يكن متبعاً لذكره الذي أنزله وهو القرآن كان من أولياء الشيطان»^(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فالذكر هنا مصدر مضاف إلى الفاعل، كقيامي وقراءتي، لا إلى المفعول، وليس المعنى: ومن أعرض عن أن يذكرني، بل هذا لازم المعنى ومقتضاه، وأحسن من هذا الوجه: أن يقال: الذكر هاهنا مضاف إضافة الأسماء، لا إضافة المصادر إلى معمولاتها، والمعنى: ومن أعرض عن كتابي ولم يتبعه، فإن القرآن يسمى ذكراً... وعلى هذا فاضافته كإضافة الاسماء الجوامد التي لا يقصد بها إضافة العامل إلى معموله»^(٢).

وقوله: (والمقصود: أن يعرف أن الذكر هو كلامه المنزل، أو هو ذكر العبد له، فسواء قيل: ذكرني كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك، كان المسمى واحداً)، فكل هذه المعاني صحيحة غير متضادة فجميع ما أنزله الله تعالى داخل تحت معنى الذكر وفيه تذكير للعباد.

وقوله: (وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به: فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى)، وهو بيان معنى الصفة للسائل وأثرها.

(١) «مجموع الفتاوى»: (١١/١٧٣).

(٢) «مفتاح دار السعادة»: (١/٤٢-٤٣).

وقوله: (مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن، وقد علم أنه الله، لكن مراده ما معنى كونه قدوسًا سلامًا مؤمنًا؟ ونحو ذلك)، فيُجاب بذكر معاني هذه الأسماء الحسنى له، فيقال: القدوس والسلام معناهما متقاربان؛ فإنَّ القدوس: مأخوذ من قدَّسه بمعنى: نزَّهه وأبعده عن السوء، مع الإجلال والتعظيم، والسلام: مأخوذ من السلامة. فهو سبحانه السالم من مماثلة أحد من خلقه، ومن النقص، ومن كل ما ينافي كماله^(١)، والمؤمن: هو الذي آمن الناس من ظلمه وأمن من آمن به من عذابه، فهو من الأمان الذي هو ضد التخويف كما قال: ﴿وَأَمْنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قُرَيْشٍ: ٤]، وقيل: معناه المصدق لرسله بإظهار المعجزات، والمصدق للمؤمنين بما وعدهم من الثواب، وللكافرين بما أوعدهم من العقاب^(٢).



(١) انظر: «شرح نونية ابن القيم» للهراس: (٦٨).

(٢) انظر: «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (٨/ ٨٧).

إذا عُرف هذا، فالسلف كثيرا ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر كمن يقول: أحمد: هو الحاشر والمحي والعاقب، والقدوس: هو الغفور، والرحيم. أي: أن المسمى واحد، لا أن هذه الصفة هي هذه الصفة، ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس.

مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم: فقال بعضهم: هو القرآن، أي: أتباعه. لقول النبي ﷺ في حديث علي رضي الله عنه الذي رواه الترمذي، ورواه أبو نعيم من طرق متعددة: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم». وقال بعضهم: هو الإسلام لقوله ﷺ في حديث النواس بن سمعان، الذي رواه الترمذي وغيره: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سُورَان، وفي السورين أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وداع يدعو من فوق الصراط، وداع يدعو على رأس الصراط»، قال: «فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن».

فهذان القولان، متفقان؛ لأن دين الإسلام: هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نَبَّهَ على وصفٍ غير الوصف الآخر، كما أن لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ، وأمثال ذلك، فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها.

الشرح

قوله: (إذا عُرف هذا، فالسلف كثيرًا ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر كمن يقول: أحمد: هو الحاشر والماحي والعاقب، والقدوس: هو الغفور، والرحيم. أي: أن المسمى واحد، لا أن هذه الصفة هي هذه الصفة، ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس)، المراد ببعض الناس هم: بعض الظاهرية والمعتزلة، بل هي في حقيقتها تؤدي إلى معنى واحد، وقد سبق بيان مقالة المخالفين في توحيد الأسماء والصفات.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فِي تلخيص ما مضى: «فهذه الآن ثلاثة أنواع، قد يكون التفسير للكلمة تفسيرًا للمراد بها بقطع النظر عن صفته، وقد يكون التفسير للكلمة من حيث معناها الذي تضمنته، وقد يكون

التفسير للكلمة بمعنى آخر يوصف به من يراد بها، مثل الغفور الرحيم السميع العليم إلى آخره»^(١).

وقوله: (مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم)، قال ابن تيمية رحمته الله: «فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته وكل ذلك حق بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته»^(٢).

(فقال بعضهم: هو القرآن، أي: أتباعه، لقول النبي ﷺ في حديث علي عليه السلام ^(٣) الذي رواه الترمذي ^(٤))، وقد سبق تخريجه، وبيان عدم صحة رفعه، وأن معناه صحيح، ورؤي تفسير الصراط المستقيم بالقرآن الكريم عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه من طريق شقيق بن سلمة الأسدي رحمته الله ^(٥).

(١) «شرح مقدمة التفسير» ص: (٣٨).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٣٨١/١٣).

(٣) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن: رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنه، وأرضاه، ولد سنة: ٢٣ قبل الهجرة، وتوفي سنة: ٤٠ هـ. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٤/٤٦٤-٤٦٧).

(٤) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي. الحافظ المشهور. ولد في حدود سنة: عشر ومائتين. وهو أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في الحديث، صنف كتاب: الجامع والعلل تصنيف رجل متقن، وبه كان يضرب المثل، وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. توفي سنة تسع وسبعين ومائتين رحمته الله. انظر: «وفيات الأعيان»، (٨/٢٧٨)، و: «سير أعلام النبلاء»، (١٣/٢٧٠).

(٥) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/٧٤).

وقوله: (ورواه أبو نعيم^(١) من طرق متعددة: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم»)، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله أنَّ هذا الحديث رواه أبو نعيم من طرق متعددة: ولم أقف إلا على طريق واحد في «حلية الأولياء»^(٢).

وقوله: (وقال بعضهم: هو الإسلام)، ورد تفسير الصراط المستقيم بالإسلام عن جابر بن عبد الله، وابن عباس كلاهما من طريق ميمون بن مهران وأبي صالح، وورد عن ابن مسعود رضي الله عنه وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم رحمته الله^(٣).

(لقوله ﷺ في حديث النواس بن سمعان^(٤) الذي رواه الترمذي^(٥))

(١) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الحافظ، من أهل أصبهان. ولد سنة: ست وثلاثين وثلاثمائة. وهو أحد أعلام الدين، ومن جمع الله له في الرواية، والحفظ، والفهم، والدراية. من مصنفاته: (حلية الأولياء)، و: (المستخرج على الصحيحين)، و: (تاريخ أصبهان)، و: (صفة الجنة)، وغيرها من المصنفات. توفي رحمته الله سنة ٤٣٠ هـ. انظر: «تاريخ بغداد»، (٣٥/٢١)، و: «سير أعلام النبلاء»، (٤٥٣/١٧).

(٢) (٢٥٣/٥).

(٣) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (٧٥/١)، و: «تفسير ابن أبي حاتم»: (٣٠/١).

(٤) الكلابي، ويقال: الأنصاري، له صحبة رضي الله عنه، روى عن النواس: جبير بن نفير ويشر بن عبيد الله وجماعة، وتوفي في حدود الخمسين للهجرة وروى له مسلم والأربعة. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (١٥٣٤/٤)، «الوافي بالوفيات» للصفدي: (١٠٨/٢٧).

(٥) «سنن الترمذي»، (١٤٤/٥).

وغيره^(١): **ضرب الله مثلاً**، أي: **بين مثلاً**^(٢)، **(صراطاً مستقيماً)**، قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: «فضرب النبي ﷺ مثل الإسلام في هذا الحديث بصراطٍ مستقيمٍ، وهو الطريقُ السَّهلُ الواسعُ، الموصولُ سالِكه إلى مطلوبه، وهو مع هذا مستقيمٌ، لا عوجَ فيه، فيقتضي ذلك قربَه وسهولته»^(٣).

(وعلى جنبتي الصراط)، أي: عن طرفيه وجانبيه يعني يمينه ويساره^(٤)، **(سُورَان)**: تَثْنِيَّةٌ سور وأصله البناء المُحِيط^(٥)، قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: «وهما حدودُ الله، وكما أنَّ السُّورَ يمنع من كان داخله من تعدِّيهِ ومجاوزته، فكذلك الإسلامُ يمنع من دخله من الخروج عن حدوده ومجاوزتها، وليس وراءَ ما حدَّ الله من المأذونِ فيه إلَّا ما نهى عنه . . . والمراد: أنَّ من لم يُجاوز ما أُذنَ له فيه إلى ما نُهي عنه، فقد حفظ حدودَ الله، ومن تعدَّى ذلك، فقد تعدَّى حدودَ الله»^(٦)، **(وفي السورين أبواب مفتحة)**، أي: من جنبتيه، أحد جانبيه من أهله والآخِر من العدو^(٧)، **(وعلى الأبواب ستور مرخاة)**، أي: مسبلة^(٨)، **(وداع يدعو**

(١) ورواه أحمد في مسنده، برقم: (٢٣٤٨)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٤/١٨٢-١٨٣).

(٢) انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للقاري: (١/٢٧٢).

(٣) «جامع العلوم والحكم»: (٢/٨٣٠-٨٣١).

(٤) انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للقاري: (١/٢٧٢).

(٥) انظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي: (٢/١١٠).

(٦) «جامع العلوم والحكم»: (٢/٨٣٠).

(٧) انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للقاري: (١/٢٧٢).

(٨) انظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي: (٢/١١٠).

من فوق الصراط، وداع يدعو على رأس الصراط»، قال: «**فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله**»، حدود الله: الحد الفاصل بين العبد ومحارم الله تعالى^(١)، **(والأبواب المفتحة محارم الله)**: أي ما حرّمه على عباده وحذرّه عليهم، وفي جعلها أبواباً مفتحة ما يفهم رغبة النفوس إليها وتيسرها وسهولة الدخول فيها، ولم يذكر الستور المرخاة ما هي وكأنها ما شرعه الله من الزواجر والوعيد على الداخل فيها^(٢)، **(والداعي على رأس الصراط كتاب الله)**، قال الصنعاني رحمه الله: «فإنه رأس الإسلام وأصله، فكأنه واقف على رأس الإسلام فإنه يدعو الناس إلى الدخول في الإسلام وينهاهم عن اتباع طرق الضلال، وهذا منتزع من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»^(٣)، **(والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن)**، قال ابن تيمية رحمه الله: «والواعظ: الأمر والنهي بترغيب وترهيب؛ فهذا الأمر والنهي الذي يقع في قلب المؤمن مطابق لأمر القرآن ونهيه ولهذا يقوى أحدهما بالآخر»^(٤).

قال الصنعاني رحمه الله: «جعله فوق الصراط وهو الإسلام لأنه أقرب إلى العبيد وأقدم وهو الداعي إلى اتباع الإسلام وبه يجد العاصي خواراً في القلب»^(٥).

(١) انظر: «الكاشف عن حقائق السنن» للطبري: (٦٥٤/٢).

(٢) انظر: «التنوير بشرح الجامع الصغير» للصنعاني: (١٠٠/٧-١٠١).

(٣) «التنوير بشرح الجامع الصغير»: (١٠٠/٧).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٤٧٥/١٠).

(٥) «التنوير بشرح الجامع الصغير»: (١٠١/٧).

وقوله: (فهذان القولان، متفقان لأن دين الإسلام: هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما)، أي: صَاحِبِي القولين الواردين في معنى الصراط المستقيم وهما: القرآن والإسلام، (تَبَّهْ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ «صِرَاطٍ» يَشْعُرُ بِوَصْفٍ ثَالِثٍ)، وهو الاستقامة، قال ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ: «وإنما وصفه الله بالاستقامة، لأنه صواب لا خطأ فيه»^(١).

وقوله: (وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة)، وهو قول سهل بن عبد الله^(٢).

(وقول من قال: هو طريق العبودية)، رواه أبو صالح عن ابن عباس، وبه قال مجاهد^(٣).

(وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ، وأمثال ذلك)، وهو قول بكر بن عبد الله المزني^(٤).

وقوله: (فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها)، فالاختلاف هنا اختلاف تنوع، وجميع الأقوال ترجع إلى شيء واحد وهو المتابعة لله ﷻ، وللرسول ﷺ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «المسألة العشرون: وهي ما هو الصراط المستقيم؟ فنذكر فيه قولاً وجيزاً فإن الناس قد تنوعت عباراتهم فيه

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/١٧٧).

(٢) انظر: «معالم التنزيل في تفسير القرآن» للبعوي: (١/٥٤).

(٣) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (١/٢١).

(٤) انظر: «معالم التنزيل في تفسير القرآن» للبعوي: (١/٥٤).

وترجمتهم عنه بحسب صفاته ومتعلقاته، وحقيقته شيء واحد وهو طريق الله الذي نصبه لعباده على ألسن رسله وجعله موصلاً لعباده إليه ولا طريق لهم إليه سواه بل الطرق كلها مسدودة إلا هذا وهو إفراده بالعبودية وإفراد رسوله بالطاعة فلا يشرك به أحداً في عبوديته ولا يشرك برسوله أحداً في طاعته فيجرد التوحيد ويجرد متابعة الرسول ﷺ . . . فأى شيء فُسرَّ به الصراط فهو داخلٌ في هذين الأصلين»^(١).



(١) «بدائع الفوائد»: (٢/٤٥٢).

الصف الثاني: أن يذكر كلُّ منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبیه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه
 مثل: سائل أعجمي سأل عن مسمّى لفظ الخبز فأري رغيفاً،
 وقيل له: هذا، فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيف وحده.

الشرح

قوله: (الصف الثاني)، أي: من أصناف اختلاف التنوع.
 وما مضى متعلق بالصف الأول وهو: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى.
 وقوله: (أن يذكر كلُّ منهم من الاسم العام) الذي تدرج تحته أنواع كثيرة كاسم الظالم والصالح، والخبز مثلاً، (بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبیه المستمع على النوع)، فيكون المقصود مراعاة حال المخاطب، والمقام الذي يتكلم المرء فيه، (لا على سبيل الحد)، وهو: التعريف الذي يحد ما تريد بيانه، وبه تتبين حقيقة الشيء ومعناه (المطابق للمحدود)، أي: المماثل له، (في عمومه وخصوصه)، أي: عموم المسمى وخصوصه، بل المراد إعطاء مثال يقرب له المراد، وهذا يسمى التفسير بالمثال: «وهو أن يعمد المفسر إلى لفظ عام، فيذكر فرداً من أفراد على سبيل المثال لهذا الاسم العام، لا على سبيل التخصيص

أو المطابقة^(١)، وقيل هو: «تفسير اللفظ العام بصورة أو أكثر من صورة على سبيل التمثيل لا على سبيل التخصيص»^(٢).

وقوله: (مثل: سائل أعجمي)، وهو: «من لا ينطق بالكلام الفصيح ولو كان عربياً»^(٣)، (سأل عن مسمّى لفظ الخبز فأري رغيفاً، وقيل له: هذا، فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيف وحده)، فالتعريف بالمثل للأعجمي أقرب إلى ذهنه، ولا يحسن أن يجاب بالحدّ المطابق الجامع المانع، ولا أن يُقال له: الخبز هو: هو اسم للقرص المستدير الذي يُصنَع من الدقيق المعجون المنضج بالنار، فإنّ هذا التعريف قد يزيد السائل الأعجمي حيرة، فيكفي أن تشير إلى نوع من أنواع الخبز، فتقول له: هذا هو الرغيف، فحينئذٍ يحصل تقريب حقيقة الخبز إلى ذهنه، ولا يعني ذلك أن غيره ليس من الخبز، وإنما المراد التمثيل لهذا النوع لا تفسير اللفظ بهذا المعنى على وجه المطابقة.



(١) «التفسير اللغوي للقرآن الكريم» للطيار ص: (٦٤٤).

والمطابقة هي: «فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى»، «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص: (٢٤).

(٢) «اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق» لمحمد صالح سليمان ص: (٧٦).

(٣) «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (١٤٦٢/٢).

مثال ذلك: ما نُقِلَ في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فصل: ٣٢]، فمعلوم أن الظالم لنفسه: يتناول المضيع للواجبات، والمنتهك للمحرمات، والمقتصد: يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق: يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات.

فالمقتصدون: هم أصحاب اليمين ﴿وَالسَّيْقُونِ السَّيْقُونَ﴾ (١٠، ١١) ثم إنَّ كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: السابق: الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، ويقول الآخر: السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة، فإنه ذكر المحسن بالصدقة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع. والناس في الأموال: إما محسن، وإما عادل، وإما ظالم، فالسابق: المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات، والظالم: أكل الربا أو مانع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وأمثال هذه الأقاويل، فكلُّ قول فيه ذِكْرُ نوعٍ داخلٍ في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق، والعقل السليم يتفطن للنوع، كما يتفطن إذا أشير له إلى رقيق، فقليل له: هذا هو الخبز.

الشرح

قوله: (مثال ذلك)، أي: من الأمثلة على الصنف الثاني وهو: أن يذكر كلُّ منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبية المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه.

(ما نُقِلَ في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ: «قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾ في «ثُمَّ» وجهان: أحدهما: أنها بمعنى الواو. والثاني: أنها للترتيب. والمعنى: أنزلنا الكتب المتقدمة، ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا وفيهم قولان: أحدهما: أنهم أمة محمد ﷺ، قاله ابن عباس. والثاني: أنهم الأنبياء وأتباعهم، قاله الحسن.

وفي الكتاب قولان: أحدهما: أنه اسم جنس، والمراد به الكتب التي أنزلها الله ﷻ، وهذا يخرج على القولين. فإن قلنا: الذين اصطفوا أمة محمد ﷺ، فقد قال ابن عباس: إن الله أورث أمة محمد ﷺ كلَّ كتاب أنزله. وقال ابن جرير الطبري: ومعنى ذلك: أورثهم الإيمان بالكتب كلها- وجميع الكتب تأمر باتباع القرآن- فهم مؤمنون بها عاملون بمقتضاها واستدل على صحة هذا القول بأن الله تعالى قال في الآية التي قبل هذه: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ﴾ وأتبعه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾ فعلمنا أنهم أمة محمد، إذ كان معنى الميراث: انتقال شيء من قوم إلى قوم، ولم تكن أمة على عهد نبينا ﷺ انتقل إليهم

كتابٌ من قوم كانوا قبلهم غير أُمَّته. فإن قلنا: هم الأنبياء وأتباعهم، كان المعنى: أَوْرَثْنَا كُلَّ كِتَابٍ أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّ ذَلِكَ النَّبِيِّ وَأَتْبَاعِهِ. والقول الثاني: أن المراد بالكتاب القرآن. وفي معنى ﴿أَوْرَثْنَا﴾ قولان: أحدهما: أَعْطَيْنَا، لأنَّ الميراث عطاء، قاله مجاهد. والثاني: أَخْرْنَا، ومنه الميراث، لأنه تأخَّر عن الميت فالمعنى: أَخْرْنَا الْقُرْآنَ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ وَأَعْطَيْنَاهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ، إِكْرَامًا لَهَا، ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْمَعَانِي^(١).

وقوله: (فمعلوم أن الظالم لنفسه: يتناول المضيع للواجبات، والمنتهك للمحرمات، والمقتصد: يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق: يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات. فالمقتصدون: هم أصحاب اليمين ﴿وَالسَّيِّقُونَ السَّيِّقُونَ﴾^(٢) أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ)، ثم إِنَّ كَلَامَهُمْ يَذْكُرُ هَذَا فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: السَّابِقُ: الَّذِي يَصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَالْمُقْتَصِدُ: الَّذِي يَصَلِّي فِي أَثْنَائِهِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَى الْإِصْفَرِ، وَاصْفَرَّ الشَّمْسُ يُعْرَفُ بِتَغْيِيرِ الشَّمْسِ وَظُهُورِ الصَّفَرَةِ عَلَى الْأَرْضِ وَالْجَدْرَانِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ.

قال الخرشي رحمه الله: «وقت العصر المختار إلى الاصفرار في الأرض والجدر وهو وقت التطفيل أي: ميل الشمس للغروب ومنه طُقِّلَ الليل بالتشديد أي: أقبلَ ظلامه لا في عين الشمس إذ لا تزال نقية حتى تغرب»^(٢).

(١) «زاد المسير»: (٣/٥١١).

(٢) «شرح مختصر خليل»: (١/٢١٢).

وقوله: (ويقول الآخر: السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة)، في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالْئَهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢٧٤) الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿البقرة: ٢٧٤-٢٧٥﴾.

وقوله: (فإنه ذكر المحسن بالصدقة^(١))، والظالم بأكل

= وآخر وقت صلاة العصر محل خلاف بين الفقهاء، فالجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد يرون أنَّ نهاية الوقت المختار للعصر ينتهي بمصير الظل مثليه، بعد فيء الزوال، لأنَّ جبريل عليه السلام أمَّ النبي ﷺ فصلَّى به العصر في المَرَّة الثانية حين صار ظل كل شيء مثليه، ثمَّ قال: (الصلاة ما بين هذين الوقتين) رواه أبو داود في: «سننه» برقم: (٣٩٣)، والترمذي في «جامعه» برقم: (١٤٩)، وأحمد في «المسند» برقم: (٣٠٧١)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» برقم: (٢٤٩). وعند أبي حنيفة نهاية وقت العصر ما لم تغب الشمس، وهو مذهب الحنابلة؛ لقوله ﷺ: (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) رواه النسائي في: «سننه» برقم: (٥٥١)، وأحمد في «المسند»: (٤٧٤/٢)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» برقم: (٢٥٣)، وانظر هذه المسألة في: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي» للزيلعي (٨٠/١) و: «بداية المجتهد» لابن رشد: (١٠٢/١)، و: «الأم» للشافعي: (١٠٤/٨)، و: «المغني» لابن قدامة: (٢٧٣/١).

(١) الصدقة عند الإطلاق تشمل: الزكاة المفروضة والصدقة المستحبة، قال الأصفهانى رحمه الله: «الصدقة: ما يخرج الإنسان من ماله على وجه القرية، كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوع به، والزكاة للواجب، وقد يُسمَّى الواجب صدقةً إذا تحرَّى صاحبها الصدق في فعله». «المفردات في غريب القرآن» ص: (٤٨٠).

الربا^(١)، والعاذل بالبيع^(٢)، والناسُ في الأموال: إما محسن، وإما عادل، وإما ظالم، فالسابق: المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات، والظالم: أكل الربا أو مانع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وأمثال هذه الأقاويل، فكلُّ قول فيه ذِكرُ نوعٍ داخلٍ في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به على **نظيره**، قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «فليس بين القولين تناقض؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم ذكر نوعاً يدخل في الآية، مع أنَّ الآية أعمُّ من هذا حيث تشمل كلَّ ما ينطبق عليه ظلم النفس والسبق والاقتصاد»^(٣).

فَعَلَى الْمُجْتَهِدِ تَحْقِيقُ مَوْضِعِ الاختِلَافِ، فَإِنَّ نَقْلَ الخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ لَا خِلَافَ فِيهَا خَطَأٌ، كَمَا أَنَّ نَقْلَ الوِفَاقِ فِي مَوْضِعِ الخِلَافِ لَا يَصِحُّ فَلَيْسَ كُلُّ تَعَارُضٍ بَيْنَ قَوْلَيْنِ يُعْتَبَرُ اخْتِلَافًا حَقِيقِيًّا بَيْنَهُمَا^(٤).

وقوله: **(فإنَّ التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد**

(١) الربا في اللغة: الزيادة. انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (١١٧/٣٨)، وفي اصطلاح الفقهاء: الزيادة في أشياء مخصوصة، أو هو عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما. انظر: «رسالة في الفقه الميسر» د. صالح السدلان: (١٠٥).

(٢) البيع في اللغة: مصدر بعث، يقال: باع يبيع بمعنى ملك، وبمعنى اشترى، انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٢٣/٨). وشرعاً: «مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم تمليكاً وتملكاً». «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي» للزيلعي: (٢/٤).

(٣) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٤٣).

(٤) انظر: «الموافقات» للشاطبي، (٢١٥/٤).

المطابق)، الموصوف بأنه جامع لأفراد المعرّف كلها، ومانع من دخول غيرها فيه.

والاسم العام الجامع كالصالح أو الظالم ونحو ذلك قال عنه ابن تيمية رحمه الله: « قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه؛ إذ لا يكون محتاجاً إلى ذلك فيذكر له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه وقد يستدل به على نظائره»^(١).

(والعقل السليم يتفطن للنوع، كما يتفطن إذا أُشير له إلى رغيف،

فقليل له: هذا هو الخبز)، العلم المكتسب بالنظر والاستدلال، منه ما يُدرّك بالعقل السليم المعافى^(٢)، المستند إلى علم ضروري يُعرّف به وجه الصواب، فيقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة: عقل^(٣)، فمن رزقه الله عقلاً صحيحاً فإنّ ذهنه يتفطن لإدراك ما يرد عليه^(٤).

ومن ذلك التفطن للنوع الذي يُقصد منه تقريب المراد إلى الذهن كما سبق بيان ذلك.



(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٨٣/١٣).

(٢) انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس: (٩٠/٣).

(٣) «المفردات في غريب القرآن» ص: (٥٧٧).

(٤) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٦٩٥/٢).

وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا؛ كأسباب النزول المذكورة في التفسير، كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت، وإن آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني، أو هلال بن أمية، وإن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله، وإن قوله: ﴿وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت في بني قُرَيْظَةَ والنَّضِير، وإن قوله: ﴿وَمَن يُؤْلَهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرُهُ﴾ [الأنفال: ١٦] نزلت في بدر، وإن قوله: ﴿شَهِدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] نزلت في قضية تميم الداري وعدي بن بداء، وقول أبي أيوب رضي الله عنه إن قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]: نزلت فينا معشر الأنصار، الحديث.

الشرح

قوله: (وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب^(١))، أي: ما يدخل في اختلاف التنوع، (قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا؛ كأسباب النزول المذكورة في التفسير)، سبب النزول يُقصد به: الحادثة التي تقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، أو السؤال يوجه إليه

(١) المراد بالباب في اللغة: «القسم يجمع مسائل من جنس واحد». «المعجم الوسيط»

فتنزل الآية أو الآيات أيام وقوع ذلك، مبينة لحكم تلك الحادثة أو مجيبة عن ذلك السؤال^(١).

وقوله: **(كقولهم: إن آية الظهر نزلت في امرأة أوس بن الصامت^(٢))**، قال السمعاني رحمته الله: «نزلت الآية في خولة بنت ثعلبة، وهي امرأة أوس بن الصامت رحمته الله، ويقال: خولة بنت خويلد، وقيل: خولة بنت الصامت، والأصح هو الأول، وعليه أكثر أهل التفسير منهم: مجاهد، وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي، وغيرهم^(٣)».

وقوله: **(وإن آية اللعان^(٤) نزلت في عويمر العجلاني^(٥))**، أو هلال

(١) انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني: (١/١٠٨)، وبحث: «أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم» د. عبد الله الوهيبي، طبع ضمن «مجلة البحوث الإسلامية»: (١٨٠/٣٨).

(٢) ابن قيس بن أصرم بن الخزرج الأنصاري رحمته الله، شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وبقي إلى زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه. وهو الذي ظاهر من امرأته فأراد أن يطأها فغالبته ومنعته، وذهبت إلى رسول الله ﷺ تحاوره ولم يقربها. قال ابن حبان: مات في أيام عثمان، وله خمس وثمانون سنة، وقال غيره: مات سنة أربع وثلاثين بالرملة، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (١/١١٨)، «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (١/٣٠٣).

(٣) «تفسير السمعاني» (٥/٣٨٢)، وانظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٤/١٨٣٠).

(٤) اللعان لغة: من اللعن وهو الطرد والإبعاد. انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٢/٨٢٩).

وفي الشرع: «شهادات مؤكدة بالآيمان، مقرونة باللعن من جهة الزوج وبالغضب من جهة الزوجة، قائمة مقام حد القذف في حق الزوج، ومقام حد الزنى في حق الزوجة، وسُمِّي اللعان بذلك؛ لقول الرجل في الخامسة: أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ولأن أحدهما كاذب لا محالة، فيكون ملعونًا» «الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة» ص: (٣٢٢).

(٥) عويمر هو: ابن أبيض العجلاني الأنصاري رحمته الله، قيل: هو صاحب اللعان الذي =

بن أمية^(١)، وقد اختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية؟
فقال بعضهم: بسبب عويمر العجلاني.

واستدل بحديث سهل بن سعد الساعدي، قال: جاء عويمر العجلاني، إلى عاصم بن عدي، فقال: أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فيقتله، أتقتلونه به؟ سل لي يا عاصم رسول الله ﷺ، فسأله، فكره النبي ﷺ المسائل، وعابها، فرجع عاصم، فأخبره أن النبي ﷺ كره المسائل، فقال عويمر: والله لآتين النبي ﷺ، فجاء وقد أنزل الله تعالى القرآن خلف عاصم، فقال له: «قد أنزل الله فيكم قرآناً» فدعا بهما، فتقدما، فتلاعنا، ثم قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، ففارقها ولم يأمره النبي ﷺ بفراقها، فجرت السنة في المتلاعنين، وقال النبي ﷺ: «انظروها، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرٌ قَصِيرًا مِثْلَ وَحَرَةٍ^(٢) فَلَا أَرَاهُ

= رمى زوجته بشريك بن سحماء، وكان لعانهما في شعبان سنة تسع من الهجرة حين قدم رسول الله ﷺ من تبوك، وقيل: في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي: (٤١/٢)، و: «فتح الباري» لابن حجر: (٤٤٧/٩).

(١) هلال هو: ابن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الأعلم بن عامر بن كعب بن واقف، مدني، شهد بدرًا، وأُحْدًا، وكان قديم الإسلام، وكان يكسر أصنام بني واقف، وكانت معه رايته يوم الفتح، قيل: هو الذي قذف امرأته بشريك بن سحماء، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم وذكرهم في سورة براءة، وهم: هلال، وكعب بن مالك، ومراة بن الربيع، رضى الله تعالى عنهم. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي: (١٣٨/٢).

(٢) الْوَحَرَةُ: «دويبة حمراء تلزق بالأرض كالوزغة تقع في الطعام فتفسده» «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني: (٤١/٢٥).

إِلَّا وَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ أُعِينَ^(١) ذَا أَلَيْتَيْنِ^(٢) فَلَا أَحْسَبُهُ
إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا» فجاءت به على الأمر المكروه^(٣) «^(٤)».

وقال جمهور العلماء: سبب نزولها قصة هلال بن أمية رضي الله عنه.

واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن هلال بن أمية قذف امرأته
عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: البينة أو حدٌ في
ظهرك، فقال هلال: (والذي بعثك بالحق إني لصادق، فليزلنَّ الله ما يبيري
ظهري من الحدِّ)، فنزل جبريل، وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَمُنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾
[النُّور: ٦] فقرأ حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النُّور: ٩] الحديث^(٥).

قال النووي رحمته الله في التوفيق بين القولين: «ويحتمل أنها نزلت فيهما
جميعاً فلعلهما سألَا في وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهما وسبق هلال
باللعان فيصدق أنها نزلت في هذا وفي ذاك وأنَّ هلالاً أوَّل من لاعنَ
والله أعلم»^(٦).

-
- (١) أسحم أي: «أسود»، أعين أي: «واسع العين» «المصدر السابق»: (٤١/٢٥).
(٢) قال العيني رحمته الله: «قيل: كلُّ الناس ذو إلتين أي: عجيزتين. وأجيب: بأن معناه
إلتين كبيرتين» «المصدر السابق»: (٤١/٢٥).
(٣) قال العيني رحمته الله: «قوله: على الأمر المكروه أي: الأسحم الأعين، لأنه متضمن
لثبوت زناها عادة» «المصدر السابق»: (٤١/٢٥).
(٤) رواه البخاري، في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من
التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع. برقم (٧٣٠٤).
(٥) رواه البخاري، في صحيحه، كتاب الشهادات، باب إذا دعي أو قذف فله أن
يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة. حديث رقم (٢٦٧١)، وانظر: «طرح الشريب في
شرح التقريب»: (١١٢/٧).
(٦) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»: (١٢٠/١٠).

وقوله: **(وَإِنَّ آيَةَ الْكَلَالَةِ^(١) نَزَلَتْ فِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٢))**، ومما يدل على نزولها فيه ما رواه محمد بن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: ثم دخل عليَّ رسول الله ﷺ وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ فصبَّ عليَّ من وضوئه، فعقلتُ فقلت: يا رسول الله إنما يرثني كلاله فنزلت آية الميراث، فقلت لمحمد بن المنكدر: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦]، قال هكذا أنزلت^(٣).

وقوله: **(وَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ نَزَلَتْ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ)**، قال مقاتل بن سليمان رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «قَالَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ، أَبُو لُبَابَةَ، وَشُعْبَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَرَافِعُ بْنُ حَرِيمَلَةَ، وَشَاسُ بْنُ عَمْرٍو

(١) بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمُ اللَّهُ معنى الكلاله في سياق ردّه على الرافضي الذي طعن في أبي بكر الصديق رَحِمَهُمُ اللَّهُ بأنه لم يعرف حكم الكلاله حتى قال فيها برأيه فقال: «الجواب: أن هذا من أعظم علمه: فإن هذا الرأي الذي رآه في الكلاله قد اتفق عليه جماهير العلماء بعده، فإنهم أخذوا في الكلاله بقول أبي بكر رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وهو: من لا ولد له ولا والد، والقول بالرأي معروف عن سائر الصحابة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، لكن الرأي الموافق للحق هو الذي يكون لصاحبه أجران، كرأي الصديق، فإن هذا خير من الرأي الذي غاية صاحبه أن يكون له أجر واحد». «منهاج السنة النبوية»: (٥٠١/٥-٥٠٢).

(٢) ابن عمرو بن حرام بن ثعلبة، أبو عبد الله، شهد العقبة مع السبعين، وكان أصغرهم، وأراد شهود بدر فخلفه أبوه على أخواته، وكنَّ تسعاً، وخلفه أيضاً حين خرج إلى أحد، وشهد ما بعد ذلك مات سنة ثمان أو تسع وسبعين، وهو ابن أربع وتسعين سنة، وكان قد ذهب بصره، وصلى عليه أبان بن عثمان، وهو والي المدينة يومئذ «المنتظم»، لابن الجوزي (٢٠٢/٦)، «رجال مسلم»، للأصبهاني (١١٣/١).

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الفرائض، باب ميراث الكلاله، برقم: (٤١٠٠).

للنبي ﷺ: إخواننا- بنو النضير، كعب بن الأشرف وكعب بن أسيد، ومالك بن الضيف، وَغَيْرُهُمْ، أبونا واحد وديننا واحد إذا قَتَلَ أَهْلَ النضير مِنَّا قَتِيلًا أعطونا سبعين وسقًا^(١) من تمر، وإن قتلنا منهم قَتِيلًا أخذوا مِنَّا مائة وأربعين وسقًا من تمر وجراحاتنا عَلَى أنصاف جراحاتهم فاقض بيننا وبينهم يا محمد. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إن دم الْقُرَظِيِّ وفاء من دم النضيرى وليس للنضيرى عَلَى الْقُرَظِيِّ فضل في الدم وَلَا في العقل، قَالَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ، ومالك بن الضيف، وكعب بن أسيد، وأصحابهم: لا نرضى بقضائك، وَلَا نطيع أمرك، ولناخذن بالأمر الأول، فإنك عدونا، وما تألو أن تضعنا وتضرنا^(٢).

وقوله: (وإن قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذُبُرِهِ﴾ نزلت في بدر)، وقد أورد الحافظ ابن كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أثر أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال في هذه الآية: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذُبُرِهِ﴾ [الأنفال: ١٦]: إنما أنزلت في أهل بدر^(٣)، ثم قال: «وهذا كله لا ينفي أن يكون الفرار من الزحف حرامًا عَلَى غير أهل بدر، وإن كان سبب النزول فيهم، كما دلَّ عليه حديث أبي هريرة، مِنْ أَنَّ الفرار من الزحف من الموبقات^(٤)، كما هو مذهب

(١) الوسق: مكيلة معلومة، وهو ستون صاعًا بصاع النبي ﷺ. انظر: «الصحيح» للجهري: (١٥٦٦/٤)، «تاج العروس» للزبيدي: (٤٧١/٢٦).

(٢) «تفسير مقاتل بن سليمان»: (٤٧٩/١-٤٨٠)، وانظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (٣٥٩/١٠-٣٦٠).

(٣) «سنن أبي داود» برقم: (٢٦٤٨)، و«سنن النسائي» برقم: (٨٦٠٠)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» برقم: (٢٦٤٨).

(٤) رواه البخاري برقم: (٢٧٦٧)، ومسلم برقم: (٨٩).

الجماهير، والله تعالى أعلم^(١).

وقوله: (وإنَّ قوله: ﴿شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ نزلت في قضية تميم الداري^(٢) وعدي بن بداء^(٣))، قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس فيها مسلم، فلما قدما بتركته فقدوا جامًا من فضة مخصوصًا بالذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ووجدوا الجام بمكة، ف قيل: اشتريناه من تميم وعدي، أي: قبل إسلامه. فقام رجلان من أولياء السهمي فحلفا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما، وأن الجام لصاحبهم. وفيهم نزلت: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ﴾^(٤).

وقوله: (وقول أبي أيوب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٥): إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٣٠/٤).

(٢) تميم بن أوس بن خازجة الداري. أسلم في سنة تسع من الهجرة. صحب تميم رسول الله ﷺ وغزا معه وروى عنه. كان يسكن المدينة، ثم انتقل منها إلى الشام بعد قتل عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. توفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة أربعين. انظر: «الطبقات الكبرى»، (٢٨٧/٧)، و: «الاستيعاب»، (١٩٣/١)، و: «سير أعلام النبلاء»، (٢٤٤/٢).

(٣) عدي بن بداء بتشديد الدال قبلها موحدة مفتوحة، له ذكر في قصة تميم الداري في نزول قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾، قال ابن حبان: له صُحْبَةٌ، وقال أبو نعيم: لا يُعرف له إسلام، وقال ابن عطية: لا يصح لعدي عندي صحبة وقد وضعه بعضهم في الصحابة ولا وجه لذكره عندي فيهم. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٣٨٧/٤).

(٤) «تفسير القرآن العظيم»: (٢١٩/٣)، وهذه القصة حكاها البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٧٨٠)، عن علي بن عبد الله.

(٥) أبو أيوب هو: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري، من بني النجار: صحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، شهد العقبة وبدرا وأحدا والخندق وسائر المشاهد. =

الْهَلَكَةُ: ﴿نزلت فينا معشر الأنصار، الحديث﴾، قال البغوي رحمه الله: «قال أبو أيوب الأنصاري: نزلت فينا معشر الأنصار، وذلك أن الله تعالى لما أعز دينه ونصر رسوله ﷺ، قلنا فيما بيننا: إنا قد تركنا أهلنا وأموالنا حتى فشا الإسلام ونصر الله نبيه فلو رجعنا إلى أهلنا وأموالنا فأقمنا فيها فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾، والتهلكة: الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد، فما زال أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى كان آخر غزوة غزاها بقسطنطينية في زمن معاوية، فتوفي هناك ودفن في أصل سور القسطنطينية^(١)»^(٢).



= وكان شجاعا صابرا تقيا محبا للغزو والجهاد. عاش إلى أيام بني أمية وكان يسكن المدينة، فرحل إلى الشام. ولما غزا يزيد القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية، صحبه أبو أيوب غازيا، فحضر الوقائع ومرض فأوصى أن يوغل به في أرض العدو، فلما توفي دفن في أصل حصن القسطنطينية، توفي سنة ٥٢ هـ. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (١/٤٠٥)، و: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٣/٤٩).

(١) انظر هذا الأثر في: «سنن أبي داود» برقم: (٢٥١٢)، و«جامع الترمذي» برقم: (٢٩٧٢)، و«سنن النسائي» برقم: (١٠٩٦١)، و«مسند الإمام أحمد» برقم: (١٧٦٦٣)، وصححه الألباني في: (السلسلة الصحيحة)، برقم: (١٣).

(٢) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (١/٢٤٠).

ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى أو في قوم من المؤمنين.

فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإنَّ هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق.

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين: إنَّ عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمراً ونهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلته أيضاً.

الشرح

قوله: (ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة)، ومثال ما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة: نزول قول الله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يَس: ٧٨]، فقد نزلت في قوم من المشركين بمكة.

قال مقاتل بن سليمان رحمته الله: «نزلت في أبي بن خلف الجمحي في أمر العظم، «وكان قد أضحكهم» بمقالته فهذا الذي -أعلنوا-، وذلك أن أبا جهل، والوليد بن المغيرة، وعتبة وشيبة ابني ربيعة، وعقبة، والعاص بن وائل، كانوا جلوسًا فقال لهم أبي بن خلف، في النفر من قريش: إنَّ محمدًا يزعم أن الله يحيي الموتى، وأنا آتية بعظم فأسأله: كيف يبعث الله هذا؟ فانطلق أبي بن خلف فأخذ عظمًا باليًا، حائلًا نخرًا، فقال: يا محمد، تزعم أن الله يحيي الموتى بعد إذ بليت عظامنا وكنا ترابًا تزعم أن الله يبعثنا خلقًا جديدًا، ثم جعل يفت العظم ثم يذريه في الريح، ويقول يا محمد: من يحيي هذا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يحيي الله ويعجز هذا ثم يميئك، ثم يبعثك، ثم يدخلك، نار جهنم»^(١).

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «وعلى كل تقدير، سواء كانت هذه الآيات نزلت في أبي بن خلف، أو العاص بن وائل، أو فيهما، فهي عامة في كل منكر للبعث»^(٢).

وقوله: **(أو في قوم من أهل الكتاب^(٣) اليهود والنصارى)**، ومثال ما نزل في أهل الكتاب: قول الإمام البخاري رحمته الله: «عن ابن عباس رضي الله عنه

(١) «تفسير مقاتل بن سليمان»: (٣/٥٨٥-٥٨٦).

(٢) «تفسير القرآن العظيم»: (٣/٢١٩).

(٣) أهل الكتاب عند جمهور الفقهاء: هم اليهود والنصارى بفرقهم المختلفة، وعند الحنفية هم: كل من يؤمن بنبي، ويقر بكتاب.

انظر: «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين: (٦/٢٩٨)، «المدونة» للإمام مالك: (١/٥٤٤)، و: «الأم» للشافعي: (٢/٢٦٣)، و: «المغني» لابن قدامة:

(٧/١٣٠).

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، قال: نزلت في أهل الكتاب^(١).

وقوله: (أو في قوم من المؤمنين)، ومثال ذلك: نزول قول الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا بِدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، في بعض المؤمنين الذين قُتلوا في أحد، يدل على ذلك قول أنس رضي الله عنه: «عمي الذي سُميت به لم يشهد مع رسول الله ﷺ بدرًا»، قال: «فشقَّ عليه، قال: أول مشهد شاهده رسول الله ﷺ غُيِّبَتْ عَنْهُ، وإنَّ أُراني الله مشهدًا فيما بعد مع رسول الله ﷺ ليراني الله ما أصنع»، قال: «فهاب أن يقول غيرها»، قال: «فشهد مع رسول الله ﷺ يوم أحد»، قال: فاستقبل سعد بن معاذ، فقال له أنس: يا أبا عمرو، أين؟ فقال: واهَا لريح الجنة أجده دون أحد، قال: «فقاتلهم حتى قتل»، قال: «فوجد في جسده بضع وثمانون ما بين ضربة وطعنة ورمية»، قال: «فَقَالَتْ أُخْتُهُ -عَمَّتِي الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ- فَمَا عَرَفْتُ أَخِي إِلَّا بِبَنَانِهِ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا بِدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، قال: «فكانوا يرون أنها نزلت فيه وفي أصحابه»^(٢).

وقوله: (فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم) الخاصُّ: «كلُّ لفظٍ وضع لمعنى واحد على

(١) «خلق أفعال العباد» ص: (٥٤).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، برقم: (١٩٠٣)، وانظر: «أسباب نزول القرآن» للواحي ص: (٣٥٣).

الانفراد وانقطاع المشاركة، وكلُّ اسم لمسمى معلوم على الانفراد»^(١)، والأعيان: جمع عين، والعين هي: «الحاضر من كل شيء، وهو نفسه الموجود بين يديك»^(٢).

وقوله: (فإنَّ هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق)؛ لأنَّ مقتضى ذلك تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية التي نزلت كثير من أحكامها على أسباب خاصّة.

وقوله: (والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام^(٣) الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحدٌ من علماء المسلمين: إنَّ عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمراً ونهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلته أيضاً)، واللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ: «تحرير المقام في هذه المسألة أن العام الوارد على سبب خاص له ثلاث حالات:

الأولى: أن يقترن بما يدل على العموم فيعم إجماعاً كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [النَّازِعَاتِ: ٣٨]؛ لأن سبب نزولها

(١) «أصول البزدوي مع كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري: (١/ ٣٠).

(٢) «تاج العروس» للزبيدي: (٤٤٤/ ٣٥).

(٣) العام: «كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء: لفظاً، أو معنى». «أصول البزدوي مع كشف الأسرار» (١/ ٣٣).

المخزومية التي قطع النبي ﷺ يدها والإتيان بلفظ السارق الذكر يدل على التعميم، وعلى القول بأنها نزلت في الرجل الذي سرق رداء صفوان بن أمية في المسجد فالإتيان بلفظ السارقة الأنثى دليل على التعميم أيضاً.

الثانية: أن يقترن بما يدل على التخصيص فيخص إجماعاً كقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الْجُرَاتِ: ٥٠].

الثالثة: ألا يقترن بدليل التعميم ولا التخصيص، والحق فيها أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيعم حكم آية اللعان النازلة في عويمر العجلاني وهلال. وآية الظهار النازلة في امرأة أوس بن الصامت وآية الفدية النازلة في كعب بن عجرة. وآية: ﴿وَاللِّسَاءُ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النِّسَاءُ: ٧] النازلة في ابنتي سعد بن الربيع. وهكذا^(١).

وهذه الحالة الثالثة هي التي اختلف فيها على قولين مشهورين:

القول الأول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهو مذهب جمهور العلماء، وعليه العمل عند أكثر الفقهاء من أتباع المذاهب وغيرهم؛ لأن الصحابة والتابعين استدلوا بالآيات والأحاديث العامة الواردة على أسباب خاصة في عمومها، ولم يقصروها على أسبابها، وذلك كآيات اللعان والظهار والسرقة والمواريث، ولأن الحكم إنما يؤخذ من نص الشارع، وهو نص عام فيجب حمله على عمومه.

القول الثاني: أنه يجب قصر العام على سببه، وإليه ذهب بعض الشافعية، ونُسب إلى الإمام الشافعي، ونقل عن المزني وأبي ثور،

(١) «مذكورة في أصول الفقه» ص: (٢٥٠-٢٥١).

وحكي عن أبي الفرج المالكي، ونقل أيضًا عن أبي حنيفة؛ وذلك لأن اتفاق العلماء على نقل أسباب النزول والعناية بها يدل على أنها ذات أثر في فهم الآيات، ولا أثر إلا قصر الآيات العامة على أسبابها، ولولا ذلك لما كان لنقل الأسباب فائدة.

والراجع: الأول، ونقل العلماء لأسباب النزول لا يدل على قصر العام على سببه؛ لأن نقل الأسباب له غايات أخرى، منها: أن الأسباب تساعد في فهم النصوص الشرعية وتفسير ما يغمض منها.

ومنها: أن نقل السبب يبين تاريخ نزول الآية أو ورود الحديث ليعرف المتقدم عليه والمتأخر عنه من النصوص الأخرى، فيعرف الناسخ من المنسوخ^(١).



(١) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (١٧٧/٣)، و: «أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهله» د. عياض السلمي ص: (٣٥٩-٣٦٠).

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب
يورث العلم بالمسبب.
ولهذا كان أصحُّ قولِي الفقهاء: أنه إذا لم يُعرَف ما نواه
الحالف، رُجع إلى سبب يمينه وما هيَّجها وأثارها.

الشرح

قوله رَحِمَهُ اللهُ: (ومعرفة سبب النزول)، وهو ما نزلت الآية أو الآيات
تحدث عنه أيام وقوعه^(١)، (يعين على فهم الآية)، وفي ذلك تنبيه إلى
أهمية معرفة أسباب النزول، وأنها مما يعين على فهم الآية وإدراك
المقصود منها.

قال الواحدي رَحِمَهُ اللهُ في بيان أهمية معرفة أسباب النزول: «هي أوفى
ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تُصرف العناية إليها، لامتناع معرفة
تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»^(٢).

(فإن العلم بالسبب^(٣) يورث العلم بالمسبب)، ومثاله: معرفة
أسباب النزول فهي سببٌ له أثر على المسبب وهو فهم كلام الله تعالى،
فإذا عُدِم السبب فلا يمكن الوصول للمسبب.

(١) انظر: «علوم القرآن» د. نور الدين عتر: (١/٢٥٨).

(٢) «أسباب نزول القرآن» ص: (٨).

(٣) السبب في اللغة: الحبل، ويطلق على كل شيء يُتوصل به إلى غيره، استعير من
الحبل الذي يتوصل به إلى الماء. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١/٢٥٨).

قال ابن دقيق العيد رحمته الله: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن»^(١).

ومن الأمثلة الدالة على أن معرفة سبب النزول مما يعين على فهم الآية وإدراك المقصود منها:

أولاً: فهم النصوص التي وردت في التدرج في التشريع.

مثل الآيات الواردة في تحريم الخمر والربا إذ الناظر فيها من غير معرفة بأسباب نزولها قد يجد فيها شيئاً من التضارب؛ فمنها ما ينص على الحرمة قطعاً، ومنها ما يقتصر على مجرد التنفير مما يفهم منه مجرد الكراهة. وإدراك أسباب النزول يبين كيفية ترتيبها، وأن الحكم هو ما ورد في آخرها نزولاً، وإنما وقع فيها ما وقع تيسيراً على الناس في التدرج بهم للتخلص من أسر تلك المحرمات التي تجذرت فيهم ويصعب التخلي عنها دفعة واحدة.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩].

فظاهر الآية لا يفهم منه الربط بين البر وعدم إتيان البيوت من ظهورها، فإذا عُرِف سبب النزول اتضح المعنى، وبيان السبب رواه الإمام مسلم^(٢) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «كانت الأنصار إذا حَجُّوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت إلا من ظهورها. قال: فجاء رجل من

(١) «الإتقان في علوم القرآن»: (١/١٠٨).

(٢) «صحيح مسلم» برقم: (٣٠٢٦).

الأنصار فدخل من بابه، فقليل له ذلك، فنزلت هذه الآية: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾^(١).

وقد يتعذر فهم القرآن الكريم بغير اطلاع على أسباب النزول، وقد حصره بعض أهل العلم في أمرين:

الأمر الأول: معرفة القصص التي تتضمن الآيات القرآنية التعريض بها؛ فإنَّ فهمَ إيماءِ هذه الآيات وإشارتها لا يتيسر إلا بمعرفة تلك القصص، فالآية في مثل هذه الحال تكون مبهمَةً يتوقف فهم المراد منها على العلم بسبب النزول، ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحجرات: ١]، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِكِنَّ كَثِيرًا مِّنْ أَهْلِ الْبَلَدِ كَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤].

الأمر الثاني: سبب النزول الذي يفيد تخصيصاً لعام، أو تقييداً لمطلق، أو بياناً لمجمل، أو يدفع تشابهاً، وأمثال ذلك مما يُصَرَّفُ فيه الكلام عن ظاهره المتبادر منه، إذ إنَّ فهم مقاصد الآيات ومراميها لا يتأتى بدون ذلك^(٢).

والخلاصة: أنَّ ما كان من الآيات تامَّ المعنى بعموم صيغته مستقلاًَّ فهُمُّهُ عَمَّا يُورَدُ بشأنها من أسباب النزول، وعن الحادث الذي كان سبباً للنزول فإنه لا يُحْتَاجُ في التعرف على مقصوده إلى استحضار أسباب

(١) انظر هذين المثالين وغيرهما في: «طرق الكشف عن مقاصد الشارع» لنعمان جعيم ص: (١٠٧-١١٤).

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور ص: (٤٩-٥٠)، و: «الفوز الكبير في أصول التفسير»، لشاه ولي الله الدهلوي، ص: (٦١).

النزول، وإنما يفتقر إلى استحضار ذلك ما وقع فيه تعريض بخصوص الحادث ومتعلقاته، إذ تكون الحاجة إذ ذاك ماسةً إلى معرفة سبب النزول للتمكن من معرفة سياق الحادث وخلفياته، ومن ثمَّ حُسْن فهم النص وإدراك مقاصده^(١).

والجهل بأسباب النزول يفضي إلى الخطأ في تفسير كلام الله تعالى، مع ما يتبع ذلك من مفسدات بينها الشاطبي رحمته الله بقوله: «الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع.

ويوضح هذا المعنى ما روى أبو عبيد رحمته الله^(٢) عن إبراهيم التيمي رحمته الله قال: «خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم؛ فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد، وقبلتها واحدة؟ فأرسل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟، فقال: ابن عباس رضي الله عنهما: يا أمير المؤمنين! إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. قال: فزجره عمر رضي الله عنه وانتهره؛ فانصرف ابن عباس رضي الله عنهما، ونظر عمر رضي الله عنه فيما قال، فعرفه فأرسل إليه؛ فقال: أعد علي ما قلت. فأعاده عليه؛ فعرف عمر رضي الله عنه قوله وأعجبه^(٣).

(١) انظر: «الفوز الكبير في أصول التفسير» لشاه ولي الله الدهلوي، ص: (٦٦-٦٧).

(٢) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (١٠٢).

(٣) «الموافقات»: (٤/١٤٦-١٤٨).

وقوله: (ولهذا كان أصحُّ قولِي الفقهاء: أَنَّهُ إذا لم يُعَرَفْ ما نواه الحالفُ، رُجِعَ إلى سببِ يمينه وما هَيَّجَهَا وأثَارَهَا). هذه المسألة فقهية والمراد بإيرادها: التنبيه إلى أَنَّ العلم بالسبب يحتاج إليه المفسِّر في فهم كلام الله ﷻ كما يحتاج إليه الفقيه في تنزيل الأحكام الشرعية على المعيّنين.

فالإيمان مثلاً يُرجع فيها إلى نية الحالف إذا احتملها لفظه، ولم يخالف الظاهر، أو خالفه وكان مظلوماً^(١).

وتنازع الفقهاء هل يُرجع إلى سبب اليمين وسياقها وما هيجها؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فمذهب المدنيين كمالك وأحمد^(٢) وغيره أَنَّهُ يرجع إلى ذلك، والمعروف في مذهب أبي حنيفة والشافعي أَنَّهُ لا يرجع^(٣)»^(٤).

فالإيمان عند الحنفية: مبنية على العرف والعادة لا على المقاصد والنيات، وعند الشافعية: مبنية على الحقيقة اللغوية، أي: بحسب صيغة اللفظ؛ لأن الحقيقة أحق بالإرادة والقصد، إلا أن ينوي شيئاً فيعمل بنيته.

وقوله: (رُجِعَ إلى سببِ يمينه وما هَيَّجَهَا وأثَارَهَا): والمعنى: أَنَّ سبب اليمين معتبر، فإذا لم ينو الحالف بلفظه شيئاً لا ظاهر اللفظ

(١) «الفتاوى الكبرى»: (٢٠٩/٣).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة: (٧٦٣/٨)، و: «بداية المجتهد»: (٣٩٨-٤٠٢/١).

(٣) انظر: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني: (٣٨/٣)، و: «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» للشرييني: (٣٣٥/٤).

(٤) «الفتاوى الكبرى»: (٢٠٩/٣).

ولا ما يحتمله فإنه يُرجع في يمينه إلى السبب الذي حمله على الحلف^(١).

فلو حلف المرء أن لا يشتري لأهله طعامًا اليوم، فاشتراه في الليل فعليه الكفارة إذا كان قد نوى أن لا يشتري في يومه وليلته، ثم إن لم ينو يُنظر إلى السبب الذي هيج اليمين، فلو حلف شخص أن لا يكلم آخر بسبب صفقة تجارية بينهما، ثم التقاه وصافحه وسلم عليه، وسأله عن غير الصفقة، فلا كفارة عليه، لأن سبب اليمين الصفقة التي بينهما، ثم يُنظر إلى اللفظ الدال على النية والإرادة، فلو حلف أن لا يأكل من رطب المزرعة الفلانية فأكل من تمرها، فإنه يحنث وعليه الكفارة، لأنه قصد بيمينه عدم الأكل من تمر ورطب تلكم المزرعة،

أما الدعاوى فاليمين فيها على ما أراد القاضي؛ لحديث: «اليمين على نية المستحلف»^(٢) (٣).

وما مضى له صلة بقاعدة: (كلُّ لفظٍ بُنيَ على سببٍ فتبين انتفاء ذلك السبب فإنه لا حكم له)^(٤).



(١) انظر: «الفقه على المذاهب الأربعة» للجزيري: (٨٨/٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه برقم: (١٦٥٣).

(٣) انظر: «فتح رب العالمين في التعليق على منهج السالكين» للعاظمي ص: (٣٨٣-٣٨٢).

(٤) انظر: «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية»: لابن عثيمين، ص: (٤٧).

وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا: يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عني بهذه الآية كذا.

وقد تنازع العلماء في قول الصاحب: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند. وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند.

وإذا عُرِفَ هذا، فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثل، وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلت مرتين، مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب.

الشرح

قوله: (وقولهم)، أي: الصحابة الكرام رضي الله عنهم، (نزلت هذه الآية في كذا)، مقصوده: بيان العبارات التي يُعَبَّرُ بها عن أسباب النزول، فقول

الصحابة رضي الله عنهم: نزلت هذه الآية في كذا غير مقصور على أسباب النزول الخاصة، بل يتعداها إلى إطلاقات أخرى.

وقوله: **(يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عني بهذه الآية كذا)**، وأسباب النزول تنقسم من حيث دلالتها إلى قسمين:

الصريح وهو: ما صرح فيه الراوي بسبب النزول مثل قوله: سبب نزول هذه الآية كذا أو حدث كذا أو سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن كذا فأنزل الله تعالى قوله كذا، أو فأوحى الله إلى نبيه كذا، **وغير الصريح** مثل: أن يقول نزلت هذه الآية في كذا ونحو ذلك، فهذا يحتمل كونه سبب نزول أو تفسيراً للآية وبياناً لما ينطبق عليه الحكم، والصريح إذا صح إسناده مقدم على غير الصريح حتى ولو كان أصح منه، ولا يطلب لكل آية سبب نزول فليست جميع الآيات منزلة على سبب^(١).

ومن أهم الكتب المصنفة في أسباب النزول:

العجاب في بيان الأسباب، للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته الله، والصحيح المسند من أسباب النزول للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله، والاستيعاب في بيان الأسباب، للشيخين سليم بن عيد الهلالي، ومحمد بن موسى آل نصر، والمحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، للدكتور خالد بن سليمان المزيني.

وقد اشتهر عند الناس كتاب: أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي رحمته الله وفيه كثير من النصوص غير الثابتة.

(١) انظر: «اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه» لأحمد الشرقاوي، ص: (٣٥-٣٦).

وقوله: (وقد تنازع العلماء في قول صاحب: نزلت هذه الآية في كذا)، أي: غير الصريح في السببية^(١)، (هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟)، المسند هو: (مرفوعٌ صحابيٍّ بسندٍ ظاهرُهُ الاتِّصالُ)^(٢).

فقول صاحب: نزلت هذه الآية في كذا هل هو من باب المرفوع إلى النبي ﷺ؟ أو من باب الموقوف على الصحابي؟

وقوله: (فالبخاريُّ يدخله في المسند)، المرفوع؛ ولا يفرِّق بين التصريح بالسبب وعدمه فإذا أخبر عن آية أنها أنزلت في كذا فإنه حديث مسند، له حكم المرفوع؛ لأنَّ سبب النزول لا يُقال من قبيل الرأي^(٣).

وقوله: (وغيرُهُ لا يُدْخِلُهُ في المسند)، بل يجعله من تفسير الصحابي للآية، ويكون اجتهاداً منه محتملاً للصواب والخطأ من هذا الغير.

وقوله: (وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند)، لأنه من قبيل الرواية المحضة التي لا مجال فيها للرأي والاجتهاد، وأكثر المساند على عدم إدخاله في المسند.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «والحقُّ أنَّ ضابط ما يفسِّره الصحابي ﷺ إنَّ كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان

(١) انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر: (١/١٠٢).

(٢) «نزهة النظر»، لابن حجر ص: (١٤٥).

(٣) انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر: (١/١٠٢).

العرب فحكمه الرفع، وإلا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية: كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيُحَكَّم لها بالرفع»^(١).

وأما إذا فسّر آية تتعلق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون مستفاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد، فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسّر مفرداً فهذا نقل عن اللسان خاصة، فلا يجزم برفعه^(٢).

قوله: **(وَإِذَا عُرِفَ هَذَا، فَقَوْلُ أَحَدِهِمْ: نَزَلَتْ فِي كَذَا، لَا يَنَافِي قَوْلَ الْآخَرِ: نَزَلَتْ فِي كَذَا، إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ)**، فقول كل واحد منهما يراد به التفسير لا ذكر سبب النزول^(٣).

قوله: **(وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ لَهَا سَبَبًا نَزَلَتْ لِأَجَلِهِ وَذَكَرَ الْآخَرُ سَبَبًا)**، وكان السببان صريحين صحيحين مختلفين في تحديد السبب، **(فَقَدْ يُمْكِنُ صَدَقُهُمَا بِأَنْ تَكُونَ نَزَلَتْ عَقِبَ تِلْكَ الْأَسْبَابِ)**، والمعنى: أن تجتمع أسباب عديدة، فيكون النزول لها واحداً.

وتقدمت الإشارة لمثال ذلك وذكر التوفيق بين القولين في المسألة.

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح»، (٢/ ٥٣١-٥٣٢).

(٢) انظر: «فتح المغيث»، للسخاوي: (١/ ١٤٣).

(٣) انظر: «الموسوعة القرآنية المتخصصة»: (٢/ ٣٩).

(أو تكون نزلت مرتين، مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب)، والمعنى: أن تجتمع أسباب عديدة، فتتعدد أسباب النزول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وهذا مما ذكره طائفة من العلماء وقالوا: إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك. فما يذكر من أسباب النزول المتعددة قد يكون جميعه حقاً. والمراد بذلك: أنه إذا حدث سبب يناسبها نزل جبريل فقرأها عليه ليعلمه أنها تتضمن جواب ذلك السبب وإن كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحفظها قبل ذلك»^(١).

وتعدد أسباب النزول اختلف أهل العلم في وقوعه وعدم ذلك إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: إثبات وقوعه، حتى غلبا بعضهم فأدخل أوجه القراءات في هذا الباب، وممن قال به ابن الحصار والسخاوي والزركشي والسيوطي.

ومما احتجوا به على ذلك وقوع الشواهد عليه من القرآن الكريم كنزول قوله تعالى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، فإنها نزلت في قصة النبي صلى الله عليه وسلم مع عمه أبي طالب حين دعاه للإسلام، وفي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستغفار لأمه، ونزلت لغير ذلك^(٢).

القول الثاني: إنكار تعدد النزول، وقد عزاه السيوطي إلى القاضي عماد الدين الكندي؛ لأن تعدد النزول ليس فيه فائدة فهو تحصيل حاصل.

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٧/١٩١).

(٢) انظر: «أسباب نزول القرآن» للواحي ص: (٢٦٠-٢٦٣).

القول الثالث: الأصل عدم تكرار النزول، ولا يقال بهذا القول إلا حين لا يمكن الجمع أو الترجيح، وبه قال الحافظ ابن حجر^(١).



(١) انظر ما مضى في: «مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي» د. عبد الرزاق حسين أحمد، ص: (٣٤-٤٤)، «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي: (١١٣-١١٤)، و: «جمال القراء»، للسخاوي: (١/١٣٤)، و: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي: (١/١٢٣)، و: «فتح الباري» لابن حجر: (٨/٣٧٧)، و: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر: (٢/٧٥١).

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير، تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه، كالتمثيلات هما الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يُظنُّ أنَّه مختلف.

الشرح

قوله: (وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير)، الصنف الأول: أن يعبر كل واحدٍ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى. والصنف الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبية المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه.

وقوله: (تارة لتنوع الأسماء والصفات)، مثل: أسماء الله الحسنی وأسماء نبينا محمد ﷺ وأسماء القرآن الكريم، وأسماء السيف، وغير ذلك.

(وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه، كالتمثيلات هما الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يُظنُّ أنَّه مختلف)، مثل: الخلاف الوارد في تفسير المعيشة بالضمَّنك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤] فالضَّنُّ أصله في اللغة: الضيق والشدة، وللمفسرين في المراد بهذه المعيشة خمسة أقوال: أحدها: أنها عذاب القبر، وممن ذهب إلى ذلك ابن مسعود، وأبو سعيد الخدري، والسدي،

والثاني: أنه ضغطة القبر حتى تختلف أضلاعه فيه، رواه عطاء عن ابن عباس. والثالث: شدّة عيشه في النار، رواه الضحاك عن ابن عباس، وبه قال الحسن، وقتادة، وابن زيد، والرابع: أن المعيشة الضنك: كسب الحرام، وهو قول الضحاك وابن عباس وعكرمة، والخامس: أن المعيشة الضنك: المال الذي لا يتقي الله صاحبه فيه، رواه العوفي عن ابن عباس.

وكل هذه المعاني من باب التفسير بالمثل؛ لأن الحياة الطيبة تخلو من كلّ ذلك^(١).



(١) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٣/ ١٨٠-١٨١).

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين:
 إما لكونه مشتركاً في اللفظ: كلفظ: ﴿قَسَوْرَمَ﴾ الذي يراد به
 الرامي، ويراد به الأسد، ولفظ: ﴿عَسَعَسَ﴾ الذي يراد به إقبال
 الليل وإدباره، وإما لكونه متواطئاً في الأصل، لكن المراد به
 أحد النوعين أو أحد الشئيين: كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى
 (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [الجن: ٨، ٩]، وكلفظ: ﴿وَالْفَجْرِ
 (١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (٢) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١-٣]
 وما أشبه ذلك.
 فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف،
 وقد لا يجوز ذلك.

الشرح

قوله: (ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً
 للأمرين: إما لكونه مشتركاً في اللفظ)، المشترك اللفظي: «هو ما تعدد
 وضعه للمعاني المختلفة كالعين في معانيها المتعددة، والجَوْنُ للأبيض
 والأسود، والقرء للحيض والطهر، وعسعس، أي: أقبل وأدبر، وغير
 ذلك مما ملئت به كتب اللغة»^(١).
 وقيل: «هو ما اتحد لفظه، واختلف معناه»^(٢)، فلاشتراك في اللفظ
 لا المعنى.

(١) «مذكرة في علم الأصول» لمحمد حسن الطودي، ص: (٨٤).

(٢) «مصطلحات في كتب العقائد» للحمد، ص: (٢١٤).

وقد اختلف العلماء في وقوع المشترك في القرآن إلى قولين:

القول الأول: أنَّ المشترك واقع في القرآن، وبه قال الجمهور.

القول الثاني: أنه يمتنع وقوع المشترك في القرآن، وممن أنكره ثعلب- من أئمة اللغة- وبعض العلماء زاعمين أنَّه يُخلُّ بالتفاهم، وأما ما يُفهم منه أنَّه مشترك لفظي فهو إمَّا من الحقيقة والمجاز، كالعين حقيقة في الباصرة مجاز في غيرها أو من المتواطئ كالقرء، وهو إنكار لا يعدو معنى المكابرة فإنه لا إخلال مع قيام القرائن التي تبين المراد على أن الإجمال قد يكون مقصودًا كما في أسماء الأجناس^(١).

قال الزركشي رحمته الله: «والصحيح وقوعه في القرآن كما في «القرء» و: «الصريم» و: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا عَسَّعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] فلا وجه لمن أنكر ذلك»^(٢).

وسبب وقوعه في اللغة مع أنَّ الأصل أن يكون كلُّ لفظٍ موضوعًا لمعنى واحد:

أولاً: تعدد قبائل العرب فيصحُّ أنَّ كلَّ قبيلة تضع كلمة لمعنى وتضعها الأخرى لمعنى آخر بدون مناسبة بين المعنيين.

ثانيًا: اشتهاار المعنى المجازي حتى تُنسَى علاقته فيتصل بالحقيقة.

ثالثًا: أن تكون الكلمة في أصلها من المشترك المعنوي ثم تشتهر في كل معنى على انفراده، كما قيل في القرء فإن أصله في اللغة: الوقت

(١) انظر: «مذكرة في علم الأصول» لمحمد حسن الطودي، ص: (٨٤).

(٢) «البحر المحيط»: (٣٧٩/٢).

المعتاد فيقال: للحمى قرء، أي دور معتاد تكون فيه، وللثريا قرء أي وقت معتاد تمطر فيه، وللمرأة قرء أي وقت معتاد تحيض فيه ووقت تطهر فيه^(١).

وقوله: (كلفظ: ﴿فَسَوْرَةٌ﴾ الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد)، مراده: بيان أنَّ اللفظ الذي يحتمل عدة معانٍ لا تنافي بينها، فإنها تُحمل على جميع هذه المعاني.

ومثّل المؤلف بلفظ «قسورة» التي تفرُّ منها الحمر المستنفرة فإنه قد اختلف في معناه على سبعة أقوال لا تنافي بينها: أحدها: أنه الأسد، رواه يوسف بن مهران عن ابن عباس: وبه قال أبو هريرة، وزيد بن أسلم، وابنه، والثاني: أن القسورة: الرماة، رواه عطاء عن ابن عباس، وبه قال أبو موسى الأشعري، ومجاهد، وقتادة، والضحاك، ومقاتل، وابن كيسان، والثالث: أن القسورة: حبال الصيادين، رواه عكرمة عن ابن عباس، والرابع: أنهم عُصَبُ الرِّجَالِ، رواه أبو حمزة نصر بن عمران الضبعي عن ابن عباس، والخامس: أنه رِكَزُ الناس، وهذا في رواية عطاء عن ابن عباس. ورِكَزُ الناس: حِسُّهم وأصواتهم، والسادس: أنه الظُّلْمَةُ والليل، قاله عكرمة. والسابع: أنه النَّبَلُ، قاله قتادة^(٢).

(ولفظ: ﴿عَسَسَ﴾ الذي يراد به إقبال الليل وإدباره)، وكلا المعنيين صحيح فإقبال الليل من الآيات الدالة على الله ﷻ، وكذلك إدباره.

(١) انظر: «مذكرة في علم الأصول» لمحمد حسن الطودي، ص: (٨٥).

(٢) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٣٦٦).

قال ابن الجوزي رحمته الله: «قوله عز وجل: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا عَسَعَسَ﴾ فيه قولان: أحدهما: ولّى، قاله: ابن عباس، وابن زيد، والفراء. والثاني: أقبل، قاله: ابن جبير، وقتادة. قال الزجاج: يقال: عسعس الليل: إذا أقبل، وعسعس: إذا أدبر»^(١).

وقوله: (وإما لكونه متواطئاً في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشيئين)، المتواطئ: هو ما تساوت أفراده في تحقق معناه فيها كالإنسان فإن معناه بالنسبة لكافة أفراده على حد سواء^(٢).

والمتواطئ داخل في المشترك المعنوي وهو: ما اتحد وضعه ومعناه الكلي، كالحيوان والنبات، والمتواطئ ثابت بلا خلاف^(٣).

وقوله: (كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾)، من صور التنازع في التفسير ما كان فيه اللفظ محتملاً من جهة معناه بسبب الخلاف في عود الضمير.

ومثاله: الخلاف في المشار إليه بقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ ففيه ثلاثة أقوال محتملة: أحدها، أنه الله عز وجل، وهو قول ابن عباس ومقاتل، والثاني: أنه محمد صلى الله عليه وسلم دنا من ربه، قاله ابن عباس، والقرظي، والثالث: أنه جبريل عليه السلام^(٤).

(وكلفظ: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْالٍ عَشْرِ﴾ ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ وما أشبه ذلك)، من صور التنازع في التفسير ما كان فيه اللفظ محتملاً من جهة معناه.

(١) «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٤٠٨).

(٢) انظر: «مذكرة في علم الأصول» لمحمد حسن الطودي، ص: (٨٤).

(٣) انظر: «المرجع نفسه».

(٤) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/١٨٥).

ومثاله: الخلاف الوارد في المراد بالفجر، قال ابن الجوزي رحمته الله: «وللمفسرين في المراد بهذا الفجر ستة أقوال: أحدها: أنه الفجر المعروف الذي هو بدء النهار، قاله علي رضي الله عنه. وروى أبو صالح عن ابن عباس قال: هو انفجار الصبح كل يوم، وبهذا قال عكرمة، وزيد بن أسلم، والقرظي. والثاني: صلاة الفجر، رواه عطية عن ابن عباس. والثالث: النهار كله، فعبر عنه بالفجر، لأنه أوله، وروى هذا المعنى أبو نصر عن ابن عباس. والرابع: أنه فجر يوم النحر خاصة قاله مجاهد. والخامس: أنه فجر أول يوم من ذي الحجة، قاله الضحاك. والسادس: أنه أول يوم من المحرم تنفجر منه السنة قاله قتادة»^(١).

والخلاف في المراد بالليالي العشر، قال ابن الجوزي رحمته الله: «قوله عز وجل: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ فيها أربعة أقوال: أحدها: أنه عشر ذي الحجة، رواه العوفي عن ابن عباس، وبه قال مجاهد، وقتادة، والضحاك، والسدي ومقاتل. والثاني: أنها العشر الأواخر من رمضان، رواه أبو ظبيان عن ابن عباس. والثالث: العشر الأول من رمضان، قاله الضحاك. والرابع: العشر الأول من المحرم، قاله يمان بن رثاب»^(٢).

والخلاف في المراد بالشفع والوتر، قال ابن الجوزي رحمته الله: «وللمفسرين في: ﴿وَالشَّفْعَ وَالْوَتْرَ﴾ عشرون قولاً: أحدها: أن الشفع: يوم عرفة ويوم الأضحى، والوتر: ليلة النحر، رواه أبو أيوب الأنصاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني: أن الشفع يوم النحر، والوتر: يوم عرفة. رواه

(١) «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٤٣٧).

(٢) «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٤٣٧).

جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ وبه قال ابن عباس وعكرمة والضحاك، والثالث: أن الشفع والوتر: الصلاة، منها الشفع، ومنها الوتر، رواه عمران بن حصين عن رسول الله ﷺ، وبه قال قتادة، والرابع: أن الشفع: الخلق كله، والوتر: الله تعالى، رواه العوفي عن ابن عباس، وبه قال مجاهد في رواية مسروق، وأبو صالح، والخامس: أن الوتر: آدم شفع بزوجه، رواه مجاهد عن ابن عباس، والسادس: أن الشفع يومان بعد يوم النحر، وهو النفر الأول، والوتر: اليوم الثالث، وهو النفر الأخير، قاله عبد الله بن الزبير، والسابع: أن الشفع: صلاة الغداة، والوتر: صلاة المغرب، حكاه عطية، والثامن: أن الشفع: الركعتان من صلاة المغرب، والوتر: الركعة الثالثة، قاله أبو العالية، والربيع بن أنس. والتاسع: أن الشفع والوتر: الخلق كله، منه شفع، ومنه وتر، قاله ابن زيد ومجاهد في رواية. والعاشر: أنه العدد، منه شفع، ومنه وتر، وهذا والذي قبله مرويان عن الحسن. والحادي عشر: أن الشفع: عشر ذي الحجة، والوتر: أيام منى الثلاثة، قاله الضحاك. والثاني عشر: أن الشفع: هو الله، لقوله عز وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [الْحَجَّازِلَّة: ٧]، والوتر: هو الله، لقوله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، قاله سفيان بن عيينة، الثالث عشر: أن الشفع: هو آدم وحواء. والوتر: الله تعالى، قاله مقاتل بن سليمان. والرابع عشر: أن الشفع: الأيام والليالي، والوتر: اليوم الذي لا ليلة بعده، وهو يوم القيامة، قاله مقاتل بن حيان، والخامس عشر: الشفع: درجات الجنان، لأنها ثمان، والوتر: دركات النار لأنها سبع، فكأن الله تعالى أقسم بالجنة والنار، قاله الحسين بن الفضل. والسادس

عشر: الشفع: تضاد أوصاف المخلوقين بين عزٍّ ودُلٍّ، وقدرة وعجز، وقوة وضعف، وعلم وجهل، وموت وحياة. والوتر: انفراد صفات الله عزَّ وجلَّ، عزٌّ بلا ذل، وقدرة بلا عجز، وقوة بلا ضعف، وعلم بلا جهل، وحياة بلا موت، قاله أبو بكر الورَّاق. والسابع عشر: أن الشفع: الصفا والمروة، والوتر: البيت. والثامن عشر: أن الشفع: مسجد مكة والمدينة، والوتر: بيت المقدس. والتاسع عشر: أن الشفع: القران في الحج والتمتع، والوتر: الأفراد. والعشرون: الشفع: العبادات المتكررة كالصلاة، والصوم، والزكاة، والوتر: العبادة التي لا تتكرر، كالحجِّ، حكى هذه الأقوال الأربعة الثعلبي^(١).

وقوله: (فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك)، والاحتمال لا يمنع من ترجيح أحد هذه الأقوال بسبب مرجح يراه المفسر، وإلا فيقال: اللفظ محتمل.



(١) «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/٤٣٨-٤٣٩).

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه؛ إذ قد جَوَّز ذلك أكثر الفقهاء المالكية، والشافعية، والحنبلية وكثير من أهل الكلام، وإما لكون اللفظ متواطئًا فيكون عامًا، إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني.

الشرح

قوله: (فالأول)، وهو: أن يكون التنازع بسبب كون اللفظ مشتركًا، كلفظ العين والقرء وما أشبههما، (إمّا لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة، وإمّا لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه)، كلفظ: ﴿قَسَوْرَةً﴾ الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد.

وقوله: (إذ قد جَوَّز ذلك أكثر الفقهاء المالكية، والشافعية، والحنبلية وكثير من أهل الكلام)، أهل الكلام عرّفهم الشيخ ابن عثيمين رحمته الله بقوله: «هم الذين اعتمدوا في إثبات العقيدة على العقل وقالوا إنما اقتضى العقل إثباته من صفات الله ﷻ والعقيدة فهو ثابت وما لم يقتضِ العقل إثباته فإنه لا يثبت ويسلكون في ذلك إحدى طريقتين فإن كان يمكنهم الطعن في هذا الدليل أي في ثبوت هذا الدليل طعنوا فيه فلو كان هناك حديث يدل على صفة من صفات الله وهم لا يثبتونها حاولوا أن يطعنوا في الحديث حتى يقولوا إنه غير صحيح ولا يعتمد على غير الصحيح والطريق الثاني إذا صح الدليل من حيث الثبوت حاولوا إنكاره

من حيث التأويل فأولوه بأنواعٍ من التأويلات الباردة التي لا تغني من الحق شيئاً»^(١).

وقد اختلف العلماء في استعمال المشترك في معنييه أو في معانيه دفعة واحدة إلى قولين:

القول الأول: جَوَّزه أكثر الفقهاء المالكية، والشافعية، والحنبلية وكثير من أهل الكلام إذا لم تكن معانيه متنافية كالقرء للحيض والطهر مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ١٨]، قائلين: إِنَّ السجود من الناس وضع الجبهة، ومن غيره: الانقياد القهري فقد استعمل السجود في معنييه.

القول الثاني: منع الحنفية من استعمال المشترك في معنييه أو في معانيه دفعة واحدة.

وردُّوا الاستدلال السابق بأنَّ السجود في الآية معناه غاية الخضوع وهو كما يتحقق في الإنسان يتحقق في غيره، فهو من المشترك المعنوي. وبعض المانعين أجازوه في التثنية والجمع خلافاً لجمهور النحاة، ومنهم من أجازوه في النفي دون الإثبات، فلو حلف لا يكلم مولاه حنث بكلام المولى الأعلى والمولى الأسفل^(٢).

وقوله: **(وإما لكون اللفظ متواطئاً)**، الألفاظ المتواطئة: هي التي

(١) «فتاوى نور على الدرب»: (٢/٤).

(٢) انظر: «مذكرة في علم الأصول» لمحمد حسن الطودي، ص: (٨٥-٨٦).

تتناول الماهيات المختلفة من حيث إنها تشترك في معنى واحد^(١)، كلفظ: ﴿فَسَوْرَةٌ﴾ المتقدم قبل قليل، فإنه قد يراد به الرامي، وقد يراد به الأسد.

وقوله: (فيكون عاماً)، المقصود: أن جميع التفاسير صحيحة، كالخلاف المتقدم ذكره في المراد بالفجر في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ﴾، (إذا لم يكن لتخصيصه موجب)، أي: إذا لم يرد مرجح لمعنى خاص على غيره من المعاني، (فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني)، من أصناف اختلاف التنوع، فيُحمل على جميع المعاني.



(١) انظر: «إرشاد الفحول»، للشوكاني: (١/٩٠).

ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافاً: أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة؛ فإنَّ الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادرٌ وإما معدوم، وقُلَّ أن يُعَبَّرَ عن لفظ واحدٍ بلفظ واحدٍ يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن.

فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩]: إنَّ المور هو الحركة كان تقريباً؛ إذ المور حركة خفيفة سريعة، وكذلك إذا قال: الوحي: الإعلام، أوقيل: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النبي: ١٦٣]: أنزلنا إليك، أوقيل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ٤]: أي: أعلمنا، وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق، فإن الوحي هو إعلام سريع خفي، والقضاء إليهم أخص من الإعلام؛ فإن فيه إنزالاً إليهم وإيحاء إليهم.

الشرح

قوله: (ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافاً: أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة)، قال ابن فارس رحمه الله: «القاف والراء والباء أصل صحيح يدل على خلاف البعد»^(١)، فالمراد: أنَّ هذه الألفاظ متقاربة في معانيها، لا مترادفة، والترادف في اللغة: قال ابن فارس رحمه الله: «الراء والذال والفاء أصلٌ واحدٌ مطَّرد، يدل على اتباع

(١) «مقاييس اللغة»: (٨٠/٥).

الشيء؛ فالترادف التتابع، والرديف الذي يرادفك»^(١).

وفي الاصطلاح: عرّفه الجرجاني بقوله: «الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة على شيء واحد باعتبار واحد»^(٢).

ومثال الترادف في الأسماء: «البر والقمح»، وفي الأفعال: «جلس وقعد»، وفي الحروف: «إلى وحتى».

وقوله: (فإنَّ الترادف في اللغة قليل)، اختلف العلماء في وقوع الترادف في اللغة العربية إلى قولين:

القول الأول: إنكار وقوع الترادف وممن قال بذلك: أبو العباس ثعلب، وتلميذه أبو الحسين ابن فارس، وأبو هلال العسكري.

لأنه يلزم من وقوع الترادف نقض الغرض من وضع الألفاظ، حيث إن الغرض هو تحصيل الفائدة بالمراد عند السامع، وهو قد حصل بأحد اللفظين، فاللفظ الآخر غير مفيد فائدة جديدة، وأجيب عن هذا القول بأنه لا يُسلّم أن الألفاظ المترادفة محصورة فائدتها فيما ذكر، بل فيها فوائد منها: تكثير وسائل الإخبار عما في النفس، والتوسع في مجال النظم والقافية.

القول الثاني: إثبات وقوع الترادف في اللغة، ولا يلزم كثرته، وهو مذهب الجمهور، وممن قال بذلك: سيبويه والأصمعي والمبرد.

لأنه لا يترتب على فرض وقوعه محال، ولأنه واقع في اللغة،

(١) «مقاييس اللغة»: (٢/٥٠٣-٥٠٤).

(٢) «التعريفات» ص: (٧٧).

ووقوعه دليل جوازه؛ فإنه بعد الاستقراء والتتبع لألفاظ اللغة ثبت وجود الترادف فيها: إما بحسب اللغة مثل: «الإنسان والبشر»، أو بحسب الشرع مثل: «الفرض والواجب» على رأي كثير من العلماء، أو بحسب العرف مثل: «الأسد والسبع»، أو بحسب لغتين مختلفتين مثل: «الله، وخداي بالفارسية».

قال ابن القيم رحمته الله: «فالأسماء الدالة على مسمى واحد نوعان: أحدهما: أن يدل عليه باعتبار الذات فقط . . . وهذا كالحنطة والقمح والبر . . . والنوع الثاني: أن يدل على ذات واحدة باعتبار تباين صفاتها كأسماء الرب تعالى، وأسماء كلامه، وأسماء نبيه صلى الله عليه وسلم، وأسماء اليوم الآخر، فهذا النوع مترادف بالنسبة للذات، متباين بالنسبة إلى الصفات»^(١)

ولعل من أنكر الترادف في اللغة مراده النوع الثاني؛ كما بين ذلك ابن القيم رحمته الله بقوله: «وقد أنكر كثير من الناس الترادف في اللغة وكأنهم أرادوا هذا المعنى وأنه ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينهما فرق في صفة أو نسبة أو إضافة سواء عُلِمَتْ لنا أو لم تُعلم وهذا الذي قالوه صحيح باعتبار الواضع الواحد ولكن قد يقع الترادف باعتبار واضعين مختلفين يسمى أحدهما المسمى باسم ويسميه الواضع الآخر باسم غيره ويشتهر الوضعان عند القبيلة الواحدة وهذا كثير ومن ههنا يقع الاشتراك أيضا فالأصل في اللغة هو التباين وهو أكثر اللغة والله أعلم»^(٢).

(١) «روضة المحبين»، ص: (٥٤).

(٢) «التيان في أقسام القرآن» ص: (٥٤)، وانظر هذه المسألة في: «المزهر في علوم =

وقوله: **(وأما في ألفاظ القرآن فيما نادرٌ وإما معدوم)**، اختلف العلماء في وقوع الترادف في القرآن الكريم إلى قولين:

القول الأول: أنَّ الترادف واقع في القرآن الكريم، وممن قال بذلك ابن الأثير وابن العربي، والسيوطي.

وقد احتجوا على ذلك بما ورد من أمثلة على وقوع الترادف بين بعض الألفاظ في القرآن الكريم، ومنه: راعنا وانظرنا، والإنسان والبشر، واليم والبحر، والخرج والضيق، والشرعة والمنهاج، والبعث والإرسال، والبت والحزن، والعفو والصفح والمغفرة^(١).

القول الثاني: أنه يمتنع وقوع الترادف في القرآن الكريم، وهو قول جمهور أهل العلم.

لأنَّ القرآن الكريم بلغ أعلى درجات الفصاحة فليس فيه كلمة نابية عن مكانها أو نافرة في سياقها فضلاً عن أن تقوم لفظة مكان أخرى في تأدية كامل المعنى فما ذكر من أمثلة سابقة لا يُسلَّم أنه من المترادف، فكل لفظة في القرآن لا يمكن أن يؤتى بغيرها في مكانها بما يؤدي معناها، والقول بالترادف بين اللفظين يلزم من أحدهما عدم الفائدة فيه، وهذا محال في القرآن الكريم لذا لا بدَّ أن يكون لكل لفظ معناه، فما

= اللغة وأنواعها» للسيوطي، (٣٩٩-٤٠٠)، «المحصول»، للرزائي (١/٣٤٧)،
 «الإبهاج في شرح المنهاج»، لتقي الدين السبكي وابنه تاج الدين (١/٢٣٨، ٢٤١)،
 «الإحكام» للآمدي، (١/٣٣)، «الكليات»، للكفوي (٢/١٠٨)، «المهذب في علم
 أصول الفقه المُقارن»، للنملة: (٣/١١٢٣-١١٢٤).

(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي، (٤/١١٧٧-١١٧٨)، «المثل السائر»
 لابن الأثير، (٢/١٥٣).

تقوم به اللفظة المفسّرة إنما هو على وجه التقريب، لا التحديد الدقيق^(١).

قال أ. د. بدر بن ناصر البدر: «الأقرب والله أعلم أن يقال بالجمع بين القولين، وذلك بأنّ هناك اشتراكاً في المعنى في الكلمات التي يُظنّ أنها مترادفة وهناك فروقاً دقيقة أيضاً فالقائلون بالترادف يلتفتون إلى المعنى المشترك ويركّزون عليه والقائلون بالفروق يهتمون بالتركيز على إبراز هذه الفروق الدقيقة ويعتبرون الترادف في المعنى المشترك من قبيل التقريب لا من قبيل التحقيق الدقيق للمعنى وعلى هذا يُحمل القول بالترادف على المعنى المشترك، ويُحمل القول بالفروق على الاختلافات الدقيقة فيما وراء هذا المعنى المشترك»^(٢).

وقوله: (وَقُلْ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُوَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن، فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾: إِنَّ الْمَوْرَ هُوَ الْحَرَكَةُ كَانَ تَقْرِيبًا؛ إِذِ الْمَوْرَ حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ سَرِيعَةٌ)، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والمور قد فُسِّرَ بالحركة، وفُسِّرَ بالدوران وفُسِّرَ بالتموج والاضطراب، والتحقيق: أنه حركة في تموج وتكفؤ وذهاب ومجيء، ولهذا فرق بين حركة السماء وحركة الجبال فقال: ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطُّور: ١٠] وقال: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التَّكْوِين: ٣] من مكان إلى مكان وأما السماء فإنها تتكفأ وتموج وتذهب وتجيء قال الجوهري: مَارَ الشَّيْءُ يَمُورُ مَوْرًا: تَرَهَيًّا؛ أَي:

(١) انظر: «الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم» للشايع، ص: (١٧٧).

(٢) «ترجيحات الزركشي في علوم القرآن»، ص: (٥٤٣-٥٤٤).

تحرّك، وجاء وذهب كما تكفأ النخلة العيدانة أي الطويلة ومنه قوله: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ قال الضحاك: تموج موجًا وقال أبو عبيدة والأخفش تكفأ وأنشد للأعشى:

كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَوْرٌ^(١) السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلٌ^(٢)
وقوله: (وكذلك إذا قال: الوحي: الإعلام، أو قيل: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾: أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أي: أعلمنا، وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق فإن الوحي هو إعلام سريع خفي)، قال الزرقاني رَحِمَهُ اللهُ: «أما الوحي فمعناه في لسان الشرع: أن يعلم الله تعالى من اصطفاه من عباده كل ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم ولكن بطريقة سرية خفية غير معتادة للبشر»^(٣)، (والقضاء إليهم أخص من الإعلام؛ فإن فيه إنزالًا إليهم وإيحاء إليهم)، فهذا التفسير المتقدم إنما هو على وجه التقريب إلى الأفهام والذي يحصل به المطلوب لا ذكر المعنى الدقيق للألفاظ.



(١) وفي الرواية المشهورة: (مَرٌّ)، انظر: «ديوان الأعشى» ص: (٤٨)، وفي رواية أخرى: (مَشْيٌ)، انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (٣١/١٧).
(٢) «التيبان في أقسام القرآن» ص: (٢٧٠).
(٣) انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني: (١٠/١٣-١)، و: «النبأ العظيم»، لمحمد عبد الله دراز ص: (١٥).

والعرب تُضَمُّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض: كما يقولون في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجِيكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾ [سُورَةُ قُرْآن: ٢٤] أي: مع نعاجه، و: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَىٰ اللَّهِ﴾ [الصَّفَّة: ١٤] أي: مع الله، ونحو ذلك، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمن: فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، كذلك قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَٰنَا إِلَيْكَ﴾ [الْأَنْزِلَاء: ٧٣] ضمن معنى: يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٧٧]، ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْأَنْزِلَاء: ٦] ضَمَّنَ يروى بها، ونظائره كثيرة.

ومن قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [الْبَنَاء: ٢]: لا شك، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال عَلَيْهِ السَّلَام: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»، وفي الحديث أنه مرَّ بطبي حاقف، فقال: «لا يريبه أحد»، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة. ولفظ الشك، وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه، وكذلك إذا قيل: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: هذا القرآن، فهذا تقريب؛ لأن المشار إليه وإن كان واحدا، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة

البعد والغيبة، ولفظ الكتاب يتضمن من كونه مكتوباً مضموماً ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مظهراً بادياً، فهذه الفروق موجودة في القرآن: فإذا قال أحدهم: ﴿أَنْ تُبَسِّلَ﴾ [الأنعام: ٧٠] أي: تحبس، وقال الآخر: ترتهن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهاً وقد لا يكون، إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم.

الشرح

قوله: (والعرب تُضَمُّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته)، التضمين: عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: «أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعلٍ آخر يناسبه، ويُدَلُّ عليه بذكر شيء من متعلقاته»^(١). وقال غيره: «هو تضمين كلمة معنى كلمة أخرى، وجعل الكلام بعدها مَبْنِيًّا على الكلمة غير المذكورة، كالتعدية بالحرف المناسب لمعناها، فتكون الجملة بهذا التضمين بقوة جملتين، دلَّ على إحداها الكلمة المذكورة التي حُذِفَ ما يَتَعَلَّقُ بها، ويُقَدَّرُ معناه ذهنًا، ودلَّ على الأخرى الكلمة التي جاءت بعدها المتعلِّقة بالكلمة المحذوفة المُلَاحَظَ مَعْنَاهَا ذهنًا»^(٢).

(١) «حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف»: (١/١٢٦).

(٢) «البلاغة العربية»، للميداني: (٢/٤٩).

والتضمنين من باب الحقيقة، وليس فيه مجاز، لأنَّ كلاً من المعنيين مقصود لذاته.

ويقع التضمنين في ثلاثة أبواب نحوية هي: باب الأسماء المبنية، وباب التعدي واللزوم، وباب حروف المعاني، ويقع في الأفعال بشروط ثلاثة وهي: تحقق المناسبة بين الفعلين ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس وملاءمة التضمنين للذوق العربي^(١).

والفعل المضمَّن معنى فعل آخر يؤدِّي المعنيين في وقت واحد أحدهما أصالة، والآخر تضميناً، فيكون أبلغ في تأدية المعنى المراد^(٢).

وقوله: (ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ لِسُوَالِ نَجْنِكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾ أي: مع نعاجه، و: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي: مع الله، ونحو ذلك)، اختلف النحاة في مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إلى قولين:

القول الأول: حروف الجر يجوز أن ينوب بعضها عن بعض، وهو قول نحاة الكوفة وبعض البصريين، وذكروا شواهد على ذلك منها ما ذكره المؤلف رحمته الله، بل قال ابن هشام الأنصاري: «وَلَوْ ذَكَرْتُ أَحْرَفَ الْجَرِّ وَدَخُلَ بَعْضُهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي مَعْنَاهُ لَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ»^(٣).

(١) انظر: «المنصوب على نزع الخافض في القرآن»، د. إبراهيم البعيمي، ص: (٢٨٧-٢٨٨).

(٢) انظر: «المصدر السابق»، ص: (٢٨٣).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، ص: (٩١٨).

القول الثاني: حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وهو قول نحاة البصرة، وظاهر كلام سيبويه، وعليه أغلب النحاة، وبه قال بعض المحدثين.

وهؤلاء قاسوا حروف الجر على أحرف النصب والجرم، فكما لا يجوز في هذه الحروف أن ينوب بعضها عن بعض، كذلك لا يجوز في أحرف الجر أن يحدث تناوب، فإن ورد ما أوهم خلاف ذلك فهو مؤول على التضمن^(١).

قال ابن القيم رحمته الله في سياق ردّه على من يرى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض: «ظاهرة النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمّا فقهاء أهل العربية، فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيُشربون الفعل المتعدّي به معناه، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى، وطريقة حدّاق أصحابه، يضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن»^(٢).

وقوله: **(والتحقيق ما قاله نحاة البصرة^(٣) من التضمن)**، وقد تقدّم

(١) انظر فيما مضى: «الكتاب» لسيبويه: (٢١٨/٤)، و: «الأصول في النحو»، لابن السراج: (٤١٤/١)، و: «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، ص: (٩١٨)، و: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين»: (٢٦٦/١)، و: «تناوب حروف الجر في لغة القرآن»، ص: (٥).

(٢) «بدائع الفوائد»، (٢١/٢).

(٣) البصرة: بلدة في العراق، كانت قبة الإسلام، ومقر أهله، بنيت في خلافة =

القول بأنَّ حروف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض هو ظاهر كلام سيبويه، وعليه أغلب النحاة، وبه قال بعض المحدثين، **(فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه)**، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾، ضَمَّنَ معنى الضم والجمع فعدي بحرف الغاية مع أن معنى السؤال موجود»^(١).

وقال الميداني: كلمة «سؤال» لا تُعَدَّى بحرف «إلى» ولكنها ضُمَّتْ معنى الجمع والضمَّ فعديتْ بحرفِ «إلى» والتقدير: لقد ظلمك بسؤال نَعْجَتِكَ ضامًّا إياها إلى نعاجه»^(٢).

كذلك قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوْحِيَنا إِلَيْكَ﴾ ضَمَّنَ معنى: يزيغونك ويصدونك)، فليس مجرد معنى الآية أنهم فتنوك وأنت باق لم يتزحزح يقينك في القرآن بل الآية تبين أنهم لم يقتصروا على مجرد تشكيكه في شيء وهو باق عليه بل أرادوا إخراجَه عن الصراط السوي وحرفه وإزاغته عنه ولهذا جاء بحرف الجر (عن) وبهذا الأسلوب تكتسب الآية معنى الفتنة ومعنى الزيغان ولم يأتِ بالفعل المضمَّن الذي

= عمر رَحِمَهُ اللهُ سنة ١٤هـ، وبشرقيها مياه الأنهار منفرشة، وهي تنيف على ثمانية آلاف نهر، وهي في مستو من الأرض لا جبال فيها. انظر: «الروض المعطار في خبر الأقطار» للحميري، ص: (١١٥).

والمراد بنحاة البصرة: هم الذين يُعزَى إليهم وضع النحو العربي وتأصيل مناهجه، على أيدي كبار علمائها، وأشهرهم: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وقطرب، والأخفش، والمبرد، والزجاج. انظر: «مدرسة البصرة النحوية» لعبد الرحمن السيد.

(١) «الرد على البكري»: (١/١٨٥).

(٢) «البلاغة العربية»، للميداني: (٢/٥٣).

يناسب حرف التعدية لكي تشتمل الآية معنى الفعلين^(١).

وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِثَائِنَاتٍ﴾، ضمن معنى

نجيناه وخلصناه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ضمَّنه معنى نجيناه مع بقاء معنى النصر»^(٢).

وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ضَمَّنَ يَرَوِيْ بها، قال شيخ

الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فإنه لو قيل: يشرب منها، لم تدل على الري، فضمن يشرب، معنى يروى. فقيل: يشرب بها، فأفاد ذلك أنه شرب يحصل معه الري، وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته»^(٣).

وقال ابن القيم رحمته الله: «وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ فإنهم يضمنون: (يَشْرَبُ) معنى (يَرَوِيْ) فيعدونه بالباء التي تتطلبها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح والثاني بالتضمن، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة، ومحاسنها، وكمالها. وهذا أحسن من أن يقال: يشرب منها، فإنه لا دلالة فيه على الرِّيِّ، وأن يقال يروى بها، لأنه لا يدل على الشُّرب بصريحه بل بالزوم، فإذا قال يشرب بها دلَّ على الشرب بصريحه، وعلى الرِّيِّ بالباء فتأمله»^(٤).

(١) انظر: «شرح مقدمة في أصول التفسير» د. محمد بازمول ص: (١٤٤-١٤٥).

(٢) «الرد على البكري»: (١/١٨٥).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١/٢٧٧).

(٤) «بدائع الفوائد»، (٢/٢١).

(ونظائره كثيرة)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهو يغني عن البصريين من النحاة عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف»^(١).

وقوله: (ومن قال)، أي: من المفسرين، (لَا رَيْبَ): لا شك، فهذا تقريب وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، الريب يدخل في معناه: الشك، والشك المصحوب بالقلق، والشك مع تهمة المشكوك فيه، فكل هذه المعاني صحيحة^(٢).

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «أفادنا المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الكلام أن العلماء قد يفسرون اللفظ بما يقاربه لا بما يطابقه، تقريباً للأذهان»^(٣).

(كما قال رَحِمَهُ اللهُ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»)، رواه الترمذي^(٤)، والنسائي^(٥)، من حديث الحسن بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في إرواء الغليل^(٦).

(وفي الحديث أنه مرَّ بظبي حاقف^(٧)، فقال: «لا يريبه أحد»)،

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٧٧/١).

(٢) انظر: «غريب القرآن» لابن قتيبة ص: (٣٩)، و: «التيان في تفسير غريب القرآن» لشهاب الدين المصري ص: (٥٤).

(٣) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٦١).

(٤) (٦٦٨/٤).

(٥) (٣٢٧/٨).

(٦) (١٥٥/٧).

(٧) حاقف: قال ابن الأثير: «أي: نائم قد انحنى في نومه». «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٤١٣/١).

رواه النسائي^(١)، وأحمد في مسنده^(٢)، عن رَجُلٍ مِنْ بَهْزٍ، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي^(٣).

(فكما أن اليقين ضَمَّنَ السكون والطمأنينة فالرب ضده ضمن الاضطراب والحركة. ولفظ الشك، وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه، وكذلك إذا قيل: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: هذا القرآن، فهذا تقريب؛ لأن المشار إليه وإن كان واحدًا، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة، ولفظ الكتاب يتضمن من كونه مكتوبًا مضمومًا ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءًا مظهرًا باديًا)، قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ إذا قال أي: هذا القرآن فهذا التفسير تقريبي، لأن إبداله ذلك بهذا يختلف به المعنى، فالإشارة بالبعد تتضمن من المعنى ما لا تتضمنه الإشارة بالقرب، والكتاب يتضمن ما لا يتضمنه القرآن، من كون الكتاب مجموعًا، وهذا معنى قول المؤلف مضمومًا، فإنَّ الكتاب من الكتب بمعنى: الجمع، ومنه الكتيبة لجماعة الخيل؛ لأنها مجتمعة»^(٤).

(فهذه الفروق موجودة في القرآن: فإذا قال أحدهم: ﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾ أي: تحبس، وقال الآخر: ترتهن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهنًا وقد لا يكون، إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم)، قال ابن الجوزي رحمته الله: «وفي معنى ﴿تُبْسَلَ﴾ سبعة

(١) (١٨٢/٥-١٨٣).

(٢) (٤٥٢/٣).

(٣) (٣٩٠/٦).

(٤) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٦٢).

اقوال: أحدها: تُسَلِّم، رواه عكرمة عن ابن عباس، وبه قال الحسن، ومجاهد، والسدي. وقال ابن قتيبة: تُسَلِّم إلى الهلكة، وقال الزجاج: تُسَلِّم بعملها غير قادرة على التخلص، والثاني: تُفْضَح، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس. والثالث: تُدْفَع، رواه الضحاك عن ابن عباس. والرابع: تُهَلِّكُ، روي عن ابن عباس أيضًا، والخامس: تُحْبَسُ وتُؤْخَذُ، قاله قتادة، وابن زيد. والسادس: تُجْزَى، قاله ابن السائب، والكسائي، والسابع: تُرْتَهَنُ، قاله الفراء. وقال أبو عبيدة: تُرْتَهَنُ وتسلم^(١).



(١) «زاد المسير»: (٤٣/٢).

وَجَمْعُ عباراتِ السلف في مثل هذا نافع جدًا، فَإِنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارة أو عبارتين، ومع هذا فلا بدَّ من اختلاف محقق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام.

الشرح

قوله: (وَجَمْعُ عباراتِ السلف في مثل هذا نافع جدًا، فَإِنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارة أو عبارتين)، من المهم لطالب العلم، وللمفسِّر أن يجمع عبارات السلف المختلفة في الألفاظ فقد يكون الاختلاف فيها من باب اختلاف التنوع، فكلُّ يلاحظ معنى لم يلاحظه الآخر، وهذا يُعلم بجمع عباراتهم، ومن فوائد جمع عباراتهم: أن لا يقع المرء في تخطئة غيره بلا علم، أو يقول في كتاب الله ما لا يعلم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فأما من حكى خلافاً ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال، فهو ناقص أيضاً، فإنَّ صَحَّحَ غيرَ الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ. كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى، فقد ضيَّع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح»^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «وذلك لأنَّ عباراتهم المختلفة في

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٣/٣٦٨).

اللفظ توجب للإنسان أن يحيط بكل ما تحتمله الكلمة من معنى قاله السلف، ومن أجمع ما يكون في ذلك تفسير ابن جرير - رَحِمَهُ اللهُ - فإنه جمع من ألفاظهم ما لم يجتمع في غيره، وتفسير ابن كثير كالمختصر له؛ لأنه إذا قال معنى الآية كذا وكذا قال: هكذا قال فلان وفلان وفلان، وعدد المفسرين القائلين بذلك، الذين أتى بهم ابن جرير بالسند، فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يقول: (جمع العبارات في هذا نافع)؛ لأنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارة أو عبارتين^(١).

ومن التفاسير التي اعتنت بجمع عبارات السلف المختلفة في الألفاظ تفسير ابن أبي حاتم، والشعلبي، والبغوي، والدر المنثور للسيوطي، وزاد المسير لابن الجوزي، ولعله من أشملها فقد جَمَعَ في تفسيره ما تفرَّق في غيره من كتب التفاسير.

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه^(٢): «لما رأيت جمهور كتب المفسرين لا يكاد الكتاب منها يفي بالمقصود كشفه حتى ينظر للآية الواحدة في كتب، فربّ تفسير أخلّ فيه بعلم النّاسخ والمنسوخ، أو ببعضه، فإن وجد فيه لم يوجد أسباب النزول، أو أكثرها، فإن وجد لم يوجد بيان المكيّ من المدنيّ، وإن وجد ذلك لم توجد الإشارة إلى حكم الآية، فإن وجد لم يوجد جواب إشكال يقع في الآية، إلى غير ذلك من الفنون المطلوبة، وقد أدرجت في هذا الكتاب من هذه الفنون المذكورة مع ما لم أذكره مما لا يستغني التفسير عنه ما أرجو به وقوع

(١) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٦٢-٦٣).

(٢) «زاد المسير»: (١/١٤).

الغناء بهذا الكتاب عن أكثر ما يجانسه» اهـ.

وقوله: **(ومع هذا)** أي: مع ما تمّ تقريره من أنّ غالب الخلاف بين السلف يرجع إلى اختلاف التنوع لا التضاد، **(فلا بدّ من اختلاف محقق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام)**، مراده: أنّ اختلاف التضاد في التفسير متحقق الوقوع، كما هو متحقق أيضًا في الأحكام والله أعلم.



ونحن نعلم أَنَّ عَامَّةَ ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم بل متواتر عند العامة أو الخاصة، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونصبها، وتعيين شهر رمضان، والطواف والوقوف، ورمي الجمار، والمواقيت، وغير ذلك.

الشرح

قوله: (ونحن نعلم أَنَّ عَامَّةَ ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف)، في الفقهيات^(١)، (معلوم بل متواتر^(٢)) عند

(١) وذهب بعضهم إلى أَنَّ قوله: (من الاختلاف)، يُحْتَمَلُ أن تكونَ خطأ من النسخ أو وَهْمٌ من المؤلف، وأنَّ الصواب: (من الاتفاق) أو (من الأحكام). قال أ. د. مساعد الطيار: «العبارة فيها قلق، ولعلها «الأحكام»، فالاختلاف لا يضطر إليه عموم الناس، والأمثلة التي مثَّل بها تشير إلى أن مراده الأحكام التي لم يقع فيها خلاف، وهي المتواترة عند العامة والخاصة، وهذا التقرير -إنَّ صَحَّ- مما يُعذر به شيخ الإسلام؛ لأنه كتب هذه الرسالة إملاءً من الفؤاد، فيقع فيها مثل سبق القلم والذهن، ولعل هذا منها». «شرح مقدمة في أصول التفسير»: ص: (٧١).

(٢) المتواتر هو: «ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًّا، يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة، أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا به لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم، وهو يوجب وقوع العلم ضرورة». انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي ص: (١٦)، ويُحْتَمَلُ أن يكون مراد المؤلف التواتر اللغوي لا الكلامي، والله أعلم.

العامة^(١) أو الخاصة^(٢) كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونصبها، وتعيين شهر رمضان، والطواف والوقوف، ورمي الجمار، والمواقيت، وغير ذلك)، فهذه المسائل معلومة من الدين بالضرورة فالعلم بها متواتر ضروري.

والكثير الغالب في المسائل الشرعية الاتفاق لا الاختلاف، وفي هذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فإن قال قائل: مسائل الاجتهاد والخلاف في الفقه كثيرة جداً في هذه الأبواب، قيل له: مسائل القطع والنص والإجماع بقدر تلك أضعافاً مضاعفة وإنما كثرت لكثرة أعمال العباد وكثرة أنواعها فإنها أكثر ما يعلمه الناس مفصلاً ومتى كثر الشيء إلى هذا الحد كان كل جزء منه كثيراً من ينظرها مكتوبة فلا يرتسم في نفسه إلا ذلك كما يطالع تواريخ الناس والفتن وهي متصلة في الخبر فيرتسم في نفسه أن العالم ما زال ذلك فيه متواصلاً والمكتوب شيء والواقع أشياء كثيرة فكذلك أعمال العباد وأحكامها ولكن أكثر الناس لا يعلمون ذلك»^(٣).



(١) المراد بالعامّة: عَامَّةُ النَّاسِ ثُمَّ لَزِمَ هَذَا الْإِسْمُ كُلِّ مَنْ لَا يَكْتُبُ. انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة، (٣٨٣/١).

(٢) الخاصّة: خلاف العامّة، وهم أهل العلم والفضل. انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» د. أحمد مختار: (٦٥١/١).

(٣) «الاستقامة»: (٦٠-٥٩/١).

ثم اختلاف الصحابة في الجد والإخوة، وفي المشرقة، ونحو ذلك لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض، بل ما يحتاج إليه عامة الناس هو عمود النسب من الآباء والأبناء، والكلالة من الإخوة والأخوات، ومن نسائهم كالأزواج؛ فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة: ذكر في الأولى الأصول والفروع، وذكر في الثانية الحاشية التي تترث بالفرض كالزوجين وولد الأم، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب وهم الأخوة لأبوين أو لأب، واجتماع الجد والإخوة نادر؛ ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ.

الشرح

قوله: (ثم اختلاف الصحابة)، هنا يشير إلى أنه لو وقع بين الصحابة الكرام ﷺ اختلاف تضاد في بعض الأحكام الشرعية فإن مرجع ذلك إلى اجتهاد المجتهد منهم، واختلافهم غير مؤثر في جمهور المسائل الشرعية.

وقوله: (في الجد والإخوة)، إذا كان مع الجد إخوة لأم، فإنهم لا يرثون مع الجد، اتفاقاً، وإذا كان مع الجد إخوة أشقاء، أو لأب أو هما معاً فهذه المسألة ليس فيها نص من كتاب أو سنة، ولذلك اختلفت فيها اجتهادات الصحابة ﷺ على مذهبين:

المذهب الأول: عدم توريث بني الأعيان وبني العلات مع الجد، كما لا يرثون مع الأب، بل الجد يستقل بالمال كالأب، وهو قول

أبي بكر الصديق، وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي بن كعب وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة رضي الله عنهم.

المذهب الثاني: توريث الإخوة مع الجد، فلا يحجب الجد الإخوة الأشقاء أو لأب، بل يقاسمهم في الميراث، على تفصيل عند أصحاب هذا المذهب فتارة يقاسم الجد الإخوة، وتارة يأخذ ثلث الباقي بعد الورثة - إن وجدوا - وتارة يأخذ السدس، وهو مذهب علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وفريق من الصحابة رضي الله عنهم ^(١).

وقوله: **(وفي المشرقة)**، المسألة المشرقة بفتح الراء المشددة، أي: المشرّك فيها، وبكسرهما على نسبة التشريك إليها مجازاً، ويقال: المشرّكة بالفتح والمشرّكة بالكسر لأن بعض أهل العلم شرك فيها ولد الأبوين، وولد الأم في فرض ولد الأم، فقسمه بينهم بالسوية، وتسمى أيضاً اليمية «نسبة إلى اليم» والحجرية، والحمارية؛ لأنه يروى أنّ عمر رضي الله عنه أسقط ولد الأبوين فقال بعضهم: يا أمير المؤمنين هب أنّ أبانا كان حماراً، أليست أمنا واحدة فشرّك بينهم، وتسمى المنبرية؛ لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عنها، وهو يخطب على المنبر، فأجاب عنها، ومضى في خطبته.

وأركانها: زوج وأم، أو جدة فأكثر، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء، ذكور محض، أو ذكور وإناث، وأقلهم ذكر واحد؛ أو ذكر وأنثى؛ لا إناث فقط، ولا إخوة لأب.

(١) انظر: «السراجية مع شرحها» للرجزاني ص: (١٤٢-١٥٤).

واختلف الصحابة رضي الله عنهم في قسمتها إلى قولين:

القول الأول: أن للزوج النصف، وللأم السدس، وللإخوة لأم الثلث، ولا شيء للأشقاء، لاستغراق الفروض، والعاصب لا يأخذ إلا ما تبقى بعد الفروض، وقضى بهذا القول أولاً عمر بن الخطاب ويروى عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم.

القول الثاني: التشريك بين الإخوة من الأم والإخوة الأشقاء، كأنهم أولاد أم بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط، لا من كل الوجوه، فيكون بينهم على عدد رؤوسهم ويروى عن عثمان وزيد بن ثابت، وقضى به عمر أخيراً؛ وقضى أولاً بالثلث للإخوة لأم فقط، وأنه لا شيء للإخوة الأشقاء؛ لاستغراق الفروض المسألة^(١).

وقوله: **(ونحو ذلك)**، من المسائل التي اختلفت فيها آراء الصحابة رضي الله عنهم وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله إلى بعضها في رسالته: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام».

وقوله: **(لا يوجب رباً في جمهور مسائل الفرائض)**، الرِّبُّ: «الظَّنُّ وَالشَّكُّ وَالتَّهْمَةُ»^(٢).

وَالْجُمُهُورُ من كل شيء: معظمه^(٣)، والمسائل هي: «المطالب التي

(١) انظر: «حاشية الرحبية في علم الفرائض» لابن قاسم ص: (٤٥).

(٢) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٣٨٤/١).

(٣) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (١٣٧/١).

يبرهن عليها في العلم، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها»^(١)،
والفرائض: جمع فريضة بمعنى مفروضة، ومن معانيها في اللغة: الشيء
الموجب والمقطوع^(٢)، وفي الاصطلاح عرّفها الحصكفي رَحِمَهُ اللهُ بقوله:
«هي علم بأصول من فقه وحساب، تعرف حق كل من التركة»^(٣).

قال العيني رَحِمَهُ اللهُ: «وسمي هذا العلم فرائض: لأن الله قدره بنفسه
ولم يفوض تقديره إلى ملكٍ مقرب، ولا نبي مرسل»^(٤).

وقوله: (بل ما يحتاج إليه عامة الناس هو عمود النسب من الآباء
والأبناء، والكلالة من الإخوة والأخوات، ومن نسائهم كالأزواج)،
عمود النسب عند الفقهاء: «هو الآباء، والأمهات، وإن علوا، والأولاد
وإن سفلوا»^(٥).

فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة: ذكر في الأولى
الأصول والفروع، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ
وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ
كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ
فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ

(١) «التعريفات»، للجرجاني ص: (٢١١).

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري: (١٠٩٧-١٠٩٩).

(٣) «الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار» للحصكفي ص: (٧٦١).

(٤) «منحة السلوك في شرح تحفة الملوك» ص: (٤٣١).

(٥) «القاموس الفقهي»، لسعدي أبو جيب ص: (٣٥١).

أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ [النِّسَاءُ: ١١].

(وذكر في الثانية الحاشية التي تراث بالفرض)، والفرض في اصطلاح علماء المواريث: «نصيب مقدر شرعاً لوارث مخصوص، لا يزيد إلا بالرد، ولا ينقص إلا بالعول»^(١)، (كالزوجين وولد الأم)، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّوْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُّوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمُ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُّوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢].

(وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب)، والتعصيب: «الإرث بلا تقدير. والعصبة: هم الذين يرثون بلا تقدير، وقيل: كل وارث إذا انفرد أخذ جميع المال، ويأخذ ما أبقت الفروض، ويسقط إذا استغرقت الفروض المسألة»^(٢)، وتعريف العَصْبَةِ لا ينضبط، ولهذا احتج بعض العلماء إلى ضبطهم بالعد، (وهم الأخوة لأبوين أو لأب)، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِن مَّرُؤًا

(١) «الفرائض» د. عبد الكريم اللاحم ص: (٢٧).

(٢) «الفرائض» د. عبد الكريم اللاحم ص: (٦٦).

هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾

(واجتماع الجد والإخوة نادر؛ ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد
موت النبي ﷺ)، ولذا جرى الاختلاف بين المجتهدين من عصر الصحابة
-رضوان الله عليهم- وكان لكل منهم اجتهادات كما تقدم بيان ذلك.



والاختلاف قد يكون: لخباء الدليل أو لذهول عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون للغلط في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح، فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله.

الشرح

قوله: (والاختلاف^(١))، أشار المؤلف هنا إلى بعض أسباب اختلاف العلماء في المسائل الشرعية عمومًا، ولم يُرد الاستقصاء، (قد يكون: لخباء الدليل)، أي: في دلالة على هذه المسألة، وفي وجوده بحيث لا يكون مشتبهًا متداولًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وحقيقة الأمر أنه إذا كان فيها- المسألة- نصٌ خفي على بعض المجتهدين وتعدّر عليه علمه ولو علم به

(١) الاختلاف عرّفه الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «والاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخباف: أعَمّ من الضدّ، لأنّ كلّ ضدين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة». «المفردات في غريب القرآن» ص: (٢٩٤).

والمقدمون من أهل العلم يستعملون الخلاف والاختلاف من حيث اللفظ بمعنى واحد.

قال الشيخ صالح بن حميد حفظه الله: «وأما الخلاف والاختلاف من حيث اللفظ فليس بينهما فرق يعول عليه ويستعملها العلماء في مدوناتهم بمعنى واحد وإن تكلف بعضهم في التفريق بينهما فقصارى الأمر أن لا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى». «أدب الاختلاف» ص: (٧).

لوجب عليه اتباعه؛ لكنه لما خفي عليه اتبع النص الآخر وهو منسوخ أو مخصوص: فقد فعل ما وجب عليه بحسب قدرته»^(١).

وقال أيضًا: «وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له كمن سمع النص من الرسول ﷺ وتيقن مراده منه وعند رجل لا تكون ظنية فضلًا عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته»^(٢).

ومثاله: قول ابن عبد البر المالكي رَحِمَهُ اللهُ: «... فغير نكير أن يخفى على معاوية ما خفي على ابن عباس، وقد روينا عن معاوية... أنه كان يذهب إلى أن الربا في المضروب دون غيره، وهو شيء لا وجه له عند أحد من أهل العلم... وإذا كان ابن عباس وعمر قبله وأبو بكر قبلهما يخفى عليهم ما يوجد عند غيرهم ممن هو دونهم فمعاوية أحرى أن يوجد عليه مثل ذلك مع أبي الدرداء»^(٣).

(أو لذهول عنه)، وهو غيابه عن ذهنه، فإذا ما ذُكرَ به تذكَّرَ، ومنه ما جرى لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قصة موت النبي ﷺ فقد هَدَّدَ بالقتل من يقول: إنَّ محمدًا مات بسبب الدهول الذي أصابه من هول خبر وفاة النبي ﷺ حتى ذكَّره أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بما يدل على وفاة رسول الله ﷺ فتذكَّرَ، وقد دلَّ على ذلك حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أنَّ

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٥/٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٣٤٧/٢٣).

(٣) «التمهيد»، (٧٥/٤).

أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يكلم الناس فقال: اجلس يا عمر، فأبى عمر رضي الله عنه أن يجلس، فأقبل الناس إليه، وتركوا عمر رضي الله عنه، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «أما بعد فمن كان منكم يعبد محمدًا صلى الله عليه وسلم، فإن محمدًا قد مات، ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حي لا يموت، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [ال عمران: ١٤٤]، وقال: والله لكان الناس لم يعلموا أن الله أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه، فتلقاها منه الناس كلهم، فما أسمع بشرًا من الناس إلا يتلوها» فأخبرني سعيد بن المسيب رضي الله عنه، أن عمر رضي الله عنه قال: «والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر رضي الله عنه تلاها فَعَقَرْتُ^(١)، حَتَّى مَا تُقَلِّنِي رجلاي، وحتى أهويتُ إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمتُ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات» رواه البخاري^(٢).

(وقد يكون لعدم سماعه)، لعدم بلوغه الدليل، كما وقع لعمر رضي الله عنه وبعض الصحابة رضي الله عنهم، وعَلِمَهُ بعضهم، كما ورد في حديث عبد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في قصة طاعون عمواس^(٣) وفيه: فَجَاءَ عبد الرحمن بن

(١) قال ابن الأثير رحمته الله: «العَقَرُ بفتح الحاء: أن تُسَلِّمَ الرجلَ قوائمه من الخوف، وقيل: هو أن يفجأه الرُّوعُ فَيَذْهَبَ، ولا يستطيع أن يتقدم أو يتأخر» «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٣/٢٧٣).

(٢) «صحيح البخاري» برقم: (٤٤٥٤).

(٣) طاعون عمواس: الطاعون: داء ورمي وبائي، وأول طاعون كان في الإسلام بالشام، وكان في خلافة عمر رضي الله عنه، سنة ثمانى عشرة، ومات فيه جماعة من الصحابة. انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (٢٨٦/١٦)، «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٥٥٨/٢).

عَوْفٍ رضي الله عنه وكان مُتَعَبِّيًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ قَالَ فَحَمِدَ اللَّهُ عَمْرُ رضي الله عنه ثُمَّ انْصَرَفَ) ^(١).

(وقد يكون للغلط في فهم النص)، ومثاله: ظُنُّ بعض العلماء أَنَّ لفظ الخمر المحرَّم لا يتناول إلا عصير العنب خاصَّة، بسبب فهمهم أَنَّ الشرع لم ينصَّ على تبين حكم المسكرات إلا خمر العنب خاصَّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ومن ظنَّ أَنَّ النصَّ إنما يتناول خمر العنب قال: إنه لم يبين حكم هذه المسكرات التي هي في الأرض أكثر من خمر العنب، بل كان ذلك ثابتًا بالقياس، وهؤلاء غلطوا في فهم النص، ومما يبين ذلك أنه قد ثبت بالأحاديث الكثيرة المستفيضة أَنَّ الخمر لما حرمت لم يكن بالمدينة من خمر العنب شيء، فَإِنَّ المدينة لم يكن فيها شجر العنب، وإنما كان عندهم النخل، فكان خمرهم من التمر، ولما حرمت الخمر أراقوا تلك الأشربة التي كانت من التمر، وعلموا أَنَّ ذلك الشراب هو خمر محرم، فعلم أَنَّ لفظ الخمر لم يكن عندهم مخصوصًا بعصير العنب» ^(٢).

(وقد يكون لاعتقاد معارض راجح)، فقد يعلم العالم الدليل ولا يعمل به، لمعارض راجح عنده.

ومثال ذلك: عدم العمل بحديث عام ثبت عند العالم ما يخصه،

(١) رواه البخاري برقم: (٦٩٧٣)، ومسلم برقم: (٢٢١٩).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١/١٥٤).

أو مطلق وقف على ما يقيد، أو منسوخ علم ناسخه ونحو ذلك.

ومنه: الخلاف في صلاة النافلة وقت النهي، فقد قال الحافظ ابن حجر رحمته الله لما ذكر دليل المجيزين والمانعين: «هما عمومان تعارضا الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد العمومين فذهب جمع إلى تخصيص النهي وتعميم الأمر وهو الأصح عند الشافعية وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية»^(١).

قال ابن القيم رحمته الله: «وقول الصحابي غير معصوم، ومخالفته لما رواه يحتمل احتمالات عديدة من نسيان أو تأويل، أو اعتقاد معارض راجح في ظنه، أو اعتقاد أنه منسوخ أو مخصوص، أو غير ذلك من الاحتمالات»^(٢).

(فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله)، فمراده الإشارة -دون ذكر التفاصيل- إلى بعض أسباب اختلاف الأئمة سواء كان في التفسير أو في الفقه أو غير ذلك.

والمصنفات في بيان أسباب الاختلاف بين العلماء في المسائل الشرعية عموماً كثيرة من أهمها:

«رفع الملام عن الأئمة الأعلام» لابن تيمية، و: «اختلاف العلماء وموقفنا منه» لابن عثيمين، و: «أسباب اختلاف الفقهاء» لعلي الخفيف، و: «موقف الأمة من اختلاف الأئمة» لعطية محمد سالم، وغيرها كثير.

(١) «فتح الباري»، (١/٥٣٨).

(٢) «زاد المعاد» لابن القيم: (٥/٢٤٣).

ومن المصنفات الخاصة ببيان أسباب الاختلاف بين المفسرين:

كتاب: «أسباب اختلاف المفسرين» أ. د. محمد بن عبد الرحمن ابن صالح الشايع^(١)، وبحث علميٍّ محكَّم ومنشور بعنوان: «اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه» أ. د. أحمد بن محمد الشرقاوي^(٢).



(١) وقد نشرته مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٦هـ.

(٢) انظر: حولية كلية أصول الدين والدعوة بجامعة الأزهر، عدد: (١٨)، سنة: (١٤٢٦هـ).

فصل

في نوعي الاختلاف في التفسير

المستند إلى النقل، وإلى طرق الاستدلال

الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، إذ العلم إما: نقل مصدق، وإما استدلال محقق، والمنقول: إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم.

الشرح

قوله: (الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط)، المعنى: أنَّ الاختلاف في التفسير قد يكون بسبب الخلاف في النقل من جهة ثبوته وعدم ذلك.

فمنه ما مستنده التفسير المسند عن النبي ﷺ، وعن الصحابة رضي الله عنهم، وعن التابعين، مما يمكن معرفة صحته مِنْ ضَعْفِهِ، فمن ثبتت عنده المرويات المسندة رواية ودراية قال بها، مثل: تفسير النبي ﷺ قول الله تعالى: ﴿إِذْ أُنْبِثَتْ أَشْقَاهَا﴾ [الشُّعُرَى: ١٢]، قال ﷺ: «انبعث لها رجل عزيز عارم منيع في رهطه، مثل أبي زمعة»^(١).

(ومنه ما يعلم بغير ذلك)، بمعنى: أنها ليست تفاسير مسندة إلى النبي ﷺ، كالتفاسير المنقولة عن الصحابة والتابعين وهي من طرق التفسير الصحيحة المعتبرة، وإن كانت من قبيل الرأي والفهم، أمَّا ما لا مجال للرأي فيه فله حكم المرفوع إذا صحَّ سندًا.

(١) رواه البخاري برقم: (٤٩٤٢)، ومسلم برقم: (٢٨٥٥).

وسيشير المؤلف ﷺ بعد قليل إلى بعض أمثلة الخلاف في التفسير الذي جرى بين الصحابة والتابعين، بسبب المرويات الاسرائيلية الواردة عنهم .

(إذ العلم إما: نقل مصدق، وإما استدلال محقق)، المقصود أن العلم الصحيح الذي يُعمل به ويُعتَقَد ويُصدَّق بلسان المقال والحال، هو العلم المنقول عن النبي ﷺ المعصوم في أمر الوحي؛ لأنَّ هذا القول ورد بنقلٍ مُصدَّقٍ إمَّا من الكتاب أو السنة فاكْتَسَب صوابًا وصحة، وإما أن يكون صواب القول جاء من جهة مجيئه من طريق بحث محقق مدق، ولا يكون إلا بمطابقة الدليل للمدلول، ومنه الاستنباط المسند للدليل، فهذان طريقا الوصول إلى القول الصحيح.

(والمنقول: إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم)، المعصوم هو: النبي ﷺ، وغير المعصوم: هم من عداه من الصحابة والتابعين، وقد سبق بيان هذه الجملة في أول الرسالة وبيان الاحتمال الوارد في كلمة (المعصوم)، والمراد بذلك.



النوع الأول: [الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل] والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، وهذا هو النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه.

وهذا القسم الثاني من المنقول؛ وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام، وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً.

فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك.

فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ كاسم صاحب موسى أنه الخضر فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب كالمنقول عن كعب ووهب ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه».

الشرح

قوله: (والمقصود بأنَّ جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، وهذا هو النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه **والضعيف**)، وهو: المنقول بالرواية، والصحيح هو: الحديث المسند الذي اتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون حديثًا شاذًا ولا معلاً^(١).

والحديث الضعيف: «هو كلُّ حديثٍ لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن»^(٢).

والحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، لا يمكن الوصول إليه دون ضبط علم مصطلح الحديث ودراسة كتبه المختصرة والمطوّلة والمتخصّصة في مباحث معينة من الفنّ، مع الإلمام بقدر كافٍ من علم الرجال والعلل ونحوها من علوم الحديث، وممارسة ذلك بحثًا وتطبيقًا.

وقوله: (ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه)، وهو المنقول عن غير المعصوم، فالاختلاف في المسائل التي لا سبيل للوصول إلى معرفة ثبوت سندها كل ذلك مما لا فائدة فيه.

قوله: (وهذا القسم الثاني من المنقول؛ وهو: ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه)، كالمرويات التي لا أسانيد لها، أو المرويات الواردة عن بني إسرائيل التي لا تعلم صحتها من عدم ذلك.

(١) انظر: «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» لمحمد أبو شهبه ص: (٢٢٥-٢٣٠).

(٢) «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» لمحمد أبو شهبه ص: (٢٧٦).

وقوله: (عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام)، وفضول الكلام هو: أن يتكلم المرء بما لا فائدة فيه^(١)، فما لا طريق لنا إلى الجزم بصدقه فإنَّ العلم به لا ينفع والجهل به لا يضر، فلا ينبغي صرف العناية إليه، بل ينبغي نهى المتنازعين عن الخوض فيه؛ لأنَّ فائدة منفعته متوقفة على الجزم به وثبوته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «النزاع قد يكون بوجهين: أحدهما نهى كلٍّ منهما عن منازعة الآخر بهذا إذ هو نزاع فيما لا فائدة فيه، كما لو تنازع اثنان في لون كلب أصحاب الكهف ومقدار السفينة والبعض من البقرة الذي أمر الله بالضرب به إنَّ قدر أنه كان معيَّنًا مع أنَّ ظاهر القرآن يدل على أنه مطلق لا معين وفي أمثال ذلك من الأمور التي لا فائدة فيها وقد لا يكون إلى معرفتها سبيل فمثل هذا ينهى كل منهم عن منازعة الآخر فيه بل ينهى عن أن يقول ما لا يعلم»^(٢).

وقوله: (وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإنَّ الله نَصَّبَ على الحق فيه دليلًا)، نقليًا أو عقليًا يتميز به الحق من الباطل.

(فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه) أمران يجعلانه من فضول العلم، وهما: عدم فائدته، وعدم معرفة صحته، وهذه الأمثلة التي ستذكر، وما شاكلها ترد كثيرًا في مبهمات القرآن الكريم، (اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف)، فقد اختلف فيه على قولين: فقليل: لونه

(١) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٦٩٣/٢).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل»: (٣١٤/١٠).

أحمر، وقيل: أصفر^(١)، (وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة)،
 فقيل: إنه ضرب بالعظم الذي يلي الغضروف، وقيل: بالفخذ، وقيل:
 بالبضعة التي بين الكتفين، وقيل: بالذنب، وقيل: بعجب الذنب، وقيل
 باللسان^(٢)، (وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها)، فقيل: كانت
 سفينة طولها ألف ذراع، ومائتا ذراع، وعرضها ستمائة ذراع. وقيل:
 طولها ثلاثمائة ذراع، وعرضها خمسمائة ذراع، وطولها في السماء
 ثلاثون ذراعًا. وقيل: كان طولها ثلاثمائة ذراع، وعرضها خمسين ومائة
 ذراع، وطولها في السماء ثلاثون ذراعًا، وقيل: كان خشبها من الساج،
 وقيل: من شجرة الصنوبر^(٣)، (وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر)، فقيل
 اسمه: حيسور، وقيل: جيسور، وقيل: حيسون، وقيل: جيسور^(٤)،
 (ونحو ذلك)، قال الدهلوي بعد أن بيّن أن السؤال عن مثل هذا تكلف
 ما لا يعنى: «وكانت الصحابة رضي الله عنهم يعدون مثل ذلك قبيحًا من قبيل تضييع
 الأوقات»^(٥).

(فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً
 صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم كاسم صاحب موسى أنه الخضر فهذا معلوم)، وقد

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم»: (٢٣٥٢/٧)، و: «الدر المنثور في التفسير
 بالمأثور»: (٣٧٣/٥).

(٢) انظر: «زاد المسير»: (٧٩/١).

(٣) انظر: «زاد المسير»: (٣٧١-٣٧٢/٢)، «روح المعاني» للألوسي: (٥٠/١٢).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (٣٦/١١)، و: «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة
 في متون الأحاديث المسندة»: (٦٥٥/٢).

(٥) «التفسير والمفسرون»: (١٢٤/١).

دلَّ على أنَّ اسم صاحب موسى هو الخضر حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه تماري هو والحر بن قيس بن حصن الفزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس: هو خضر، فمر بهما أبي بن كعب، فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى، الذي سأل موسى السبيل إلى لقيه، هل سمعت النبي ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بينما موسى في ملاء من بني إسرائيل جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدا أعلم منك؟» قال موسى: لا، فأوحى الله ﻻ إلى موسى: بلي، عبدنا خضر...»^(١).

(وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب كالمقول عن كعب^(٢) ووهب^(٣) ومحمد بن إسحاق^(٤) وغيرهم ممن يأخذ عن أهل

(١) رواه البخاري، في صحيحه، كتاب العلم، باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر. حديث رقم (٧٤).

(٢) كعب الأخبار هو: بن ماته، أبو إسحاق الحميري، أسلم زمن الصديق، وسمع عمر سكن الشام روى عنه: أبو هريرة وابن المسيب، مات أيام عثمان سنة ٣٢هـ. انظر: الكاشف، للذهبي (١٤٨/٢).

(٣) وهب بن منبه الابناوي الصنعاني الذماري، أبو عبد الله: مؤرخ، كثير الإخبار عن الكتب القديمة، عالم بأساطير الأولين ولا سيما الإسرائيليات. يعد في التابعين. أصله من أبناء الفرس الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن. وأمّه من حمير. ولد بصنعاء سنة ٣٤هـ، ومات بها سنة ١١٤هـ، من كتبه: ذكر الملوك المتوجة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم. انظر: «شذرات الذهب» (١/١٥٠)، و: «وفيات الأعيان» (١٨٠/٢).

(٤) ابن يسار المطلبي بالولاء، المدني: من أقدم مؤرخي العرب، من أهل المدينة، من مؤلفاته: السيرة النبوية التي هذبها ابن هشام، وكتاب الخلفاء، قيل: كان قدرياً، وقال عنه ابن معين: ثقة وليس بحجة، وقال عنه الإمام أحمد: حسن =

الكتاب فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة)، وسيأتي كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عن الموقف من المرويات الواردة عن بني إسرائيل.

وقوله: (كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه»)^(١). قال ابن الملك رَحِمَهُ اللهُ: «إنما نُهَى عن تصديقهم وتكذيبهم لأنهم حَرَّفُوا كتابهم، وما قالوه: إن كان من جملة ما غَيَّرُوهُ فتصدقهم يكون تصديقًا بالباطل، وإن لم يكن كذلك يكون تكذيبهم تكذيبًا لما هو حق»^(٢).

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «والذي أرى أنه وإن جاز نقل أحاديثهم على وجه تكون مفردة غير مقرونة، ولا منزلة على كتاب الله، فإنه لا يجوز جعلها تفسيرًا لكتاب الله قطعًا إذا لم تصحَّ عن رسول الله ﷺ، وذلك أن مرتبتها كما قال ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» فإذا كانت مرتبتها أن تكون مشكوكًا فيها، وكان من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن القرآن يجب الإيمان به والقطع

= الحديث، سكن بغداد فمات فيها سنة ١٥١هـ، ودفن بمقبرة الخيزران أم الرشيد. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٨/٩)، و: «ميزان الاعتدال» (٢١/٣).

(١) رواه بنحوه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾» [البقرة: ١٣٦] الآية. صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، حديث رقم: (٤٤٨٥).

(٢) «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار» ص: (٨٠).

بألفاظه ومعانيه، فلا يجوز أن تجعل تلك القصص المنقولة بالروايات المجهولة، التي يغلب على الظن كذبها أو كذب أكثرها، معاني لكتاب الله، مقطوعاً بها ولا يستريب بهذا أحد، ولكن بسبب الغفلة عن هذا حصل ما حصل، والله الموفق»^(١).



(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٥٥).

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى؛ ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم صاحب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟

والمقصود أن مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحاحه، ولا تفيد حكاية الأقوال فيه، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته وأمثال ذلك.

وأما القسم الأول، الذي يمكن معرفة الصحيح منه، فهذا موجود فيما يحتاج إليه ولله الحمد، فكثيراً ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه والنقل الصحيح يدفع ذلك، بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأمور أخرى غير النقل.

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره.

الشرح

قوله: (وكذلك ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض)، سيأتي كلام المؤلف رحمته الله عن هذه المسألة عند كلامه عن طرق التفسير بالمأثور.

وقوله: (وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين)؛ لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم، أخذوا القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وآله ألفاظه ومعانيه، وكانت عنايتهم بأخذ المعاني أعظم من عنايتهم بالألفاظ ورأوا من الأحوال المشاهدة، وعلموا بقلوبهم من مقاصده ما يتعذر على من بعدهم مساواتهم فيه ^(١).

وقوله: (لأنَّ احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وآله أو من بعض من سمعه منه أقوى؛ ولأنَّ نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم صاحب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟)، فليس من حسن الأدب مع الصحابة رضي الله عنهم رد تفاسيرهم بحجة احتمال أخذها من أهل الكتاب، فهناك تفاسير أوردوها بصيغة الجزم، والظنُّ بهم أنهم لو تلقوها من أهل الكتاب لبينوا ذلك.

ثمَّ إنهم لو أخذوا عن أهل الكتاب ففعلهم مأذون فيه كما ورد في قوله صلى الله عليه وآله: «حدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج»، ما دام لم يرد دليل على كذبه.

(١) انظر: «حاشية مقدمة التفسير» لابن قاسم، ص: (١٣٨).

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله: «لكن هذا الكلام الذي قاله شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بالنظر إلى الأقوال التي تجدها في التفسير ربما كان عليها بعض التحفظ، ذلك لأنك تجد في التفسير كتفسير ابن جرير وكتفسير ابن كثير وابن أبي حاتم وغير تلك التفسير تجد النقول عن الصحابة في أشياء أشبه ما تكون بالإسرائيلية، وهذا قد يُقال إنه مما لم يصح السند به عنهم؛ يعني أن المنقول عن الصحابة مما قد يكون من آثار بني إسرائيل فيجاء بأحد الجوابين:

الأول: أن يكون مما لم يصح به الإسناد عنهم.

الثاني: أن يقال إنهم نقلوا التفسير بالاستنباط أو بما فهموه من القرآن والسنة.

ويظن الناس أن هذا عن بني إسرائيل، وهذا كثير من الأقوال التي تنسب لابن عباس خاصة، تجد أنها قد تُظنُّ من الإسرائيليات ولكنها من باب الاستنباط»^(١).

وقوله: **(والمقصود أن مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه، ولا تفيد حكاية الأقوال فيه، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته وأمثال ذلك)**، المعنى: أن الاختلاف في ما لا يعلم صحيحه، وحكاية الأقوال فيه هو كالبحث عن معرفة ما يروى من الحديث الذي لا سبيل لمعرفة الحكم عليه، والعلم الذي لا يحتاج الناس إلى معرفته لا ينبغي الالتفات إليه، ومثله مثل الأحاديث التي لم يقم دليل على صحتها فلا ينبغي أن تضيع فيها الأعمار، ولا تؤسَّس عليها الأحكام لأنَّ التفسير فرع التصحيح.

(١) «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية» الدرس: (١١/٦).

وقوله: (وأما القسم الأول، الذي يمكن معرفة الصحيح منه، فهذا موجود فيما يُحتاج إليه ولله الحمد، فكثيراً ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه والنقلُ الصحيحُ يدفع ذلك، بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأمور أخرى غير النقل، فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره)، المقصود: أنَّ هذه المنقولات الصحيحة، من الأحكام الشرعية وغيرها لا يمكن دفعها لقيام البراهين على صحتها.



ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمقول في المغازي والملاحم.

ولهذا قال الإمام أحمد: «ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي»، ويروى: ليس لها أصل، أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل، مثل: ما يذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، ومن بعدهم، ك يحيى بن سعيد الأموي، والوليد بن مسلم، والواقدي، ونحوهم في المغازي.

الشرح

قوله: (ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمقول في المغازي^(١)، والملاحم^(٢))، ولهذا قال الإمام أحمد: «ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي^(٣)»، وقوله محتملٌ لأمرين غير متعارضين: الأمر الأول: أنه محمول على الغالب.

(١) المغازي: هي السير، وسميت المغازي سِيرًا، لأنَّ أولَّ أموره السَّير إلى الغزو، قال النسفي: السَّير: أمور الغزو كالمناسك أمور الحج. انظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي ص: (١١٨).

(٢) الملاحم: هي الوقائع العظيمة القتل في الفتنة، وقيل: الحرب ذات القتل الشديد، وقيل: موضع القتال، مأخوذ من اشتباك الناس واختلاطهم فيها كاشتباك لحمٍ الثَّوبِ بالسَّدى. انظر: «تاج العروس» للزبيدي: (٤٠٤/٣٣)، والسَّدى: هو ما يمد طولاً في النسيج. انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٤٢٤/١).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١٦٢/٢).

قال الزركشي رحمته الله: «قال المحققون من أصحابه، يعني: الإمام أحمد: ومراده أنَّ الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صحَّ من ذلك كثير»^(١).

الأمر الثاني: ما بيَّنه الخطيب البغدادي رحمته الله بقوله: «وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أنَّ المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفها وعدم عدالة ناقلها وزيادات القصَّاص فيها.

فأما كتب الملاحم: فجميعها -إلا النزر اليسير- بهذه الصفة وليس يصحُّ في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدُها إلى الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلم من وجوه مرضية وطرق واضحة جلية. وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن: فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان.

وأما المغازي: فمن المشتهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها محمد بن إسحاق المطلبي ومحمد بن عمر الواقدي، فأما ابن إسحاق فقد تقدمت منَّا الحكاية عنه أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم ويضمُّنها كتبه، وروي عنه أيضًا أنه كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي، ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها، وأما الواقدي فسوء ثناء المحدثين عليه مستفيض وكلام أئمتهم فيه طويل عريض»^(٢).

وقوله: (وُيُروى: ليس لها أصل، أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل)، فهي منقطعة. والمراسيل: جمع مرسل، والمرسل: ما سقط

(١) «البرهان في علوم القرآن»: (١٥٦/٢).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (١٦٢/٢-١٦٣).

من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعي^(١).

ومقصود ابن تيمية هنا بالمراسيل ما هو أعمُّ من مراسيل التابعين، حيث يطلق المرسل كثيرًا عند أهل العلم بمعنى عموم السقط في الإسناد سواء كان السقط بعد التابعي أو قبله، ومن ذلك ما يدل عليه العنوان والمضمون لكتاب المراسيل لابن أبي حاتم، وكتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي.

وقوله: (مثل: ما يذكره عروة بن الزبير^(٢)، والشعبي^(٣)، والزهري^(٤)، وموسى بن عقبة^(٥)، وابن إسحاق^(٦)، ومن بعدهم، كيحيى

(١) انظر: «نزهة النظر» لابن حجر ص: (٤٣).

(٢) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو عبد الله: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ولد سنة ٢٢هـ، كان عالما بالدين، صالحا كريما، لم يدخل في شيء من الفتن. وانتقل إلى البصرة، ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين. وعاد إلى المدينة فتوفي فيها سنة ٩٣هـ، وهو أخو عبد الله بن الزبير لأبيه وأمه. وبئر عروة بالمدينة منسوبة إليه. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٢١).

(٣) عامر بن شراحيل الشَّعْبِيّ -بفتح المعجمة- أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (٢٨٧).

(٤) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي، الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة ١٢٥هـ، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (٥٠٦).

(٥) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي المدني، مولى آل الزبير بن العوام، من رجال ثقات الحديث، عالم بالمغازي والسيرة النبوية وصنف فيها، توفي سنة ١٤١هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»، (١/١٣٩)، و: «تهذيب التهذيب»، (١٠/٣٦٠).

(٦) سبقت ترجمته.

بن سعيد الأموي^(١)، والوليد بن مسلم^(٢)، والواقدي^(٣)، ونحوهم في المغازي، فهؤلاء ورد عنهم رواية المراسيل في المغازي، وهي مقبولة إذا تعددت طرقها وخلت من المواطأة.



(١) يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، الأموي، أبو أيوب الكوفي، نزيل بغداد، لقبه الجمل، صدوق يُغرب، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ١٨٤هـ، وله ثمانون سنة

انظر: «تهذيب التهذيب»، (١٨٩/١١)، و: «تقريب التهذيب»، (٣٤٨/٢).
(٢) أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي، محدث أهل الشام وحافظهم، وقد كان من أوعية العلم، صنف كتباً كثيرة بلغت سبعين كتاباً، وكان رديء التدليس، فإذا قال: حدثنا فهو حجة، توفي سنة ١٩٥هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء»، (٢١١/٩)، و: «تهذيب التهذيب»، (١٥١/١١).

(٣) محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، محدث مؤرخ، مفسر فقيه، أديب، متروك الحديث مع سعة علمه، ولد بالمدينة، وأقام ببغداد، تولى القضاء، توفي سنة ٢٠٧هـ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣٤٨/٤)، و: «تاريخ بغداد» (٣/٣).

فإنَّ أعلم الناس بالمغازي: أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق.

فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم؛ ولهذا عَظَّمَ النَّاسُ كِتَابَ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي ذَلِكَ، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار.

وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم.

وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم.

وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذه عنه أيضا ابنه عبد الرحمن، وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب.

الشرح

قوله: (فإنَّ أعلم الناس بالمغازي: أهل المدينة^(١)) ثم أهل الشام^(٢) ثم أهل العراق^(٣)، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم)، فالاهتمام الغالب على التابعين من أهل المدينة، تناقل الحديث ومعرفة المغازي والسير، مع علم الفقه المعتمد على الأثر، والذي يأتي بعد علم الحديث، وهذا ليس بمستغرب على مدينة عاش فيها المصطفى ﷺ وتوفي فيها ودفن بها، وبقي فيها الكثير من أصحابه رضي الله عنهم، الذين حفظوا أقواله، وأفعاله، وتقريراته، بل وصفاته الخلقية والخلقية، فكانت حلق العلم تعج بتلك السيرة العطرة، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، ثم

(١) وهي مهاجر رسول الله ﷺ، سمّاها الله تعالى: الدار والإيمان، ولها أسماء غيرها. انظر: «المعالم الأثيرة في السنة والسير» لمحمد شرّاب ص: (٢٤٤).
(٢) وهي: بلدة حدّها من الفرات إلى العريش المتاخمة للديار المصرية، وأمّا عرضها، فمن جبلي طيء من نحو القبلة إلى بحر الروم، وما يسامت ذلك من البلاد، وبها من أمّهات المدن: منبج، وحلب، وحماة، وحمص، ودمشق، والبيت المقدس، والمعرّة، وفي الساحل: أنطاكية، وطرابلس، وعكا، وصور، وعسقلان، وغير ذلك، ويطلق الشام في التاريخ على: فلسطين، وسورية، ولبنان، والأردن. انظر: «معجم البلدان» للحموي: (٣/٣١٢)، و: «المعالم الأثيرة في السنة والسير» لمحمد شرّاب ص: (١٤٧).

(٣) وهي: الإقليم المعروف من بلاد العرب، وهي البلاد التي يمرّ فيها نهرا: دجلة، والفرات، ثم شط العرب إلى البحر، وكان يقسم إلى: عراق العرب، وهو: ما غرب دجلة، والشط. وعراق العجم، وهو ما شرق دجلة، والشط، وعندما فتح المسلمون العراق في عهد عمر أصبح منطلقاً لفتوحات عظيمة شملت: فارس، والسند، وبعض بلاد الهند، وأذربيجان، وما وراء النهرين. «المعالم الأثيرة في السنة والسير»، لمحمد شرّاب ص: (٢٠٢).

جاء من بعدهم الأتباع الذين تناقلوا ما ورثوه من علم الرواية والأثر، وقد أغناهم هذا المحفوظ عن كثرة الاشتغال بالرأي والاجتهاد، مع ما يضاف إلى ذلك من قلة المسائل الواردة والحادثة في المجتمع المدني البعيد عن الثقافات الدخيلة، أو الفتن الحادثة، فكان التابعون فيها لا يأخذون بالرأي إلا اضطراراً، ولا يُفَرِّغُونَ المسائل، ولا يستخرجون أحكاماً لمسائل لم تقع، بل لا يفتون إلا فيما وقع.

كل هذا وغيره صَرَفَ معظمَ اهتمامِ التابعين في المدينة إلى الحديث والمغازي أكثر من غيرها.

وقد كان للمكثرين من الصحابة ممن عاشوا في المدينة الأثر البالغ في توجيه التابعين، فابنُ عمر رضي الله عنهما كان أحسن سرداً للرواية من ابن عباس، أما التفسير فكان ابن عباس أعلم به ^(١).

وقوله: **(وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم؛ ولهذا عَظَّمَ الناسُ كتابَ أبي إسحاق الفزاري^(٢) الذي صَنَّفَه في ذلك)**، واسمه: (كتاب السير)، وهو مطبوع.

(١) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، لأبي يعلى الخليلي، (١/١٨٤)، و: «تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة»، د. محمد الخضير (١/٥١٨-٥١٩).

(٢) إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفَزَارِي الكوفي، حدث عن: أبي إسحاق السبيعي، وكليب بن وائل، وعطاء بن السائب. روى عنه: الأوزاعي والثوري وابن المبارك. قال أبو حاتم: اتفق العلماء على أن أبا إسحاق الفزاري إمام يقتدى به بلا مدافعة، وقال أبو داود الطيالسي: توفي أبو إسحاق وليس على وجه الأرض أحد أفضل منه. توفي سنة ١٨٦هـ. انظر: «الطبقات الكبرى»، لابن سعد: (٧/٤٤٨)، و: «سير أعلام النبلاء» (٨/٥٤٠-٥٤١)، «تهذيب التهذيب»، (١/١٥١-١٥٢).

ومن صور تعظيم أهل العلم له: قول الإمام الشافعي رحمته الله: «لم يصنّف أحدٌ في السير مثل كتاب أبي إسحاق»^(١).

وقال الخليلي رحمته الله: «أبو إسحاق إمام يقتدى به وهو صاحب كتاب السير نظر فيه الشافعي وأملى كتاباً على تربيته ورَضِيَهُ»^(٢).

وقد نقلَ منه واستفاد جملةً من أهل العلم كابن قتيبة الدينوري وابن جرير الطبري وابن عبد البر وابن خير الإشبيلي، وابن حجر وغيرهم^(٣).

وقوله: **(وجعلوا الأوزاعي^(٤) أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار)**، قال الحافظ ابن كثير رحمته الله عن الأوزاعي رحمته الله: «فنزل دمشق بمحلة الأوزاع خارج باب الفراديس، وساد أهلها في زمانه وسائر البلاد في الفقه والحديث والمغازي وغير ذلك من علوم الإسلام»^(٥).

وقال الحافظ ابن عساكر رحمته الله: «قال الحسين بن منصور: اجتمع مالك والأوزاعي في مسجد رسول الله ﷺ فتناظرا في المغازي فغمره

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٤٠).

(٢) «تهذيب التهذيب»، (١/ ١٥٢).

(٣) انظر: «مقدمة كتاب السير»، بتحقيق: فاروق حمادة، ص: (٦٢-٦٤).

(٤) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد، أبو عمرو، الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان خيراً، فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه، وجمع بين العلم والعمل والقول بالحق، قال مالك: «الأوزاعي إمام يقتدى به»، توفي سنة: (١٥٧هـ). انظر: «الطبقات الكبرى»، لابن سعد:

(٧/ ٤٨٨)، و: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٠٧)، «تاريخ دمشق»، (٣٥/ ١٤٧).

(٥) «البداية والنهاية»، (١٠/ ١٢٤).

الأوزاعي ثم تناظرا في الفقه فغمزه مالك»^(١).

وقوله: **(وأما التفسير فإنَّ أعلمَ الناس به أهلُ مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس)**، وابن عباس رضي الله عنهما يُعدُّ أشهر من تحدّث في التفسير من الصحابة ويعود ذلك إلى نشأته في بيت النبوة، وبركة دعوة النبي صلى الله عليه وآله له أنْ يعلمه الله التأويل، وملازمته لأكابر الصحابة وذلك بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وآله إلى الرفيق الأعلى، إضافة إلى معرفته الدقيقة للغة العربية، وما إلى هنالك، وعُرفَ عن ابن عباس جلوسه مع أصحابه من التابعين، يجيبهم عن كلّ ما أشكلَ عليهم من معاني القرآن، ويفسّرُ لهم مراد الله في كتابه العزيز^(٢).

وقوله: **(كمجاهد)**، قال الحافظ الذهبي رحمته الله: «أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ويُروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد، والطريق إلى ابن أبي نجیح قوية»^(٤).
(وعطاء بن أبي رباح^(٥)، وعكرمة مولى ابن عباس^(٦))، قال الحافظ

(١) «تاريخ دمشق»: (١٦٩/٣٥).

(٢) انظر: «موسوعة التفسير قبل عهد التدوين»، لمحمد عمر الحاجي، ص: (٢٧٩).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٤٤٠/٣).

(٤) «العجائب في بيان الأسباب»: (٢٠٤/١).

(٥) عطاء بن أبي رباح -بفتح الراء والموحدة-، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل؛ لكنه كثير الإرسال، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: إنّه تغيّر بأخره، ولم يكثر ذلك منه. «تقريب التهذيب»، لابن حجر: (٣٩١/١).

(٦) عكرمة هو: أبو عبد الله مولى بن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، =

ابن حجر رحمته الله عن عكرمة رحمته الله: «ويُروى التفسير عنه من طريق الحسين بن واقد عن يزيد النحوي عنه، ومن طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير هكذا بالشك ولا يضر لكونه يدور على ثقة»^(١).

(وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس^(٢)، وأبي الشعثاء^(٣))،

قال تميم بن حدير عن الرباب: سألت ابن عباس عن شيء؟ فقال: «(تسألوني وفيكم جابر بن زيد)»^(٤)، يعني: أبا الشعثاء.

ولا يصح نسبة الإباضية إليه، فهم ينتسبون إليه تسويقاً لباطلهم، كما تنتسب كثير من فرق الشيعة إلى أهل بيت النبوة.

قال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله عن أبي الشعثاء: «كان أحد الفقهاء العلماء الفضلاء، أثنى عليه ابن عباس بالعلم، وحسبك بذلك، انتحلته

= لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع ومائة، وقيل: بعد ذلك «تقريب التهذيب»، لابن حجر (١/٣٩٧).

(١) «العجاب في بيان الأسباب»: (١/٢٠٤-٢٠٦).

(٢) ابن كيسان، أبو عبد الرحمن اليماني، كان رأساً في العلم والعمل، من سادات التابعين، وأدرك خمسين صحابياً، وكان كاملاً في الفقه والتفسير، وكان مجاب الدعوة، حج أربعين حجة، وتوفي حاجاً بمكة قبل التروية بيوم، وصلى عليه هشام بن عبد الملك، توفي سنة ست ومائة. «طبقات المفسرين»، للداودي (١٢/١-١٣).

(٣) أبو الشعثاء هو: جابر بن زيد الأزدي، مشهور بكنته، روى عن ابن عباس وغيره، وعنه عمرو بن دينار وغيره. ثقة فقيه، مات سنة ثلاث وتسعين، ويقال مائة. أخرج له الجماعة. انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب»، لابن حجر: (٢/٣٤)، و: «تقريب التهذيب»، لابن حجر: (١/١٢٢).

«إكمال تهذيب الكمال»، لعلاء الدين مغلطي (٣/١٢٢-١٢٣).

(٤) «حلية الأولياء»، للأصبهاني: (٣/٨٥).

الإباضية وادعته وأسندت مذهبها إليه، وهذا لا يصحُّ عليه، قال ابن سيرين: قد برأه الله تعالى منهم^(١).

(وسعيد بن جبير^(٢)، وأمثالهم)، ومما يدل على كثرة نقل سعيد بن جبير رحمته الله لتفسير ابن عباس رضي الله عنهما، قول ابن عباس له: «انظر كيف تحدث عني فإنك قد حفظت عني حديثا كثيرا»^(٣).

وقوله: (وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود)، يُعدُّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مؤسس مدرسة التفسير بالعراق، وعلى يديه انتشرت ظاهرة الاستدلال بالرأي والاجتهاد، واشتهر من تلاميذ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بالعراق: علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والأسود بن يزيد، وعامر الشعبي، والحسن البصري^(٤).

وقوله: (ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم)، لعل المقصود: أنَّ هذه المدرسة في التفسير متميزة على غيرها في جانب الاستدلال بالرأي والاجتهاد، والله أعلم^(٥).

(١) «إكمال تهذيب الكمال»، لعلاء الدين مغلاطي (٣/١٢٢-١٢٣).

(٢) سعيد بن جبير هو: الأسدي مولا هم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين. «تقريب التهذيب»، لابن حجر (١/٢٣٤).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٦/٢٦٨).

(٤) انظر: «موسوعة التفسير قبل عهد التدوين» لمحمد عمر الحاجي، ص: (٢٨١-٢٨٢).

(٥) هذه العبارة استشكلها بعض أهل العلم من جهة عدم وضوح المراد منها. قال أ. د. مساعد الطيار: «هذه العبارة غير واضحة المراد منها، وهي معترضة، وتحتل أن تكون في أهل الكوفة، وأنهم تميزوا عن غيرهم. وهذا الغموض =

وقوله: (وعلماء أهل المدينة في التفسير)، وهم تلاميذ أبي بن كعب رضي الله عنه، (مثل: زيد بن أسلم^(١) الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذه عنه أيضًا ابنه عبد الرحمن^(٢)، وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب^(٣))، والمراد: أنَّ أصحاب المدارس المتقدمة هم أعلم الناس بالتفسير، فالعناية بتفاسيرهم أولى من العناية بتفاسير غيرهم.



- = - إنَّ صحَّ - يرجع إلى الإملاء وعدم المراجعة التي قد سبق التنبيه على وجود أشياء ترجع إليها» «شرح مقدمة في أصول التفسير»: ص: (١٣٢).
- «شرح مقدمة في أصول التفسير»: ص: (١٣٢).
- (١) العدوي، والده مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يُكنى بأبي عبد الله وأبي أسامة المدني، ثقة عالم وكان يرسل، مات سنة ١٣٦هـ. «تقريب التهذيب»، لابن حجر ص: (٢٢٢).
- (٢) ابن زيد بن أسلم، العدوي مولاهم، القرشي المدني، أخو عبد الله وأسامة، ضَعُفُه، له تفسير، روى له الترمذي وابن ماجه، توفي سنة ١٨٢هـ. انظر: «تهذيب الكمال»، (١٧/١٤٤)، و: «سير أعلام النبلاء» (٨/٣٠٩).
- (٣) ابن مسلم القرشي، الفهري، أبو محمد المصري الفقيه، مولى يزيد بن زمانة مولى يزيد بن أنيس أبي عبد الرحمن الفهري، ولد في ذي القعدة سنة خمس وعشرين ومئة، قال أحمد بن صالح المصري: حدث ابن وهب بمئة ألف حديث، ما رأيت حجازيًا ولا شاميًا ولا مصريًا، أكثر حديثًا منه، وتوفي يوم الأحد لأربع بقين من شعبان سنة ١٩٧هـ. انظر: «تهذيب الكمال»، (١٦/٢٧٧-٢٨٦).

والمراسيل: إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا
أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعًا.
فإنَّ النقل: إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر وإما أن يكون كذبًا
تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه فمتى سلّم من الكذب العمد
والخطأ كان صدقًا بلا ريب.

الشرح

قوله: (والمراسيل: إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا
أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعًا)، المرسل في الأصل ضعيف
مردود؛ لفقده شرطًا من شروط المقبول وهو: اتصال السند؛ وللجهل
بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي
هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفًا.

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل
والاحتجاج به، لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر
في السند، لأنَّ الساقط منه غالبًا ما يكون صحابيًّا، والصحابة كلهم
عدول، لا تضرُّ عدم معرفتهم.

ومجمل أقوال العلماء في حجية المرسل ثلاثة أقوال:

القول الأول: الرّدُّ مطلقًا، وهو الذي عليه جمهور المحدثين وكثير
من الفقهاء، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال
أن يكون غير صحابي^(١).

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر: (١/ ٥-٦).

القول الثاني: الاحتجاج به مطلقاً بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه^(١).

وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

القول الثالث: قبوله بشروط عند الشافعي وهذه الشروط أربعة، ثلاثة في الراوي المرسل، وواحد في الحديث المرسل، وإليك هذه الشروط:

أن يكون المرسل من كبار التابعين، وإذا سَمِيَ من أرسل عنه سَمَى ثقة، وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، وأن ينضمَّ إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يأتي: أن يُروى الحديث من وجه آخر مُسَنِّدًا، أو يُروى من وجه آخر مرسلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول، أو يُوافق قول صحابي، أو يُفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم، فإذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مخرج المرسل وما عَضَدَهُ، وأنهما صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجح عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما^(٢).

وقوله: **(فإنَّ النقلَ: إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر)**، وهو الحديث الصحيح.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية، (١٨٩/٣٢)، و: «البحر المحيط» للزركشي، (٣٤٧/٦).

(٢) «الرسالة» للشافعي، ص: (٤٦١-٤٦٣).

وقوله: **(وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب)**، وهو الحديث المكذوب.

وقوله: **(أو أخطأ فيه)**، وهو الحديث الضعيف، فمن أسباب الحكم على الحديث بالضعف عدم ضبط الراوي ومن ذلك كثرة الخطأ والغفلة منه^(١).

وقوله: **(فمتى سلّم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب)**، الحديث الصحيح يجب أن تتوفر فيه خمسة شروط حتى يكون صحيحاً، وهي: اتصال السند وعدالة الرواة وضبط الرواة، وعدم العلة، وعدم الشذوذ، فإذا توافرت هذه الشروط ثبت رواية، ووجب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء فهو حجة من حجج الشرع لا يسع المسلم ترك العمل به^(٢).

والحديث الصحيح عند أهل العلم ينقسم إلى قسمين:

الصحيح لذاته: وهو الحديث المسند الذي اتصل سنده من أوله إلى آخره بنقل العدل التام الضبط عن مثله، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

والصحيح لغيره: وهو الحديث الذي اتصل سنده من أوله إلى آخره بنقل العدل الذي قل ضبطه عن الدرجة العليا، ولكنه توبع بطريق آخر مساوٍ أو راجح، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، وهو دون الصحيح لذاته في القوة^(٣).

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر، تحقيق: د. ربيع مدخلي: (٤٩٣/١).

(٢) انظر: «المدخل إلى دراسة علوم الحديث» للغوري ص: (٦٤٥-٦٤٦).

(٣) انظر: «الفصول في مصطلح حديث الرسول» للزاهدي، ص: (١٠).

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد عُلِمَ أنَّ المُخْبِرِينَ لم يتواطأ على اختلاقه، وعلم أنَّ مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد عُلِمَ أنه صحيح.

مثل: شخص يُحَدِّثُ عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد عُلِمَ أنه لم يواطئ الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال، فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حقٌّ في الجملة؛ فإنه لو كان كلُّ منهما كَذَبَها عمداً أو خطأ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطاة من أحدهما لصاحبه، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً وينظم الآخر مثله، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلاً.

أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون على قافية وروِّي فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلاً لفظاً ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه، وكذلك إذا حدَّث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدَّث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذها منه، أو يكون الحديث صدقاً، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً لإرساله وإما لضعف ناقله.

لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يشب بها مثل تلك الألفاظ والدقائق.

ولهذا ثبت بالتواتر غزوة بدر وأنها قبل أحد، بل يعلم قطعاً أن حمزة وعلياً وعبيدة برزوا إلى عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ والوليد، وأن علياً قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبه؟.

الشرح

وقوله: (فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات)، وقد عُلِمَ أَنَّ روايتها مُتَكَلِّمٌ فيهم، لكن ما أخبروا به يستحيل اتفاقهم فيه على الكذب فهذه قرينة تدل على أَنَّ ما جاءوا به صحيح.

وقوله: (وقد عُلِمَ أَنَّ الْمُخْبِرَيْنِ لم يتواطأ على اختلاقه، وعلم أَنَّ مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد عُلِمَ أنه صحيح، مثل: شخص يُحَدِّثُ عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد عُلِمَ أنه لم يواطئ الأول)، أي: لم يحصل بينهما اتفاق، (فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال، فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حق في الجملة؛ فإنه لو كان كلُّ منهما كَذَبَهَا عمداً أو خطأ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً وينظم الآخر مثله، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها).

أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون على قافية وروي فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظاً ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه، وكذلك إذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدّث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقاً، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً إما لإرساله وإما لضعف ناقله، وبهذا يتبين أن القرائن لها أثر في ترجيح المرويات، فهناك حالات لا يُعلّ فيها حديث الراوي المتصف بالخطأ في الحديث، ومنها: أن يكون في الحديث قصة ويذكرها الراوي في سياقه لروايته.

ذكر هذا الضابط الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا كان في الحديث قصة دلّ على أن راويه حفظه»^(١).

والظاهر أنه لم يفصل بين أن يكون الراوي من الحفاظ أو لا، فتعمم الحالة حتى في الرواة الموصوفين بسوء الحفظ، ويدل على صحة هذا الضابط أن تذكر الراوي للقصة وسبب ورود الحديث يدل على ضبطه له، والله أعلم^(٢).

وقوله: (لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق)، قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «والمعنى أن هذه الطريق التي

(١) «هدي الساري»، ص: (٣٦٣).

(٢) انظر: «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث»، د. بشير علي عمر، ص: (٣٠٦/١).

ذكرها المؤلف ﷺ لا يمكن أن تثبت بها الألفاظ والدقائق التي لا تعلم إلا بطريق آخر أصح منها. فالمؤلف ﷺ هنا لا يتكلم عن المراسيل، بل يتكلم عن هذه الحادثة التي وقعت وحصل فيها التفصيل، فإن الألفاظ والدقائق التفصيلية من هذه الحادثة لا تثبت بهذه الطريق، بل يحتاج إلى نقل صحيح يعتمد عليه لإثباتها، أما هذه التفاصيل في ظل الحادثة - ونحن نتكلم عن الحادثة عمومًا - تثبت بهذه الطريق التي توافقوا فيها، لكن الدقائق والتفاصيل لا تثبت إلا بطريق يثبت به مثل هذه الدقائق والتفاصيل^(١).

وقوله: (ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدر وأنها قبل أحد^(٢))، بل يُعَلَّمُ قطعاً أن حمزة^(٣) وعلياً وعبيدة^(٤) برزوا^(٥) إلى عُتْبَةَ

(١) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (٤١).

(٢) انظر حكاية ثبوت غزوة بدر بالتواتر في: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني ص: (٢٠).

(٣) ابن عبد المطلب بن قصي بن كلاب، عم رسول الله ﷺ وأخوه من الرضاع، الملقب بأسد الله، شهد بدرًا واستشهد يوم أحد على يد وحشي بحريته. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٣/٧٠)، و: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٢/٢٨٥).

(٤) ابن الحارث بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي، أحد السابقين الأولين، وهو أسنُّ من النبي ﷺ بعشر سنين هاجر هو وأخواه الطفيل وحصين، وكان كبير المنزلة عند رسول الله ﷺ، جرح يوم بدر ثم توفي في وادي الصفراء من أثر الجرح في العشرة الأخيرة من رمضان سنة اثنتين من الهجرة. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٧/١١٤)، و: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٦/٣٦٩)، و: «سير أعلام النبلاء» (١/٢٥٦).

(٥) قال ابن فارس ﷺ: «برز: الباء والراء والزاء أصل واحد، وهو ظهور الشيء =

وَشَيْبَةُ^(١) والوليد^(٢)، وَأَنَّ عَلِيًّا قَتَلَ الْوَلِيدَ، وَأَنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ قِرْنَهُ، أي: مثله في الشجاعة والشدة والقتال^(٣)، والمقصود هنا: مَنْ بارزه، **(ثم يشك في قِرْنِهِ هل هو عتبة أو شيبَة؟)**، فأصل القصة ثابت، وقرن حمزة ورد شك في اسمه، يدل على ذلك ما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه قال: «أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة» وقال قيس بن عباد: وفيهم أنزلت: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] قال: «هم الذين تبارزوا يوم بدر: حمزة، وعلي، وعبيدة، أو أبو عبيدة بن الحارث، وشيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة»^(٤).



= وبدوه، قياس لا يخلف. يقال: برز الشيء فهو بارز. وكذلك انفراد الشيء من أمثاله، نحو: تبارز الفارسين، وذلك أن كل واحد منهما ينفرد عن جماعته إلى صاحبه. «مقاييس اللغة»: (١/٢١٨).

(١) وهما ابنا ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، من أعيان المشركين في الجاهلية، وهما اللذان قال فيهما النبي ﷺ لما وقف على قلب بدر: «يا عتبة بن ربيعة، ويا شيبَة بن ربيعة، ويا فلان، ويا فلان، هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً، فقد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً». رواه البخاري برقم: (٣٧٦٠)، ومسلم برقم: (٩٣٢)، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام: (٢/٣٥٦).

(٢) ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، جزم ابن إسحاق بقتل علي رضي الله عنه له في بدر. انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام: (٢/٣٥٦).

(٣) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٢/٧٣١).

(٤) رواه البخاري في «صحيحه»، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل (٥/٧٥).

وهذا الأصل ينبغي أن يُعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك.

ولهذا إذا رُوي الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يعتمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط؛ فإنَّ مَنْ عَرَفَ الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة وغيرهم علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يعتمد الكذب على رسول الله ﷺ، فضلاً عما هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال من جرَّبه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور ونحو ذلك.

الشرح

قوله: (وهذا الأصل) المذكور في المراسيل، (ينبغي أن يُعرف)، وهو: أن المرويات إذا كثرت وتباينت مخرجها في حادثة أو قصّة دلّ ذلك على أنّ لها أصلاً، (فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك)، قال أ. د. مساعد الطيار: «هذا الكلام يدخل في باب النقد

التاريخي، وهو مهمٌ جدًّا، ولعلماء الجرح والتعديل في هذا عناية فائقة يُستفاد منها في نقد كثيرٍ من المنقولات»^(١).

وقوله: (ولهذا إذا رُوِيَ الحديثُ الذي يتأتَّى^(٢) فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنه حق، لا سيما إذا عُلِمَ أن نَقْلَتَهُ ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط)، قال الحافظ العلائي رَحِمَهُ اللهُ فِي كَلَامِهِ عَنْ تَقْوِيَةِ الْمُرْسَلِ بِالْمُرْسَلِ: «إِنَّهُ بَانْضِمَامُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ يَقْوَى الظَّنُّ أَنَّ لَهُ أَصْلًا وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَفِيدُ ذَلِكَ لِمَجْرَدِهِ وَهَذَا كَمَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الَّذِي ضَعْفُهُ مِنْ جِهَةٍ قَلَّةٍ حَفِظَ رَاوِيَهُ وَكَثُرَتْ غَلَطُهُ لَا مِنْ جِهَةٍ اتَّهَمَ بِالْكَذْبِ إِذَا رَوَى مِثْلَهُ بِسَنَدٍ آخَرَ نَظِيرَ هَذَا السَّنَدِ فِي الرِّوَاةِ، فَإِنَّهُ يَرْتَقِي بِمَجْمُوعِهِمَا إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ لِأَنَّهُ يَزُولُ عَنْهُ حَيْثُذَ مَا يَخَافُ مِنْ سَوْءِ حَفِظِ الرِّوَاةِ وَيَعْتَضِدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْآخَرِ»^(٣).

وقوله: (فإنَّ مَنْ عَرَفَ الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب^(٤))،

(١) «شرح مقدمة في أصول التفسير»: ص: (١٣٣).

(٢) التأتى: هو تهيؤ الأمر له وسهولة حصوله. انظر: «معجم الغني» لعبد الغني أبو العزم ص: (٥٠١٣).

(٣) «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» ص: (٤١).

(٤) ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، الأنصاري الخزرجي أبو المنذر، سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضًا، من فضلاء الصحابة، اختلف في سنة موته اختلافًا كثيرًا، قيل سنة ١٩هـ، وقيل سنة ٣٢هـ، وقيل غير ذلك. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر: (٩٦/١).

وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد^(١)، وأبي هريرة^(٢)، وغيرهم علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، فضلاً عما هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال من جرّبه، أي: اختبره وامتحنه^(٣)، (وَحَبَّرَهُ خَبْرَةً بَاطِنَةً طَوِيلَةً أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ، وَيَشْهَدُ بِالزُّورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)، الخبرة: «هي المعرفة ببواطن الأمور»^(٤).

والخبرة الظاهرة والباطنة للرواة يترجح من طريقها جانب الصدق في الأخبار؛ فَمِنْ شَرْطِ التَّعْدِيلِ سَلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ لِمَعْرِفَةِ حَالِ الرُّوَاةِ وَسَيَرِهِمْ.

(١) سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري، مفتي المدينة، شهد الخندق وبيعة الرضوان، وحَدَّثَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكْثَرَ وَأَطَابَ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَحْدَاثِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْلَمَ مِنْهُ. توفي سنة ٧٤هـ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٦٠٢/٢)، و: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٣٦٩/٦)، و: «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٣٢/١٢).

(٢) عبد الرحمن بن صخر رضي الله عنه، وقيل: كان اسمه عبد شمس فغيّر، وقيل: غير ذلك، كان حافظاً مثبِتاً ذكياً مفتياً، صاحب صيام وقيام، توفي سنة ٥٧هـ، وقيل: سنة ٥٩هـ. انظر: «الكاشف» للذهبي: (٤٦٩/٢)، و: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (١٧٦٨/٤).

(٣) انظر: «معجم الغني» لعبد الغني أبو العزم: (٢٩٨٦).

(٤) «التعريفات» للجرجاني ص: (٩٧).

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة، والشام والبصرة، فإن من عرف مثل أبي صالح السمان، والأعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم وأمثالهم، علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يعتمد الكذب في الحديث، فضلاً عما هو فوقهم، مثل محمد بن سيرين، والقاسم بن محمد، أو سعيد بن المسيب، أو عبيدة السلماني، أو علقمة، أو الأسود أو نحوهم.

وإنما يخاف على الواحد من الغلط؛ فإن الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان، ومن الحفاظ من قد عَرَفَ الناس بُعْده عن ذلك جداً، كما عرفوا حال الشعبي والزهري وعروة وقتادة والثوري وأمثالهم، لا سيما الزهري في زمانه، والثوري في زمانه، فإنه قد يقول القائل: إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط، مع كثرة حديثه وسعة حفظه.

الشرح

وقوله: (كذلك التابعون بالمدينة ومكة، والشام والبصرة، فإن من عرف مثل أبي صالح السمان^(١)، والأعرج^(٢)، وسليمان بن

(١) ذكوان المدني، أبو صالح السمان، كان يجلب الزيت إلى الكوفة، روى عن سعد، وأبي الدرداء، وعائشة، وأبي هريرة، وخلق. وروى عنه بنوه سهيل، وعبد الله، وصالح، وعطاء بن أبي رباح، وسمع منه الأعمش ألف حديث. قال أحمد: شهد الدار زمن عثمان، وكان ثقة ثقة من أجل الناس وأوثقهم، توفي سنة ١٠١هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر: (٣/٢١٩-٢٢٠)، و: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٥/٢٢٢)، (٦/١٥٨).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت =

يسار^(١)، وزيد بن أسلم وأمثالهم، علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يعتمد الكذب في الحديث، فضلاً عما هو فوقهم، مثل: محمد بن سيرين^(٢)، والقاسم بن محمد^(٣) أو سعيد بن المسيب^(٤) أو عبيدة السلماني^(٥)

= عالم، مات سنة سبع عشرة ومائة. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر ص: (٣٥٢).

(١) أبو أيوب، مولى ميمونة أم المؤمنين: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، المولود سنة ٣٤هـ، كان سعيد بن المسيب إذا أتاه مستفتٍ يقول له: اذهب إلى سليمان فإنه أعلم من بقي اليوم. ولد في خلافة عثمان. وكان أبوه فارسياً. قال ابن سعد في وصفه: ثقة عالم فقيه كثير الحديث، توفي سنة ١٠٧هـ، وقيل: ١٠٩هـ. انظر: «وفيات الأعيان»، (١/٢١٣)، و: «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٤٤).

(٢) البصري، الأنصاري بالولاء، أبو بكر: إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي. من أشرف الكتّاب. مولده في البصرة سنة ٣٣هـ، ووفاته بها سنة ١١٠هـ، نشأ بزازاً، في أذنه صمم. وتفقه وروى الحديث، واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا، واستكتبه أنس بن مالك، بفارس. وكان أبوه مولى لأنس، ينسب له كتاب تعبیر الرؤيا. انظر: «وفيات الأعيان»: (١/٤٥٣)، و: «حلية الأولياء»: (٢/٢٦٣).

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة، الإمام القدوة الحافظ الحجة عالم وقته بالمدينة مع سالم وعكرمة، أبو محمد وأبو عبد الرحمن القرشي التيمي البكري المدني. تربى في حجر عمته أم المؤمنين عائشة وأكثر من التفقه منها، وهو أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة ١٠٦هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٥٨-٥٣).

(٤) ابن حزن القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المدني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (١/٢٤١).

(٥) نسبة إلى قبيلة من «مراد من مذحج». مات النبي ﷺ وعبيدة في الطريق. قال ابن عيينة: كان يوازي شريحاً في القضاء والعلم. مات سنة ٧٢هـ. انظر:

أَوْ عَلَقْمَةً^(١)، أَوْ الْأَسْوَد^(٢) أَوْ نَحْوَهُمْ، وَإِنَّمَا يَخَافُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنَ الْغَلْطِ؛ فَإِنَّ الْغَلْطَ وَالنِّسْيَانَ كَثِيرًا مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ، وَمِنَ الْحِفَافِ مَنْ قَدْ عَرَفَ النَّاسَ بُعْدَهُ عَنْ ذَلِكَ جَدًّا، كَمَا عَرَفُوا حَالَ الشَّعْبِيِّ وَالزَّهْرِيِّ وَعُرُوهُ وَقَتَادَةَ^(٣)، وَالثَّوْرِي وَأَمْثَالَهُمْ، لَا سِيَّمَا الزَّهْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، وَالثَّوْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّ ابْنَ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ لَا يُعْرِفُ لَهُ غَلْطًا، مَعَ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَسِعَةِ حِفْظِهِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالزَّهْرِيُّ أَحْفَظُ أَهْلِ زَمَانِهِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يُعْرِفُ لَهُ غَلْطًا فِي حَدِيثٍ وَلَا نِسْيَانٍ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ أَكْثَرَ حَدِيثًا مِنْهُ. وَيُقَالُ: إِنَّهُ حَفِظَ عَلَى الْأُمَّةِ تِسْعِينَ سَنَةً لَمْ يَأْتِ بِهَا غَيْرُهُ، وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ كِتَابًا مِنْ حِفْظِهِ ثُمَّ اسْتَعَادَهُ مِنْهُ بَعْدَ عَامٍ فَلَمْ يَخْطِئْ مِنْهُ حَرْفًا»^(٤).

«الخلاصة» (٢٠٧/٢)، «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٩٣/٦)، و: «سير أعلام النبلاء» (٤٠/٤).

(١) ابن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الهمداني، أبو شبل: تابعي، كان فقيه العراق، يشبه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَدْيِهِ وَسَمْتِهِ وَفَضْلِهِ، وَلَدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى الْحَدِيثَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ كَثِيرُونَ. وَشَهِدَ صَفِينَ. وَغَزَا خِرَاسَانَ، وَأَقَامَ بِخَوَارِزْمِ سَنَتَيْنِ، وَبِمَرُوءٍ مَدَّةً. وَسَكَنَ الْكُوفَةَ، فَتُوفِيَ فِيهَا سَنَةَ ٥٦٢ هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٤٥/١)، و: «تاريخ بغداد»: (٢٩٦/١٢).

(٢) ابن يزيد بن قيس، أبو عمرو النخعي الكوفي. عالم الكوفة، كان مخضرمًا أدرِكُ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. ثَقَّةٌ مَكْتَرٌ فُقِيهِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، قِيلَ: حَجَّ ثَمَانِينَ حَاجَةً، تُوُفِيَ سَنَةَ ٧٥ هـ، وَقِيلَ: ٥٧٤ هـ. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (٣٦)، و: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٧٠/٦)، و: «سير أعلام النبلاء» (٥٠/٤).

(٣) ابن دُعَامَةَ السَّدُوسِي، الْحَافِظُ أَبُو الْخَطَّابِ، أَخَذَ الْقُرْآنَ وَمَعَانِيَهُ، وَرَوَى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَعَنْ غَيْرِهِمْ، تُوُفِيَ سَنَةَ ١١٧ هـ. «طبقات المفسرين»، للدَّوْدِيِّ: (١٤/١).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٤٩٤/٢١).

والمقصود: أنَّ الحديث الطويل إذا روي مثلاً من وجهين مختلفين، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً، كما امتنع أن يكون كذباً؛ فإنَّ الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة.

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة، مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر؛ فإن من تأمل طريقه علم قطعاً أن الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن، وقد بين ذلك البخاري في صحيحه، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر، والأمة مصدقة له قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر، فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطناً وظاهراً.

الشرح

قوله: (والمقصود: أنَّ الحديث الطويل إذا روي مثلاً من وجهين مختلفين، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً، كما امتنع أن يكون كذباً؛ فإنَّ الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة، ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة، مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر؛ فإن من تأمل طريقه علم قطعاً أنَّ الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن)، قال ابن الملقن رحمه الله: «واختلف في مقدار الثمن على روايات، وذلك لا يوهن الحديث؛ لإجماعهم على البيع، وشرط ظهره»^(١).

وقد حكى الحافظ ابن حجر رحمه الله الخلاف في الثمن الذي اشتراه به النبي ﷺ وخلاصة الأقوال هي: قيل: بأوقية، وقيل: بأربعة دنانير، وقيل: بأربعين درهماً، وقيل: بأوقية ذهب، وقيل: بوقية دون وصف، وقيل: بأربع أواق، وقيل: بثمانمائة درهم^(٢).

وقوله: (وقد بين ذلك البخاري في صحيحه)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: كنت مع النبي ﷺ في غزاة، فأبطأ بي جملي وأعياء، فأتى عليَّ النبي ﷺ فقال «جابر؟»: فقلت: نعم، قال: «ما شأنك؟»

(١) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»: (١٥/١٨٨).

(٢) انظر: «فتح الباري»: (٥/٣٢٠).

قلت: أبطأ علي جملي وأعياء، فتخلفت، فنزل يحجنه بمحجنه ثم قال: «اركب»، فركبت، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَكْثُهُ^(١) عن رسول الله ﷺ، قال: «تزوجت» قلت: نعم، قال: «بكرًا أم ثيبًا» قلت: بل ثيبًا، قال: «أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك» قلت: إِنَّ لي أخوات، فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن، وتمشطهن، وتقوم عليهن، قال: «أما إنك قادم، فإذا قدمت، فالكيس الكيس»، ثم قال: «أتبيع جملك» قلت: نعم، فاشتره مني بأوقية، ثم قدم رسول الله ﷺ قبلي، وقدمت بالغداة، فجئنا إلى المسجد فوجدته على باب المسجد، قال: «آلآن قدمت؟» قلت: نعم، قال: «فدع جملك، فادخل، فصل ركعتين»، فدخلت فصليت، فأمر بلالًا أن يزن له أوقية، فوزن لي بلال، فأرجح لي في الميزان، فانطلقت حتى وليت، فقال: «ادع لي جابرًا» قلت: الآن يرد علي الجمل، ولم يكن شيء أبغض إلي منه، قال: «خذ جملك ولك ثمنه»^(٢).

وقوله: (فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يُقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو)، وقد اختلف العلماء في أحاديث الصحيحين المتلقاة بالقبول غير المتواترة هل تفيد القطع أو الظن إلى قولين:

القول الأول: تفيد القطع، وهو قول ابن تيمية وبه قال ابن الصلاح وجزم به.

(١) قوله: (أَكْثُهُ)، أي: «أمنعه حتى لا يتجاوز رسول الله ﷺ» «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني: (١١/٢١٥).

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمير، (٣/٦٢).

قال ابن الصلاح عند كلامه عن أقسام الحديث: «وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا صحيح متفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه لكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولًا هو الصحيح؛ لأنَّ ظنَّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المنبني على اجتهاد حجة مقطوعًا بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم»^(١).

القول الثاني: تفيد الظن واختار هذا القول النووي رحمته الله فقال:

«وهذا الذي ذكره الشيخ -يعني ابن الصلاح- في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن فإنها آحاد والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر،

(١) «علوم الحديث» ص: (٢٨).

ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما وهذا متفق عليه فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدُها ولا تفيد إلا الظن فكذا الصحيحان وإنما يفرق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقاً وما كان في غيرهم لا يُعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ وقد اشتدَّ إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليظه^(١).

وناقش البلقيني النووي فيما اعتمده، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكي عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة وأنه مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة بل بالغ ابن طاهر المقدسي فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه^(٢).

وقوله: **(ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر، والأمة مصدقة له قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر، فهو كتجوزنا قبل أن نعلم**

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم»، (١/٢٠).

(٢) انظر: «قواعد التحديث» ص: (٨٦)، وانظر بحث المسألة السابقة في: «الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل عند كثير من أهل العلم نماذج تطبيقية في أبواب العبادات» لمحمد رشيد عاشور ص: (٥٤-٥٩).

الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطنًا وظاهرًا)، ومن خصائص الأمة المحمدية أنها معصومة من الاجتماع على الخطأ، أو الاجتماع على ترك الحق، كما دلّ على ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: (إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة) رواه الترمذي ^(١) وابن أبي عاصم ^(٢)، وصححه الألباني ^(٣).

قال علي القاري رحمته الله: «فالحديث يدل على أن اجتماع المسلمين حق، والمراد إجماع العلماء، ولا عبرة بإجماع العوام لأنه لا يكون عن علم» ^(٤).



(١) «جامع الترمذي»: برقم: (٢١٦٧)

(٢) «السنة»: برقم: (٨٠).

(٣) «صحيح الجامع الصغير وزيادته» برقم: (١٨٤٤).

(٤) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»: (١/٢٦٠).

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن «خبر الواحد» إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية، كأبي إسحاق وابن فورك.

وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل: أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء.

والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب، وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو يعلي وأبو الخطاب، وأبو الحسن ابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية.

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبا للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في

الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة.

الشرح

قوله: (ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن «خبر الواحد»)، وهو: «ما لم يجمع شروط التواتر»^(١)، (إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم)؛ خبر الواحد الذي احتفت به القرائن وتلقته الأمة بالتصديق أو العمل به يوجب العلم^(٢)، فيُصَدَّق؛ لأنَّ الأُمَّةَ تلقته بالقبول، والأُمَّةُ لا تجتمع على ضلالة؛ فلو كان في نفس الأمر كذباً لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب، وهذا لا يجوز عليها^(٣).

ويدخل في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول: الخبر المستفيض الذي رواه في أصله واحد ثم استفاض واشتهر، ويدخل في ذلك أيضاً: الخبر المتلقَّى من علماء الشأن ومنه: ما رواه الشيخان أو أحدهما، ومنه: ما كان مسلسلاً بالأئمة الحفاظ كمالك عن نافع عن ابن عمر^(٤).

(١) «نزهة النظر» ص: (٥٥).

(٢) انظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص: (٣٥٨)، و: «حاشية العطار على شرح جمع الجوامع»: (١٤٥/٢)، و: «الكفاية» للخطيب البغدادي ص: (٤٣٢).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١٧-١٦/١٨).

(٤) «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة»، عثمان علي حسن: (١١٦/١).

وَيُعْمَلُ بِهِ؛ لَأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهُ قَدْ صَيَّرَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ صَدَقَهُ ^(١).

وَأَهْلُ السَّنَةِ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ يُوْجِبُ الْعِلْمَ الْيَقِينِي إِذَا احْتَفَتْ بِهِ الْقَرَائِنُ، وَالْقَوْلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ قَوْلٌ مُّحَدَّثٌ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «أَمَّا السَّلَفُ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ، وَأَمَّا الْخَلْفُ فَهَذَا مَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ مِنْ أَصْحَابِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ مَنْقُولَةٌ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ» ^(٢).

وقال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ الْخَبَرَ إِذَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَوَاهُ الثَّقَاتُ وَالْأُئِمَّةُ وَأَسْنَدُهُ خَلْفَهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَلَقَّيْتُهُ الْأُئِمَّةُ بِالْقَبُولِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ فِيمَا سَبِيلُهُ الْعِلْمَ، هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُتَقِنِينَ مِنَ الْقَائِمِينَ عَلَى السَّنَةِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي يَذْكُرُ أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِحَالٍ وَلَا بَدَلٍ مِنْ نَقْلِهِ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ لَوْ قُوعَ الْعِلْمُ بِهِ شَيْءٌ اخْتَرَعَتْهُ الْقَدَرِيَّةُ وَالْمَعْتَزَلَةُ وَكَانَ قَصْدُهُمْ مِنْهُ رَدُّ الْأَخْبَارِ وَتَلْقَفُهُ مِنْهُمْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْعِلْمِ قَدَمٌ ثَابِتٌ وَلَمْ يَقِفُوا عَلَى مَقْصُودِهِمْ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ . . . ومشهور معلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث ورجوعهم إِلَيْهَا فَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ» ^(٣).

(١) انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني ص: (١٣٨/١).

(٢) حكاه عنه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في: «مختصر الصواعق المرسلة» ص: (٥٦١).

(٣) انظر: «الانتصار لأصحاب الحديث»، ص: (٣٦-٣٤).

والأدلة على أن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم القطعي والعمل على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: دلالة القرآن على أن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم القطعي والعمل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأمر بقبول خبر الواحد، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

الوجه الثاني: التحذير من عدم قبول خبر الآحاد، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٣].

الوجه الثالث: الإقرار، فقد ذكر الله في كتابه مقراً خبر أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقد أخبرنا قصصهم للهداية، وقد ذكر في قصصهم قبول خبر الواحد، ومن ذلك قبول موسى عليه السلام خبر بنت صاحب مدين عندما قالت له: ﴿إِنِّي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَفَيْتَ لَنَا﴾ [القَصَص: ٢٥]. ودليل ثبوت قبول خبرها ذهابه إلى صاحب مدين وأن موسى عليه السلام قبل خبر صاحب مدين أن هذه ابنته، وعرض عليه أن يتزوجها، وأن موسى قبل خبر الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى.

النوع الثاني: دلالة السنة النبوية القولية والفعلية والتقريرية على أن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم القطعي والعمل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حديث مُحَمَّدٍ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرٍ،

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِالْحَيْفِ: (نَضَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، ثُمَّ أَذَاهَا إِلَيَّ مِنْ لَمْ يَسْمَعَهَا)^(١).

الوجه الثاني: فَعَلُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ دَلَّ عَلَى قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إرساله الآحاد، كإرسال معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ^(٢) وهو واحد.

وقبوله لأخبار الآحاد، كقبول خبر ماعز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الزَّنا^(٣)، وقبول خبر الأعرابي الذي أخبره أَنَّ هَذِهِ جَارِيَتُهُ فَأَعْتَقَهَا^(٤).

الوجه الثالث: إقرار النبي ﷺ الصَّحَابَةِ عَلَى أَخْذِهِمْ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.

مثال ذلك: عندما نسخت القبلة إلى مكة ذهب أحد الصحابة وأخبر أهل قباء بتحوُّل القبلة فاستقبلوها، وَلَمْ يُنْقَلْ إنْكَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْ تَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ^(٥).

(١) رواه أحمد في مسنده، (١١٧٠/٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: (٦٧٦٥).

(٢) رواه البخاري برقم: (١٣٩٥)، ومسلم برقم: (١٩).

(٣) رواه البخاري برقم: (٥٢٧٠)، ومسلم برقم: (١٦٩١).

(٤) رواه مسلم برقم: (٣٣).

(٥) انظر: «صحيح مسلم» برقم: (٥٢٦).

النوع الثالث: من الأدلة على أن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم القطعي والعمل: الإجماع.

والمعتبر فيه إجماع الصحابة بإقرار خبر الآحاد وإجماع من بعدهم ولم يقع إنكار أخبار الآحاد إلا بعد عصرهم كما تقدم حكاية ذلك عن ابن تيمية وأبي المظفر السمعاني رحمهما الله.

وقوله: (وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة)، قال أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي رحمهما الله في حكاية مذهب الأحناف في خبر الواحد: «قَدْ ثَبَتَ بِمَا قَدَّمْنَا وَجُوبَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الْجُمْلَةِ بِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الطُّرُقِ الْمُوجِبَةِ لِلْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْقَوْلِ بِهَا، وَوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوهِ الْحِجَاجِ لَهَا»^(١).

وقال ابن القيم رحمهما الله: «فممن نصَّ على أن خبر الواحد يفيد العلم: مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة»^(٢).

أمَّا أبو حنيفة رحمهما الله فلم يرد ما يبين رأيه في هذه المسألة.

قال د. عمر الأشقر رحمهما الله: «وفي الحقيقة ليس لدينا نصوص صريحة عن أبي حنيفة فيما علمتُ توضَّح موقفه تمامًا من هذه المسألة، ولذلك فإنَّ غالبية مَنْ بحث في هذه المسألة لم ينسب إلى أبي حنيفة فيها قولاً»^(٣).

(١) «الفصول في الأصول»: (١١٣/٣).

(٢) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» ص: (٧١٣).

(٣) «أصل الاعتقاد» ص: (٢٣).

وقوله: **(ومالك)**، وقد نقل ابن القيم رحمته الله عن الفقيه المالكي ابن خواز منداد وقد ذكر خبر الواحد الذي لم يروه إلا الواحد والاثنان قال: «ويقع بهذا الضرب أيضًا العلم الضروري نصّ على ذلك مالك»^(١).

وقوله: **(والشافعي)**، وقد قال رحمته الله: «إِذَا حَدَّثَ الثَّقَّةُ عَنِ الثَّقَّةِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يُتْرَكُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ أَبَدًا إِلَّا حَدِيثٌ وَجَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ يُخَالِفُهُ»^(٢).

وقوله: **(وأحمد)**، وقد نقل القاضي أبو يعلى رحمته الله عن أبي بكر المروزي رحمته الله قال: «قلت لأبي عبد الله رحمته الله: ها هنا إنسان يقول: إنَّ الخبر يوجب عملاً، ولا يوجب علماً فعابه، وقال: ما أدري ما هذا؟! وظاهرُ هذا أنه سوَّى فيه العلم والعمل»^(٣).

وقوله: **(إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكنَّ كثيرًا من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث والسلف على ذلك)**، أهل الحديث والسلف لفظان لمسمى واحد، فأهل الحديث سموا بذلك لتمسكهم بالحديث، ومصطلح: (السلف) يطلق على كل من انتسب للسنّة انتسابًا صحيحًا، وكان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين^(٤).

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» ص: (٧١٣)، وانظر: «الذخيرة» للقرافي، (١٢٠/١).

(٢) «مناقب الشافعي» لليهقي: (١/٥٠٩-٥١٠).

(٣) «العدة في أصول الفقه»: (٣/١٠١٩).

(٤) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» للالكائي: (١/١٧٩)، «درء تعارض العقل

والنقل» لابن تيمية: (١/٢٠٣)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٢/٣٨٠)،

(١٦/٤٥٧)، «معارج القبول» لحافظ حكيم: (١/١٩-٦١).

وقوله: **(وهو قول أكثر الأشعرية)**، قال أبو الخطاب الحنبلي رحمته الله: «الذي عليه الأصوليون من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له، وعملاً به يوجب العلم إلا فرقة قليلة اتبعوا طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، والأول: ذكره أبو إسحاق وأبو الطيب وذكره عبد الوهاب وأمثاله من المالكية والسرخسي وأمثاله من الحنفية، وهو الذي عليه أكثر الفقهاء، وأهل الحديث والسلف وأكثر الأشعرية وغيرهم»^(١)، **(كأبي إسحاق^(٢))**، وهو ممن يرى قبول خبر الواحد إذا احتفت به القرائن.

قال أبو إسحاق الإسفراييني: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان - مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها»^(٣).

(وابن فورك^(٤))، وقد ذكر أبو المعالي الجويني قوله في حكم قبول

(١) «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٢/٣٤٩-٣٥٠).

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني المحدث الفقيه الأصولي المتكلم الشافعي، المكنى بأبي إسحاق، الملقب بركن الدين، عُدد من المجتهدين في المذهب، وكان ثقةً ثبتاً في الحديث، من مؤلفاته: رسالة في الأصول، توفي سنة: ٤١٨هـ. انظر: «الفتح المبين في طبقات الأصوليين»: (١/٢٢٨-٢٢٩).

(٣) انظر: «فتح المغيث»، للسخاوي: (١/٧٢).

(٤) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر: من كبار أئمة الأشعرية، واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، سمع بالبصرة وبغداد، وحَدَّث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة، وتوفي على مقربة منها سنة ٤٠٦هـ، فنقل إليها، قيل: قتله محمود بن سبكتكين بالسم، لقوله: كان رسول الله ﷺ =

خبر الواحد إذا احتفت به القرائن فقال: «وقال الأستاذ أبو بكر بن فورك: الخبر الذي تلقته الأئمة بالقبول محكوم بصدقه وفصل ذلك في بعض مصنفاته فقال: إن اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه وحمل الأمر على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد وإن تلقوه بالقبول قولاً وقطعاً حُكم بصدقه»^(١).

وقوله: (وأما ابن الباقلاني^(٢) فهو الذي أنكر ذلك)، فذهب إلى أن خبر الواحد الذي تلقته الأئمة بالقبول يفيد الظن، حيث قال: «خبر الواحد لا يفيد إلا الظن فلو جعلناه طريقاً إلى إثبات القرآن لخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، ولصار ذلك ظنيّاً»^(٣)، (وتبعه)، أي: وافقه على القول بأن خبر الواحد الذي تلقته الأئمة بالقبول يفيد الظن، (مثل: أبي المعالي^(٤))، قال أبو المعالي الجويني: «إنَّ الأئمة لو اجتمعت على

= رسولاً في حياته فقط، وإنَّ روحه قد بطل وتلاشى، له كتب كثيرة، قال ابن عساكر: بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريباً من المئة. منها: مشكل الحديث وغريبه. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي: (٥٢-٥٦)، و: «النجوم الزاهرة»: (٢٤٠/٤).

(١) «البرهان»: (٤٨٤-٤٨٥/١).

(٢) وهو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة سنة ٣٣٨هـ، وسكن بغداد فتوفي فيها سنة ٤٠٣هـ، من كتبه: إيجاز القرآن وهداية المسترشدين، والاستبصار وتمهيد الدلائل. انظر: «وفيات الأعيان» (٤٨١/١)، و: «تاريخ بغداد» (٣٧٩/٥).

(٣) «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور: (١٣٩/١).

(٤) شيخ الشافعية، الأصولي، ضياء الدين أبو المعالي: عبد الملك بن أبي أحمد الجويني، المعروف بإمام الحرمين، ولد في أول سنة: ٤١٩هـ، وتوفي بنيسابور ليلة =

العمل بخبر من أخبار الآحاد فإجماعهم على العمل به لا يوجب القطع بصحته^(١).

وقال أيضًا: «ذهبت الحشوية من الحنابلة»^(٢)، وَكَتَبَ الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم وهذا خزي لا يخفى مدركه على ذي لب^(٣).

(وَأَبِي حَامِدٌ^(٤) وَابْنُ عَقِيلٍ^(٥))

= الأربعاء بعد صلاة العشاء في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة: ٤٧٨هـ، وله تسع وخمسون سنة، وقد رجع عن مذهب الأشاعرة المتقدمين وهو مسلك التأويل، إلى مذهب التفويض، ولم يرجع إلى السنة المحضة. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٤/١٧-١٨)، و: «طبقات الشافعية» للحسيني ص: (١٧٤-١٧٥).

(١) «الشامل في أصول الدين» ص: (٥٥٨).

(٢) من علامات أهل البدع: التنفير من أهل السنة والجماعة، ومن ذلك نبزهم بالحشوية، فالخواص من أهل البدع يقصدون بهذا الاسم أن المسمى به حشو في الوجود، وفضلة في الناس، لا يُعْبَأُ بهم، ولا يقام لهم وزن؛ إذ لم يتبعوا آراءهم الكاسدة، وأفكارهم الفاسدة، وأما العوام منهم فيظنون أن تسمية السلف بالحشوية لقولهم بالفوقية، وكون الإله في السماء، بمعنى أنهم اعتقدوا -وحاشاهم- أن الله تعالى حَشَوَ هذا الوجود، وأنه داخل الكون -تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا-، وهذا بهتان عظيم على أهل الحديث على أن هذا القول لم يقل به أحد. انظر: «فصل الخطاب في شرح مسائل الجاهلية لمحمد بن عبد الوهاب»: لمحمود شكري الألوسي، ص: (١٠٧).

(٣) «البرهان»: (١/٦٠٦).

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني، من أعلام الشافعية، ولد في اسفرايين سنة ٣٤٤هـ، بالقرب من نيسابور، ورحل إلى بغداد، فتفقه فيها وعظمت مكانته، وألف كتبًا، منها مطوّل في أصول الفقه ومختصر في الفقه سماه الرونق وتوفي ببغداد سنة ٤٠٦هـ. انظر: «طبقات الشافعية»: (٣/٢٤)، و: «البداية والنهاية»: (٢/١٢).

(٥) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري أبو الوفاء ابن عقيل =

وابن الجوزي^(١) وابن الخطيب^(٢) والآمدي^(٣)، ونحو هؤلاء)، من متكلمي المعتزلة وغيرهم^(٤).

وقوله: (والأول)، أي: القول الأول وهو أنَّ خبر الواحد إذا تلقته

= شيخ الحنابلة في عصره في الفروع لا الأصول، وعالم العراق، كان قويَّ الحجة يتوقد ذكاء، وكان بحرَ معارف، اشتغل بمذهب المعتزلة في حديثه، ثم تاب ورجع عنه، له تصانيف كثيرة منها: كتاب الفنون في أربعمئة مجلد، توفي سنة ٥١٣هـ. «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/٦٠)، و: «سير أعلام النبلاء»، (١٩/٤٤٣).

(١) أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، علامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف. ولد ببغداد سنة ٥٠٨هـ، وبها توفي سنة ٥٩٧هـ، له نحو ثلاث مائة مصنف، منها: زاد المسير، وتلبس إبليس. انظر: «وفيات الأعيان»، (١/٢٧٩)، و: «البداية والنهاية»، (١٣/٢٨).

(٢) محمد بن عبد الكريم بن عبد الصمد الأنصاري الخزرجي الخطيب محي الدين أبو حامد ابن الخطيب عماد الدين بن القاضي جمال الدين بن الحرستاني ولد سنة: ٦١٤هـ، وتفقه وسمع الحديث من جماعة وولي خطابة دمشق، درس وأفتى وأشغل وكان قوي المشاركة في العلوم على خطابته طلاوة وروح، كان صيناً ديناً فقيهاً نبياً فاضلاً شاعراً مُجيداً بارعاً ملازماً منزله فيه عبادة وتُسك وانقطاع، توفي في جمادى الآخرة سنة ٦٨٢هـ ودفن بالصالحية. انظر: «طبقات الشافعية»: (٢/١٩٨).

(٣) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الآمدي شيخ المتكلمين في زمانه، ولد بآمد بعد الخمسين وخمسمائة بيسير، صاحب كتاب الأحكام، توفي في صفر سنة ٦٣١هـ، بقاسيون. انظر: «طبقات الشافعية»: (٢/٧٩).

(٤) انظر مقالاتهم والمقالات السابقة في: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للسيوطي: (١/١٣٢)، و: «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١/٢٠)، و: «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي: (٢/٤١)، و: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٢/٣٥١)، و: «فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت» لابن نظام الدين الأنصاري: (٢/١٢٣).

الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به فإنه يوجب العلم، **(هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد)**، الاسفراييني^(١)، **(وأبو الطيب^(٢))**، حكاه عنه ابن النجار رحمته الله^(٣)، **(وأبو إسحاق)**، قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يوجب العلم والعمل سواء عمل به الكل أو البعض وتأوله البعض لأن تأويلهم له دليل على قبوله»^(٤)، **(وأمثاله من أئمة الشافعية)**، حكاه عنهم ابن النجار رحمته الله^(٥)، **(وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب)**^(٦)، قال ابن حجر رحمته الله: «وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي . . . بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول»^(٧)، **(وأمثاله من المالكية)**، حكاه عنهم الفتوحى رحمته الله^(٨)، **(وهو الذي ذكره**

(١) انظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص: (٣٦).

(٢) شيخ الشافعية الفقيه طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر ولد بآمل طبرستان سنة: ٣٤٨هـ، وكان عالماً بأصول الفقه وفروعه حسن الخلق سليم الصدر مواظباً على تعليم العلم ليلاً ونهاراً مات سنة: ٤٥٠هـ. انظر: «البداية والنهاية»: (٧٩/١٢).

(٣) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٣٤٩/٢-٣٥٠).

(٤) «اللمع في أصول الفقه» ص: (٤٠).

(٥) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٣٤٩/٢-٣٥٠).

(٦) أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي الفقيه المالكي كان فقيهاً أديباً شاعراً صنّف في مذهبه كتاب التلقين وهو مع صغر حجمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة وله كتاب المعونة وشرح الرسالة وغير ذلك من التصانيف، خرج في آخر عمره إلى مصر فمات بها وتوفي سنة ٤٢٢هـ، ودفن في القرافة الصغرى. انظر: «وفيات الأعيان»: (٢١٩/٣).

(٧) «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٣٧٣/١).

(٨) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٣٤٩/٢-٣٥٠).

أبو يعلى^(١)، قال القاضي أبو يعلى رحمته الله: «وخبر الواحد يوجب العلم إذا صحَّ ولم تختلف الرواية فيه وتلقته الأمة بالقبول»^(٢)، **(وأبو الخطاب^(٣))**، حكاه عنه ابن النجار رحمته الله^(٤)، **(وأبو الحسن ابن الزاغوني^(٥))**، **وأمثالهم من الحنبلية**، حكاه الفتوحى رحمته الله عن ابن الزاغوني وبعض الحنابلة^(٦)، **(وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي^(٧))**، في المبسوط^(٨)، **وأمثاله**

(١) محمد بن أبي خازم محمد بن القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء القاضي أبو يعلى الصغير شيخ الحنابلة كان من أنبل الفقهاء وأنظرهم وأفصحهم وفي سنة ثمان وعشرين زُكِّيَ ثم بعد ذلك ولي قضاء واسط فبقي بها مدة ثم عزل عن القضاء، ولزم العلم والمقام بمنزله إلى أن توفي وقد أسنَّ، مات يوم الاثنين التاسع عشر من رمضان سنة ٤٥٨ هـ. انظر: «تاريخ الإسلام»: (٣٨/٣١٣).

(٢) «المسودة في أصول الفقه» ص: (٢٤٨).

(٣) محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤذاني، إمام الحنابلة في عصره، درس الفقه على القاضي أبي يعلى ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف من مؤلفاته: التمهيد في أصول الفقه، والهداية في الفقه. توفي في بغداد يوم الأربعاء ثالث عشر جمادى الآخرة سنة: ٥١٠ هـ. انظر: «البداية والنهاية»: (١٢/١٨٠)، و: «الأعلام» للزركلي (٦/١٧٨).

(٤) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٢/٣٤٩-٣٥٠).

(٥) شيخ الحنابلة أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني البغدادي صاحب التصانيف ولد سنة ٤٥٥ هـ، كان من بحور العلم كثير التصانيف يرجع إلى دين وتقوى وزهد وعبادة قال ابن الجوزي: صحبته زماناً وسمعت منه، وعُلِّقَتْ عنه الفقه والوعظ، ومات في سابع عشر المحرم سنة: ٥٢٧ هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/٦٠٦).

(٦) انظر: «شرح الكوكب المنير» لابن النجار: (٢/٣٤٩-٣٥٠).

(٧) محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي: شمس الأئمة، كان متكلمًا، فقيهاً، أصوليًا، مناظرًا، صاحب المبسوط وغيره مات في حدود ٤٩٠ هـ. انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر القرشي: (٢/٢٩).

(٨) (١/٨٧).

من الحنفية)، حكاها عنهم الكاساني وابن مازة البخاري رحمهما الله^(١).
 وقوله: **(وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبا للقطع به،
 فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في
 الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة)،**
 المراد بكلامه بيان الرجوع في كلِّ فنٍّ لأهله، فالكلام في الحديث سنداً
 وامتناً رجاله أهل الحديث فلا يتجاوز قولهم، ومثله الإجماع عند
 الأصوليين، الاعتبار والاعتداد فيه بقول أهله، وعليه فلا يصلح الالتفات
 لقول من نفى إفادة العلم عن أخبار الآحاد التي تلقتها الأمة بالقبول
 لأنهم ليسوا من أهل العلم بالحديث.

قال ابن القيم رحمته الله: «فإنَّ ما تلقاه أهل الحديث وعلماءه بالقبول
 والتصديق فهو محصّل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من
 المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور
 الدينية بأهل العلم به دون غيرهم. كما لم يعتبر في الإجماع على
 الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة والأطباء،
 وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل
 العلم بالحديث وطرقه وعلمه، وهم علماء الحديث، العالمون بأحوال
 نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين
 لأقوال متبوعيههم فكما أن العلم ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند
 الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم فضلاً أن يتواتر عندهم. فأهل

(١) انظر: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني: (١/٧٢)، و: «المحيط
 البرهاني» لبرهان الدين ابن مازة البخاري الحنفي: (٢/٢١٨).

الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله، وأفعاله، وأحواله يعلمون من ذلك علما لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبتة»^(١).

وقال ابن الوزير رحمته الله: «الاحتجاج في كلّ فنّ بكلام أهله، ولو لم يرجعوا إلى ذلك لبطلت العلوم، لأنّ غير أهل الفنّ إمّا ألا يتكلموا فيه بشيء ألبتة أو يتكلموا فيه بما لا يكفي ولا يشفي، ألا ترى أنّك لو رجعت في تفسير غريب القرآن والسنة إلى القراء، وفي القراءات إلى أهل اللغة، وفي المعاني والبيان والنحو إلى أهل الحديث، وفي علم الإسناد وعلل الحديث إلى المتكلمين، وأمثال ذلك لبطلت العلوم، وانطمست منها المعالم والرسوم، وعكسنا المعقول، وخالفنا ما عليه أهل الإسلام»^(٢).



(١) «مختصر الصواعق المرسلّة» ص: (٧٢٤).

(٢) «الرّوض الباسم في الذب عن سنّة أبي القاسم»: (١/١٥٦).

والمقصود هنا: أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرا في علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره.

قال أحمد: «قد أكتب حديث الرجل لأعتبره»، ومثّل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يُعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيراً ما يقترن هو والليث بن سعد والليث حجة ثبت إمام.

الشرح

قوله: (والمقصود هنا: أن تعدد الطرق)، معنى تعدد طرق الحديث: اختلاف أسانيده وكثرة رواته وقلتهم ومعرفة العدل والمجروح منهم وغير ذلك^(١)، (مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين)، قال الشيخ أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ: «وتشاعروا الأمر، أو على الأمر، أي تعاملوه بينهم. من قولهم: «شعر» أي: «علم». وهي كلمة

(١) انظر: «النظم المستعذب» لابن بطال: (٢/١٠٠-١٠١).

قلما تجدها في كتب اللغة، ولكنها دائرة في كتب الطبري ومن في طبقتها من القدماء»^(١).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: (مَعَ عَدَمِ التَّشَاوُرِ) يعني -إذا صحت هذه اللفظة- فكأن معناها أن طائفة من هؤلاء الذين نقلوا لم تشعر بما نقلته الطائفة الأخرى منهم؛ يعني لم يقع منهم الاشتراك في ذلك، التشاعر؛ يعني ما شعر هؤلاء بما نقله أولئك، ولم يشعر هؤلاء بما نقله أولئك؛ لكن لفظ التشاعر به غرابة، ولعله أن يكون لفظ التشاور بالواو من المشاورة؛ يعني ما شاور بعضهم بعضا ولم يقع هذا الاتفاق عن تشاور منهم؛ لأن التشاور هو الاتفاق، فالتشاور يكون أولى^(٢)، (وفي مثل هذا)، أي: تعدد الطرق دون مواطأة أو اتفاق، (ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك)، المجهول هو: (هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد)^(٣)، والمراد بسوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه^(٤)، (ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره)، الشواهد: جمع شاهد وهو: الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد، لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي، وقد يُسمَّى الشاهد متابعة أيضًا^(٥).

(١) «حاشية جامع البيان عن تأويل القرآن» للطبري: (١٢٧/٦).

(٢) «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية» الدرس: (٨).

(٣) «الكفاية في علم الرواية»، ص: (٨٨).

(٤) انظر: «نزهة النظر»، ص: (٥١).

(٥) انظر: «نزهة النظر»، ص: (٣٨).

والاعتبار هو: «الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد»^(١).

وقد بين العلامة الألباني رحمته الله فائدة من فوائد رواية الحفاظ المتقدمين الأحاديث بالأسانيد وفيها ما في إسناده ضعف ومع ذلك ذكروها في كتبهم فقال: «إنها مرجع أساسي للاعتبار وتتبع المتابعات والشواهد المقوية لبعضها على أنه قد يستفاد من بعضها فوائد أخرى تربوية وتوجيهية صحيحة المعنى وإن كان ذلك لا يسوغ لأحد أن يجزم بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما هو معروف لدى أهل العلم خلافا لبعض أهل الأهواء قديماً وحديثاً... ولذلك قال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد^(٢): والحديث الضعيف لا يرفع أي: لا يهمل وإن كان لم يحتج به ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى»^(٣).

(قال أحمد: «قد أكتب حديث الرجل لأعتبره»)، فهو يستفيد من كتابة الحديث في باب الاعتبار، فإذا وردت رواية فيها ضعف قد ترد رواية أخرى من طريق آخر فيها ضعف فتدخل في باب الاعتبار.

والإمام أحمد رحمته الله كان يعمل بالحديث الضعيف، ويقدمه على القياس، بشرط ألا يكون ضعفه شديداً، وألا يكون في الباب غيره^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر: (٢/٦٨١).

(٢) (١/٥٨).

(٣) «تحريم آلات الطرب» ص: (٧٤).

(٤) انظر: «خصائص مسند الإمام أحمد» ص: (١٧).

وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ، ونحو ذلك؛ ليعتبر بها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب؛ بل يروي كثيراً من الصدق، فيُروى حديثه، وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً؛ بل يجب التبين في خبره كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [المحذرات: ٦]، فيروى لتُنظر سائر الشواهد هل تدل على الصدق أو الكذب؟^(١).

(ومثّل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر^(٢)؛ فإنه كان من أكثر)

(١) «منهاج السنة النبوية»: (١٥/٤).

(٢) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي محدث ديار مصر مع الليث ولد: سنة خمس، ٩٦هـ، وطلب العلم في صباه، ولقي الكبار بمصر والحرمين، وتوفي سنة ١٧٤هـ. وقد اختلف أهل العلم في تعديله وجرحه.

فممن عدّله: سفيان الثوري قال عنه: عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع، وقال الإمام أحمد: ما كان محدث مصر، إلا ابن لهيعة. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٤٧٧/٢)، و: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٨).

وممن جرحه: عبد الرحمن بن مهدي حيث قال فيه: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلاً ولا كثيراً وقال بشر بن السري ليحيى بن سعيد القطان: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٤٧٦/٢).

ومن أهل العلم من ذهب إلى اعتبار حادثة احتراق كتبه فيصلاً للحكم على مروياته، فما رواه قبلها فليس بضعيف وما رواه بعدها كُتب عنه، قال الحاكم النيسابوري: «لم يقصد الكذب وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ» انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٧٨/٥).

ونقل محمد بن إدريس عن كتاب أبي الوليد بن أبي الجارود عن يحيى بن معين قال: «ابن لهيعة يكتب عنه ما كان قبل احتراق كتبه» «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٣٩/٧).

الناس حديثاً ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط)، الغلط: هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، وقال بعضهم: الغلط أن يسهو عن ترتيب الشيء وإحكامه^(١)، (فصار يُعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيراً ما يقترن هو والليث بن سعد^(٢) والليث حجة ثبّت إمام)، المعنى: أنه يُذكر معه عند ذكر المحدثين في الديار المصرية، أو: يقترن معه في الأسانيد فيقال: حدثنا الليث وابن لهيعة، كما هو معلوم من كتب السنة، وهو المقصود بالاقتران حينما يقولون: خرّج له فلان مقروناً، أي مقروناً بغيره في الإسناد، والله أعلم.



(١) انظر: «معجم الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري ص: (٣٩٠).

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات في شعبان سنة ١٧٥هـ. «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (٤٦٤).

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا: علم علل الحديث وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف؛ إما بسبب ظاهر، [أو خفي]، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، وأنه صلى في البيت ركعتين وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً؛ وكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط، وكذلك أنه اعتمر أربع عُمَر، وعلموا أن قول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب، مما وقع فيه الغلط، وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: كنا يومئذ خائفين، مما وقع فيه الغلط، وإن ما وقع في بعض طرق البخاري «أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر» مما وقع فيه الغلط وهذا كثير.

الشرح

وقوله: (وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ)، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «المراد به: مَنْ لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ، على رأي بعض أهل الحديث، أو إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه

أو عدمها، بأن كان يعتمدُها فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط»^(١).

(فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها)، قال أ. د. محمد بازمول حفظه الله: «مراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ تقرير أن أهل الحديث كما يقولون حديث الضعيف إذا قامت القرائن المقتضية تقويته، قد يضعفون من حديث الثقة ما قامت القرائن على اختلال ضبطه فيه، فهذا الأمر سُلِّمَ لهم هم المختصون به دون سائر الناس فالتسليم لهم واتباعهم فيه هو الأصل إذ يُرجع في كل فنٍّ إلى أهله وهم يقررون أن الحديث الآحادي المحتف بالقرائن إذا صحَّ مطلقاً عن رسول الله ﷺ أفاد العلم وأوجب العمل»^(٢).

(ويسمون هذا: علم علل الحديث)، العلة في اصطلاح أئمة الحديث: عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أي: قدحت في صحته، وهذا تعريف أغلبي لليلة وإلا فقد يعمل أهل الحديث بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلمون بما لا يؤثر في صحة الحديث^(٣)، كأن يروي العدل الضابط عن تابعي مثلاً عن صحابي حديثاً فيرويه عدل ضابط غيره مساوٍ له في عدالته وضبطه وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإنَّ مثل هذا يسمى علة عندهم لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه ولكنها

(١) «نزهة النظر» ص: (١٢٩).

(٢) «شرح مقدمة في أصول التفسير» ص: (٤٠).

(٣) انظر: «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني: (٢٢/٢).

غير قاذحة لجواز أن يكون التابعي سمعه من صحابين معاً^(١).

(وهو من أشرف علومهم)، قال ابن الصلاح رحمته الله: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»^(٢)، وقال العلائي رحمته الله: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلگًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غايصًا، واطلاعا حاييًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم»^(٣)، **(بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلظ فيه، وغلظ فيه عرف؛ إما بسبب ظاهر، [أو خفي]^(٤) كما عرفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال)**، لما ورد في حديث يزيد بن الأصم قال: حدثتني ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال» قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس رضي الله عنهما. رواه مسلم^(٥).

وقوله: **(وأنه صلى في البيت ركعتين)**، أخرجه أحمد، وصحح إسناده أحمد شاكر^(٦).

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/٢٣٥-٢٣٦).

(٢) «علوم الحديث» ص: (٨١).

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٢/٧٧٧).

(٤) هذه الزيادة يتم بها كلام ابن تيمية رحمته الله، وقد أثبتتها: طاهر بن صالح الجزائري ثم الدمشقي، (ت: ١٣٣٨هـ)، في: «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: (١/٣٢٨).

(٥) «صحيح مسلم» برقم: (١٤١١).

(٦) «المسند» برقم: (٤/٥١٦).

وقوله: **(وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً)**، رواها البخاري ومسلم^(١)، **(وكونه لم يصل)**، وهذه الرواية في الصحيحين^(٢)، وتقدير الكلام: وجعلوا كونه لم يصل أي: في البيت ركعتين **(مما وقع فيه الغلط)**، وإذا تعارضت أقوال الثقات في مسألة من المسائل فإن من أوجه الترجيح التي ذكرها علماء أصول الفقه: ترجيح قول صاحب القصة على غيره.

قال القاضي أبو يعلى عند كلامه عن وجوه الترجيح من ناحية الإسناد: «الثالث: أن يكون أحد الراويين مباشراً لما رواه؛ لأنّ المباشر أعرف بالحال، ومثاله ما قلناه في رواية أبي رافع أنّ النبي ﷺ: (نكح ميمونة وهو حلال) أنه أولى من رواية ابن عباس: (أنه نكحها وهو حرام)؛ لأنّ أبا رافع كان السفير بينهما، والقابل لنكاحها لرسول الله ﷺ.

الرابع: أن يكون أحد الراويين صاحب القصة، كميمونة، قدمنا قولها: تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان، على قول ابن عباس؛ لأنها المعقود عليها، فهي أعرف بوقت عقدتها من غيرها لاهتمامها به ومراعاتها لوقته»^(٣).

وذهب بعض أهل العلم إلى إمكان الجمع بين هذه الأحاديث بحمل حديث ابن عباس على أنّ النبي ﷺ كان محرماً بمعنى: أنه دخل في

(١) «صحيح البخاري» برقم: (١٨٣٧)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٤١٠).

(٢) «صحيح البخاري» برقم: (٣٩٨)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٣٣٠).

(٣) «العدة في أصول الفقه»: (١٠١٩/٣).

حرمة لا تهتك، وهي حرمة الشهر الحرام، فمن المعلوم أن عمرة القضاء كانت في الشهر الحرام، وهو ذو القعدة من سنة سبع، ولا خلاف بين أهل اللسان العربي في إطلاق الإحرام على الدخول في حرمة لا تهتك كالدخول في الشهر الحرام، أو في الحرم أو غير ذلك^(١).

وإذا تعارضت أقوال الثقات في مسألة من المسائل فإن من أوجه الترجيح التي ذكرها علماء أصول الفقه: تقديم قول المثبت على النافي لأن مع المثبت زيادة علم.

قال المرداوي رحمته الله: «يرجح المثبت على النافي عند أحمد، والشافعي، وأصحابهما، وغيرهم، وجزم به القاضي في العدة، وابن عقيل في الواضح، وأبو الخطاب في التمهيد، والموفق في الروضة، وغيرهم من الأصحاب، وغيرهم. قال البرماوي: يرجح عند الفقهاء، كدخوله البيت، قال بلال: (صلى فيه)، وقال أسامة: (لم يصل)، وكذا ابن عباس، فأخذ بقول بلال وسن الصلاة في البيت المشرف»^(٢).

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله: «رواية ابن عمر عن بلال عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في الكعبة أولى من رواية ابن عباس عن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل فيها لأنها زيادة مقبولة وليس قول من قال: لم يفعل بشهادة، وهذا أصل من أصول الفقه في الشهادة إذا تعارضت في نحو هذا فأثبت قوم شيئاً ونفاه آخرون كان القول قول المثبت دون النافي

(١) انظر: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»: للشنقيطي (٥/٢١).

(٢) «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه»: (٨/٤١٨٦).

لأنَّ النافي ليس بشاهد هذا إذا استويا في العدالة والإتقان والقول في قبول زيادة الزائد في أخبار على نحو هذا لأنَّ الزيادة كشهادة مستأنفة»^(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة، ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط، ونسبته إلى الوهم، قال البخاري وغيره من الأئمة: والقول قول بلال؛ لأنه مثبت شاهد صلاته، بخلاف ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا»^(٢).

وقوله: **(وكذلك أنه اعتمر أربع عُمَر، وعلموا أن قول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب)**، رواية اعتمر النبي ﷺ أربع عمر، وقول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب أخرجهما البخاري ومسلم^(٣)، **(مما وقع فيه الغلط)**، ومنشأ الغلط بيَّنه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «أما عذر من قال: اعتمر في رجب، فحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، «أن النبي ﷺ اعتمر في رجب» متفق عليه، وقد غلَّطته عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وغيرها، كما في الصحيحين عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناه عن صلاتهم. فقال: بدعة. ثم قلنا له: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ قال: أربعاً. إحداهن في رجب، فكرهنا أن نرد عليه، قال: وسمعنا استنان عائشة أم المؤمنين في الحجرة، فقال عروة: يا أمه، أو يا أمَّ المؤمنين، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت:

(١) «التمهيد»: (٣١٦/١٥-٣١٧).

(٢) انظر: «زاد المعاد»: (٢/٢٧٣).

(٣) «صحيح البخاري» برقم: (١٧٧٥)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٢٥٣).

ما يقول؟ قال: يقول: «إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر، إحداهن في رجب. قالت يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر عمرة قط إلا وهو شاهد، وما اعتمر في رجب قط»^(١) «^(٢)».

وقوله: (وعلّموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع)، كما ورد ذلك في الصحيحين^(٣).

وقد حجَّ النبي ﷺ قارئاً، فالمرد بالتمتع هنا: القران، فإنه يطلق عليه.

قال ابن القيم رحمه الله: «ومراده بالتمتع هنا بالعمرة إلى الحج: أحد نوعيه، وهو تمتع القران فإنه لغة القرآن، والصحابة الذين شهدوا التنزيل والتأويل شهدوا بذلك، ولهذا قال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فبدأ فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج»، وكذلك قالت عائشة، وأيضا: فإن الذي صنعه رسول الله ﷺ هو متعة القران بلا شك، كما قطع به أحمد،

ويدل على ذلك أن عمران بن حصين قال: «تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه». متفق عليه^(٤) «^(٥)».

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «أما الأحاديث الدالة

(١) «صحيح البخاري» برقم: (١٧٧٦)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٢٥٥).

(٢) «زاد المعاد»: (١١٨/٢).

(٣) «صحيح البخاري» برقم: (١٥٦٣)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٢٢٣).

(٤) «صحيح البخاري» برقم: (٤٢٤٦)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٢٢٦).

(٥) «زاد المعاد»: (١٠٧/٢).

على أنه كان متمتعاً فلا إشكال فيها لأنَّ السلف يطلقون اسم التمتع على القران من حيث إن فيه عمرة في أشهر الحج مع الحج»^(١).

(وأن قول عثمان لعلي: كنا يومئذ خائفين^(٢) مما وقع فيه الغلط)،

ووجه الغلط: أنَّ عثمان رضي الله عنه كان ينهى عن المتعة، وكان علي رضي الله عنه يأمر بها، فقال عثمان لعلي كلمة، ثم قال علي: لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أجل ولكننا كنا خائفين، والصواب: أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان خائفاً عندما تمتع ولذا لم يأخذ الناس برواية عثمان رضي الله عنه ومن وافقه.

قال ابن القيم رحمته الله: «وصحَّ عن عمر، وعثمان، ومعاوية رضي الله عنهم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج، وصحَّ عنهم النهي عن التمتع، فأخذ الناس بروايتهم وتركوا رأيهم»^(٣).

وقوله: **(وأنَّ ما وقع في بعض طرق البخاري «أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر»)**، ما ذكره المؤلف رحمته الله رواه بمعناه، واللفظ الوارد في الصحيح: (وإنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها فتقول هل من مزيد ثلاثا حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول قط قط قط)^(٤)، **(مما وقع فيه الغلط)**، ما عزاه ابن تيمية للبخاري، قال عنه ابن القيم رحمته الله: «فهذا غير محفوظ، وهو مما انقلب

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»: (٤/٣٦٢).

(٢) «صحيح البخاري» برقم: (١٨٣٧)، و«صحيح مسلم» برقم: (١٢٢٣).

(٣) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (٤/٤٠٤).

(٤) «صحيح البخاري»، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: (إنَّ رحمة الله قريب من المحسنين)، برقم: (٧٠١١).

لفظه على بعض الرواة قطعاً»^(١)، وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وقال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقاً، وأما النار فيضع فيها قدمه، قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقاً إلا هذا. انتهى، وقد قال جماعة من الأئمة: إن هذا الوضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني»^(٢).

وقوله: **(وهذا كثير)**، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وله نظائر من الأحاديث المقلوبة من المتن»^(٣).



(١) «أحكام أهل الذمة»: (١١٠٦/٢).

(٢) «فتح الباري»: (٤٣٧/١٣).

(٣) «أحكام أهل الذمة»: (١١٠٦/٢).

والناس في هذا الباب طرفان: طرفٌ من أهل الكلام ونحوهم، ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله: لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به. وطرفٌ ممن يدّعي اتباع الحديث والعمل به: كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم مع أنّ أهل العلم بالحديث يعرفون أنّ مثل هذا غلط.

الشرح

وقوله: (والناس في هذا الباب طرفان)، أي: في باب التعامل مع الأحاديث النبوية الشريفة، ومع أخبار الآحاد من جهة إفادتها العلم أو الظن طائفتان: (طرفٌ من أهل الكلام ونحوهم، ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله: لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به)، ومن أمثلة ذلك ردُّ أهل الكلام للأحاديث الصحيحة الصريحة المحكمة الواردة في إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وتكليمه لعباده، واستواءه على عرشه، وعلوه على المخلوقات، وعموم قدرته على كل شيء، مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم بالحديث،

ومقابلتها بالكذب، والتحريف والتأويل^(١).

وأهل الكلام لا عناية لهم بعلم الحديث، وقد حصل منهم ردُّ الأحاديث والتشكيك في صحتها بشبهات ظنوها حقًا وهي من أبطل الباطل، وقد قيل: إنَّ من أسباب تسميتهم بأهل الكلام لأنهم يتكلمون بكلام صِرْفٍ لا يستند للوحي، وليس تحته عمل^(٢).

ومن أمثلة قلة عنايتهم بالحديث: قول الدارمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سياق إبطاله دعوى بشر المريسي أن الزنادقة وضعوا اثني عشر ألف حديث رَوَّجوها على أهل الحديث، قال: «فيقال لك أيها المعارض: ما أَقْلَ بَصَرَكَ بأهل الحديث وجهابذته، ولو وَضَعَتِ الزنادقةُ اثني عشر ألف حديث ما تروج لهم على أهل البصر بالحديث منها حديث واحد، ولا تقديم كلمة، ولا تأخيرها، ولا تبديل إسناد مكان إسناد، ولو قد صَحَّفُوا عليهم في حديثٍ لاستبانَ ذلك عندهم وَرَدَّ في نحورهم»^(٣).

(وطرفٌ ممن يدَّعي اتباع الحديث والعمل به: كلما وجد لفظًا في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثًا بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته)، فهؤلاء يتمسكون بكل ما صحَّ عندهم، مع أنَّ ما يحتجُّون به قد تكون فيه علة خفية في سنده أو متنه، أو يكون منسوخًا ونحو ذلك، فيعارضون بالأحاديث المعلولة نصوصًا أخرى هي أصحَّ منها، ونتج عن صنيعهم هذا فتح باب العمل

(١) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم: (١/٥٤).

(٢) انظر: «المعتزلة» لزهدي جار الله ص: (٣٤٦).

(٣) «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي»: (٢/٦٨٢).

بالأقوال الشاذة والمسائل الغريبة، وما كان العمل على خلافه، وكل ذلك بسبب اعتقاد صحة هذه النصوص كلها عن النبي ﷺ.

وعليه فمن المهم عدم الحكم على الأحاديث بمجرد ظهور الصحة على أسانيدها بل لا بد من مراعاة أمرين:

الأول: معرفة قرائن الترجيح عند حفاظ الحديث ونقّاده وهي كثيرة لا حصر لها.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ووجه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده والله أعلم»^(١).

الثاني: مراعاة ما جرى عليه العمل عند علماء الأمة فهو من جملة المرجّحات عند أهل العلم.

قال ابن أبي الزناد رحمه الله: «كان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يجمع الفقهاء ويسألهم عن السنن والأقضية التي يعمل بها فيثبتها وما كان منه لا يعمل به الناس ألغاه، وإن كان مخرجه من ثقة»^(٢).

وقد سئل ابن حجر الهيثمي رحمه الله سؤالاً صورته: ما معنى قولهم في

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٢/٧١٢).

(٢) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض: (١/٤٦).

تكبير العيد وفي الشهادات الأشهر كذا والعمل على خلافه وكيف يعمل بخلاف الراجح؟

فأجاب بقوله: «إنَّ الترجيح تعارض لأنَّ العمل من جملة ما يرجح به وإن لم يستقل حجة فلما تعارض في المسألة الترجيح من حيث دليل المذهب والترجيح من حيث العمل لم يستمر الترجيح المذهبي على رجحانيته لوجود المعارض فساغ العمل بما عليه العمل»^(١).

وقوله: (حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة)، وصنيعهم هذا هو طريق المتكلمين سواء بسواء، وإن ادَّعى فاعله اتِّباع الحديث والعمل به، فإنَّ صدق الدعوى يستلزم تعظيم النصوص الشرعية والعمل بها لا التكلف في صرفها عن ظاهرها بالتأويلات الباردة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فلو رأيتها، [يعني: النصوص الشرعية]، وهم يلوكونها بأفواههم وقد حلت بها المثالات وتلاعبت بها أمواج التأويلات وتقاذفت بها رياح الآراء واحتوشتها رماح الأهواء ونادى عليها أهل التأويل في سوق من يزيد فبذل كلُّ واحد في ثمنها من التأويلات ما يريد فلو شاهدها بينهم وقد تخطفتها أيدي الاحتمالات ثم قيدت بعدما كانت مطلقة بأنواع الإشكالات وعزلت عن سلطنة اليقين وجعلت تحت حكم تأويل الجاهلين»^(٢).

(١) «الفتاوى الفقهية الكبرى»: (٤/٢٩٩-٣٠٠).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/٢٩٧).

(أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط)، المقصود بهم أهل العلم بعلل الحديث، قال العلائي رحمته الله: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلماً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم»^(١).



(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (٢/٧٧٧).

وكما أنَّ على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك، مثل: ما يُقطع بكذب ما يرويه الوضّاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل، مثل: حديث يوم عاشوراء وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبيًا.

الشرح

قوله: (وكما أنَّ على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك)، أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله لبعض العلامات التي يُعرف بها وضع الحديث الشريف بقوله: «وبالجملة فالأحاديث التي ينقلها كثير من الجهال لا ضابط لها، لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل، ومنها ما يعرف كذبه بالعادة، ومنها ما يعرف كذبه بأنه خلاف ما علم بالنقل الصحيح ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرى»^(١).

وقال ابن القيم رحمته الله: «وسئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك مَنْ تَصَلَّحَ في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلّى الله عليه وآله وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٨/١٠٥).

ويكرهه ويشعره للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهدية وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه؛ فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم^(١).

وقوله: **(وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك، مثل: ما يُقطع بكذب ما يرويه الوضّاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل)**، أهل البدع أصحاب غلو في فضائل الأعمال والأشخاص، ومن البواعث على ذلك عند بعضهم الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب.

قال السيوطي رحمه الله: «وروى ابن حبان في الضعفاء، عن ابن مهدي، قال: قلت لميسرة ابن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها، وكان غلام خليل يتزهد ويهجر شهوات الدنيا، وغلقت أسواق بغداد لموته، ومع ذلك كان يضع الحديث، وقيل له عند موته: حسن ظنك؟ قال: كيف لا، وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثاً»^(٢).

(١) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» ص: (٤٣-٤٤).

(٢) «تدريب الراوي»: (١/٣٣١).

وقال مصطفى السباعي رحمته الله: «وأول معنى طَرَفَهُ الوُضَاعُ في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال: إِنَّ أول من فعل ذلك الشيعة على اختلاف طوائفهم»^(١).

والوضع في باب الفضائل يكثر عند الشيعة، كما قال الحافظ أبو يعلى الخليلي (ت: ٣٣٦هـ) رحمته الله: «قال بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته، فزاد على ثلاثمائة ألف»^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله: «ولا تستبعد هذا، فإنك لو تتبع ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال»^(٣).

وقوله: (مثل: حديث يوم عاشوراء)، وهو ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله: «من وسَّع على عياله يوم عاشوراء، لم يزل في سعة سائر سنته» رواه البيهقي والطبراني وغيرهما^(٤)، قال الإمام أحمد رحمته الله: «لا يصح هذا الحديث»^(٥).

(وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبياً)، ومما يدل على كذبه أن الأنبياء صفوة الخلق على الإطلاق، ولا يمكن لأحد من الخلق مهما بلغ اجتهاده في العبادة أن يبلغ منزلتهم.

(١) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: (٧٥).

(٢) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، (١/٤٢٠).

(٣) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» ص: (١١٦).

(٤) «شعب الإيمان» برقم: (٣٥١٣)، «المعجم الكبير»: (١٠/٧٧).

(٥) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم ص: (١١١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والصلاة فيه [أي: عاشوراء]، وغير ذلك من فضائله لا يصح منها شيء ولا حديث واحد»^(١).



(١) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» ص: (١١١).

وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة: مثل: الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم، والثعلبي: هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحدي صاحبه: كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، والبغوي: تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعية والآراء المبتدعة.

الشرح

قوله: (وفي التفسير من هذه الموضوعات^(١) قطعة كبيرة^(٢))، وفي هذا ما يدلُّ على سعة اطلاع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، فمثل هذا الكلام لا يمكن أن يُقال دون استقراء، ومما يدل على سعة قراءة

(١) الموضوعات: جمع موضوع وهو: «الحديث الذي لم يصدر عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، وأضيف إليه خطأ أو عمداً، جهلاً أو كيداً، ويدخل في الموضوع: المكذوب على غير النبي ﷺ»، كما قال الشيخ صالح العصيمي في إصلاحاته على البيهقيونية:

وَالْكَذِبُ الْمُحْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ الْمَوْضُوعُ

انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص: (٨٩)، و: «تدريب الراوي» للسيوطي: (١/٢٣٤)، و: «تنزيه الشريعة» للكناني: (١/٢٣٤)، الشرح الصوتي للبيت في: «شرح صفوة الملح بشرح منظومة البيهقيونية».

(٢) القطعة: «الْحَصَّةُ مِنَ الشَّيْءِ». «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٢/٧٤٦).

ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ قَوْلُهُ عَنْ نَفْسِهِ: «وَقَدْ طَالَعْتُ التَّفَاسِيرَ الْمُنْقُولَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمَا رَوَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَوَقَفْتُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْكُتُبِ الْكُبَارِ وَالصَّغَارِ، أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ تَفْسِيرٍ»^(١).

وَقَالَ الصَّفْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «حَكَى لِي مِنْ سَمْعِهِ يَقُولُ: إِنِّي وَقَفْتُ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ تَفْسِيرًا أَسْتَحْضِرُ مِنَ الْجَمِيعِ الصَّحِيحِ الَّذِي فِيهَا»^(٢)، (مِثْلُ: الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ^(٣)، وَالوَاحِدِيُّ^(٤)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) فِي فُضَائِلِ

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٩٤/٦).

(٢) «الوافي بالوفيات»: (١١/٧).

(٣) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثَّعْلَبِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ: مُفَسِّرٌ، مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ لَهُ اشْتِغَالٌ بِالتَّأْرِيخِ، مِنْ كُتُبِهِ: عَرَائِصُ الْمَجَالِسِ فِي قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْكَشَفُ وَالْبَيَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَيَعْرِفُ بِتَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٤٢٧هـ. انْظُرْ: «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» (٧٩/١)، وَ: «إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ» (١٥٤/١).

(٤) وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُتَوَيْةٍ، مُفَسِّرٌ، عَالِمٌ بِالْأَدَبِ، نَعْتُهُ الذَّهَبِيُّ بِإِمَامٍ عُلَمَاءِ التَّأْوِيلِ. كَانَ مِنْ أَوْلَادِ التَّجَارِ أَصْلَهُ مِنْ سَاوَةِ بَيْنَ الرِّيّ وَهَمْدَانَ وَمَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ بِنَيْسَابُورَ سَنَةَ ٤٦٨هـ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْبَسِيطُ وَالْوَسِيطُ وَالْوَجِيزُ كُلُّهَا فِي التَّفْسِيرِ، وَأَسْبَابُ النُّزُولِ وَشَرْحُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى. انْظُرْ: «النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ»، (١٠٥/٥)، وَ: «إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ»، (٢٢٣/٢)، «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٣٤٠/١٨).

(٥) وَهُوَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْخَوَارِزْمِيِّ الزَّمَخْشَرِيِّ، جَارُ اللَّهِ، مَعْتَزَلِي الْعَقِيدَةِ، لَهُ عَنَایَةٌ بِاللُّغَةِ وَالْأَدَابِ. وَلَدَ فِي زَمَخْشَرٍ، مِنْ قَرْيَةِ خَوَارِزْمَ، وَسَافَرَ إِلَى مَكَّةَ فَجَاوَرَ بِهَا زَمَانَ فَلَقِبَ بِجَارِ اللَّهِ، وَتَنَقَّلَ فِي الْبُلْدَانِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْجَرَجَانِيَةِ مِنْ قَرْيَةِ خَوَارِزْمَ فَتُوْفِيَ فِيهَا سَنَةَ ٥٣٨هـ، مِنْ أَشْهُرِ كُتُبِهِ: الْكَشَافُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ وَالْمَفْصَّلُ. انْظُرْ: «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» (١٦٨/٥)، وَ: «مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» (١٢٦/١٩).

سور القرآن سورة سورة^(١)، ولعل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ يشير إلى ما رواه الحاكم بسنده إلى عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة الجامع: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني قد رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة^(٢)، **(فإنه موضوع باتفاق أهل العلم)**، قال العجلوني رَحِمَهُ اللهُ: «ومن الأحاديث الموضوععة أحاديث وضعها بعض الزنادقة أو جهلة المتصوفة في فضائل السور إلا ما استثني، ولا يغتر بذكر الواحدي والثعلبي والزمخشري والبيضاوي لها في تفاسيرهم، كما نبه على ذلك الحفاظ»^(٣)، وقال أيضًا: «وباب فضائل القرآن من قرأ سورة كذا فله كذا من أول القرآن إلى آخره سورة سورة وفضيلة قراءة كل سورة روي ذلك وأسندوه إلى أبي بن كعب، ومجموع ذلك مفترى وموضوع بإجماع أهل الحديث»^(٤).

وقوله: **(والثعلبي: هو في نفسه كان فيه خير ودين)**، الخيرية والديانة لا بدَّ من توافرها في المفسر.

(١) انظر على سبيل المثال: فضل سورة الأنفال والتوبة في: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي، (٣٢٤/٤)، و: «التفسير الوسيط»، للواحدي، (٤٤٣/٢)، و: «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» للزمخشري: (١٣٦/٢).

(٢) انظر: «المدخل إلى كتاب الإكليل» ص: (٥٤).

(٣) «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»: (٥١٠/٢).

(٤) «المصدر السابق»: (٤١٩/٢)، وانظر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم ص: (١٣)، و: «الموضوعات» لابن الجوزي: (٤١/١)، و: «الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوععة» للسيوطي: (٣٩٠/٢).

قال القرطبي رحمته الله مبيناً بعض آداب المفسر لكلام الله تعالى: «وينبغي له أن يأخذ نفسه بالتصاوت عن طرق الشبهات، ويقل الضحك والكلام في مجالس القرآن وغيرها بما لا فائدة فيه، ويأخذ نفسه بالحلم والوقار. وينبغي له أن يتواضع للفقراء، ويتجنب التكبر والإعجاب، ويتجافى عن الدنيا وأبنائها إن خاف على نفسه الفتنة، ويترك الجدل والمرء، ويأخذ نفسه بالرفق والأدب. وينبغي له أن يكون ممن يؤمن شره، ويرجى خيره ويسلم من ضره، وألا يسمع ممن نم عنده، ويصاحب من يعاونه على الخير ويدله على الصدق ومكارم الأخلاق ويزينه ولا يشينه»^(١).

ومع أهمية تحلي المفسر بالخيرية والديانة إلا أنها وحدها غير كافية فيه، بل لا بد أن تتوافر في المفسر الشروط العلمية، ومنها علمه بالسنة النبوية رواية ودراية.

قال النووي رحمته الله: «ويحرم تفسيره بغير علم والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها والأحاديث في ذلك كثيرة والإجماع منعقد عليه، وأما تفسيره للعلماء فجائز حسن والإجماع منعقد عليه فمن كان أهلاً للتفسير جامعاً للأدوات حتى التي يعرف بها معناه وغلب على ظنه المراد فسرته إن كان مما يدرك بالاجتهاد كالمعاني والأحكام الجلية والخفية والعموم والخصوص والإعراب وغير ذلك، وإن كان مما لا يدرك بالاجتهاد كالأمر التي طريقها النقل وتفسير الألفاظ اللغوية فلا يجوز الكلام فيه إلا بنقل صحيح من جهة المعتمدين من أهله وأما من كان ليس من أهله

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (١/٢١).

لكونه غير جامع لأدواته فحرام عليه التفسير لكن له أن ينقل التفسير عن المعتمدين من أهله»^(١).

وقوله: (وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع)، حاطبُ الليل هو: الذي «لَا يَتَفَقَّدُ كَلَامَهُ كَالْحَاطِبِ بِاللَّيْلِ الَّذِي يَحِطُّ كُلَّ رَدِيءٍ وَجَيْدٍ لِأَنَّهُ لَا يُبْصِرُ مَا يَجْمَعُ فِي حَبْلِهِ»^(٢).

وقوله: (والواحد صاحب: كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف)، قال الكتاني رَحِمَهُ اللهُ عَنْ تَفْسِيرِي الْوَاحِدِي وَشَيْخِهِ الثَّعْلَبِيِّ: «الواحد النيسابوري واحد عصره في التفسير المتوفى: بنيسابور سنة ثمان وستين وأربعمائة وهو من تلاميذ أبي إسحاق الثعلبي لازمه وغيره وله التصانيف الثلاثة في التفسير البسيط والوسيط والوجيز وأسباب النزول وغيرها من الكتب، ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث بل في تفسيريهما وخصوصًا الثعلبي أحاديث موضوعة وقصص باطلة»^(٣).

والواحد أشعري العقيدة، ومما يدل على ذلك قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَالْهُكْمُ لِلَّهِ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] قال: «قال أصحابنا: حقيقة الواحد في وصف الباري سبحانه أنه واحد لا قسيم له في ذاته ولا بعض له في وجوده بخلاف

(١) «التيان في آداب حملة القرآن»: (١٦٥-١٦٦).

(٢) «تهذيب اللغة»، (٤/٢٢٨).

(٣) «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» ص: (٧٨-٧٩).

الجملة التي يطلق عليها لفظ الواحد مجازًا كقوله: دار واحدة، وشخص واحد، وعبرَ بعض أصحابنا عن التوحيد فقال: هو نفي الشريك والقسيم والشبيه فالله واحد في أفعاله لا شريك له يشاركه في إثبات المصنوعات وواحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا يشبهه الخلق فيها»^(١).

وقال في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: «فمعنى العلو في صفة الله تعالى: اقتداره وقهره واستحقاقه صفات المدح»^(٢).

وقوله: (والبغوي^(٣) تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة)، هذا توثيق في الجملة، وفي تفسيره رحمه الله شيء من الاحتجاج بما لا يصح.

قال الكتاني رحمه الله: «وقد يوجد فيه من المعاني والحكايات ما يحكم بضعفه أو وضعه»^(٤).

وقال د. محمد السيد حسين الذهبي رحمه الله: «وقد لاحظت على هذا التفسير أنه يروى عن الكلبي وغيره من الضعفاء، كما لاحظت أنه

(١) «التفسير البسيط»: (٣/٤٥٩).

(٢) «المصدر السابق»: (٤/٣٧١).

(٣) الحسين بن مسعود بن محمد العلامة، محيي السنة، أبو محمد البغوي، ويعرف بابن الفراء تارة، وبالفراء أخرى، أحد الأئمة، وكان دينًا عالمًا عاملاً على طريقة السلف، قال الذهبي: كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه، تُوفي بمرور الروذ، في شوال سنة: ٥١٦ هـ، ودفن عند شيخه، قال الذهبي: ولم يحج، قال: وأظنه جاوز الثمانين. «طبقات الشافعية»، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة: (١/٢٨١).

(٤) «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة»، ص: (٧٨).

يتعرض للقراءات، ولكن بدون إسرافٍ منه في ذلك، كما أنه يتحاشى ما ولع به كثير من المفسرين من مباحث الإعراب، ونكت البلاغة، والاستطراد إلى علوم أخرى لا صلة لها بعلم التفسير، وإن كان في بعض الأحيان يتطرق إلى الصناعة النحوية ضرورة الكشف عن المعنى، ولكنه مقلٌّ لا يكثر، ووجدته يذكر أحياناً بعض الإسرائيليات ولا يُعَقِّب عليها ووجدته يورد بعض إشكالات على ظاهر النظم ثم يجيب عنها، كما وجدته ينقل الخلاف عن السلف في التفسير ويذكر الروايات عنهم في ذلك، ولا يُرَجِّح رواية على رواية، ولا يُضَعِّف رواية ويُصحح أخرى^(١).

وقد وقع رحمته في تأويل بعض الصفات، وإن كان الغالب عليه الإثبات.

قال محمد الحمود النجدي عن تفسير البغوي رحمته: «وفي تفسيره الغالب عليه الإثبات، لكن وقع منه التأويل في بعض الصفات كالرحمة والحياء والغضب، فأوّل الرحمة بإرادة الله تعالى الخير لأهله^(٢)، وأوّل الحياء بالترك والمنع^(٣)، والغضب بإرادة الانتقام^(٤)»^(٥).

وعلى العموم فالكتاب في جملته أحسن وأسلم من كثير من كتب التفسير وهو متداول بين أهل العلم، وله شأنٌ عندهم.

(١) «التفسير والمفسرون»: (١٧٠/٢١).

(٢) (١٨/١).

(٣) (٤٣/١).

(٤) (٢٣/١).

(٥) «القول المختصر المبين في مناهج المفسرين»، ص: (١٥).

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة مثل: الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة، وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم، ومثل ما روي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرَّحْمَٰنُ: ٧] أنه: علي، ﴿وَتَعِيَهَا أَذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الْمُلَقَّطَةُ: ١٢] أذنك يا علي.

الشرح

قوله: (والموضوعات في كتب التفسير كثيرة)، وقد ذكر أهل العلم جملة من الأسباب التي تحمل على وضع الأحاديث من أشهرها: إفساد الدين لما وقر في نفوسهم من الحقد على الإسلام وأهله، وهو صنيع الزنادقة والمنافقين، أو الوضع نصرة للأهواء والآراء، ومنه صنيع الرافضة، وغيرهم، أو الوضع لأجل الارتزاق به والتكسب، أو الوضع بقصد التقرب إلى الملوك والخلفاء والأمراء، أو وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب احتساباً للأجر عند الله تعالى ورغبة في حضّ النَّاسِ على عمل الخير واجتناب المعاصي فيما زعموا^(١).

(مثل: الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة)، ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يفتتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم^(٢).

(١) انظر: «إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر» لمحمد بن علي الأثيوبي: (١/٢٩٧-٣٠١).

(٢) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢٤٥) وقال: (ليس إسناده بذلك).

قال الحافظ ابن حجر: (وله طريق أخرى رواها الحاكم من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه بلفظ: كان يجهر في الصلاة وصححه وأخطأ في ذلك فإن عبد الله نسبه ابن المديني إلى وضع الحديث)^(١).

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله يرى سنية الإسرار بالبسملة وعدم صحة الأحاديث الواردة في جهر النبي صلى الله عليه وسلم بها^(٢).

وهذه المسألة وهي الجهر بالبسملة في الصلاة محل خلاف بين الفقهاء: فالحنفية والحنابلة يرون سنية قراءتها سرا في الصلاة السرية والجهرية، وهذا ما حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير، والحكم، وحماد، والأوزاعي، والثوري، وابن المبارك، لحديث أنس رضي الله عنه أنه قال: «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» رواه مسلم^(٣)، وذهب الشافعية إلى أن السنة الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها، فتقرأ على أنها آية من القرآن بدليل أنها تقرأ بعد التعوذ فكان سنتها الجهر كسائر الفاتحة، وحكى القاضي أبو الطيب وغيره عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والإسرار سواء، ويرى المالكية على المشهور كراهة استفتاح القراءة في الصلاة في الفرض دون النفل ببسم الله الرحمن الرحيم مطلقاً في أم القرآن

(١) «تلخيص الحبير»: (١/٢٣٤).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٢/٤١٦).

(٣) «صحيح مسلم» برقم: (٣٩٩).

وفي السورة التي بعدها سرًّا وجهراً^(١).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ: «والحقُّ أنَّه ليس في الجهر بالبسملة حديث صريح صحيح؛ بل صحَّ عنه رَحِمَهُ اللهُ الإِسْرَارُ بها من حديث أنس، وقد وَقَفْتُ له على عشر طُرُق ذَكَرْتُها في تخريج كتابي: صفة صلاة النَّبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ^(٢)، أكثرها صحيحة الأسانيد، وفي بعض ألفاظها التصريح بأنَّه رَحِمَهُ اللهُ لم يكن يجهر بها، وسندها صحيح على شرط مسلم، وهو مذهب جمهور الفقهاء، وأكثر أصحاب الحديث. وهو الحقُّ الذي لا ريب فيه»^(٣).

وقوله: (وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم)، وممن ذكره من المفسرين ابن جرير الطبري^(٤)، والسيوطي رحمهما الله^(٥).

وقوله: (ومثل ما روي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ أنه: علي)، وتفسير الهادي بأنه علي رَحِمَهُ اللهُ ذكره بعض المفسرين: كابن جرير الطبري^(٦)، والسيوطي^(٧)، وذكره بعض مفسري الشيعة في تفاسيرهم^(٨).

(١) انظر: «الفتاوى الهندية»: (١/٧٤)، و: «حاشية العدوي على شرح الرسالة»: (١/٢٢٨)، و: «المجموع»: (٣/٣٤١-٣٤٢)، «كشاف القناع»: (١/٣٣٥).

(٢) انظر: «أصل صفة صلاة النبي رَحِمَهُ اللهُ»: (١/٢٧٧-٢٨٢).

(٣) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» ص: (١٦٩).

(٤) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١٠/٤٢٥).

(٥) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٣/١٠٤-١٠٥).

(٦) «جامع البيان عن تأويل القرآن» (١٦/٣٥٧).

(٧) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٤/٦٠٨).

(٨) انظر: «الكافي» للكليني: (١/٢١٦).

والجمهور من المفسرين سلفًا وخلفًا على أن المنذر والهادي هو رسول الله ﷺ^(١)، وممن حكم عليه بالوضع البغوي رحمه الله^(٢).
 وقوله: ﴿وَعِيَّا أَذْنُ وَعِيَّةٌ﴾ **أَذْنُكَ يَا عَلِي**، رواه الثعلبي في تفسيره^(٣)، وغيره.

وممن حكم على التفسير الأول بالوضع البغوي رحمه الله^(٤)، وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا موضوع باتفاق أهل العلم»^(٥).



-
- (١) انظر: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لأبي شهبه ص: (٣٣٢).
 (٢) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (١/١٥).
 (٣) «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»: (١٠/٢٨).
 (٤) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (١/١٥).
 (٥) «منهاج السنة النبوية»: (٧/١٧١).

فصل

في النوع الثاني: الخلاف الواقع في التفسير من جهة الاستدلال
وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف، وهو: ما يعلم
بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا
بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.
فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد
فيها شيء من هاتين الجهتين مثل: تفسير عبد الرزاق ووكيع،
وعبد بن حُميد وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم ومثل تفسير
الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وأبي بكر
ابن المنذر وسفيان بن عيينة وسنيد وابن جرير وابن أبي حاتم،
وأبي سعيد الأشج وأبي عبد الله بن ماجه وابن مردويه.

الشرح

قوله: (وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف)، سبق بيان النوع
الأول وهو الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل.
وقوله: (وهو: ما يعلم بالاستدلال)، أي: بالعقل، أو الاجتهاد،
أيًا كان مستند المجتهد، سواء كان لغة، أو أسلوباً عربياً أو نحو ذلك،
(لا بالنقل)، أي: لا يتعلق بالنقل من الكتاب والسنة وأقوال السلف من
الصحابة والتابعين فإنه قد سبق بيان الخلاف فيه عند بيان النوع الأول.
وقوله: (فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير

الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإنَّ التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين)، في كلام شيخ الإسلام رحمه الله تنبيهه إلى أنَّ التفاسير التي تنقل أراء الصحابة والتابعين لا تجد فيه إشكالاً وخطأً من جهة الاستدلال؛ لانتفاء أسباب الخطأ عنها، فهي سالمة من اعتقاد مؤلفيها معاني فاسدة، ومن حمل أصحابها ألفاظ القرآن على تلك المعاني الفاسدة، وسالمة من تفسير القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به.

(مثل: تفسير عبد الرزاق^(١))، وتفسيره مطبوع، نشرته دار الكتب العلمية، بدراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، في ثلاثة أجزاء، وصدر عن مكتبة الرشد بالرياض بتحقيق: أ. د. مصطفى مسلم.

(ووكيع^(٢))، وتفسيره من رواية محمد بن إسماعيل الحساني، وذكره ابن النديم، والثعلبي، وابن حجر، والداودي، وغيرهم، وهو من

(١) ابن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ. قال أحمد: من سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال ابن عدي: رحل إليه أئمة المسلمين وثقاتهم، ولم نر بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع. مات سنة ٢١١هـ. عن ٨٥ سنة. انظر: «تاريخ البخاري الكبير» (٦/١٣٠)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٠٩)، «لسان الميزان» (٧/٢٨٧).

(٢) ابن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان: حافظ للحديث، ثبت، كان محدث العراق في عصره. ولد بالكوفة، سنة ١٢٩هـ، وتفقه وحفظ الحديث، واشتهر، له كتب، منها: تفسير القرآن والسنن والزهد، قال الإمام ابن حنبل: ما رأيت أحد أوعى منه ولا أحفظ، وكيع إمام المسلمين، توفي سنة ١٩٧هـ. انظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم: (٨/٣٦٨)، و: «تاريخ بغداد»: (١٣/٤٦٦).

التفاسير المفقودة^(١)، وقد سجّلت عدة رسائل علمية في جامعة أم القرى بعنوان: (وكيع بن الجراح أقواله ومروياته في التفسير).

(وعبد بن حُميد^(٢))، وتفسيره ذكره ابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، والداودي، وغيرهم وأصله مفقود، وتوجد منه قطعة مخطوطة على حاشية المجلد الثاني من تفسير ابن أبي حاتم عبارة عن مقتطفات من تفسير سورتي آل عمران والنساء، وقد طبعت في جزء لطيف في (١٣٦) صفحة، بعناية: مخلف بنيه العرف، وصدر عن دار ابن حزم ببيروت، عام ١٤٢٥هـ^(٣).

(وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم^(٤))، وتفسيره ذكره ابن المنذر النيسابوري^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، وغيرهما، وهو مفقود.

(ومثل تفسير الإمام أحمد)، وقد ذكر تفسيره الزجاج، وابن النديم، وابن الجوزي، وابن قدامة، وابن القيم، وابن رجب، وابن حجر، والداودي، وغيرهم^(٧).

(١) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (٩٤/١).

(٢) ابن نصر الكسي، أبو محمد: من حفاظ الحديث. قيل: اسمه عبد الحميد، من كتبه: تفسير للقرآن الكريم، توفي سنة: ٢٤٩هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»: (١٠٤/٢).

(٣) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (١٠٠/١).

(٤) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو، العثماني، مولاهم، أبو سعيد، الدمشقي، الملقب بدحيم، من الثقات الحفاظ المتقنين، مات سنة ٢٤٥هـ، وعمره ٧٥ سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (٤٧١/١).

(٥) «كتاب تفسير القرآن»: (٥٥٨/٢).

(٦) «تفسير القرآن العظيم»: (٩٩/١).

(٧) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (٩٨/١).

وقد سبقت الإشارة إلى ذكر الخلاف في ثبوت نسبته إليه وعدم ذلك.

(وإسحاق بن راهويه^(١))، وتفسيره ذكره ابن النديم، وابن حجر، والداودي وغيرهم، وسجلت فيه رسالة ماجستير بعنوان (مرويات الإمام ابن راهويه في التفسير: جمعا ودراسة) للباحث: ياسين قوماي، في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة^(٢).

(وبقي بن مخلد^(٣))، وتفسيره ذكره الذهبي، وابن كثير، والسيوطي، والداودي، وغيرهم^(٤).

(وأبي بكر ابن المنذر^(٥))، وتفسيره توجد منه قطعة مطبوعة في دار المآثر بالمدينة النبوية.

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد ابن حنبل ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ٢٣٨هـ، وله اثنتان وسبعون. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر (٩٩).

(٢) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (٩٦/١).

(٣) ابن يزيد، أبو عبد الرحمن، الأندلسي القرطبي: حافظ مفسر محقق، من أهل الأندلس. له تفسير قال عنه ابن بشكوال: لم يؤلف مثله في الإسلام، توفي سنة: ٢٧٦هـ. انظر: «الصلة»، (١٢١)، و: «تذكرة الحفاظ»، (٢/١٨٤).

(٤) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (١٠١/١).

(٥) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر: فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة. قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها. منها المبسوط في الفقه، والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف والإشراف على مذاهب أهل العلم واختلاف العلماء وتفسير القرآن، توفي بمكة سنة ٣١٩هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»، (٤/٣).

(وسفيان بن عيينة^(١))، وذكر تفسيره ابنُ النديم، والثعلبي، وابن حجر، وغيرهم، وقام الشيخ أحمد بن صالح محاييري بجمع روايات ابن عيينة في التفسير من كتب التفسير، وصدر عن المكتب الإسلامي عام ١٤٠٣هـ^(٢).

(وسنيد^(٣))، وتفسيره مفقود، وعامةً مروياته في تفسير ابن جرير الطبري.

قال عنه الذهبي رحمه الله: «لسنيد تفسير كبير رأيته كله بالأسانيد، ومذهبه في الصفات مذهب السلف»^(٤).

وقد جمعت بعض مرويات سنيد في التفسير في رسالتين علميتين فيما وقفت عليه:

الرسالة الأولى بعنوان: مرويات سنيد في التفسير: من أول القرآن إلى آخر سورة الإسراء جمعاً ودراسة، وهي رسالة دكتوراه، أعدها الباحث: سعيد محمد بابا سيلا، بإشراف د. حكمت بشير ياسين، وتقدم بها لقسم التفسير بكلية القرآن الكريم، بالجامعة الإسلامية،

(١) ابن ميمون، أبو محمد، الهاللي الكوفي ثم المكي، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام، محدث الحرم، ولد سنة ١٠٧هـ، بالكوفة، وكان إماماً، حجة، واسع العلم، كبير القدر، قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز»، توفي في جمادى الآخرة، سنة ١٩٨هـ. انظر: «حلية الأولياء» (٧/٢٧٠)، و: «تاريخ بغداد» (٩/١٧٤)، و: «سير أعلام النبلاء» (٨٤٥٤).

(٢) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (١/٩٤).

(٣) واسمه الحسين بن داود أبو علي المصيصي الحافظ الإمام، أحد أوعية العلم توفي سنة ٢٢٦هـ. انظر: «طبقات المفسرين» للداودي: (١/٢١٤).

(٤) «العلو للعلي الغفار» ص: (١٧١).

والرسالة الثانية بعنوان: الإمام سُنيْد بن داود (ت: ٢٢٦هـ) ومروياته في التفسير من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الشعراء، جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير، أعدّها الباحث: عثمان صالح تراوري، بإشراف د. سيد أحمد نجم، وتقدم بها لقسم القرآن وعلومه، بكلية العلوم الإسلامية، بجامعة المدينة العالمية.

(وابن جرير)، وكتابه من أشهر كتب التفسير، وأجلها، قال عنه السيوطي رحمته الله: «هو أجلُّ التفاسير، لم يؤلف مثله كما ذكره العلماء قاطبة .. وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده»^(١)، والكتاب مشهور ومطبوع عدة طبعات.

(وابن أبي حاتم^(٢))، وتفسيره قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وابن أبي حاتم قد ذكر في أول كتابه في التفسير أنه طلب منه إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد، وأنه تحرّى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً، وأشبعها متنّاً، وذكر إسناده عن كلٍّ من نقل عنه شيئاً»^(٣).

ويوجد نصف تفسيره تقريباً، وقد حقق في رسائل علمية في جامعة أم القرى، كما طبع طبعة غير محققة بعناية: أسعد الطيب، حيث أكمل

(١) «طبقات المفسرين» ص: (٨٢).

(٢) عبد الرحمن بن أبي حاتم: محمد بن إدريس الرازي الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت، يروي، عن أبي سعيد الأشج ويونس بن عبد الأعلى وطبقتهما وكان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ككتاب «الجرح والتعديل» والتفسير الكبير وكتاب العلل، توفي سنة ٣٢٧هـ، وله سبع وثمانون سنة. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر: (٥/١٣٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٦٣).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٥/٢٠١).

الناقص منه من تفسير ابن كثير، وفتح الباري، وتغليق التعليق، والدر المنثور وأخرجه في أربعة عشر مجلدًا منها أربعة للفهارس^(١).

(وَأَبِي سَعِيدِ الْأَشَجِّ)^(٢)، وتفسيره ذكره ابن المنذر النيسابوري^(٣)، وابن أبي حاتم^(٤)، وغيرهما، وهو مفقود.

(وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجِهٍ)^(٥)، وتفسيره ذكره ابن خلكان، والمزي، وابن كثير، والذهبي، والداودي، وغيرهم، وهو في عداد المفقود^(٦).

(وَابْنُ مُرْدَوَيْهِ)^(٧)، وقد ذكر تفسيره عامة من ترجم له^(٨)، وتفسيره مفقود، وجمع في عدة رسائل في الجامعة الإسلامية، وهو منثور في الدر المنثور^(٩).

(١) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (١٠٣/١).

(٢) عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي، أبو سعد، المعروف بالأشج: حافظ للحديث، كان محدث الكوفة، له تفسير وتصانيف، توفي سنة: ٢٥٧هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»، (٧٧/٢).

(٣) «كتاب تفسير القرآن»: (٥٥٣/٢).

(٤) «تفسير القرآن العظيم»: (٢٨/١).

(٥) الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، صاحب السنن، له باع طويل في التفسير والتاريخ والتصانيف النافعة والرحلة الواسعة توفي سنة ٢٧٣هـ. انظر: «تهذيب الكمال» (٤٠/٢٧)، «شذرات الذهب» (٦٤/٢).

(٦) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (١٠١/١).

(٧) أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، ويقال له ابن مردويه الكبير: حافظ مؤرخ مفسر، من أهل أصفهان، له كتاب (التاريخ) وكتاب في (تفسير القرآن) و(مسند) و(مستخرج) في الحديث، توفي سنة ٤١٠هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢٣٨/٣)، «شذرات الذهب» (١٩٠/٣).

(٨) انظر: «معجم المفسرين»، (٨١/١).

(٩) انظر: «التفسير النبوي» د. خالد الباتلي: (١٠٥/١).

إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به.

فالأولون: راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون: راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به، ولسياق الكلام. ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

الشرح

قوله: (إحداهما)، أي: أحد أسباب الخطأ: الخلاف في التفسير الذي يقع من جهة الاستدلال، (قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها)، من أسباب الخطأ في التفسير: اعتقاد المفسر معاني فاسدة: إما لفساد فهمه أو لسوء قصده، أو لاجتماعهما، ثم حمل المعنى القرآني على المعنى الفاسد.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وحقيقة الأمر أنَّ كل طائفة تتأول ما يخالف نحلته ومذهبها، فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه، ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه، ولهذا لما أصّلت الرافضة عداوة الصحابة ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه، ولما أصّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحدا، ولا يرى بالأبصار، ولا هو فوق عرشه مباين لخلقه، ولا له صفة تقوم به أولوا كل ما خالف ما أصلوه.

ولما أصّلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم، ولما أصّلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد، وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدا أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصّلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة، وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم.

ولما أصّلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيتته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل. ولما أصّلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه، وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح، وحركات الأشجار، أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك، فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها، حتى المقلدين في الفروع أتباع الأئمة الذين اعتقدوا المذهب، ثم طلبوا الدليل عليه: ضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول

ما خالف المذهب أو وافقه، ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عياناً وبالله التوفيق»^(١).

(والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به)، الاعتماد على اللغة اعتماداً مجرداً في التفسير مما استنكره أهل العلم لأنه يفضي إلى الخطأ في التفسير، فلا يصلح أن تفسر الألفاظ تفسيراً مجرداً دون النظر إلى سياق الكلام وسباقه، الذي بين وظيفته ابن دقيق العيد رحمته الله بقوله: «أما السياق والقرائن: فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه، وهي المرشدة إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات»^(٢).

وقال القرطبي رحمته الله: «فمن لم يحكم ظاهر التفسير، وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية، كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسّر القرآن بالرأي»^(٣)، أي: المذموم.

وممن سلك مسلك اعتماد اللغة المجرد في التفسير دون النظر إلى ما يقتضيه السياق:

أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ) رحمته الله، في كتابه: (مجاز القرآن)، ومما ورد فيه قوله في تفسير قول الله تعالى: «وَفِيهِ يَعْصِرُونَ»: «أي به ينجون وهو من العصر وهي العصرة أيضاً وهي

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٣٠-٢٣٢).

(٢) «إحكام الأحكام»: (٢/ ٢١).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٣٤).

المنجاة»^(١)، وقد أنكر عليه تفسيره هذا ابن جرير رحمته الله فقال: «وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل، ممن يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب، يوجّه معنى قوله: (وفيه يعصرون) إلى: وفيه ينجون من الجذب والقحط بالغيث، ويزعم أنه من «العَصَر» و«العُصْرَة» التي بمعنى المنجاة... وذلك تأويل يكفي من الشهادة على خطئه خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين»^(٢).

وقوله: (فالأولون: راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان)، ومع ذلك فهم مضطربون في هذا المسلك الذي سلكوه في الاستدلال.

قال ابن القيم رحمته الله: «وكلُّ من هؤلاء يتأول دليلاً سمعياً ويقرُّ على ظاهره نظيره أو ما هو أشد قبولاً للتأويل منه لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطّرد منعكس يفرق ما يتأول وما لا يتأول إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ، وهؤلاء لا يمكن أحدٌ منهم أن يحتج على مبطل بحجة سمعية لأنه يسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه»^(٣).

(والآخرون: راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به، ولسياق الكلام، ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما

(١) «مجاز القرآن» ص: (٣١٣).

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: (١٦/١٣١-١٣٢).

(٣) «الصواعق المرسلة»: (١/٢٣٢-٢٣٣).

يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق).

في كلام المؤلف رحمته الله بيان أمرين:

الأمر الأول: مسألة اللفظ القرآني، وما يدل عليه وفق استعمال العرب.

فبعض الألفاظ تستعمل في لغة العرب على عدة معاني: كلفظ اليد مثلاً فإنه يطلق على اليد الجارحة، ويطلق على القدرة، ويطلق على الإنعام، فيصرف المخالف معنى اللفظ مجرداً إلى معاني مستعملة في لغة العرب دون العودة إلى السياق.

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يدل على إثبات اليدين لله تعالى، وأنها صفة من صفاته، ولا يمكن أن تكون بمعنى القدرة أو الإنعام: لأنها مثناة، وما كان بمعنى القدرة أو الإنعام فإنه لا يثنى.

الأمر الثاني: مسألة السياق.

فالمؤلف رحمته الله يقرر أن خطأهم في تفسير اللفظ يدل عليه في الغالب السياق فهم أخطأوا في تفسير اللفظ ابتداءً، ولم يعتبروا السياق ثانياً.

والمراد بسياق الكلام: «أسلوبه الذي يجري عليه وقولهم: (وقعت هذه العبارة في سياق الكلام)، أي: مدرجة فيه والسياق ما قبل الشيء»^(١).

(١) «التعريفات الفقهية» للبركتي ص: (١١٨).

ومن طرائق أهل البدع اقتطاع الآيات من سياقها .

قال محمد بن كعب القرظي رحمته الله: «لا تخاصموا هذه القدرية ولا تجالسوهم، والذي نفسي بيده لا يجالسهم رجل لم يجعل الله له فقهًا في دينه، ولا علما في كتابه، إلا أمرضوه، والذي نفس محمد بيده لوددت أن يميني هذه تقطع على كبر سني، وأنهم أتموا آية من كتاب الله تعالى، ولكنهم يأخذون بأولها ويتركون آخرها، ويأخذون بآخرها ويتركون أولها، والذي نفسي بيده لإبليس أعلم بالله تعالى منهم، يعلم من أغواه، وهم يزعمون أنهم يغوون أنفسهم ويرشدونها»^(١).

ومعرفة سياق الكلام مما يعين على فهم كلام الله جل وعلا عند حصول الإشكال.

قال الزركشي رحمته الله: «الرابع: دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظراته وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»^(٢).

ومثال ذلك: أن بعض الآيات القرآنية الكريمة يُعرف عند النظر في سياقها أن ظاهرها غير مراد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾

(١) «الشريعة»، للآجري: (٢/ ٨٩٩).

(٢) «البرهان في علوم القرآن»: (٢/ ٢٠٠-٢٠١).

كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ [الأنبياء: ١١-١٢].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «فذكر قَصَمَ القرية، فلما ذكر أنها ظالمة بَانَ للسامع أن الظالم إنما هم أهلها، دون منازلها التي لا تظلم، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها، وذكر إحساسهم البأس عند القَصَم، أحاط العلم أنه إنما أحسَّ البأس من يعرف البأس من الآدميين»^(١).

ومن الكتب التي اعتنت بتفسير القرآن الكريم على ما يقتضيه السياق:

كتاب غريب القرآن لابن قتيبة، وتأويل مشكل القرآن له أيضًا، وكتاب المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني وهو أجمع وأوسع من غيره.

قال الزركشي رَحِمَهُ اللهُ مبيِّنًا ما يتعلق بكتب غريب القرآن: «ومن أحسنها كتاب المفردات للراغب وهو يتصيد المعاني من السياق لأنَّ مدلولات الألفاظ خاصة»^(٢).

وقال أيضًا: «ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين وهو قليل وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق وهذا يعتني به الراغب كثيرا في كتاب المفردات فيذكر قيذا زائدا على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ لأنه اقتنصه من السياق»^(٣).

(١) «الرسالة»، ص: (٦٢).

(٢) «البرهان في علوم القرآن»: (٢/٢٩١).

(٣) «المصدر السابق»: (٢/١٧٢).

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأريد به وتارة يحملونه على ما لم يدلَّ عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول، وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضاً في تفسير الحديث.

الشرح

قوله: (والأولون صنفان)، وهم الذين اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

(تارة يسلبون^(١) لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأريد به)، والمقصود: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته صواباً، فمراعاةً لهذا المعنى يسلب لفظ القرآن الكريم ما يدل عليه ويراد به ويحمله على ما يريده هو، وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً في الدليل لا في المدلول، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير بعض الصوفية الذين يفسرون القرآن بمعانٍ إشارية في حد ذاتها ومع ذلك فإنهم يقولون إن المعاني الظاهرة غير مرادة وتفسير هؤلاء أقرب ما يكون إلى تفسير الباطنية، ومن ذلك ما فسّر به سهل التستري قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، قال: «ولم يرد الله معاني الأكل في الحقيقة،

(١) السلب بمعنى: النفي، وهو معنى مُحدَّث. قال ابن سينا: «إن النفي والسلب واحد». «الشفاء»: (٤٣/٣).

وإنما أراد معاني مساكنة الهمة مع شيء هو غيره، أي لا يهتم بشيء هو غيري»^(١).

(وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به)، المقصود: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته صواباً، فمراعاة لهذا المعنى يحمل عليه لفظ القرآن مع أنه لا يدل عليه ولا يراد منه، وهو مع ذلك لا ينفي المعنى الظاهر المراد وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً في الدليل لا في المدلول، وهذه الصورة تنطبق على كثير من تفاسير الصوفية والوعاظ الذين يفسرون القرآن بمعان صحيحة في ذاتها ولكنها غير مرادة ومع ذلك فهم يقولون بظاهر المعنى، ومن ذلك ما يذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، ومن أمثلة ذلك قوله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، قال: «قال محمد بن الفضل رَحِمَهُ اللهُ: اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها أو اخرجوا من دياركم، يعني أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم، ما فعلوه إلا قليل في العدد كثير في المعاني، وهم أهل التوفيق والولايات الصادقة»^(٢).

ويدخل في هذا القسم تفسير القرآن بما يسمى بالإعجاز العلمي.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «من هذا ما وقع أخيراً من أولئك الذين فسروا القرآن بما يسمى بالإعجاز العلمي، حيث كانوا يحملون

(١) «تفسير التستري» ص: (٢٩)، وانظر: «بدع التفاسير في الماضي والحاضر» د. رمزي نعاقة ص: (٢٢-٢٣).

(٢) «حقائق التفسير»: (١/١٥٤)، وانظر: «بدع التفاسير في الماضي والحاضر» د. رمزي نعاقة ص: (٢٢).

القرآن أحياناً ما لا يتحمل، صحيح أن لهم استنباطات جيدة تدل على أن القرآن حق ومن الله ﷻ، وتنفع في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام ممن يعتمدون على الأدلة الحسية في تصحيح ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، لكنهم أحياناً يحملون القرآن ما لا يتحملة، مثل قولهم: إن قوله تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ اللَّيْلَ وَالْإِنْسَ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [التَّحْنُوتِ: ٣٣]، إن هذا يعني الوصول إلى القمر وإلى النجوم وما أشبه ذلك، لأن الله قال: ﴿لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ والسلطان عندهم العلم. وهذا لا شك أنه تحريف، وأنه حرام أن يفسر كلام الله بهذا، لأنَّ مَنْ تدبَّر الآية وجدها تتحدث عن يوم القيامة، والسياق كله يدل على هذا. ثم إنه يقول: ﴿أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا﴾ وهؤلاء ما نفذوا من أقطار السموات، بل ما وصلوا إلى السماء، وأيضاً يقول: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاْظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾ [التَّحْنُوتِ: ٣٥]، وهؤلاء لم يرسل عليهم، والحاصل أنَّ من الناس من يتجاوز ويغلو في إثبات أشياء من القرآن ما دل عليها القرآن، ومنهم من يفرط وينفي أشياء دل عليها القرآن، لكن يقول هذا ما قاله العلماء السابقون ولا نقبله. لا صرفاً ولا عدلاً، وهذا خطأ أيضاً، فإذا دل القرآن على ما دل عليه العلم الآن من دقائق المخلوقات، فلا مانع من أن نقبله وأن نصدق به إذا كان اللفظ يحتمله، أما إذا كان اللفظ لا يحتمله فلا يمكن أن نقول به»^(١).

(١) «شرح مقدمة التفسير» ص: (٩٨-٩٩).

وقوله: (وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول)، المقصود: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته خطأ، فمراعاة لهذا المعنى يسلب لفظ القرآن ما يدل عليه ويراد به ويحملة على هذا الخطأ دون الظاهر المراد وعلى هذا يكون الخطأ في الدليل والمدلول معاً، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير أهل البدع والمذاهب الباطلة، فتارة يلوون لفظ القرآن عن ظاهره المراد إلى معنى ليس في اللفظ أي دلالة عليه، وتارة يحتالون إلى صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى فيه تكلف غير مقبول وذلك إذا أحسوا أن اللفظ القرآني يصادم مذهبهم الباطل^(١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أمثلة على ذلك يأتي ذكرها.

وقوله: (وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضاً في تفسير الحديث)، قال عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني: «ولا يقف خطر أصولهم عند تأويلهم القرآن الكريم مما لم ينزل به الله سلطاناً، وإنما كان لهذه الأصول خطرهما الأعظم على السنة المطهرة، فما تعارض من الأحاديث الصحيحة مع هذه الأصول، إما يؤولونه تأويلاً يشبه الرد، وإما يصرحون بالرد بحجة أن الخبر آحاد، والآحاد لا يحتج بها في العقائد، وهم في كل ذلك يتناولون على رواية السنة ويطعنون فيهم سواء من صحابة رسول الله ﷺ، أو من التابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين وفي مواقف المعتزلة من الكتاب والسنة والصحابة، وجد أعداء الإسلام وأعداء السنة المطهرة، ثغرات يلجون منها في الكيد لدين الله

(١) انظر: «بدع التفاسير في الماضي والحاضر» د. رمزي نعاة ص: (٢٤).

سبحانه قرآنًا وسنة بما وجدوه من ثروة طائلة من السخافات والمثالب، فصوروا الإسلام في صورة الخرافات، وطعنوا بدورهم في أئمة المسلمين وتاريخهم وحضارتهم المجيدة، وقد اغتر بهم الجهلة في عصرنا الحاضر ونسجوا على منوال أساتذتهم، ورموا علماء المسلمين في كل عصر بكل نقيصة وبهتان، والله يشهد إنهم لكاذبون»^(١).



(١) «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها»: (١/١٤٦-١٤٧).

فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع: اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه.

الشرح

قوله: (فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع)، المقصود: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته خطأ، فمراعاة لهذا المعنى يحمل عليه لفظ القرآن مع أنه لا يدل عليه ولا يراد منه، وهو مع ذلك لا ينفي الظاهر المراد وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً في الدليل والمدلول معاً.

وهذه الصورة تنطبق على ما ذكره بعض المتصوفة من المعاني الباطلة وذلك كالتفسير المبني على القول بوحدة الوجود، ومن ذلك ما جاء في تفسير بن عربي لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبَيُّلاً﴾ (٨) رَبِّ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ ﴿[المزمل: ٨-٩]. قال: واذكر ربك الذي هو أنت، أي: اعرف نفسك، واذكرها ولا تنسها، فينسك الله، واجتهد لتحصيل كمالها بعد معرفة حقيقتها»^(١).

(١) «التفسير المنسوب لابن عربي»: (٢/٣٥٢)، وانظر: «بدع التفاسير في الماضي

والحاضر» د. رمزي نعاغة ص: (٢٣).

(اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها)، ومما يدل على وسطية هذه الأمة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

قال ابن القيم رحمه الله: «أخبر أنه جعلهم أمة خياراً عدولاً، هذا حقيقة الوسط، فهم خير الأمم، وأعدلها في أقوالهم، وأعمالهم، وإرادتهم ونياتهم»^(١).

(وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم)، كلام المؤلف رحمه الله فيه تنبيه إلى أن فساد الاعتقاد، والوقوع في البدع له أثرٌ ظاهر على التدوين في التفسير، فتجد صاحب البدعة يؤول الآيات المخالفة لعقيدته ليصدّ الناس عن منهج السلف الصالح. ولذا عدّ أهل العلم من الشروط الواجب توافرها في المفسّر صحة عقيدته.

قال أبو طالب الطبري رحمه الله: «اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولاً، ولزوم سنة الدين فإن من كان مغموصاً عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى ولأنه لا يؤمن إن كان متهمًا بالإلحاد أن يبغي الفتنة ويغر الناس بليّ وخداعه كدأب الباطنية وغلاة الرافضة وإن كان متهمًا بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته كدأب القدريّة فإن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١٠١/٤).

ومقصوده منه الإيضاح الساكن بين المسلمين ليصدهم عن اتباع السلف ولزوم طريق الهدى^(١).

وقال الزركشي رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أنه لا يحصل للنظر فهم معاني الوحي حقيقة ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب أو في قلبه كبر أو هوى أو حب الدنيا أو يكون غير متحقق الإيمان أو ضعيف التحقيق أو معتمدا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر أو يكون راجعا إلى معقوله وهذه كلها حجب وموانع وبعضها أكد من بعض^(٢).

وتأويل أهل البدع لكلام الله ﷻ على ما تقتضيه آراؤهم المنحرفة دالٌّ على قلة تعظيمهم للنصوص، وفتحهم لباب الآراء الفاسدة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ولهذا كان فتح باب التأويل على النصوص يتضمن عيبها والطعن فيها وعزلها عن سلطانها وولاية الآراء الباطلة والشبه الفاسدة^(٣).

(تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها)، الدلالة: «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر». كدلالة لفظ «محمد» على الذات المعينة، إذ يلزم من العلم بمحمد -أي: العلم بوضعه للذات

(١) «الإتيان في علوم القرآن»: (٤/٢٠٠-٢٠١)، وانظر: «محاضرات في علوم القرآن» لغانم بن قدوري ص: (٢٢٣).

(٢) «البرهان في علوم القرآن»: (٢/٢٨٠-٢٨١).

(٣) «الصواعق المرسلة»: (٢/٤٥٧).

المعينة- العلم بهذه الذات أي: فهمها منه، والأول هو الدال، والثاني هو المدلول^(١).

ومن مصنفات أهل البدع التي فيها التنصيص على التأليف في التفسير نصرة للمذهب: قول الزمخشري في مقدمة كتابه الكشف^(٢): «ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب واستطبروا شوقاً إلى مصنف يضم أطرافاً من ذلك حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملّي عليهم (الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه عليّ واجبة لأنّ الخوض فيه كفرض العين ما أرى عليه الزمان من رثاة أحواله وركاكة رجاله وتقاصر همهم عن أدنى عدد هذا العلم فضلاً أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان، فأملت عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلاماً مبسوطاً كثير السؤال والجواب طويل الذيل والأذنب، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم وأن يكون لهم مناراً يتتبعونه ومثالاً يحتذونه». اهـ.

(١) انظر: «المنهاج الواضح للبلاغة» لحامد عوني: (٨٢/٣).

(٢) (٣/١).

والاستدلال بالآيات القرآنية على المذاهب الفاسدة منهج سار عليه أهل البدع بل وبعض الكفرة، وفي هذا يقول الشاطبي رحمته الله: «ومن نظر إلى طرق أهل البدع في الاستدلال؛ عرف أنها لا تنضبط؛ لأنها سيالة لا تقف عند حد، وعلى كل وجه يصح لكل زائع وكافر أن يستدل على زيغه وكفره حتى ينسب النحلة التي التزمها إلى الشريعة، فقد رأينا وسمعنا عن بعض الكفار أنه استدل على كفره بآيات القرآن، كما استدل بعض النصارى على تشريك عيسى بقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [الشعراء: ١٧١]، واستدل على أن الكفار من أهل الجنة بإطلاق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢]، الآية، واستدل بعض اليهود على تفضيلهم علينا بقوله سبحانه: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، وبعض الحلولية استدل بقوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩]، والتناسخي استدل بقوله: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الأنفال: ٨]، وكذلك كل من اتبع المتشابهات، أو حرّف المناطات، أو حمّل الآيات ما لا تحمله عند السلف الصالح، أو تمسك بالأحاديث الواهية، أو أخذ الأدلة ببادي الرأي، له أن يستدل على كل فعل أو قول أو اعتقاد وافق غرضه بآية أو حديث»^(١).

(وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن

مواضعه)، المراد بالتأويل هنا: التأويل الفاسد وهو: «صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك لدليل منفصل يوجب

(١) «الاعتصام»: (١/٣٦٣).

ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ويبينه، وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين الخاضعين في الفقه وأصوله والكلام وظنّ هؤلاء أنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الْعَنْكَاب: ٧]، يراد به هذا المعنى ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين: قوم يقولون: إنه لا يعلمه إلا الله. وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه وكلتا الطائفتين مخطئة.

فإنّ هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه من جنس تأويلات القرامطة والباطنية، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على دمه^(١).

ومن الآثار السيئة للتأويل الفاسد: الوقوع في الاضطراب والتناقض، وعدم لزوم منهج واحد في الاستدلال.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فإنك إذا تأملت كلامهم لم تجد لهم قانوناً فيما يتأول وما لا يتأول، بل لازم قولهم إمكان تأويل الجميع، فلا يقرون إلا بما يعلم ثبوته بدليل منفصل عن السمع»^(٢).



(١) «مجموع الفتاوى»: (٦٩/٤).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل»: (٣٤٤/٥).

ومن هؤلاء: فرق الخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة
والقدرية والمرجئة، وغيرهم.

الشرح

وقوله: (ومن هؤلاء) من هنا تبعية، والمؤلف رحمه الله أراد التنبيه على أشهر من خالف في هذا الباب، وإلا فجميع طوائف البدع لا تكاد تسلم من الغلط في الدليل والمدلول، (فرق الخوارج^(١))، ومن أمثلة تأويلهم للقرآن: تنزيل الآيات الواردة في الكفار على المؤمنين، وقد صحح الحافظ ابن حجر رحمه الله رواية بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً: كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: كان يراهم شرار خلق الله، انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك: ما أشار إليه الشاطبي رحمه الله بقوله: «كاستشهاد الخوارج على إبطال التحكيم بقوله: ﴿إِنْ أُلْحِمْ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة، وأما على التفصيل

(١) الخوارج: هم من خرج على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بسبب قضية التحكيم، ويطلق على كل من خرج على الإمام الحق مطلقاً، وكفر بالكبيرة، وهم فرق كثيرة، يجمعهم تكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين. انظر: «الفرق بين الفرق»، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي» ص: (٩٢)، و: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١١٤/١)، و: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (١١٣/٢)، و: «الخوارج أول فرقة في تاريخ الإسلام مناهجهم وأصولهم وسماتهم قديماً وحديثاً» د. ناصر بن عبد الكريم العقل ص: (٢٨).

(٢) انظر: «فتح الباري»: (٢٨٦/١٢).

فمحتاج إلى البيان، لأنه بين أن الحكم لله تارة بغير تحكيم؛ لأنه إذا أمرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله... فتأملوا وجه اتباع المتشابهات، وكيف أدى إلى الضلال والخروج عن الجماعة»^(١).

(والروافض^(٢))، ومن أمثلة تأويلهم للقرآن: تأويل الآيات الواردة في إثبات خلق الله تعالى للمخلوقات بما بينه الطبطبائي الشيعي بقوله: «ذهبت الإمامية والمعتزلة إلى أن أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها، وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء وأمثالها إما مخصص بما سوى أفعال العباد، أو مؤول بأن المعنى أنه خالق كل شيء إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته»^(٣)، وستأتي مزيد أمثلة على تأويلهم الفاسد للقرآن.

(١) «الاعتصام»: (٧٣٦-٧٣٧).

(٢) الروافض: هم الذين يغفلون في علي عليه السلام وأهل بيته، ويعتقدون أحقيتهم بالخلافة، ويتبرؤون من أبي بكر وعمر، ويطعنون في أصحاب النبي ﷺ إلا نفرًا قليلًا منهم. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٤٦)، «فرق معاصرة» د. غالب عواجي (١/٣١٦)، «الموسوعة الميسرة» د. مانع الجهنبي (٢/١٠٦٩-١٠٩٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لفظ الرافضة أول ما ظهر في الإسلام، لما خرج زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبد الملك، واتبعه الشيعة، فسئل عن أبي بكر وعمر فتولاها وتراحم عليهما، فرفضه قوم فقال: رفضتموني رفضتموني فسموا الرافضة» «مجموع الفتاوى»: (٣٦/١٣).

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر» «مقالات الإسلاميين»: (١/٨٩).

(٣) «أصل الشيعة وأصولها» ص: (٥٨).

(والجهمية^(١))، ومن أمثلة تأويلهم للقرآن: استدلالهم على أن العبد لا مشيئة له، بقول الله عز وجل للنبي ﷺ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبتته لنفسه فدل عندهم على أنه لا صنع للعبد.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في إبطال هذه الشبهة: «فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ فهو دليل عليهم؛ لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رميا، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعلم أن المثبت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء: فابتدأؤه الحذف، وانتهاءؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رميا، فالمعنى

(١) وهم: طائفة تنتسب للجهنم بن صفوان: السمرقندي، أبو محرز، قال عنه الذهبي رحمه الله: «هلك في زمان التابعين ... وزرع شرًا عظيمًا». انظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٤٢٦).

والذي تفرّد به جهنم القول بأن الجنة والنار تبيدان وتفتيان وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأنه هو الفاعل، وأنّ الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة ودار الفلك وزالت الشمس وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له بذلك كما خلق له طولًا كان به طويلاً ولونًا كان به متلونًا، وكان جهنم ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يعني: الإنكار بالسيف على السلاطين، ووافقه على ذلك المعتزلة، وذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله أنه قتل سنة (١٢٨هـ). انظر: «لسان الميزان»: (٢/١٢٤)، و: «مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/٢٧٩)، و: «البداية والنهاية» لابن كثير: (١٠/٢٧)، و: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقرئ: (٢/٣٤٩-٣٥١).

حينئذ - والله تعالى أعلم: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب. وإلا فطرّد قولهم: وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى، وما صمت إذ صمت، وما زنيت إذ زنيت، وما سرقت إذ سرقت، وفساد هذا ظاهر^(١).

(والمعتزلة^(٢))، ومن أمثلة تأويلهم للقرآن: تأويلهم قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٢٢-٢٣]، أي: إلى الثواب لا إلى الله ﷻ، وقالوا في تفسيرها: أي منتظرة ثواب ربها^(٣)، وسيأتي مزيد أمثلة على ذلك.

(والقدرية^(٤))، ومن أمثلة تأويلهم للقرآن: ما نبه عليه أبو القاسم،

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» ص: (٤٤٠-٤٤١).

(٢) وهم: أصحاب واصل بن عطاء الغزال، وعمرو بن عبيد بعده، وسموا معتزلة لاعتزال واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بعد قوله في مرتكب الكبيرة، وقيل: لاعتزالهم المسلمين ومخالفتهم لهم في هذه القضية، ويسمون القدرية والعدلية وأهل التوحيد، ومن ضلالاتهم نفى صفات الله تعالى، ونفى القدر، والقول بخلق القرآن، ونفى رؤية الله تعالى في الآخرة، والحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار إذا مات ولم يتب، ووجوب الخروج على الإمام الظالم، إلى غير ذلك من البدع، وعندهم تقديم للعقل على النقل، وهم فرق كثيرة ربت على العشرين، وقد ابتلي أهل السنة بسببهم بلاء عظيمًا. انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ص: (٩٧)، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص: (٢١١).

(٣) انظر: «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار: (٦٧٣-٦٧٤).

(٤) وهم: الذين يزعمون أنّ لديهم الاستطاعة والمشيئة والقدرة وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والضر والنفع والطاعة والمعصية والهدى والضلال وأن العباد يعملون بدءًا من غير أن يكون سبق له ذلك من الله أو في علمه وقولهم يضارع قول المجوسية والنصرانية وهو أصل الزندقة. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص: ١٩)، و: «غريب الحديث» لابن قتيبة (ص: ٢٥٤)، و: «طبقات الحنابلة»: (١/ ٣١). =

الملقب بقوام السنة ﷺ بقوله: «قد تمسك أهل القدر بآيات جهلوا معانيها، وحملوها على غير وجوهها، وجعلوها ذريعة لبدعتهم، وأهوائهم، ومعانيها عند أهل الحق ظاهرة على ما يوافق العقائد الصحيحة، منها قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. وفي قراءة عبد الله: (وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا كتبتها عليك) وقيل في التفسير: القول هنا مضمّر كأنه قال: (ويقولون ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك)، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ أَلْقَوْمٌ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، وقيل نزلت على سبب: وهو ما فعل الرماة يوم أحد من إخلالهم بالمكان الذي أمرهم رسول الله ﷺ بملازمته. فالحسنة ما أصابوا من القتل والسبي والغنائم من الكفار.

= وقد قسمهم شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ إلى ثلاثة أقسام فقال: «وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية ومشركية وإبليسية.

فالمجوسية: الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه: فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر وأنكروا الأمر والنهي قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب ﷻ وطعنوا في حكمته وعدله كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم، كما نقله أهل المقالات ونقل عن أهل الكتاب. «العقيدة التدمرية» ص: (٨٢).

والسيئة ما أصيب منهم من القتل والجرح، ونحن إن جعلنا أفعال العباد من الله خلقا ومشية وتقديرا، فهي من العباد فعل وكسب. وبهذا المعنى صحت إضافة الأفعال إلى العباد وتحققت منهم الأعمال.

وقد ورد في الكتاب الدلائل على كل واحد من هذين، فاتبعنا القرآن وجرينا معه بما دل عليه من أن الأعمال مخلوقة لله تعالى مكتسبة من العباد، فالآية الأولى وهي قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ دلت على أنها من الله خلقا وتقديرا وقضاء. والآية الثانية دلت على أنها من العباد كسبا وفعلا. وعلى هذا يحمل جميع ما ورد في القرآن من تحقيق أعمال العباد، وإثبات أفعالهم، وإضافتهم إليهم^(١).

وقوله: **(والمرجئة^(٢) وغيرهم)**، ومن أمثلة تأويلهم للقرآن:

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/٦٢-٦٤).

(٢) عرّف الشهرستاني رحمه الله الإرجاء بقوله: «الإرجاء على معنيين:

أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأنفال: ١١١] أي: أمهله وأخره.

والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة». «الملل والنحل» (١/١٣٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرها لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه، كالصالحى وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

احتجاجهم على إخراج الأعمال من مسمى الإيمان بالآيات الواردة في التفريق بين الإيمان والعمل الصالح كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي إبطال هذه الشبهة: «وفصل الخطاب في هذا الباب: أن اسم الإيمان قد يذكر مجرداً، وقد يذكر مقروناً بالعمل الصالح، أو بالإسلام، فإذا ذكر مجرداً: تناول الأعمال، كما في الصحيحين: (الإيمان بضع وستون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق) ^(١)، وفيهما: أنه قال لوفد عبد القيس: (أمركم بالإيمان بالله، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وتعطوا من المغنم الخمس) ^(٢)، وإذا ذكر مع الإسلام، كما في حديث جبريل أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، ففرق بينهما، فقال: (الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه ورسله) إلى آخره ^(٣)، وفي المسند ^(٤) عن النبي ﷺ: (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)، فلما ذكرهما جميعاً: ذكر أن الإيمان في القلب، والإسلام ما يظهر منه الأعمال ^(٥).

= **والقول الثاني:** من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. «مجموع الفتاوى» (١٩٦/٧).

(١) رواه البخاري برقم: (٩)، ومسلم برقم: (٣٥).

(٢) رواه البخاري برقم: (٥٣)، ومسلم برقم: (١٧).

(٣) رواه مسلم برقم: (٨).

(٤) (١٤٣/٣) وفي إسناده علي بن مسعدة وهو ضعيف. انظر: «مجمع الزوائد»: (٥٢/١).

(٥) «مجموع الفتاوى»: (٢٧١/١٨-٢٧٢).

وهذا كالمعتزلة مثلاً فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة الذي كان يناظر الشافعي ومثل كتاب أبي علي الجبائي والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ولعلي بن عيسى الرمانى والكشاف لأبي القاسم الزمخشري، فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة.

الشرح

وقوله: (وهذا كالمعتزلة مثلاً فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً)، المعتزلة عُرفوا بكثرة الجدل، وقد قال الملطي رَحِمَهُ اللهُ عنهم: «والطائفة السادسة من مخالفي أهل القبلة هم المعتزلة وهم أرباب الكلام، وأصحاب الجدل»^(١).

وكثرة خوضهم في علم الكلام والجدل يظهر في جانبين:

الأول: كثرة تصانيفهم الكلامية الجدلية، ومن أشهرها: كتب القاضي عبد الجبار ومنها: المغني في أبواب التوحيد والعدل وشرح الأصول الخمسة، والمحيط بالتكليف، ففي هذه التصانيف وغيرها من كتب المعتزلة التعصب المذهبي الظاهر، وتأويل النصوص الشرعية عن ظاهرها بلا موجب.

(١) «التنبية والرد على أهل الأهواء» ص: (٣٥).

وبسبب كثرة تصانيفهم أثروا في غيرهم من أهل البدع، ومن ذلك اعتماد متأخري الإمامية على المعتزلة في المعقولات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن الإمامية: «وأما عمدتهم في النظر، والعقليات، فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة، ووافقهم في مسائل الصفات، والقدر»^(١).

الثاني: كثرة مناظراتهم الشفهية، ومنها: مناظرة عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء للحسن البصري رحمته الله في مسألة مرتكب الكبيرة وأنه في منزلة بين المنزلتين^(٢).

ومنها: ما جرى من مناظرات وخصومات شهيرة مع الأشاعرة أدت إلى وقوع فتن عظيمة بينهم، حتى قال الإسني في ترجمة إمام الحرمين أبي المعالي الجويني: «وخرج من نيسابور لمّا وقعت الفتنة بين المعتزلة والأشاعرة فظهرت المعتزلة فأقام ببغداد تارة وبأصبهان تارة وغيرهما من الأماكن»^(٣).

ومنها: ما جرى بين إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة مع الشافعي رحمته الله وغيره من مناظرات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ولإبراهيم مناظرات في الفقه وأصوله مع الشافعي وغيره»^(٤).

(١) «منهاج السنة النبوية»: (١/٧٠).

(٢) انظر: «مقالات الإسلاميين»: (١/١٦٧).

(٣) «طبقات الشافعية»: (١/١٩٧).

(٤) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٦٠٢-٦٠٤).

(وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم)، وهي: أصولهم الخمسة التي سيأتي بيانها.

قال أبو حيان الأندلسي رحمته الله: «وقد صنف علماء الإسلام من سائر الطوائف في هذا كتباً كثيرة، وهو علمٌ صعبٌ، إذ المزلَّةُ فيه، والعياذُ بالله، مُفضِّلٌ إلى الخسران في الدنيا والآخرة»^(١).

(مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم^(٢))، وتفسيره مفقود، وقد جمعه د. خضر محمد نبها في كتاب سمَّاه: (تفسير أبي بكر الأصم)، وجمعه من كتاب: التبيان للطوسي، (ت: ٤٦٠هـ)، ومجمع البيان للطبرسي، (ت: ٥٤٨هـ)، وتفسير فخر الدين الرازي، (ت: ٦٠٦هـ)، ومقالات الإسلاميين، للأشعري، (ت: ٣٢٠هـ)، وكتب القاضي عبد الجبار، (ت: ٤١٥هـ)، وكتب أبي رشيد النيسابوري، (ت نحو: ٤٤٠هـ)، وكتب ابن أبي الحديد، (ت: ٦٥٦هـ)، وكتاب سعد السعود للنفوس لابن طاووس، (ت: ٦٦٤هـ)، وكتاب تنزيه الأنبياء والأئمة للشريف المرتضى، (ت: ٤٣٦هـ)، ونقله عنه نادر، وهذا الكتاب طبعته دار الكتب العلمية عام ١٤٣٠هـ.

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان: (١٦/١).

(٢) وهو فقيه معتزلي مفسر، قال ابن المرتضى: كان من أفصح الناس وأفقههم وأورعهم، خلا أنه كان يخطئ علياً عليه السلام في كثير من أفعاله ويصوّب معاوية في بعض أفعاله، وله تفسير الأصول، ومناظرات مع ابن الهذيل العلاف.

قال ابن حجر: هو من طبقة ابن الهذيل وأقدم منه، توفي نحو ٢٢٥هـ. انظر: «طبقات المعتزلة»: (٥٦)، و: «لسان الميزان»: (٤٢٧/٣)، و: «فضل الاعتزال» للقاضي عبد الجبار ص: (٢٨٧).

(شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة^(١) الذي كان يناظر الشافعي)،

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إِلَى بعض مقالات إبراهيم بن إسماعيل بن عَلِيّة الاعتزالية ومناظرة الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لَهُ فقال عنه: «كان متكلمًا تلميذًا لعبد الرحمن بن كيسان الأصم أحد شيوخ المعتزلة وكان قد ذهب إلى مصر وكان بينه وبين الشافعي مناوأة حتى كان الشافعي يقول فيه: أنا مخالف لابن عليّة في كل شيء حتى في قول لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ لأنني أقول: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الذي كلم موسى من وراء الحجاب وهو يقول: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الذي خلق في الهواء كلامًا يسمعه موسى»^(٢).

وذكر البيهقي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ مما ناظر به الشافعيُّ ابنَ عَلِيّة قوله له: «ألست تزعم أن الحجة: الإجماع؟ فقال: نعم، فقال له الشافعي: خبرني عن خبر الواحد العدل، بإجماع دفعته أم بغير إجماع؟ قال: فانقطع إبراهيم ولم يجب، وَسَرَّ القوم بذلك»^(٣).

(ومثل كتاب أبي علي الجبائي^(٤))، وتفسيره مفقود، وقد جمعه

(١) الأسدي، أبو إسحاق: من رجال الحديث، مصري. كان جهميًا، يقول بخلق القرآن. قال ابن عبد البر: له شذوذ كثيرة ومذاهبه عند أهل السنة مهجورة. جرت له مع الإمام الشافعيّ مناظرات. وله مصنفات في الفقه، شبيهة بالجدل منها: الرد على مالك، نقضه عليه أبو جعفر الأبهري. توفي ببغداد وقيل بمصر سنة ٢١٨هـ. انظر: «لسان الميزان»: (٣٤/١)، و: «تاريخ بغداد»: (٥/٢٦٤).

(٢) «الاستقامة»: وانظر: «التسعينية»: (٣٨٢/٢).

(٣) «مناقب الشافعي»: (٢١١/١).

(٤) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي: من أئمة المعتزلة. ورئيس علماء الكلام في عصره. وإليه نسبة الطائفة الجبائية، له مقالات وآراء انفرد بها في =

د. خضر محمد نبها في كتاب سَمَاء: (تفسير أبي عليّ الجبائي)، ورجع فيه للمصادر المشار إليها في جمعه لتفسير أبي بكر الأصم، وهذا الكتاب طبعته دار الكتب العلمية عام ١٤٣٠هـ.

(والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني^(١))،

وتفسيره مفقود، وقد جمعه د. خضر محمد نبها في كتاب سَمَاء: (تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي)، ورجع فيه للمصادر المشار إليها في جمعه لتفسير أبي بكر الأصم وكتابه هذا طبعته دار الكتب العلمية عام ١٤٣٠هـ.

(ولعلي بن عيسى الرماني^(٢))،

د. خضر محمد نبها في كتاب سَمَاء: (تفسير أبي الحسن الرماني)، وعامة مادة جمعه من كتاب: التبيان للطوسي، (ت: ٤٦٠هـ)، وهذا الكتاب طبعته دار الكتب العلمية عام ١٤٣٠هـ.

وقوله: (والكشف لأبي القاسم الزمخشري)، واسم كتابه:

= المذهب. نسبته إلى جبي من قرى البصرة اشتهر في البصرة، ودفن بجبي، له تفسير حافل مطول، ردّ عليه الأشعري، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: «وفيات الأعيان»: (١/٤٨٠)، و: «البداية والنهاية»: (١١/١٢٥)

(١) وهو: قاض، أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، ولي القضاء بالريّ، ومات فيها. له تصنيفات كثيرة، منها: تنزيه القرآن عن المطاعن والأمال وشرح الأصول الخمسة والمغني في أبواب التوحيد والعدل، توفي سنة ٤١٥هـ. انظر: «لسان الميزان»: (٣/٣٨٦)، و: «تاريخ بغداد»: (١١/١٣١).

(٢) وهو: من مفسري المعتزلة، ومن كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مئة مصنف، منها: الأسماء والصفات وكتاب التفسير، توفي سنة ٣٨٤هـ. انظر: «وفيات الأعيان»: (١/٣٣١)، و: «تاريخ بغداد»: (١٢/١٦).

(الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، وللكتاب طبعات كثيرة، من أشهرها: طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت بتحقيق: عبد الرزاق المهدي.

وكتابه قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «تفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة^(١)».

وقال البلقيني رَحِمَهُ اللهُ: «استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقش»^(٢).

وقال عنه تاج الدين السبكي رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أنَّ الكشاف كتاب عظيم في بابه، ومصنّفه إمامٌ في فنه، إلا أنه رجلٌ مبتدعٌ متاجرٌ ببدعته، يضع من قدر النبوة كثيراً، ويسيء أدبه على أهل السُّنة والجماعة، والواجب كشط ما في الكشاف من ذلك كله، ولقد كان الشيخ الإمام، [يعني: والده تقي الدين السبكي] يقرأه فإذا انتهى إلى كلامه في قوله تعالى في سورة التكويد الآية [١٩]: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ أعرض عنه صفحاً، وكتب ورقة حسبة سماها «سبب الانكفاف، عن إقراء الكشاف» وقال فيها: قد رأيت كلامه على قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وكلامه في سورة التحريم وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خلق الله تعالى، سيدنا رسول الله ﷺ»^(٣).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٨٦/١٣).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن»: (٢١٣/٤).

(٣) «معيد النعم ومبيد النقم» ص: (٦٦).

ومما ذكره الزمخشري في كشافه في تقرير عقيدة المعتزلة وهي القول بخلق القرآن قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزَّحْرُفُ: ٣]، «أي: خلقناه عربياً غير عجمي إرادة أن تعقله العرب، ولئلا يقولوا لولا فصلت آياته»^(١).



(١) «الكشاف»، (٣/ ٤٧٧).

فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة، وأصول المعتزلة خمسة، يسمونها هم: التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات، وغير ذلك قالوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَرَىٰ وَإِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ وَإِنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ، وَلَا حَيَاةٌ وَلَا سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ وَلَا كَلَامٌ، وَلَا مَشِيئَةٌ وَلَا صِفَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ.

وأما عدلهم فمن مضمونه: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ وَلَا خَلَقَهَا كُلَّهَا، وَلَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا كُلَّهَا، بَلْ عِنْدَهُمْ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ لَا خَيْرَهَا وَلَا شَرَّهَا، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعًا، وَمَا سِوَىٰ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ.

الشرح

قوله: (فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة وأصول المعتزلة خمسة)، وقد ذكرها المصنف رحمته الله حتى يُحذر مما فيها من مخالفات؛ لأنَّ تفاسيرهم مبنية على أصولهم كما تقدم، (يسمونها هم: التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين)، سيأتي الكلام عن الأصل الأول والثاني، وأمَّا المنزلة بين المنزلتين فقد قال القاضي عبد الجبار: مبيِّنًا رأى المعتزلة في هذا الأصل: «صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين. لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن وإنما يسمى فاسقًا، وكذلك فلا يكون حكمه، حكم الكافر، ولا حكم

المؤمن؛ بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين. فإنَّ صاحب الكبيرة له منزلة تتجاوزها هاتان المنزلتان؛ فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن؛ بل له منزلة بينهما^(١).

وفي إبطال قولهم قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهم، يعني: [أهل السنة والجماعة] في «باب الأسماء والأحكام والوعد الوعيد» وسط بين الوعيدية؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ويكذبون بشفاععة النبي ﷺ، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان. ويكذبون بالوعد والعقاب بالكلية فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة وأنهم لا يخلدون في النار. بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من إيمان، وأنَّ النبي ﷺ أدَّخِرَ شفاعته لأهل الكبائر مِنْ أُمَّتِهِ»^(٢).

وقال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلَّدون إذا ماتوا وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلهم كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿وَيَعْفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨ و١١٦]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من

(١) «شرح الأصول الخمسة» ص: (٦٩٧).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٣/٣٧٣-٣٧٤).

أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته»^(١).

وقوله: **(وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)**، قال الأشعري رحمته الله: «وأجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدرُوا على ذلك»^(٢).

وفي إبطال قولهم قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «انتصب كثير من أهل البدع والأهواء، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك، وكان فسادُه أعظم من صلاحه؛ ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة، وقال: «أدوا إليهم حقوقهم، وسلوا الله حقوقكم»، ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء - كالمعتزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة: التوحيد الذي هو سلب الصفات؛ والعدل الذي هو التكذيب بالقدر؛ والمنزلة بين المنزلتين وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة»^(٣).

(١) «العقيدة الطحاوية» ص: (٦٥-٦٦).

(٢) «مقالات الإسلاميين» ص: (٢٧٨).

(٣) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ص: (١٢).

وقوله: **(وتوحيدهم هو توحيد الجهمية)**، المعتزلة يُطلق عليهم لقب الجهمية بسبب موافقتهم لهم في مسائل كثيرة منها: نفي الصفات وإنكار رؤية الله ﷻ والقول بأن كلام الله تعالى مخلوق، ولأجل هذا التوافق في هذه المخالفات وغيرها ولسبق الجهمية للمعتزلة في النشأة صار يُطلق على كلٍّ معتزلي بأنه جهمي ولا يطلق على كلٍّ جهمي بأنه معتزلي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فلما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الوثاق - ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى . . . ثم طلبوا أصحابهم لمناظرة الإمام أحمد ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية وأنواع المرجئة، فكلُّ معتزلي جهمي وليس كلُّ جهمي معتزلياً لكنَّ جهمٌ أشدَّ تعطيلاً؛ لأنه نفى الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصفات دون الأسماء»^(١).

وقوله: **(الذي مضمونه نفي الصفات، وغير ذلك)**، وفي تقرير هذه العقيدة قال أبو الثناء اللامشي المعتزلي: «فلو كان شيء من هذه الصفات ثابتة لله تعالى لكانت غير الله لا ذاته وإذا كانت غيره فلا يخلو إما أن تكون قديمة أو محدثة والأول يلزم منه القول بتعدد القدماء، والثاني غير جائز على الله تعالى لأنَّ ذات الباري حينئذ تكون محلاً للحوادث وقبول الحوادث من أمارات الحدوث»^(٢).

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٦٠٢-٦٠٤).

(٢) «التمهيد لقواعد التوحيد» ص: (٦٦).

والقول بنفي الصفات بدأ قبل ظهور المعتزلة على يد الجعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان الذي اشتهر بنشره لهذا المذهب، وإليه نسبت فرقة الجهمية، ثم لما ظهرت المعتزلة أخذت من جملة ما أخذته من الجهمية القول بنفي الصفات، فمؤسس مذهب الاعتزال واصل بن عطاء كان ينفي الصفات معتقداً أنَّ إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء، وذلك شرك، ولذا كان يقول: «إِنَّ من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين»^(١).

ويرى الشهرستاني أن القول بنفي الصفات لما بدأه واصل كان غير ناضج، لأنه شرع فيه على قول ظاهر، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين^(٢).

والمعتزلة الذين جاءوا بعده عاصروا حركة ترجمة الكتب اليونانية والكتب الفارسية إلى العربية التي تشتمل على الفلسفة وبعض الأمور الدينية، وخصوصاً كتب الفلاسفة^(٣).

وكان الفلاسفة يرون أن الله تعالى واجب الوجود بذاته، وأنه واحد من كل وجه^(٤)، فنفوا صفات الباري تعالى الزائدة على الذات، وقالوا: إنه تعالى عالم بالذات لا بعلم زائد على ذاته.

وقوله: (قالوا: إِنَّ الله لا يُرى)، وقد أجمعت المعتزلة على إنكار

(١) «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/٥١).

(٢) انظر: المصدر نفسه.

(٣) انظر: المصدر نفسه.

(٤) انظر: «نهاية الإقدام» للشهرستاني: (١/٩٠-٩١).

رؤية الله ﷻ في الآخرة^(١)، وفي تقرير هذه العقيدة قال الزمخشري: «من استجاز على الله الرؤية فقد جعله من جملة الأجسام أو الأعراض، ثم قال: فتباً للمشبهة، يعني: [أهل السنة والجماعة]، ورمياً بالصواعق»^(٢).

وأهل السنة والجماعة يثبتون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة بأبصارهم وقد تواطأ على إثبات ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

قال ابن القيم رحمه الله: «دلّ القرآن والسنة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام وأهل الحديث على أنّ الله سبحانه يُرى يوم القيامة بالأبصار عياناً كما يرى القمر ليلة البدر صحواً، وكما ترى الشمس في الظهيرة»^(٣).

وقوله: (وإنّ القرآن مخلوق)، قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «وأما مذهبنا في ذلك، أي: في القرآن، فهو أنّ القرآن كلام الله تعالى ووحيه وهو مخلوق محدث»^(٤).

وعقيدة أهل السنة والجماعة أنّ القرآن منزل غير مخلوق ومن زعم خلاف ذلك فقد كفر؛ لأنه ردّ النصوص المتضافرة الدالة على أنّ القرآن منزل غير مخلوق من مثل قوله تعالى: ﴿وإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ١٩٢]؛ ولأنّ القرآن من علم الله تعالى، فمن زعم أنّ علم الله ﷻ مخلوق فهو كافر.

قال الحسن بن أيوب رحمه الله: سألت أحمد بن حنبل رحمه الله: ما تقول

(١) انظر: «شرح الأصول الخمسة» ص: (٢٣٨).

(٢) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»: (١/١٤١)، (١/٥٨٥).

(٣) «حادي الأرواح» ص: (٢٤١).

(٤) «شرح الأصول الخمسة» ص: (٥٢٨).

في القرآن؟ قال: كلام الله غير مخلوق، قال: قلت: ما تقول فيمن قال مخلوق. قال: كافر، قلت: بم أكفرته؟ قال: بآيات من كتاب الله: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ﴾ [الأنعام: ٦١]، فالقرآن علم الله فمن زعم أن علم الله تعالى مخلوق فقد كفر^(١)، وقال الطبري رحمه الله: «القرآن كلام الله وتنزيله؛ إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا أنه: كلام الله غير مخلوق»^(٢).

وقوله: **(وإنه ليس فوق العالم)**، المعتزلة ينكرون قيام الصفات بالله جلّ وعلا، وقد تأثر بهم بعض من لم يلتزم أصولهم، ومن ذلك ما ورد عن ابن عطية رحمه الله في إنكار علو المكان حيث قال عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: «والعليّ: يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان، لأن الله منزّه عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه، قال القاضي أبو محمد عبد الحق رحمه الله: وهذا قول جهلة مجسمين، وكان الوجه أن لا يحكى»^(٣).

وما قاله عفا الله عنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد وصف الله تعالى نفسه في

(١) «الشرعية» للأجري (١/٧٦).

(٢) «صريح السنة» للطبري (ص: ٣).

(٣) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (١/٣٤٢).

كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش، والفوقية، في كتابه في آيات كثيرة، حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد تدل على أن الله تعالى عال على الخلق وأنه فوق عباده. وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك»^(١).

وقوله: **(وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة، ولا حياة ولا سمع، ولا بصر ولا كلام، ولا مشيئة ولا صفة من الصفات)**، عقيدة السلف رحمهم الله قائمة على إثبات صفات الله ﷻ كما جاءت في الكتاب والسنة دون تحريف أو تأويل، مع معرفتهم بمعانيها وتوقفهم في بيان كيفياتها، لأنهم يؤمنون بأن الكلام في صفة كل شيء فرع عن تصوّر ذاته، والله ﷻ له ذات لا تشبه الذوات ولا يعلم أحد كيفيتها، وصفاته كذلك ثابتة على ما يليق بذاته جل وعلا.

وهكذا ينبغي أن يكون معتقد المسلم، يصف الله بما وصف به نفسه في كتابه الكريم، وبما وصفه به رسوله الأمين ﷺ نفيًا وإثباتًا. ولا يقفوا ما ليس له به علم، وقد علم أن طريقة السلف تتلخص في إثبات أسماء الله وصفاته على وجه لا يوحي بأي نوع من المماثلة والمشابهة على ضوء قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] المتضمن رد التشبيه والتمثيل ورد الإلحاد والتعطيل.

ويقول الرسول ﷺ مخاطبًا أصحابه حينما كانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير والتهليل: «اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا،

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٢١/٥).

تدعون سميعًا بصيرًا قريبًا»^(١).

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يقرأها يعني قوله تعالى: ﴿كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النشأ: ٥٨]، ويضع أصبعيه، قال أبو يونس: وضع أبو هريرة رضي الله عنه إبهامه على أذنه والتي تليها على عينيه، وهذا زيادة تأكيد في إثبات صفات الله تعالى»^(٢).

وقال البيهقي رحمته الله «الْمُرَادُ بِالْإِشَارَةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي هَذَا الْخَبَرِ تَحْقِيقُ الْوَصْفِ لِلَّهِ ﷻ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَأَشَارَ إِلَى مَحَلِّي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنَّا لِإثباتِ صِفَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِلَّهِ تَعَالَى»^(٣).

وصفاته ﷻ قائمة بذاته، على التفصيل الصحيح عند السلف، لا كما ترى الفرق المخالفة للحق بأنها ذاته وليست بزائدة على الذات، لكي يتم لهم نفي الصفات مطلقًا بزعم نفي التجزؤ أو التركيب أو تعدد القدماء وهو زعم باطل^(٤).

وقوله: (وأما عدلهم)، علاقة هذا الأصل بسابقه، هو أن الكلام في العدل عند المعتزلة بحث في أفعال الله ﷻ -وأفعاله تأتي بعد إثباته وإثبات صفاته، وعلى ذلك فمجيء العدل بعد التوحيد لأنه ينبني عليه^(٥). يقول القاضي عبد الجبار: «وأما الأصل الثاني من الأصول

(١) رواه البخاري برقم: (٦٣٨٤)، ومسلم برقم: (٢٧٠٤).

(٢) «فتح الباري»: (٣٧٣/١٨).

(٣) «الأسماء والصفات»: (٤٦٢/١).

(٤) «فتح الباري»: (٣٨٥/١٣)، وانظر: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» د. غالب عواجي: (١١٨٠/٣).

(٥) انظر: «أصول وتاريخ الفرق الإسلامية» لمصطفى بن محمد ص: (٣٤٤).

الخمسة، وهو الكلام في العدل، وهو كلام يرجع إلى أفعال القديم تعالى، وما يجوز عليه وما لا يجوز، فلذلك أوجبنا تأخير الكلام في العدل عن الكلام في التوحيد^(١).

والمراد بالعدل عند المتكلمين: يريدون به ما يتعلق بأفعال الله ﷻ التي يصفونها كلها بالحسن ونفي القبح عنها - بما فيه نفي أعمال العباد القبيحة عن الله ﷻ رضاء وخلقاً؛ لأن ذلك يوجب نسبة الفعل القبيح إلى الله تعالى وهو منزّه عن ذلك.

وفي هذا الفهم الخاطئ قال القاضي عبد الجبار: «أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها»^(٢).

وقال أيضاً: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله ﷻ أقدرهم على ذلك ولا فاعل لها ولا محدث سواهم وأن من قال: إنه سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه»^(٣).

فاتفق المعتزلة على أن الله تعالى غير خالق لأفعال العباد وأن العباد هم الخالقون لأفعالهم، مع أنهم يؤمنون بأن الله تعالى عالم بكل ما يعمله العباد وأن الله تعالى هو الذي أعطاهم القدرة على الفعل أو الترك^(٤).

وقوله: (فمن مضمونه: أن الله لم يشأ جميع الكائنات ولا خلقها

(١) «شرح الأصول الخمسة» ص: (٣٠١).

(٢) «المصدر السابق» ص: (٣٢٣).

(٣) «المغني في أبواب التوحيد والعدل»: (٨/٣).

(٤) انظر: «فرق معاصرة تتسبب إلى الإسلام» د. غالب عواجي: (١١٨٠/٣).

كلها، ولا هو قادر عليها كلها، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله لا خيرها ولا شرها، ولم يرد إلا ما أمر به شرعا، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته)، ومن الأمثلة على ذلك احتجاجهم على نفي خلق الله لأفعال العباد، بقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [النجم: ٧].

قال القاضي عبد الجبار في تفسير هذه الآية: «لا تخلو الآية؛ إمّا أن يكون المراد بها أن جميع ما فعله الله ﷻ فهو إحسان أو المراد بها أن جميعه حسن.

ولما كان لا يجوز أن يكون المراد بها الإحسان؛ لأنّ في أفعاله تعالى ما لا يكون إحساناً كالعقاب، فليس إلا أن المراد بها الحسن على ما نقول. إذا ثبت هذا ومعلوم أنّ أفعال العباد تشتمل على الحسن والقبیح، فلا يجوز أن تكون مضافة إلى الله تعالى»^(١).

والجواب: أن يقال لهم: ليس «أحسن» من معنى «حسن»؛ وإنما معناها أنه يحسن ويعلم كيف يخلق، كما يقال: فلان يحسن الظلم، ويحسن السفه، ويحسن فعل الخير والجميل، أي: يعلم كيف يفعل ذلك.

قال ابن الجوزي رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [النجم: ٧]، أي: لم يتعلمه من أحد كما يقال: فلان يحسن كذا، إذا علمه، قاله مقاتل والسدي»^(٢).

وعلى ذلك؛ فقولهم: إن أحسن من معنى حسن باطل؛ وعليه

(١) «شرح الأصول الخمسة» ص: (٣٥٧).

(٢) «زاد المسير»: (٤٣٨/٣).

فيبطل استدلالهم بالآية، والله أعلم^(١).



(١) انظر هذه الشبهة وإبطالها في: «تأويل القرآن الكريم ومذاهب الفرق فيه» لمحمد بديع موسى، ص: (٢٣٤-٢٣٥).

وقد وافقهم على ذلك: متأخرو الشيعة كالمفيد، وأبي جعفر الطوسي وأمثالهما.

ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة، لَكِنْ يُضَمُّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ الْإِثْنِي عَشَرِيَّةٍ، فَإِنَّ الْمَعْتَزِلَةَ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ وَلَا مَنْ يَنْكَرُ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ وَعَلِيٍّ.

الشرح

وقوله: (وقد وافقهم)، أي: المعتزلة (على ذلك)، أي: على القول ببعض أصولهم الفاسدة ومنها: القول بعدم خلق أفعال العباد، (متأخرو الشيعة)، فتأثروا بكتب المعتزلة ومقالاتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فإنَّ جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل، كابن النعمان والموسوي الملقب بالمرتضى وأبي جعفر الطوسي وغيرهم، هو مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقول نقل المسطرة وبعضه قد تصرفوا فيه وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة كالأصم والجبائي وعبد الجبار بن أحمد الهمداني والرماني وأبي مسلم الأصبهاني وغيرهم»^(١).

وقال أيضًا: «فأما متأخروهم [يعني: الشيعة] من عهد بني بويه، ونحوهم من أوائل المائة الرابعة ونحو ذلك، فإنهم صار فيهم من يوافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم، والمعتزلة شيوخ هؤلاء، فما يوجد في

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٣/٦-٧).

كلام ابن النعمان المفيد وصاحبيه -أبي جعفر الطوسي، والملقب بالمرتضى- ونحوهم من كلام المعتزلة، وصار حينئذ في المعتزلة من يميل إلى نوع من التشيع، إما تسوية علي بالخليفتين، وإما تفضيله عليهما، وإما الطعن في عثمان، وإن كانت المعتزلة لم تختلف في إمامة أبي بكر وعمر. وقدماء المعتزلة، كعمرو بن عبيد وذويه، كانوا منحرفين عن علي، حتى كانوا يقولون: لو شهد هو وواحد من مقاتليه شهادة لم نقبلها: لأنه قد فسق أحدهما لا بعينه. فهذا الذي عليه متأخرو الشيعة^(١).

(كالمفيد^(٢) وأبي جعفر الطوسي^(٣) وأمثالهما ولأبي جعفر هذا

(١) «بيان تلبيس الجهمية»: (١/٢٩٠).

(٢) محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبري، يرفع نسبه إلى قحطان، أبو عبد الله، المفيد، ويعرف بابن المعلم: محقق إمامي، انتهت إليه رئاسة الشيعة في وقته، كثير التصانيف في الأصول والكلام والفقه. ولد في عكبرا ونشأ وتوفي ببغداد، سنة ٣١٣هـ، له نحو مئتي مصنف، منها: الإعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام والزهراء والأئمة، وأوائل المقالات في المذاهب والمختارات، ونقض فضيلة المعتزلة وإيمان أبي طالب، والإفصاح في الإمامة. قال الذهبي: أكثر من الطعن على السلف، وكانت له صولة، في دولة عضد الدولة. انظر: «روضات الجنات»: (٤/٢٤)، و: «فهرست الطوسي» ص: (١٥٧)، و: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٣١).

(٣) محمد بن الحسن بن علي الطوسي: مفسر، نعتة السبكي بفتية الشيعة ومصنفهم. انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨هـ وأقام أربعين سنة، ورحل إلى الغري بالنجف فاستقر فيها إلى أن توفي سنة ٤٦٠هـ، وقد أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس، ومن تصانيفه: الإيجاز وتلخيص الشافي في علم الكلام والإمامة، وفهرست كتب الشيعة وثلاثون مسألة على مذهب الشيعة، واصطلاحات المتكلمين. انظر: «الذريعة»: (٢/١٤)، و: «منهج المقال» ص: (٢٩٢)، و: «مجلة المجمع العلمي العربي»: (٢٤/٢٦٨).

تفسير على هذه الطريقة، الموافقة لعقيدة المعتزلة وهي إنكار خلق أفعال العباد واسم تفسيره: (التبيان في تفسير القرآن)، وقد طُبِعَ عدة طبعات منها: طبعة المطبعة العلمية في النجف، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م، وطبعة مكتب الإعلام الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، وتفسيره مليء بتحريف نصوص القرآن عن ظاهرها، ومن ذلك دعواه أن الله تعالى غير قادر على كل مقدور العبد.

قال محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ اللهُ: «وما ذكره شيخ الطائفة الضالة في التبيان في تفسير القرآن: أن الآية: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، خرجت مخرج المبالغة، لأن أفعال العباد لا توصف بالقدرة، فبطلانه ظاهر، لأنه تخصيص من غير مخصص، ولأن مقتضي للقدرة هو الذات، وعلة صحة التعلق هي الإمكان، ونسبة الذات إلى الكل على السوية، واحتجوا على مدعاهم بأنه تعالى لو أراد الفعل وأراد العبد عدمه فلا يخلو إما أن يقع مرادهما، فيلزم اجتماع النقيضين، أو لا يقع مراد كل منهما، فيلزم ارتفاعهما، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، فيلزم عدم قدرة الآخر على مراده، وهو خلاف المقدور، والجواب أن قدرة الله تعالى فيه تمنع تأثير قدرة العبد، فإنه سبحانه أقدر على الفعل من العبد، ولأن العبد لا يشاء إلا ما يشاء الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]»^(١).

وقوله: **(لَكِنْ يُضَمُّ إِلَى ذَلِكَ)**، المراد: أن متأخري الشيعة جمعوا بين عقيدتين فاسدتين وهما: إنكار خلق أفعال العباد وانتحالهم: **(قَوْلُ**

(١) «السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة» ص: (٣٥٥).

الإمامية الاثني عشرية^(١)، فإن المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك ولا من

(١) وسبب تسميتهم بذلك لاعتقادهم بإمامة اثني عشر إماماً، وأن ذلك عندهم بنص ثابت من النبي ﷺ، وأنه أوصى بذلك، فهم يعتقدون أن الإمامة في علي بن أبي طالب ﷺ الذي يلقبونه بالمرتضى، ثم في الحسن بن علي ﷺ، ويلقبونه بالمجتبى (٣-٥٠هـ)، ثم في الحسين بن علي ﷺ ويلقبونه بالشهيد (٤-٦١هـ)، ثم في علي زين العابدين بن الحسين (٣٨-٩٥هـ) ويلقبونه بالسَّجَّاد، ثم في محمد الباقر بن علي زين العابدين (٥٧-١١٤هـ)، ويلقبونه بالباقر، ثم في جعفر الصادق بن محمد الباقر (٨٣-١٤٨هـ) ويلقبونه بالصادق، ثم في موسى الكاظم بن جعفر الصادق (١٢٨-١٨٣هـ) ويلقبونه بالكاظم، ثم في علي الرضا بن موسى الكاظم (١٤٨-٢٠٣هـ) ويلقبونه بالرضى، ثم في محمد الجواد بن علي الرضا (١٩٥-٢٢٠هـ) ويلقبونه بالتقي، ثم في علي الهادي بن محمد الجواد (٢١٢-٢٥٤هـ) ويلقبونه بالنقي، ثم في الحسن العسكري بن علي الهادي (٢٣٢-٢٦٠هـ) ويلقبونه بالزكي، ثم في محمد المهدي بن الحسن العسكري (٢٥٦هـ-...) ويلقبونه بالحجة القائم المنتظر وهو الإمام الثاني عشر عندهم، فسُمُّوا لأجل ذلك اثني عشرية. انظر: «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ص: (٦٤)، و: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٦١).

وفي الحقيقة لا وجه لا تعلق الشيعة بالأئمة الاثني عشرية، فهم من أئمة أهل السنة وعلمائهم، وهم براء من ضلالات الشيعة الضالّ.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «فمولانا الإمام علي من الخلفاء الراشدين، المشهود لهم بالجنة ﷺ نحبّه أشد الحب، ولا ندعي عصمته، ولا عصمة أبي بكر الصديق، وابناه الحسن والحسين: فسبطا رسول الله ﷺ وسيدا شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلاً لذلك، وزين العابدين: كبير القدر، من سادة العلماء العاملين، يصلح للإمامة، وله نظراء، وغيره أكثر فتوى منه، وأكثر رواية، وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر: سيد، إمام، فقيه، يصلح للخلافة، وكذا ولده جعفر الصادق: كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور، وكان ولده موسى: كبير القدر، جيد العلم، أولى بالخلافة من هارون، وله نظراء في الشرف والفضل، وابنه علي بن موسى الرضا: كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في =

ينكرُ خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي)، المقصود أن المعتزلة يقرون بخلافة الخلفاء الراشدين، أما متأخرو الشيعة فإنهم ينكرون خلافة الأئمة الثلاثة ويرون الخلافة لعلي عليه السلام، ومن ثمَّ فإنهم يؤولون كثيراً من الآيات لتقرير هذه العقيدة الفاسدة.

والإقرار بخلافة الخلفاء الراشدين هو مذهب المتقدمين من المعتزلة: كأبي عثمان عمرو بن عبيد، وأبي إسحاق النظام: إبراهيم بن يسار، وأبي عثمان الجاحظ، وغيرهم.

قال القاضي عبد الجبار: «إن المتقدمين من المعتزلة ذهبوا إلى أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي»^(١).

أما الشيعة فتنكر خلافة الثلاثة، وتزعم أن الإمامة منصبٌ إلهي كالنبوة، وأنَّ علياً عليه السلام هو الوصي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ويعتقدون أنَّ هذا ركنٌ من أركان الإسلام، ومن المرويات التي ذكرها الكليني في تقرير ركنية الولاية ما ورد عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «بني

= النفوس، صيره المأمون ولي عهده لجلالته، فتوفي سنة ثلاث ومائتين، وابنه محمد الجواد: من سادة قومه، لم يبلغ رتبة آبائه في العلم والفقه، وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف جليل، وكذلك ابنه الحسن بن علي العسكري رحمهم الله تعالى، فأما محمد بن الحسن هذا: فنقل أبو محمد بن حزم، أن الحسن مات عن غير عقب» «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٣/١٢٠-١٢١).

وفي هذا يقول الشيعي محمد جواد مغنية: (الاثنا عشرية نعت يطلق على الشيعة الإمامية القائلة باثني عشر إماماً تعينهم بأسمائهم). انظر: «الاثنا عشرية وأهل البيت» ص: (١٥).

(١) «شرح الأصول الخمسة» ص: (٧٦٦-٧٦٧).

الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية»^(١).

ومما يدل على تناقض القوم في تقرير هذه العقيدة ما ورد في كتبهم من إثبات مبايعة علي بن أبي طالب لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فعن علي رضي الله عنه قال: «فبايعت أبا بكر كما بايعتموه، ثم بايعت عمر كما بايعتموه، ثم بايعتم عثمان فبايعته»^(٢)، ولعل تناقضهم هذا مبني على التقية التي يتدينون لله تعالى بها والعياذ بالله.



(١) انظر: «مجالس الموحدين في بيان أصول الدين» ص: (٢١).

(٢) انظر: «أمالى الطوسي»: (٥١٨)، «بحار الأنوار»: للمجلسي (٢٦٢/٣٢)، «غاية المرام»: للبحراني (١٥/٦).

ومن أصول المعتزلة مع الخوارج إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأنَّ الله لا يقبلُ في أهل الكبائر شفاعَةَ، ولا يُخْرِجُ منهم أحدًا من النار ولا ريب أنه قد ردَّ عليهم طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم، فأحسنوا تارة وأسأؤوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض كما قد بسط في غير هذا الموضع.

الشرح

وقوله: (ومن أصول المعتزلة مع الخوارج إنفاذ الوعيد في الآخرة)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وتجعل المعتزلة إنفاذ الوعيد أحد الأصول الخمسة التي يكفرون من خالفها ويخالفون أهل السنة والجماعة في وجوب نفوذ الوعيد فيهم وفي تخليدهم؛ ولهذا منعت الخوارج والمعتزلة أن يكون لنبينا صلوات الله وسلامه شفاعَة في أهل الكبائر - في إخراج أهل الكبائر من النار»^(١).

وقال أيضًا: «ومذهب أهل السنة والجماعة: أنَّ فساق أهل الملة ليسوا مخلصين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة؛ بل لهم حسنات وسيئات يستحقون بهذا العقاب وبهذا الثواب»^(٢).

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٢/٤٨٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٧/٦٧٩).

وقد سبق بيان أمثلة تأويل الخوارج للقرآن وتنزيلهم الآيات الواردة في الكفار على المؤمنين .

والمعتزلة وافقوهم في مآل صاحب الكبيرة يوم القيامة، وهذا الأصل أحد الأركان التي يقوم عليها الاعتزال ومعناه: أن الله تعالى صادق في وعده ووعيده، وأنه لا يغفر الذنوب إلا بعد التوبة^(١).

وقد صار اسم الوعيدية شعاراً للمعتزلة لما سماهم به أحد المرجئة وهو يهجو رئيس معتزلة البصرة أبا هاشم الجبائي بقوله:

يعيبُ القولَ بالإرجاء حتى يرى بعضَ الرجاء من الجرائر
وأعظمُ من ذوي الإرجاء جرماً وعيديُّ أصرَّ على الكبائر^(٢)

(وأنَّ الله لا يقبلُ في أهل الكبائر شفاعاً، ولا يُخرجُ منهم أحداً من النار)، إنفاذ الوعيد في الآخرة بنى عليه المعتزلة والخوارج إنكار الشفاعه في أهل الكبائر؛ لأنَّ وعد الله تعالى ووعيده يجب أن يقع، وفي تقرير هذا الأصل قال الزمخشري عند تفسيره قولَ الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [الغفران: ١٩٢]، قال: «إعلامٌ بأنَّ من يدخل النار فلا ناصرَ له بشفاعةٍ ولا غيرها»^(٣).

والمعتزلة جانبوا الصواب في الحكم بنفي الشفاعه في العصاة، فإنَّ القول بإثبات هذه الشفاعه مما هو ثابت متواتر عن السلف، لثبوت الأحاديث المتواترة بذلك وإجماع علماء أهل السنة والجماعة.

(١) انظر: «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» للعمرائي: (١/ ١٨٦).

(٢) انظر: «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي ص: (١٧٧).

(٣) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»: (١/ ٤٥٥).

والذي جَرَّ المعتزلة لهذا الخطأ خطأ آخر، وهو أنَّ من عقائدهم أنَّ السيئات يذهبن الحسنات، فلو أتى الشخص بحسنات كالجبال، ثم جاء بعدها بسيئة، فإن تلك الحسنات تحبط بمجرد صدور المعصية.

ومذهب السلف: أنه لا شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة عن الإسلام والرجوع إلى الكفر، كما أن تكفير جميع السيئات عن المذنب لا يكون إلا بالتوبة^(١).

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «والتحقيق أن يقال: إن الكتاب والسنة مشتمل على نصوص الوعد والوعيد، كما أن ذلك مشتمل على نصوص الأمر والنهي، وكل من النصوص يفسر الآخر وببينه، فكما أنَّ نصوص الوعد على الأعمال الصالحة مشروطة بعدم الكفر المحبط، لأن القرآن قد دل على أن من ارتد فقد حبط عمله، فكذلك نصوص الوعد للكفار والفساق مشروطة بعدم التوبة، لأن القرآن قد دل على أن الله يغفر الذنوب جميعاً لمن تاب وهذا متفق عليه بين المسلمين، فإن الله قد بين بنصوص معروفة أن الحسنات يذهبن السيئات وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، إلى أن قال: «فجعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها، لكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة»^(٢).

(١) انظر: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» د. غالب عواجي: (٣/١١٩٣).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٢/٤٨٣).

(ولا ريب أنه قد ردّ عليهم طوائف من المرجئة)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وحدثت المرجئة وكان أكثرهم من أهل الكوفة فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان»^(١)، **(والكرامية^(٢)، والكلابية^(٣)، وأتباعهم)**، ممن خالف الخوارج، وردّ عليهم، وذهب إلى أنّ الشّخص الواحد قد يُعذّبهُ الله بالنّار ثمّ يُدخِلُهُ الجَنَّةَ كما دلّت عليه النصوص الشرعية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذا مذهب أهل السنة الخاصة، وسائر من انتسب إلى السنة والجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية، وسائر فرق الأمة من المرجئة وغيرهم، والخلاف في ذلك مع

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٨/١٣).

(٢) وهي: فرقة، تنسب إلى مؤسسها: أبي عبد الله محمد ابن كَرَام السجستاني، (ت: ٢٥٥هـ)، وكان يتظاهر بالزهد، خرج من سجستان مطروداً أيام محمد بن طاهر، وورد نيسابور وراجت بدعته هناك وتبعه خلق كثير، ومن أشهر ضلالاته: القول بالميماسة، وهي أنّ الله مماس للعرش، والقول بأن الإيمان قول باللسان، وإن اعتقد بقلبه الكفر، وغير ذلك. والكرامية: طوائف أوصلها علماء الفرق إلى اثنتي عشرة فرقة. انظر: «الفرق بين الفرق»، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ص: (٢١٥)، و: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/١٠٨)، و: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٤/٢٠٤).

(٣) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، (ت: ٢٤٠هـ)، من آرائه: القول بأزلية الصفات، وأن صفات الباري لا تتغير، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها، وكذلك سائر الصفات، ويرون أنّ مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/٢٤٩-٢٥٠)، و: «الاستقامة» لابن تيمية: (١/١٠٥).

الخوارج والمعتزلة فإنهم يقولون بتخليد أهل الكبائر في النار»^(١).

(فأحسنوا تارة وأسأؤوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض كما

قد بسط في غير هذا الموضع)، المعنى: أن طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم أحسنوا في الرد على المعتزلة والخوارج في ما ذكّر من التكفير أو القول بالمنزلة بين المنزلتين، أو القول بتخليد أصحاب الكبائر في النار، وأسأؤوا في بعض ردودهم؛ لأنّهم قد يردّون على بعض المعتزلة بإثبات بدعة أخرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في سياق إبطاله طريقة ردّ شبه الملحدين ببدع أخرى: «وكذلك من ناطرهم، [يعني: المعتزلة] من الكلابية وغيرهم، فيما خالفوا فيه السنة من مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، بنوا كثيراً من الرد عليهم على أصول فاسدة: إما أصول وافقوهم عليها مما أحدثه أولئك . . . وإما أصول عارضوهم بها فقابلوا الباطل بالباطل، كما فعلوه في مسائل القدر والوعد والوعيد، ومسائل الأسماء والأحكام، فإن أولئك كذبوا بالقدر، وأوجبوا إنفاذ الوعيد، وقاسوا الله بخلقه فيما يحسن ويقبح، وهؤلاء ابطالوا حكمة الله تعالى، وحقيقة رحمته وعدله، وقالوا ما يقدح في أمره ونهيه، ووعدوه ووعدوه، وتوقفوا في بعض أمره ونهيه، ووعدوه ووعدوه، فصار أولئك يكذبون بقدرته وخلقه ومشيتته، وهؤلاء يكذبون برحمته وحكمته، وبعرض أمره ونهيه، ووعدوه ووعدوه»^(٢).

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٣٠٢).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/٢٩١).

وكلامه ﷺ في بيان إحسان أهل البدع في الردّ على المخالفين دليل على إنصافه مع خصوم أهل السنة، وهذه الصفة يجب أن يتصف بها كل من نصّب نفسه حكماً بين الخصوم.

قال ابن القيم ﷺ: «والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حلية تحلّى بها الرجل خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأْمُرْ بِالْعَدْلِ بَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه، يسير بسيره، وينزل بنزوله، يدين بدين العدل والإنصاف، ويحكم بالحجة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فهو العلم الذي قد شمر إليه، ومطلوبه الذي يحوم بطلبه عليه، لا يثني عنانه عنه عدل عاذل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يصدّه عنه قول قائل»^(١).

ويكون الإنصاف بالتثبت من كلام المخالف، وصحة نسبته إليه، وعدم تعدي الصدق، وعدم تحميل كلامه ما لا يحتمل، وعدم محاباة أحد لقراءة ونحوها في دين الله.

قال القرافي ﷺ: «أرباب البدع والتصانيف المضلة ينبغي أن يشهر الناس فسادها وعيوبها، وأنهم على غير الصواب ليحذرهم الناس الضعفاء فلا يقعوا فيها، وينفر عن تلك المفاسد ما أمكن بشرط أن لا يتعدى فيها الصدق، ولا يفترى على أهلها من الفسوق والفواحش ما لم يفعلوه،

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٩٤-٩٥).

بل يقتصر على ما فيهم من المنفّرات خاصّة، فلا يقال على المبتدع إنّهُ يشرب الخمر، ولا أنّه يزني ولا غير ذلك مما ليس فيه»^(١).



(١) «أنوار البروق في أنواع الفروق» (٨ / ٢٦١).

والمقصود أنَّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلا على قولهم أو جوابا على المعارض لهم، ومن هؤلاء من يكون حسنَ العبارة فصيحًا، ويدسُّ البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله، وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يُعلم أو يُعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك.

الشرح

وقوله: (والمقصود أنَّ مثل هؤلاء)، أي: الذين سبق الكلام عنهم وهم: المعتزلة ومن وافقهم من متأخري الشيعة والخوارج، (اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم)، بطلان تفاسير أهل البدع يُعرف

بمخالفته لعقيدة أهل السنة والجماعة القائمة على فهم الكتاب العزيز وفق فهم السلف الصالح، **(وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم أو جواباً على المعارض لهم)**، وهذا هو الطريق الثاني لمعرفة بطلان تفاسير أهل البدع وهو:

العلم بفساد منهجهم في الاستدلال، القائم على الاحتجاج بما لا حجة فيه.

أو تفسير الآية بما لا يتوافق مع سياق الكلام وسباقه ولحاظه.

وهذا هو التفسير بالرأي المذموم الذي سبق الكلام عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان مسلك هؤلاء في الاستدلال: «جمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء كالثعلبي والواحدي والمهدوي والزمخشري وعبد الجبار بن أحمد وعلي بن عيسى الرماني وأبي عبد الله ابن الخطيب الرازي وأبي نصر ابن القشيري وأبي الليث السمرقندي وأبي عبد الرحمن السلمي والكواشي الموصلي وأمثالهم من المصنفين في التفسير فهؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم ولا لهم خبرة بالمروى المنقول ولا لهم خبرة بالرواة النقلة بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف ولا يميزون بينهما لكن منهم من يروي الجميع ويجعل العهدة على الناقل كالثعلبي ونحوه ومنهم من ينصر قولاً أو جملة إما في الأصول أو التصوف والفقهاء بما يوافقها من صحيح أو ضعيف ويرد ما يخالفها من صحيح وضعيف»^(١).

وقال ابن القيم رحمته الله في بيان فساد تفاسير المعتزلة: «الرأي المتضمنُ

(١) انظر: «الرد على البكري»: (١/٧٣).

تعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع والضلال من الجهميّة والمُعْتَزلة والقَدَرِيّة ومن ضَاهَاهُمْ، حيث استعمل أهله قياساتهم الفاسدة وآراءهم الباطلة وشُبّهَهُم الداحضة في ردّ النصوص الصحيحة الصريحة، فردوا لأجلها ألفاظ النصوص التي وجدوا السبيل إلى تكذيب رواتها وتخطئتهم، ومعاني النصوص التي لم يجدوا إلى ردّ ألفاظها سبيلاً، فقابلوا النوع الأول بالتكذيب، والنوع الثاني بالتحريف والتأويل، فأنكروا لذلك رؤية المؤمنين ربّهم في الآخرة، وأنكروا كلامه وتكليمه لعباده، وأنكروا مباينته للعالم، واستواءه على عرشه، وعُلوّه على المخلوقات، وعموم قدرته على كل شيء، بل أخرجوا أفعال عباده من الملائكة والأنبياء والجن والإنس عن تعلّق قُدْرَتِهِ ومشيّئَتِهِ وتكوينه لها، ونفّوا لأجلها حقائق ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله من صفات كماله ونُعوَتِ جَلَالِهِ؛ وحرّفوا لأجلها النصوص عن مواضعها، وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقته أنه زُبالَة الأذهان ونُخالَة الأفكار وعُفارة^(١) الآراء ووساوس الصدور، فملأوا به الأوراق سَوَادًا، والقلوب سُكُوكًا، والعالم فسادًا، وكل من له مُسَكَّة من عقل، يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحکم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحکم هلاكه، ولا في أمة إلا فسد أمرها أتمّ الفساد، فلا إله إلا الله كم نُفِيّ بهذه الآراء من حق، وأُثِبَتْ بها من باطل، وأميت بها من هدى، وأحيي بها من ضلالة؟ وكم هُدِمَ

(١) العفارة: «الخبث والشيطنة» «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٣/٢٦٢).

بها من مَعْقَل الإيمان، وُعْمَرُ بها من دين الشيطان؟ وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل الآراء الذين لا سَمْعَ لهم ولا عَقْلَ، بل هم شرُّ من الحُمُر، وهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [المائدة: ١٠] ^(١).

وقوله: (ومن هؤلاء من يكون حسنَ العبارة فصيحاً ^(٢))، ويدسُّ البدع في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون)، الدَّسُّ بمعنى: الإخفاء ^(٣)، فهم يخفون البدع تحت كلامهم الفصيح، الذي يُلبَّسون به على أكثر الناس، (كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله)، ولذا يجب عدم الاغترار بحسن عبارة أهل البدع وفصاحتهم، والحذر من العلم الذي لا تُعلم صحته، ففصاحتهم من جنس فصاحة إبليس الرجيم، الذي سعى باستخدام فصاحته لإغواء آدم وزوجه حتى أهبطوا من الجنة، وهكذا أتباعه سلكوا مسلكه في هذا الباب.

وقد قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في التعليق على قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُ مَن لَّنَ النَّصِيحَةِ﴾ [الإعراف: ٢١]، قال: «تَضَمَّنَ هذا الخبر أنواعاً من التأكيد: أحدها: تأكيده بالقسم.

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١٢٦/٢-١٢٧).

(٢) الفصاحة: في اللغة: عبارة عن الإبانة والظهور، وهي في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها . . . وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح. «التعريفات» للجرجاني ص: (١٦٧).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري: (٩٢٨/٣).

الثاني: تأكّيده بأنّ.

الثالث: تقديم المعمول على العامل، إيدانا بالاختصاص. أي نصيحتي مختصة بكم، وفائدتها إليكما لا إليّ.

الرابع: إتيانه باسم الفاعل الدال على الثبوت واللزوم، دون الفعل الدال على التجدد: أي النصح صفتي وسجيتي، ليس أمراً عارضاً لي.

الخامس: إتيانه بلام التأكيد في جواب القسم. السادس: أنه صور نفسه لهما ناصحاً من جملة الناصحين، فكأنه قال لهما: الناصحون لكم في ذلك كثير، وأنا واحد منهم، وورث عدو الله هذا المكر لأوليائه وحزبه عند خداعهم للمؤمنين كما كان المنافقون يقولون لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا جاءوه: ﴿شَهِدْ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، فأكدوا خبرهم بالشهادة وبأن ولام التأكيد، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦] (١).

وقد حذر السلف الصالح -رحمهم الله- من قراءة كتب أهل البدع، حماية للقارئ من الوقوع في شرك تلبيساتهم، ومما ورد عنهم في ذلك ما رواه اللالكائي رحمه الله بسنده عن ابن أبي حاتم رحمه الله قال: «وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع يغلظان في ذلك أشدّ التغليظ وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبدا» (٢).

(١) «إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان»: (١/ ١١٤).

(٢) «اعتقاد أهل السنة»: (١/ ١٧٩).

(وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يُعلم أو يُعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك)، قد يعتقد العالمُ بطلانَ عقائد أهل البدع، ومع ذلك ينقل عنهم بعض المقالات الفاسدة في التفسير، ومن أسباب ذلك أن أهل البدع كانوا أقوياء في الأساليب، فتجد ظاهر كلامهم أنه جيد وليس فيه شيء، لكنهم يدسون فيه السم، فهؤلاء الذين ينقلون من تفاسيرهم ما ينقلون وهم يعلمون فساد قولهم هؤلاء قد اغتروا بأساليبهم وألفاظهم ولم يهتدوا إلى ما كانوا عليه من الباطل^(١).

وإذا كانت البدع قد تروج على بعض العلماء المفسرين، فما بالك بصغار الطلبة المبتدئين، فعلى طالب العلم المبتدئ أن لا يقرأ في مثل هذه التفاسير، وإن زخرفوها له بالقول، وبهرجوها بالثناء؛ لأنها مزلة أقدام، ومضلة أفهام، فقد يقع في الانحراف وهو لا يشعر، والواجب عليه أن يسأل أهل العلم الموثوق بمنهجهم وسلامة معتقدهم، عن التفاسير السالمة من أدران البدع ولوثة الاحتجاج بالموضوعات، وغرائب الأقوال، وبهذا تحصل السلامة بإذن الله تعالى.



(١) انظر: «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية»: لابن عثيمين، ص: (١١٠).

ثم إنه لسبب تطرّف هؤلاء وضلالهم: دخلت الرافضة الإمامية،
ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك،
وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسّروا
القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عَجَبه.

الشرح

وقوله: (ثم إنه لسبب تطرّف^(١) هؤلاء وضلالهم)، أي: المعتزلة
الذين اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، أو فسّروا
القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة
العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به.

(دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة^(٢) ثم القرامطة وغيرهم فيما

(١) التطرف: «المبالغة والإفراط وتجاوز حد الاعتدال». «معجم الغني» لعبد الغني
أبو العزم: (٦٦٧٩).

(٢) الفلاسفة: جمع لكلمة فيلسوف، وهو العالم بالفلسفة، والفلسفة كلمة يونانية،
معناها عندهم: محبة الحكمة، والفيلسوف هو: فيلا وسوفا، وفيلا هو: المحب،
وسوفا: الحكمة، أي هو محب الحكمة. انظر: «الملل والنحل للشهرستاني»:
(٦٢/٢)، وهم طائفة تقدّم العقل وتعمله في القضايا التي تُدرس من قبل
الفيلسوف. انظر: «مقدمة في الفلسفة العامة» د. مصطفى حلمي، ص: (٩)،
والفلاسفة قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ليسوا أمة واحدة لها مقالة في
العلم الإلهي والطبيعي وغيرهما بل هم أصناف متفرقون وبينهم من التفرق
والاختلاف ما لا يحصىه إلا الله أعظم مما بين الملة الواحدة كاليهود والنصارى
أضعافا مضاعفة». «الرد على المنطقيين» ص: (٣٣٢).

هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر^(١) في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسّروا القرآن بأنواع لا يقضي العالمُ منها عَجَبَه، مقالات هذه الطوائف يستحقُّ أن يعجب منها العلماء بل وجميع العقلاء، عجب استنكار واستغراب لمخالفة هذه المقالات للنقل والعقل.

وقد نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أعظم الطوائف التي أوّلَت القرآن الكريم تأويلاً فاسداً وهم:

أولاً: الفلاسفة، ومن أمثلة تأويلهم الفاسد: قول أبي علي الحسين بن سينا في معنى قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾ [الأنبياء: ٣١]، قال: «فمن العادة في الشريعة تسمية القوى اللطيفة المحسوسة ملائكة»، كما فسّر أبواب الجنة الثمانية، وأبواب النار السبعة تفسيراً فلسفياً صرفاً، فقال: «وأما ما بلغ النبي محمد عن ربه ﷻ أن للنار سبعة أبواب، وللجنة ثمانية أبواب، فإذا قد عَلِمَ أن الأشياء المدركة إما مُدركة للجزئيات كالحواس الظاهرة وهي خمسة، وإدراكها الصور مع المواد، أو مُدركة متصورة بغير مواد كخزانة الحواس المسماة بالخيال، وقوة حاكمة عليها حكماً غير واجب وهو الوهم، وقوة حاكمة واجباً وهو العقل، فذلك ثمانية. فإذا اجتمعت الثمانية جملة أدت إلى السعادة السرمدية، والدخول في الجنة وإن حصل سبعة منها لا تتسم إلا بالثامن أدت إلى الشقاوة السرمدية. والمستعمل في اللغات أن الشيء المؤدى

(١) التفاقم في اللغة: تزايد الأمر واشتداده، ويدخل في ذلك: التزايد في العوج. قال ابن فارس رحمه الله: «الفاء والقاف والميم أصل صحيح يدل على اعوجاج وقلة استقامة». «مقاييس اللغة»: (٤/٤٤٢)، وانظر: «معجم الغني» لعبد الغني أبو العزم: (٧١٠٩).

إلى الشيء يسمى باباً، فالسبعة المؤدية إلى النار سميت أبواباً لها، والثمانية المؤدية إلى الجنة سميت أبواباً لها»^(١).

ثانياً: القرامطة الباطنية، ومن أمثلة تأويلهم الفاسد: قول أبي يعقوب السجستاني الباطني: «إعلم أن كل ما ورد في كتاب الله ﷻ، من ذكر الجنات والأنهار والنخيل والأعنان وجميع الشهوات، هو دال على الأئمة عليهم السلام، ثم على الحجب، ثم على اللواحق، ثم على الدعاة، ثم على المستجيبين البالغ، ثم على الأدنى فالأدنى.

وما ورد في كتاب الله من الجبت والطاغوت وإبليس وهاروت وماروت ويغوث ويعوق ونسر وود وسواع، فمثلهم وشكلهم على أهل الظاهر، أي: [أهل السنة والجماعة]، ورؤسائهم وعلمائهم بعد أئمتهم الجائرين، المعاندين لأهل الحق، الذين هم أهل الباطن»^(٢).

ثالثاً: الرافضة، وقاعدتهم تأويل كل قول مخالف لأقوال أئمتهم، وقد قال أبو جعفر الطوسي الرافضي: «إعلم أن الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن الأئمة - عليهم السلام، الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم»^(٣).

وبسبب التأويل الفاسد فسرت الرافضة المراد بأولي الأمر في قول الله جلّ وعلا: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، بأنهم الأئمة من آل البيت النبوي^(٤).

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» د. محمد السيد حسين الذهبي: (٢/ ٣١٦).

(٢) «بيان مذهب الباطنية وبطلانه» للدليمي ص: (٤٨).

(٣) «التبيان في تفسير القرآن»: (١/ ٤).

(٤) انظر: «البحر الزخار» لابن المرتضى: (٦/ ٣٨١).

وممن حذّر من طرائق هؤلاء أبو حيان الأندلسي رحمته الله حيث قال: «وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القرية عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله تعالى وعلى علي عليه السلام وعلى ذريته، ويسمونه علم التأويل، وقد وقفت على تفسير لبعض رؤوسهم، وهو تفسير عجيب يذكر فيه أقاويل السلف مزدريا عليهم وذاكرا أنه ما جهل مقالاتهم، ثم يفسر هو الآية على شيء لا يكاد يخطر في ذهن عاقل، ويزعم أن ذلك هو المراد من هذه الآية وهذه الطائفة لا يلتفت إليها، وقد رد أئمة المسلمين عليهم أقاويلهم وذلك مقرر في علم أصول الدين، نسأل الله السلامة في عقولنا وأدياننا وأبداننا، وكثيرا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم من ذلك الإعراب، بعلل النحو ودلائل أصول الفقه ودلائل أصول الدين، وكل هذا مقرر في تأليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مُسَلِّمًا في علم التفسير دون استدلال عليه.

وكذلك أيضا ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول وأحاديث في الفضائل وحكايات لا تناسب وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير»^(١).



(١) «البحر المحيط» لأبي حيان: (١٣/١).

فتفسير الرافضة: كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] هما أبو بكر وعمر.

و: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِحَبْطِ عَمَلِكَ﴾ [التكوير: ٦٥]، أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة، و: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة، و: ﴿فَقَلِيلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] طلحة والزبير، و: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩] علي وفاطمة، و: ﴿الْوَلُؤُ وَالْمِرَاجُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسن والحسين، و: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢] في علي بن أبي طالب، و: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] عني بن أبي طالب، و: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] هو علي، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] نزلت في علي لما أصيب بحمزة.

الشرح

وقوله: (فتفسير الرافضة: كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ هما أبو بكر وعمر)، ويعنون بهذه الآية كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «أنَّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا منافقين قصدتهما إهلاك الرسول صلوات الله عليه وأن

أبا لهب أقامهما لذلك وأنهما يدا أبي لهب وهو المراد في زعمهم بقوله:
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾^(١).

وتفسيرهم هذا من جملة الشواهد على شدة حنقهم على الشيخين
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والعجيب أن كتب القوم طافحة بالغلو في علي بن
أبي طالب رضي الله عنه، وادعاء محبته فأين سلوك طريقته إن كانوا صادقين في
هذه الدعوى وهم الذين رووا عنه قوله رضي الله عنه: «خير هذه الأمة بعد نبيها:
أبو بكر وعمر»^(٢)، وفي هذا دليل على تناقض القوم.

بل إن أكثر المرويات الواردة في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إنما
جاءت من طريق علي بن أبي طالب رضي الله عنه وولده من بعده، كما قال
الآجري رحمته الله: «وأكثر فضائل الشيخين إنما يرويها علي بن
أبي طالب رضي الله عنه وولده من بعده، كما نصّ على ذلك الأئمة
المحققون»^(٣).

ولمّا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله تأويل الرافضة لآية المسد
وغيرها من تأويلاتهم قال بعد ذلك: «وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم،
ثم من هذا دخلت الإسماعيلية والنصيرية في تأويل الواجبات
والمحرمات، فهم أئمة التأويل الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه،
ومن تدبر ما عندهم وجد فيه من الكذب في المنقولات والتكذيب بالحق
منها والتحريف لمعانيها ما لا يوجد في صنف من المسلمين، فهم قطعاً

(١) «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية»: (٣٣١-٣٣٢).

(٢) «بحار الأنوار» للمجلسي: (١٩/١١٢).

(٣) «الشرعية»: (٥/٢٣٧٧).

أدخلوا في دين الله ما ليس منه أكثر من كل أحد وحرفوا كتابه تحريفًا لم يصل غيرهم إلى قريب منه»^(١).

وقوله: (و: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، أي بين أبي بكر وعلي في **الخلافة**)، المعنى: أن من اعتقد أحقية علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة -على زعمهم-، وشرك بينه وبين غيره ومنهم أبو بكر عليه السلام في استحقاقها فقد أشرك وحبط عمله.

قال الحويزي في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [النز: ٦٥]: «ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك» قال: «يعني إن أشركت في الولاية غيره»^(٢).

ومما يدل على تناقضهم في هذا الباب أنهم أوردوا جملة من المرويات في كتبهم عن علي بن أبي طالب عليه السلام في تقرير أحقية أبي بكر عليه السلام بالخلافة منها قوله: «إنا لنرى أبا بكر أحق الناس بها أي: الخلافة؛ إنه لصاحب الغار، وثاني اثنين، وإنا لنعرف له سنة، ولقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة وهو حي»^(٣).

وقوله: (و: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْجُوهَا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي **عائشة**)، بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، عقد عليها رسول الله بمكة قبل الهجرة، ودخل بها في المدينة، وكانت أفقه النساء مطلقًا، وأفضل

(١) انظر: «منهاج السنة»: (٤٠٥/٣).

(٢) «تفسير نور الثقلين»: (٤٩٨/٤).

(٣) «السقيفة وفدك» للجوهري ص: (٤٧)، «غاية المرام» لهاشم البحراني: (٣٤٠/٥).

أزواج النبي ﷺ، إلا خديجة ففيهما خلاف شهير، ماتت سنة: (٥٧هـ) على الصحيح^(١).

وهذه الآية الخطاب فيها من موسى ﷺ إلى قومه ومع ذلك فسررتها الرافضة بما لا يدل عليه السياق.

قال ابن حزم رحمه الله: «والقول الصحيح ههنا هو أن الروافض إنما ضلت بتركها الظاهر واتباعها ما اتبع بكر ونظراؤه من التقليد والقول بالهوى بغير علم ولا هدى من الله ﷻ ولا سلطان ولا برهان فقال الروافض: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَ خَدُّنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ قالوا: ليس هذا على ظاهره ولم يرد الله تعالى بقرة قط إنما هي عائشة -رضي الله تعالى عنها- ولعن مَنْ عَقَّهَا»^(٢).

وقوله: (و: ﴿فَقَتِّلُوا آيَةَ الْكُفْرِ﴾ طلحة^(٣) والزبير^(٤))، قال

(١) انظر: «الإصابة» لابن حجر (١٦/٨)، و: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/١٨٨١).

(٢) «الإحكام في أصول الأحكام»: (٤٠/٣).

(٣) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن تيم بن مرة، يكنى أبا محمد ﷺ، توفي يوم الجمل، وهو ابن أربع وستين سنة، وقيل: اثنتين وستين. «المنتظم»، لابن الجوزي (٥/١١١-١١٤).

(٤) الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٨ ق هـ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأوّل مَنْ سَلَّ سيفه في الإسلام، وهو ابن عمه النبي ﷺ أسلم وهو ابن ست عشرة سنة، وقيل ابن اثنتي عشرة سنة، وقيل ابن ثمان سنوات، وشهد بدرًا وأحدًا وغيرهما، وجعله عمر في من يصلح للخلافة بعده، توفي سنة ٣٦ هـ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٢/٥١٠-٥١٦)، و: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٢/٤٥٧).

العياشي في تفسيره^(١): «عن حنان بن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: دخل عليّ أناسٌ من أهل البصرة فسألوني عن طلحة والزبير، فقلت لهم: كانا إمامين من أئمة الكفر، إن عليًّا صلوات الله عليه يوم البصرة لما صفّ الخيول قال لأصحابه: لا تعجلوا على القوم، حتى أعذر فيما بيني وبين الله تعالى وبينهم، فقام إليهم فقال لأهل البصرة: هل تجدون علي جورا في الحكم؟ قالوا: لا - إلى أن قال عليه السلام ثم ثنى إلى أصحابه فقال: إن الله يقول في كتابه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

واحتجاجهم بالآية على تأويلهم الفاسد لا يقتضيه السياق.

قال ابن جرير الطبري رحمته الله: «يقول تعالى ذكره: فإن نقض هؤلاء المشركون الذين عاهدتموهم من قريش عهودهم من بعد ما عاهدوكم، أن لا يقاتلوكم ولا يظاهروا عليكم أحداً من أعدائكم ﴿وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ﴾، يقول: وقدحوا في دينكم الإسلام، فثلموه وعابوه. ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ يقول: فقاتلوا رؤساء الكفر بالله. ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ يقول: إن رؤساء الكفر لا عهد لهم. ﴿لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ لكي ينتهوا عن الطعن في دينكم والمظاهرة عليكم^(٢).

وقوله: (و: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ علي وفاطمة^(٣))، وقد جاء في

(١) (٧٧/٢).

(٢) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١١/٢٦٢-٢٦٣).

(٣) بنت رسول الله ﷺ، تكنى أم أبيها، وتُعرف بالزهراء، قال الزهري، عن عروة، =

«كنز جامع الفوائد»^(١)، عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله سبحان:
﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ قال: «علي وفاطمة».

واحتجاجهم بالآية تأويل لا يقتضيه السياق فهل بين علي وفاطمة
 برزخ؟

وقد ذكر المفسرون في معنى الآية ثلاثة أقوال ليس من بينها تفسير
 الرافضة المحدث.

قال ابن الجوزي رحمته الله: «قوله تعالى: **﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾** أي: أرسل
 العذب والملح وخلاهما وجعلهما يلتقيان، بينهما برزخ أي: حاجز من
 قدرة الله تعالى لا يبغيان أي: لا يختلطان. فيبغي أحدهما على الآخر،
 وقال ابن عباس: بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام، وقال الحسين:
﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ يعني بحر فارس والروم، بينهما برزخ، يعني الجزائر»^(٢).

وقوله: (و: **﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾** الحسن^(٣) والحسين^(٤))؛ ومرادهم

= عن عائشة: عاشت فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر، زاد غيره، وهي بنت سبع
 وعشرين سنة، وقيل: ثمان، وكانت أول آل النبي صلى الله عليه وآله لحوقاً به، وغسلها علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه، ودفنت ليلاً، وقيل: ماتت بعد النبي صلى الله عليه وآله بثلاثة أشهر، وقيل:
 بمائة يوم، وقيل بثمانية أشهر، وقيل غير ذلك. انظر: «تهذيب التهذيب»،
 لابن حجر (٤٦٨/١٢).

(١) ص: (٣٢٠).

(٢) «زاد المسير»: (٢٠٩/٤).

(٣) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله صلى الله عليه وآله، ولد للنصف من
 رمضان سنة ثلاث من الهجرة، وهو أكبر ولد أبويه، توفي سنة ٥٠هـ، بالمدينة
 النبوية. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٦٠/٢-٦٥).

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني، سبط

بَيَّنَهُ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «لأنَّ اسم البحر يراد به العالم وهذا اسم الحسن فكأن دمه كاللؤلؤ والحسين قيل كأن دمه كالمرجان»^(١).

وقد عقد المجلسيُّ في: «بحار الأنوار»^(٢)، لذلك باباً مستقلاً بعنوان: باب أنهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ (البحر واللؤلؤ والمرجان)، ومما يدل على عدم صحة هذا التفسير أن الخارجين من علي وفاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ليسا الحسن والحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فحسب، بل له من فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: زينب وأم كلثوم^(٣) فَلِمَ اقتصر الرافضة على ذكر اثنين منهما وهما الحسن والحسين فقط؟

وقد جمع ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ أقاويل أهل السنة في معنى هذه الآية فقال: «قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ قال الزجاج: إنما يخرج من البحر الملح، وإنما جمعهما، لأنه إذا خرج من أحدهما فقد أخرج منهما، ومثله: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نور: ١٦]، وقال أبو علي الفارسي: أراد: يخرج من أحدهما، فحذف المضاف، وقال ابن جرير: إنما قال: ﴿مِنْهُمَا﴾ لأنه يخرج من أصداف البحر عن قطر السماء، فأما اللؤلؤ والمرجان، ففيهما قولان: أحدهما: أن المرجان: ما صَغُرَ من اللؤلؤ، واللؤلؤ: العظام، قاله الأكثرون، منهم ابن عباس، وقتادة، والضحاك، والفراء. وقال الزجاج: اللؤلؤ: اسم جامع للحب الذي يخرج من البحر، والمرجان: صِغَارُهُ. والثاني: أن اللؤلؤ: الصِّغَارُ،

= رسول الله ﷺ، وريحانته، حفظ عنه، استشهد يوم عاشوراء، سنة ٦١هـ، وله ست وخمسون سنة. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٦٧/٢-٧٢).

(١) «بيان تلبس الجهمية»: (٣٥٧/٨).

(٢) (٩٧/٢٤).

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (١٤/٣).

والمرجان: الكبار، قاله مجاهد، والسدي، ومقاتل. قال ابن عباس: إذا أمطرت السماء، فتحت الأصداف أفواهها، فما وقع فيها من مطر فهو لؤلؤ وقال ابن جريج. حيث وقعت قطرة كانت لؤلؤة. وقرأت على شيخنا أبي منصور اللغوي قال: ذكر بعض أهل اللغة أن المَرَجَان أعجميَّ معرَّب. قال أبو بكر يعني ابن دريد: ولم أسمع فيه بفعل منصرف، وأخر به أن يكون كذلك. قال ابن مسعود رضي الله عنه: المرجان: الخرز الأحمر. وقال الزجاج: المَرَجَان أبيض شديد البياض. وحكى القاضي أبو يعلى أن المرجان: ضرب من اللؤلؤ كالقضبان^(١).

وقد علّق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله على تفسير الرافضة للآية بقوله: «هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شرٌّ من كثير منه. والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه»^(٢).

وقوله: (و: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ في علي بن أبي طالب رضي الله عنه)، وتفسيرهم هذا بيّن ابن تيمية رحمته الله مرادهم به بقوله: «لأنه إمام معصوم مبين للعلوم»^(٣).

(١) «زاد المسير»: (٢٠٩/٤-٢١٠).

(٢) «منهاج السنة النوية»: (٢٤٥/٧).

(٣) «بيان تلبس الجهمية»: (٣٥٩/٨).

جاء في تفسير القمي^(١): «تفسير علي بن إبراهيم: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ أي: في كتاب مبين، فهو محكم، وذكر ابن عباس عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: أنا والله الإمام المبين، أُبَيِّنُ الحق من الباطل، ورثته من رسول الله صلى الله عليه وآله».

وسياق الكلام لا يدل على ما ذهب إليه الرافضة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «أين هذا من اللفظ؟ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ أي في كتاب يأتى به الإنسان ويأخذ به ويراه ويشاهد عمله، فأين هذا من علي بن أبي طالب؟ لكن هم يقولون علي إمام ومبين وفصيح ومظهر للحق، فكل شيء أحصاه الله في هذا الرجل، وكل شيء أحصيناه في إمام مبين، وهذا واضح في أنهم يدعون أن علي بن أبي طالب يعلم الغيب؛ لأنهم يقولون كل شيء أحصيناه وأين مكانه؟ في هذا الإمام، أي كائن في هذا الإمام، فعلى هذا يعتقدون أن عند علي بن أبي طالب من علم الغيب والشهادة ما عند الله، فكل ما أحصاه الله من الأمور فإنه كائن في هذا الإمام في علي بن أبي طالب»^(٢).

وقوله: (و: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿علي بن أبي طالب﴾،

جاء في تفسير البرهان^(٣): «وروي أن رجلاً خرج يوم صفين من عسكر الشام وعليه سلاح وفوقه مصحف وهو يقرأ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿فخرج له علي عليه السلام﴾، فقال له: «أتعرف النبأ العظيم الذي هم فيه

(١) ص: (٥٤٨).

(٢) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (١١٤-١١٥).

(٣) (٤٢٠/٩).

يختلفون؟ قال: لا. فقال له ﷺ: «أنا والله النبأ العظيم الذي فيه اختلفتم وعلى ولايته تنازعتم، وعن ولايتي رجعتم بعدما قبلتم، وبيغيكم هلكتم بعدما بسيفي نجوتم، ويوم الغدير قد علمتم، ويوم القيامة تعلمون ما علمتم».

وتفسيرهم الآية لا يدل عليه السياق، بل هو دعوى مجردة وتفسير بالهوى.

قال ابن الجوزي رحمه الله: «قال المفسرون: لما بُعث رسول الله ﷺ جعلَ المشركون يتساءلون بينهم، فيقولون: ما الذي أتى به؟ ويتجادلون، ويختصمون فيما بعث به، فنزلت هذه الآية. واللفظ لفظ استفهام. والمعنى: تفخيم القصة، كما يقولون: أي شيء زيد؟ إذا أردت تعظيم شأنه. ثم بين ما الذي يتساءلون عنه، فقال عز وجل: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ يعني: عن الخبر العظيم الشأن. وفيه ثلاثة أقوال: أحدها: القرآن، قاله مجاهد، ومقاتل، والفراء. قال الفراء: فلما أجاب صارت ﴿عَمَّ﴾ كأنها في معنى: لأي شيء يتساءلون عن القرآن. والثاني: البعث، قاله قتادة. والثالث: أنه أمر النبي ﷺ، حكاه الزجاج^(١).

وقوله: (و: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ هو علي)، جاء في نهج الإيمان لابن جبر الرافضي^(٢): «نقلت الأمة أن هذه الآية نزلت في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لما تصدق بخاتمه وهو راكع».

(١) «زاد المسير»: (٤/٣٨٨).

(٢) ص: (١٣٥).

وهذا الإجماع المحكي قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»^(١).

وقالت الرافضة في تأويل الآية السابقة: إنها من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي ﷺ بلا فصل، والوجه فيه أنه إذا ثبت أن لفظ وليكم تفيد من هو أولى بتدبير أموركم ويجب طاعته، وثبت أن المراد بالذين آمنوا علي، ثبت النص عليه بالإمامة، ووضح. الذي يدل على الأول هو الرجوع إلى اللغة، فمن تأملها علم أن القوم نصوا على ذلك، ولا يجوز حمل لفظة الولي على الموالاة في الدين والمحبة، لأنه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون مؤمن آخر، ولفظة «إنما» تقتضي التخصيص ونفي الحكم عن عدا المذكور، والذي يدل على أن المراد بالذين آمنوا علي الروايات الكثيرة، فهو وحده الذي تصدق في حال الركوع، كما أن الذي خوطب بالآية غير الذي جعلت له الولاية، وإلا أدى إلى أن يكون المضاف هو المضاف إليه بعينه^(٢).

والمعنى الصحيح للآية بَيَّنَّهُ ابْنُ جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، ليس لكم، أيها المؤمنون، ناصر إلا الله ورسوله ﷺ، والمؤمنون الذين صفتهم ما ذكر

(١) «منهاج السنة النبوية»: (١١/٧).

(٢) انظر: «تفسير القرآن» للسيد عبد الله العلوي ص: (٢)، و: «البرهان في تفسير القرآن» للبحراني ص: (٤٨٠).

تعالى ذكره، فأما اليهود والنصارى الذين أمركم الله أن تبراؤا من ولايتهم، ونهاكم أن تتخذوا منهم أولياء، فليسوا لكم أولياء ولا نصراء، بل بعضهم أولياء بعض، ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيراً، وأما قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فإن أهل التأويل اختلفوا في المعنى به، فقال بعضهم: غني به علي بن أبي طالب، وقال بعضهم: غني به جميع المؤمنين^(١).

وقوله: (ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة)، وما ذكروه حكم عليه البغوي رحمه الله بالوضع^(٢).

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى: أن هذه الآية: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ نزلت في علي رضي الله عنه لما تصدق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل، وكذبه بين من وجوه كثيرة...»^(٣).

وحكم عليه الحافظ ابن كثير رحمه الله في: «تفسيره» بالضعف^(٤).
وَمَنْ عَرَفَ واقع الرافضة علم أنهم من أكثر الخلق ترويجاً للكذب بل وتعبداً به كما قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والله يعلم

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١٠/٤٢٤-٤٢٥).

(٢) «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: (١٦/١).

(٣) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٣٠-٣١).

(٤) (٣/١٣٨).

وكفى بالله عليماً ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شر منهم لا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم»^(١).

وقوله: (وكذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] نزلت في علي لما أصيب بحمزة)، ومما ورد عنهم في ذلك ما جاء في «بحار الأنوار» للمجلسي^(٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن حمزة حين قتل يوم أحد، وعرف بقتله الإمام علي عليه السلام فقال: (إنا لله وإنا إليه راجعون)، فنزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧].

وتفسيرهم هذا من صور غلوهم في علي رضي الله عنه، وإلا فإن أعظم الناس حزنًا على مقتل حمزة رضي الله عنه هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومما يدل على ذلك ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: «لما بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل حمزة، بكى، فلما نظر إليه شهق»^(٣).



(١) «منهاج السنة النبوية»: (١٦٠/٥-١٦١).

(٢) (١٩١/٣٦).

(٣) انظر «كشف الأستار عن زوائد البزار»، للهيثمي، برقم: (١٧٩٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»، (١١٨/٦): «رواه البزار وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث على ضعفه».

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين: في مثل قوله: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ١٧] أن الصابرين: رسول الله، والصادقين: أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين: علي، وفي مثل قوله: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾: أبو بكر، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾: عمر، ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾: عثمان، ﴿تَرَبَّهُمْ رُكْعًا سَجَدًا﴾ [الْفَتْح: ٢٩]: علي، وأعجب من ذلك قول بعضهم: ﴿وَالَّذِينَ﴾: أبو بكر، ﴿وَالزَّيْتُونَ﴾: عمر، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: عثمان، ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التَّيْنِ: ١-٣]: علي، وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَبَّهُمْ رُكْعًا سَجَدًا﴾ [الْفَتْح: ٢٩]، كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر.

والمقصود هنا: أنها كلها صفات لموصوف واحد وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد. وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصرًا في شخص واحد: كقوله: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾

أريد بها علي وحده، وقول بعضهم: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ
بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [التَّكْوِيْن: ٣٣] أريد بها أبو بكر وحده،
وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾
[الْحُرُوق: ١٠] أريد بها أبو بكر وحده، ونحو ذلك.

الشرح

قوله: (ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من
المفسرين: في مثل قوله: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِتَّةِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُسْتَضِيرِينَ
بِالْأَسْحَارِ﴾ الصابرين: رسول الله ﷺ، والصادقين: أبو بكر، والقانتين
عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين: علي)، قال شيخ الإسلام
ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ولجهال المنتسبين إلى السنة تفاسير في الأربعة، وهي
وإن كانت باطلة فهي أمثل من هذا»^(١)، أي: أمثل من تأويلات الرافضة.
فهذه الأقوال التي قالوها في معنى الآية لا يدل عليها اللفظ بحال،
مع احتمالها لمعانٍ غير صحيحة.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا جهل أيضاً؛ لأنَّ هذه الأوصاف
يصحُّ أن تنطبق على موصوف واحد، أما توزيعها فهذا غير صحيح،
وأيضاً: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِتَّةِينَ﴾ الذي يظهر أنَّ القانت أفضل
منهم. فكيف يكون الرسول ﷺ في مرتبة الصبر، وهذا في مرتبة الصدق،
وهذا في مرتبة القنوت؟! فالرسول عليه الصلاة والسلام هو أفضل من
اتصف بهذه الصفات، فهو أصبر الصابرين، وأصدق الصادقين من

(١) «منهاج السنة»: (٧/ ٢٤٥).

الخلق، وكذلك أفضل القانتين، وهو أجود المنفقين، حتى إنه يعطي عطاء من لا يخشي الفاقة. رواه مسلم^(١)، ويبيت طاوياً عليه الصلاة والسلام. رواه الترمذي^(٢) وابن ماجه^(٣)، وأما استغفاره فناهيك به؛ كان يستغفر الله ويتوب في اليوم مائة مرة. رواه مسلم^(٤)، وكان يقوم الليل حتى تتورم قدماءه ويقول: (أفلا أكون عبداً شكوراً) رواه البخاري ومسلم^(٥)»^(٦).

وقوله: (وفي مثل قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾: أبو بكر، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾: عمر، ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾: عثمان، ﴿تَرْبُهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا﴾: (علي)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكن هذه التفسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهال، كما يقولون ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ (أبو بكر) ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ (عمر) ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (عثمان) ﴿تَرْبُهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا﴾ (علي) يجعلون هذه الصفات لموصوفات متعددة ويعينون الموصوف في هؤلاء الأربعة، والآية صريحة في إبطال هذا وهذا، فإنها صريحة في أن هذه الصفات كلها لقوم يتصفون بها كلها، وإنهم كثيرون ليسوا واحداً. ولا ريب أن الأربعة أفضل هؤلاء، وكل من الأربعة موصوف بهذا كله، وإن كان بعض الصفات في بعض أقوى منها في آخر»^(٧).

(١) «صحيح مسلم» برقم: (٢٣١٢).

(٢) «جامع الترمذي» برقم: (٢٥١٧)، وقال: وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) «سنن ابن ماجه» برقم: (٣٣٤٧).

(٤) «صحيح مسلم» برقم: (٢٧٠٢).

(٥) «صحيح البخاري» برقم: (١١٣٠)، و«صحيح مسلم» برقم: (٢٨١٩).

(٦) «شرح مقدمة التفسير» للشيخ ابن عثيمين ص: (١١٧-١١٨).

(٧) «منهاج السنة»: (٢٢٩/٧-٢٣٠).

وقوله: (وأعجب من ذلك قول بعضهم: ﴿وَالَّذِينَ﴾: أبو بكر، ﴿وَالزَّيْتُونَ﴾: عمر، ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾: عثمان، ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾: علي)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فهذه التفاسير من جنس تلك التفاسير، وهي أمثل من إحدادات الرافضة»^(١).

وقال أيضًا: «وأغرب من ذلك قول بعض جهال المفسرين: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ﴾ ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾ ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التَّيْنِ: ١-٣] إنهم الأربعة: فإن هذا مخالف للعقل والنقل. لكن الله أقسم بالأماكن الثلاثة التي أنزل فيها كتبه الثلاثة التوراة والإنجيل والقرآن، وظهر منها موسى وعيسى ومحمد، كما قال في التوراة: جاء الله من طور سينا، وأشرف من ساعير، واستعلن من جبال فاران، فالتين والزيتون: الأرض التي بعث فيها المسيح، وكثيرا ما تسمى الأرض بما ينبت فيها، فيقال: فلان خرج إلى الكرم وإلى الزيتون وإلى الرمان، ونحو ذلك، ويراد الأرض التي فيها ذلك، فإن الأرض تتناول ذلك، فعبر عنها ببعضها، وطور سَيْنِينَ حيث كلم الله موسى، وهذا البلد الأمين مكة أم القرى التي بُعِثَ بها محمد ﷺ»^(٢).

وقوله: (وأمثال هذه الخرافات)، الخرافات: هي الأحاديث المفتعلة، والكلمات التي لا صِحَّةَ لها^(٣)، (التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص)، علَّقَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ على التفاسير المتقدمة

(١) «منهاج السنة»: (٢٤٦/٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (٢٣٠/٧).

(٣) انظر: «لسان العرب»: (٨٨/١٠)، «التعريفات الفقهية» للبركتي: (٨٦).

وأمثالها بقوله: «هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شرُّ من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه»^(١).

وقوله: (وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾، كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر)، المقصود: أن الأوصاف المذكورة في الآية كلها صفات لموصوف واحد، فجملة: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ﴾ معطوفة على جملة ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ المستأنفة، ﴿مَعَهُ﴾: ظرف متعلق بالصلة المقدرة، الجار ﴿عَلَى الْكُفَّارِ﴾ متعلق بأشداء، ﴿رُحَمَاءُ﴾ خبر ثانٍ للذين، الظرف ﴿بَيْنَهُمْ﴾ متعلق بـ ﴿رُحَمَاءُ﴾، جملة: ﴿تَرَاهُمْ﴾ خبر ثالث للمبتدأ، ﴿سُجَّدًا﴾ حال ثانية من الهاء في ﴿تَرَاهُمْ﴾، جملة ﴿يَبْتَغُونَ﴾ خبر رابع، الجار ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ متعلق بنعت لـ ﴿فَضْلًا﴾، جملة ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ خبر خامس، الجار ﴿مِّنْ أَثَرٍ﴾ متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر^(٢).

وقوله: (والمقصود هنا: أنها كلها صفات لموصوف واحد وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد، وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد)، كلام

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٢٤٥/٧).

(٢) انظر: «المجتبى من مشكل إعراب القرآن» أ. د. أحمد بن محمد الخراط: (١٢١٦/٤).

المؤلف رحمته الله عطف على ما سبق في قوله: (وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]، كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر.

والمقصود هنا: أنها كلها صفات لموصوف واحد وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد، وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد، فهو يتكلم عن الخرافات التي تتضمن ذلك، ثم مثل لها بقوله: (كقوله: **إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أريد بها علي وحده**)، وقد ورد عن بعض المفسرين أن المعني بقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ جميع المؤمنين، قال الحسن البصري رحمته الله: «نزلت فيمن مضى من المسلمين ومن بقي منهم»^(١).

وقوله: (وقول بعضهم: **إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ أريد بها أبو بكر وحده**)، فالصديق عليه السلام داخل في الوصف المذكور في الآية، وقد اختلف المفسرون في الذي صدق بالصدق على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً، هو جاء بالصدق، وهو صدق به، قاله ابن عباس، والشعبي. والثاني: أنه أبو بكر، قاله علي بن أبي طالب. والثالث: أنهم المؤمنون، قاله قتادة، والضحاك، وابن زيد^(٢).

(١) «زاد المسير» لابن الجوزي: (١/٥٦١).

(٢) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/١٨).

وقوله: (وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ﴾ أريد بها أبو بكر وحده، ونحو ذلك)، فالآية وإن نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلا أنه لا يمنع من دخول غيره فيها لعموم الآية ^(١).

والأصل أنه يجب العمل بعموم اللفظ العام حتى يثبت تخصيصه؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما تقتضيه دلالتها، حتى يقوم دليل على خلاف ذلك ^(٢).

ومن القواعد الفقهية الأصولية التفسيرية: (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، فيعمل باللفظ العام على عمومه، ولا يخصه السبب الخاص، إلا إذا قام دليل على التخصيص وإرادته دون العموم ^(٣).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في بيان مثال ذلك: «لا يجوز أن يخص العام ويحصر معناه إلا بدليل، فإن جاء الدليل مثل قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [الْعَنْكَر: ١٧٣] أن الناس المراد بهم أبو سفيان ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، وهذا كما قيل، وإلا فإن الواجب إبقاء العام على عمومه لأن حصره في واحد من أفرادهِ قصور في التفسير، وكما نعلم جميعاً أن المفسر يجب أن يكون مطابقاً للمفسر، أما أن يخص فهذا لا يجوز، كما أنه لا يجوز أن يعم أيضاً، فإذا جاء نص في شيء خاص لم يجز أن نجعله عاماً اللهم إلا عن طريق القياس، إن كان مما يمكن فيه القياس» ^(٤).

(١) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٢٣٣/٤).

(٢) انظر: «الأصول من علم الأصول» لابن عثيمين ص: (٣٦).

(٣) انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني ص: (١٣٤).

(٤) «شرح مقدمة التفسير» ص: (١٢٠-١٢١).

وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا، ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب.

الشرح

مقصود المؤلف ﷺ هنا: الإشارة إلى ما يوجد من خلل في بعض التفاسير التي يغلب عليها الاستدلال، ومن ذلك عدم مراعاتها للتفسير بالمأثور، ونقلها عن بعض المتكلمين أو عن الرافضة الذين يفسرون القرآن وفق أصولهم البدعية.

قوله: (وتفسير ابن عطية^(١) وأمثاله أتبع للسنة والجماعة وأسلم من

(١) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي قضاء المرية، وكان يكثّر الغزوات في جيوش الملمثين. =

البدعة^(١) من تفسير الزمخشري، قال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا في المقارنة بين تفسير المحرر الوجيز والزمخشري: «وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصحُّ نقلًا وبحثًا، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير»^(٢).

وأغلب الذين تحدثوا عن قيمة «المحرر الوجيز» قارنوه «بالكشاف» الذي وضعه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي معاصر ابن عطية، وأغلبُ الظن أنَّ ابن عطية قد ألَّفَ تفسيره في نفس الفترة قبل وفاته حتى تسنَّى للناس كتابته وسماعه، وأخذه عنه، فهما إذن متزامنان، ولم يأخذ أيُّ أحد منهما عن الآخر، بل اعتمدا معًا على مراجع مشتركة، وإن كان انفرد الزمخشري ببعضها كتأليف المعتزلة، وانفرد ابن عطية ببعضها كتفسير المهدوي، ومن ثمَّ كان يُفضل تفسير ابن عطية

= وتوفي بلورقة. من مؤلفاته تفسيره: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز واختلف في تاريخ وفاته، فقيـل سنة: (٥٤١هـ)، وقيل: (٥٤٢هـ)، وقيل: (٥٤٦هـ). انظر: «نفح الطيب»: (١/٥٩٣)، و: «تاريخ قضاة الأندلس» ص: (١٠٩)، و: «كشف الظنون» ص: (٤٣٩)، (١٦١٣)، و: «بغية الوعاة» ص: (٢٩٥).

(١) البدعة في اللغة: كل شيء أحدث وأخترع على غير مثال سابق كان محمودًا أو مذمومًا. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس: (١/٢٠٩)، و: «لسان العرب» لابن منظور: (٦/٨).

وفي الشرع عرّفها أهل العلم بعدة تعريفات متقاربة من أشهرها: تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «البدعة في الدين: هي ما لم يشرعه الله ورسوله ﷺ، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب، ولا استحباب» «مجموع الفتاوى»: (١٠٨/٤).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٣٨٨/١٣).

عند الكلام عن العقيدة لقلة البدع بالمقارنة مع تفسير الزمخشري^(١).
ومما جاء في المقارنة بين ابن عطية والزمخشري قول
أبي حيان رحمته الله: «وكتاب ابن عطية أنقل، وأجمع، وأخلص، وكتاب
الزمخشري ألخص، وأغوص»^(٢).

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمته الله: «كلاهما يغوص على
معاني الآيات، ويأتي بشواهدا من كلام العرب، ويذكر كلام
المفسرين، إلا أن منحى البلاغة والعربية بالزمخشري أخص، ومنحى
الشرية على ابن عطية أغلب، وكلاهما عضدتا الباب، ومرجع من
بعدهما من أولي الألباب»^(٣).

**(ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على
وجهه^(٤) لكان أحسن وأجمل؛ فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن
جرير الطبري^(٥))، ولم يقتصر ابن عطية على النقل من تفسير**

(١) انظر: مقال: «ابن عطية وتفسيره المحرر الوجيز» لعمر الدباغ، طبع ضمن: «مجلة
دعوة الحق» (العدد: ٣٠٥).

(٢) «البحر المحيط»: (٢١/١).

(٣) «التحرير والتنوير»: (١٦/١).

(٤) الوجه هنا: نفس الشيء وذاته وحقيقته. انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة
العربية: (١٠١٥/٢).

(٥) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري الأملي البغدادي،
الإمام العلم، صاحب التصانيف العظيمة، والتفسير المشهور، مولده سنة ٢٢٤هـ،
وتوفي في شوال سنة ٣١٠هـ، عن ست وثمانين. طبقات الشافعية لأبي بكر بن
أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (١٠٠/١-١٠١).

ابن جرير رحمته الله، بل له استدراكات عليه جُمِعَتْ في رسالة بعنوان: (استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في جامع البيان عرضاً ودراسة)، وتقع في مجلدين، من تأليف: أ. د. شايح بن عبده الأسمرى، وقد طبعته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة: ١٤٢٧هـ.

(وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا)، ومما يدل على قدره عند أهل العلم قول أبي حامد الاسفراييني عنه: «لو رَحَلَ رجل إلى الصين في تحصيله لم يكن كثيرًا»^(١).

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها تفسير محمد بن جرير الطبري فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير^(٢)، والكلبي^(٣)».

ومع ذلك فإن تفسيره لا يسلم من وجود الضعيف فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وكتب التفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي يحتج به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل منها الصحيح والضعيف، مثل: تفسير الثعلبي، والواحدي، والبغوي،

(١) «طبقات الحفاظ» للسيوطي، ص: (٣٠٩-٣١٠).

(٢) قال أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي: «أما مقاتل بن بكير فلم أجده في كتب الرجال ولعله: مقاتل بن سليمان بن بشير، وتصحَّف إلى بكير ويؤيد هذا أن تفسيره وتفسير الكلبي متشابهان حتى قيل: «أن مقاتلاً أخذ التفسير عن الكلبي» دراسات في علوم القرآن الكريم» ص: (١٥٦).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٣٨٥/١٣).

بل وابن جرير، وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليل على صحته باتفاق أهل العلم، فإنه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف، فلا بدّ من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف»^(١).

(ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام)، والمقصود بذلك: الأشاعرة (الذين قرّروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم)، فهؤلاء قدّموا العقل على النقل فوافقوا المعتزلة في جعل العقل أصلاً في تقرير أصولهم الفاسدة.

قال د. محمد السيد حسين الذهبي رحمته الله: «وأنا في أثناء قراءتي في هذا التفسير، رأيت ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى في الآية [٢٦] من سورة يونس: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾ .. يقول ما نصه: «قالت فرقة هي الجمهور: الحُسنَى: الجنة. والزيادة: النظر إلى الله وَرَوَى في ذلك حديث عن النبي ﷺ، رواه صهيب، وروى هذا القول عن أبي بكر الصديق، وحذيفة، وأبى موسى الأشعري ..». ثم يقول: «وقالت فرقة: الحُسنَى هي الحسنة، والزيادة هي تضعيف الحسنات إلى سبعمائة، فروتها حسب ما روي في نص الحديث وتفسير قوله تعالى: ﴿يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] ..، وهذا قول يعضده النظر، ولولا عظم القائلين بالقول الأول لترجح هذا القول» .. ثم يأخذ في ذكر طرق الترجيح للقول الثاني، وهذا يدلنا على أنه يميل إلى المعتزلة، أو على

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٧/ ٣٠٠).

الأقل يقدّر ما ذهبت إليه المعتزلة في مسألة الرؤية وإن كان يحترم مع ذلك رأي الجمهور. ولعل مثل هذا التصرف من ابن عطية هو الذي جعل ابن تيمية يحكم عليه بحكمه السابق^(١).

وقوله: **(وإن كانوا أقرب)**، أي: مَنْ يسميهم بالأشاعة **(إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه)**، قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «هذا من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وهو يدل على أَنَّ الرجلَ منصفٌ وعادلٌ، وأنَّ الحق ولو كان من أهل البدع، يجب أن يُقبَلَ، وأنَّ أهل البدع إذا كان بعضهم أقرب إلى السنة من بعض يجب أن يثنى عليهم بهذا القرب، وأما أن نرد ما قاله أهل البدع جملة وتفصيلاً، حتى ما قالوه من الصواب، ونقول هذا قاله صاحب بدعة، فهذا خطأ؛ لأن الواجب أن يقول الإنسان الحق أينما كان ولا ينظر إلى قائله، ولهذا قال يجب أن يعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال، وأنت إذا عرفت الحق بالرجال فمعناه أنك مقلد محض، لكن إذا عرفت الرجال بالحق، وأنه إذا كان ما يقولونه حقاً فهم رجال حقاً فهذا هو العدل، فالشيخ رَحِمَهُ اللهُ يقول: يجب أن يعطى كل ذي حق حقه حتى ولو كان من أهل البدع وكان قريباً من أهل السنة فإننا نعطيه حقه، ونقول: إنَّ هذا المبتدع أقرب إلى السنة من هذا المبتدع»^(٢).

وقوله: **(ويعرف أن هذا)** أي: التفسير المخالف لعقيدة أهل السنة، **(من جملة التفسير على المذهب)**، أي: مذهب ابن عطية رَحِمَهُ اللهُ المخالف لمنهج السلف الصالح.

(١) «التفسير والمفسرون»: (١/١٧٣).

(٢) «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية» ص: (١٢١-١٢٢).

قال د. محمد السيد حسين الذهبي رَحِمَهُ اللهُ فِي التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه: «تفسير ابن عطية المسمى بـ «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» تفسير له قيمته العالية بين كتب التفسير وعند جميع المفسرين، وذلك راجع إلى أن مؤلفه أضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة، ورواجاً، وقبولاً. وقد لخصه مؤلفه - كما يقول ابن خلدون في مقدمته - من كتب التفاسير كلها - أي تفاسير المنقول - وتحري ما هو أقرب إلى الصحة منها، ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس، حسن المنحى»^(١).

والحق أن ابن عطية أحسن في هذا التفسير وأبدع، حتى طار صيته كل مطار، وصار أصدق شاهد لمؤلفه بإمامته في العربية وغيرها من النواحي العلمية المختلفة . . . فوجدت المؤلف يذكر الآية ثم يفسرها بعبارة عذبة سهلة، ويورد من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً، ويناقش المنقول عنه أحياناً، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويرد عليه. وهو كثير الاستشهاد بالشعر العربي، مَعْنِي بالشواهد الأدبية للعبارات، كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يُوجه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات ويُنزل عليها المعاني المختلفة»^(٢).



(١) «تاريخ ابن خلدون» ص: (٥٥٥).

(٢) «التفسير والمفسرون»: (١/ ١٧١-١٧٢).

فإنَّ الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قومٌ فسَّروا الآية بقولٍ آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا، وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً، وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلتها، وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، ومعلوم أنَّ كلَّ من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية، كما هو مبسوط في موضعه.

الشرح

وقوله: (فإنَّ الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قومٌ فسَّروا الآية بقولٍ آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا)، القول بإحداث أقوال في

تفسير معاني القرآن الكريم خارجة عن إجماع الصحابة والتابعين قال بجوازه أهل البدع كما حكاه عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بقوله: «ولهذا قال كثير منهم -كأبي الحسين البصري، ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب: إنَّ الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين. فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث وأن يكون الله أنزل الآية، وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، ولكن قالوا: إن الله أراد معنى آخر. وهم لو تصوّروا هذه المقالة لم يقولوا هذا فإنَّ أصلهم أنَّ الأمة لا تجتمع على ضلالة»^(١).

وقال الخطيب البغدادي رحمته الله: «إذا اختلف الصحابة في مسألة على قولين وانقرض العصر عليه لم يجز للتابعين أن يتفقوا على أحد القولين، فإن فعلوا ذلك لم يترك خلاف الصحابة، والدليل عليه أن الصحابة أجمعت على جواز الأخذ بكل واحد من القولين وعلى بطلان ما عدا ذلك، فإذا صار التابعون إلى القول بتحريم أحدهما لم يجز ذلك، وكان خرقاً للإجماع، وهذا بمثابة لو اختلف الصحابة بمسألة على قولين فإنه لا يجوز للتابعين إحداث قول ثالث لأنَّ اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواه»^(٢).

(١) «مجموع الفتاوى»، (٥٩/١٣).

(٢) «الفقيه والمتفقه»، (١٧٣/١).

ومن المناسب هنا التنبيه على جواز إحداث دليل لم يستدل به السابقون بشرط: أن لا يلزم من هذا الدليل أو التأويل القدح فيما أجمعوا عليه وهو مذهب جمهور العلماء، فكما أنه يجوز الاستدلال على مسألة لم يسبق أن استدل عليها أو أولت، كذلك هنا يجوز إحداث دليل أو تأويل آخر، والجامع: أنه لا يلزم من هذا الاستدلال قدح في إجماع قد سبق، واحتجوا بالوقوع؛ حيث إنه ما زال علماء كل عصر يستخرجون الأدلة والتأويلات المغيرة لأدلة من تقدم وتأويلاته، ولم ينكر عليهم أحد، فكان ذلك إجماعاً^(١).

وقوله: **(وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك)**، أي: في تفسيره الذي عدل فيه عن مذاهب الصحابة والتابعين، إلى أقوال أهل البدع المخالفة للحق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «من فسّر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»^(٢)، **(بل مبتدعاً، وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه)**، لأنه لم يصل إليه الدليل القطعي^(٣).

(١) انظر: «المهذب في علم أصول الفقه المقارن»، للنملة (٢/٩٢٨).

ومن المصنفات في الكلام عن مسألة إحداث قول جديد في التفسير لا يخالف ما عليه الإجماع بحث بعنوان: (التجديد في التفسير: مفهومه وضوابطه ومجالاته)، أ. د. أمين بن عايش المزيني.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٤٣).

(٣) انظر: «شرح مقدمة التفسير لابن قاسم» شرح الشيخ سعد الشثري ص: (١٧٦).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «يعني نحن نصفه بأنه مخطئ وبأنه مبتدع، لأن كل قول في دين الله لم يأت في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان فهو قول مبتدع؛ لأنه محدث، وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: (وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة) رواه مسلم^(١)، أو في الأمور العلمية العقدية، فكل شيء مخالف لما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان فإنه قول مبتدع، وصاحبه مخطئ، ولكن هل يأثم هذا القائل؟ ينظر إذا كان مجتهداً باذلاً وسعه في طلب الحق ولكن لم يصل إليه فهو مغفور له، ولهذا قال الشيخ رحمته الله: **(وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه)**، قلنا الآن نظران: نظر إلى القول أو التفسير، ونظر إلى القائل أو المفسر، فالقول أو التفسير المخالف لما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان هذا قول مبتدع باطل، وأما بالنسبة للقائل فينظر فإن كان قد بذل الجهد وسعى بقدر ما يستطيع إلى الوصول إلى الحق ولكن لم يتبين له إلا ما قال، فإنه يغفر له خطؤه لأن الله يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فيعذر بهذا الخطأ، وهذه القاعدة تكاد تكون مجمعة عليها، وإن كان الصحابة يختلفون في تفصيلها أحياناً، لكن هي قاعدة أصيلة وأصل في هذا، ورب سائل يقول: كيف يقال لمن عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه. كما ذكر ذلك المؤلف رحمته الله؟ والجواب على ذلك بأنه قال بقول ليس معروفاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعلى ذلك فهو مبتدع

(١) «صحيح مسلم» برقم: (٨٦٧).

في قوله هذا، ولكن لا نعطيه الوصف المطلق وإن كان مبتدعاً في ذلك، ورب سائل يقول: بالنسبة إلى التفاسير العلمية التي تنظر للمكتشفات الحديثة، عندما يكون هناك تفسير لآية ليس هناك دليل شرعي عليه، بمعنى حديث عن الرسول ﷺ، ولكن هنا أقوال عن الصحابة أو أقوال عن السلف في تفسير هذه الآية، وقد يكون أيضاً هناك أكثر من قول، ويأتي مفسر يستند في التفسير إلى جانب اللغة العربية أو المكتشفات الحديثة. فما هو القول في هذا؟ وهل يدخل في القاعدة السابقة فيقال عنه إنه مبتدع؟ والجواب: أنه إذا صحت دلالة القرآن عليه فليس بمبتدع، إذا كان لا يخالف قول السلف في ذلك، أما إذا خالف قولهم فإننا نقول: إنه مبتدع ونرده، لكن غالب ما تكون من هذه المكتشفات مسكوت عنه بالنسبة لمن سبق، لأنهم لم يطلعوا عليها، لكن قد يكون القرآن دل عليها بعمومه أما أن يدل عليها بخصوصها فهذا بعيد ولو دل عليها بخصوصها لكان الصحابة يدرون عنه وفسروه بها. فهذه الاكتشافات العلمية إذا صح أنها داخلة في الآية فتقبل، أما إذا لم يصح فهذا يجب أن يرد على قائله، فمثلاً هناك من فسّر الفتنة بالغزو الفكري، وهذا صحيح، كما أخبر بها الرسول ﷺ: (فتن كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً أو يمسي مؤمناً ويصبح كافراً) رواه مسلم^(١) «^(٢)».

وقوله: (فالمقصود) يعني: في هذا الفصل، (بيان طرق العلم

وأدلته، وطرق الصواب).

(١) «صحيح مسلم» برقم: (١١٨).

(٢) «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية» ص: (١٢٢-١٢٥).

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمته الله: «فالمقصود من ذكر من أخطأ في التفسير، بيان طرق العلم، الذي ينبغي أن تسلك، وأدلة العلم المقبولة، والتنبيه على المردودة، وبيان طرق الصواب، من الخطأ والضلال»^(١).

وقوله: (ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ)، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً)، فتفسير القرآن الكريم على غير مراد الله ﷻ ورسوله ﷺ، خطأ في الدليل والمدلول، أي: وجه الدلالة معاً، وهذا ما وقع فيه أهل البدع الذين أولوا القرآن عن ظاهره المراد إلى معنى ليس في اللفظ أي دلالة عليه، ومنهم من صرف ألفاظ القرآن الكريم عن ظاهرها إلى معانٍ متكلفة غير مقبولة وكل ذلك نصرة لمذهبهم الباطل. وقد سبق ذكر الأمثلة على ذلك-

وقوله: (ومعلوم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية، كما هو مبسوط في موضعه)، كل صاحب باطل ومنهم المخالفون لتفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم لهم شبه يتشبهون بها، وهذه طريقة أهل الزيغ الذين قال الله ﷻ في شأنهم: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [الْعنكبوت: ٧]، فهم يتركون المحكم الواضح ويذهبون إلى المتشابه، ويعكسون الأمر فيحملون المحكم على المتشابه ابتغاء الفتنة لمن يدعونهم لقولهم، فإن المتشابه

(١) انظر: «حاشية مقدمة التفسير» لابن قاسم ص: (١٣٤).

تحصل به الفتنة بسبب الاشتباه الواقع فيه، وإلا فالمحكم الصريح ليس محالاً للفتنة، لوضوح الحق فيه لمن قصده اتباعه^(١).

وطرائق أهل البدع في الاستدلال على بدعهم غير منضبطة.

وفي ذلك يقول الشاطبي رحمته الله: «ومن نظر إلى طرق أهل البدع في الاستدلال؛ عرف أنها لا تنضبط؛ لأنها سيّالة لا تقف عند حدٍّ، وعلى كلّ وجه يصح لكل زائع وكافر أن يستدل على زيغهِ وكفرهِ حتى ينسب النحلة التي التزمها إلى الشريعة فقد رأينا وسمعنا عن بعض الكفار أنه استدل على كفره بآيات القرآن، وكذلك كل من اتبع المتشابهات، أو حرّف المناطات، أو حمّل الآيات ما لا تحمله عند السلف الصالح، أو تمسك بالأحاديث الواهية، أو أخذ الأدلة ببادي الرأي، له أن يستدل على كل فعل أو قول أو اعتقاد وافق غرضه بآية أو حديث لا يفوز بذلك أصلاً»^(٢).

وجميع ما يحتج به أهل البدع هو في حقيقته دليلٌ على فساد أقوالهم ولا يصلح أن يكون حجة لهم، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله قاعدة في هذا الباب قال فيها: «جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق؛ لا تدل على قول المبطل، وهذا ظاهر يعرفه كل أحد؛ فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على حق لا على باطل. يبقى الكلام في أعيان الأدلة وبيان انتفاء دلالتها على الباطل ودلالتها على الحق: هو تفصيل هذا الإجمال. والمقصود هنا شيء آخر

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للسعدي ص: (١٢٢).

(٢) «الاعتصام»: (١/٣٦٣-٣٦٤).

وهو: أن نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه إذا أعطي حقه وتميز ما فيه من حق وباطل وبين ما يدل عليه تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه وهذا عجيب قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك»^(١).



(١) «مجموع الفتاوى»، (٦/٢٨٨).

والمقصود هنا: التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى: أن حَرَفُوا الكلم عن مواضعه، وفَسَّرُوا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأوَّلوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع، ثم أن يَعْرِفَ بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق، وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين، من جنس ما وقع فيما صَنَّفُوهُ من شرح القرآن وتفسيره.

الشرح

وقوله: (والمقصود هنا: التنبيه على مثار^(١) الاختلاف في التفسير)، وأسباب الاختلاف في التفسير عند أهل البدع مرجعها إلى فساد منهجهم في الاستدلال، ومنه: الاحتجاج على باطلهم بما لا يصح، أو تحميل النصوص معاني لا تحتملها نصرة للبدع التي يقررونها.

وقوله: (وأن من أعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى: أن حَرَفُوا الكلم عن مواضعه)، وردُّ المعاني الصحيحة وتحريف الكلم عن مواضعه أثر من الآثار السيئة للوقوع في البدع.

(١) مثار الشَّيْء بِالْفَتْح: «مدركه ومنشؤه». «الكليات» للكفوي ص: (٨٧٤).

قال ابن القيم رحمته الله: «فإنَّ المعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات، فيكون ردُّها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يترك تدبرها ومعرفتها، فيكون ذلك مشابهة للذين إذا ذكروا بآيات ربهم خروا عليها صمًا وعميانًا، ولا يقال: هي ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا يعرف المراد منها، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانيًا، بل هي آيات بينات دالة على أشرف المعاني وأجلها»^(١)، **(وَفَسَّرُوا كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِغَيْرِ مَا أُرِيدَ بِهِ، وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ)**، المقصود بالتأويل في هذا السياق: التأويل الفاسد، وهو صرف اللفظ عن ظاهره بلا قرينة.

قال ابن القيم رحمته الله: «وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين فمرادهم بالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه»^(٢).

والتأويل الذي وقع فيه أهل البدع في التفسير وغيره أنواع من المناسب ذكرها في هذا المقام.

قال ابن القيم رحمته الله: «والتأويل الباطل أنواع:

أحدها: ما لم يحتمله اللفظ بوضعه الأول.

الثاني: ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تشنية أو جمع، وإن احتمله مفرداً، كتأويل قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ [سُورَةُ جُرُودٍ: ٧٥]، بالقدرة.

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/٢٢٩).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/١٧٨).

الثالث: ما لم يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك السياق.

الرابع: ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب، وإن أُلِف في الاصطلاح الحادث.

الخامس: ما أُلِف استعماله في غير ذلك المعنى، لكن في غير التركيب الذي ورد في النص، فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر.

السادس: اللفظ الذي اطرده استعماله في معنى هو ظاهر فيه، ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول، أو عهد استعماله فيه نادرا، فحمله على إطلاق المعهود من استعماله.

السابع: كل تأويل يعود على النص بالإبطال، فهو باطل.

الثامن: تأويل اللفظ الذي له ظاهر لا يفهم منه عند إطلاقه سواه.

التاسع: التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى.

العاشر: تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه من السياق ولا قرينة تقتضيه»^(١).

وبسبب هذا التأويل الفاسد، ودفاع أهله عنه انتشرت المقالات الفاسدة، ووقع الافتراق في الأمة وحصل الأذى على خاصة أهل السنة رحمهم الله ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

(١) انظر: «مختصر الصواعق المرسلّة» ص: (٢٣-٢٨)، مع تصرف واختصار.

وفي هذا قال ابن القيم رحمته الله: «ولا جرى على شيخ الإسلام ابن تيمية ما جرى من خصومه بالسجن وطلب قتله أكثر من عشرين مرة إلا بالتأويل، فقاتل الله التأويل الباطل وأهله وأخذ حق دينه وكتابه ورسوله صلى الله عليه وسلم وأنصاره منهم، فماذا هدموا من معقل الإسلام؟ وهُدُوا من أركانه؟ وقلعوا من قواعده؟ ولقد تركوه أرقاً من الثوب الخلق البالي الذي تطاولت عليه السنون، وتوالت عليه الأهوية والرياح، ولو بسطنا هذا الفصل وحده، ما جناه التأويل على الأديان والشرائع، وخراب العالم؛ لقام منه عدة أسفار، وإنما نبهنا تنبيها يعلم به العاقل ما وراءه وبالله التوفيق»^(١).

وقوله: **(فمن أصول العلم بذلك)**، المراد: أن طريق معرفة فساد التفاسير المخالفة لمنهج الصحابة والتابعين ومن سلك سبيلهم يكون من طريقين: مجمل ومفصل، **(أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأنه الحق)**، المراد: أن يعرف المرء القول الحق، الذي خالفه أهل الأهواء والبدع، حتى يعرف ضده بعد ذلك، **(وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم)**، المراد: أن الحق لا يخرج عن أقوال السلف، فإذا علم ذلك عرف أن أقاويل أهل البدع ليست بشيء لمخالفتها تفاسير السلف، **(وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع)**، لأنه ليس بعد الحق إلا الضلال، فكل ما خالف تفاسير السلف فهو محدث مبتدع.

قال ابن القيم رحمته الله: «إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين: إما أن يكون خطأ في

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٣٨١).

نفسه، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف»^(١).

(ثم أن يَعْرِفَ بالطرق المفصَّلة فسادَ تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق)، والذي يعرف فساد تفاسير أهل البدع هم العلماء، الذين معهم آلة الرد على كل مبطل، وعمدتهم في إبطال الأقاويل المخالفة القرآن الكريم والسنة.

قال ابن القيم رحمته الله: «فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية، وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبان لهم السبيلان، كما يستبين للمسالك الطريق الموصل إلى مقصوده، والطريق الموصل إلى الهلكة، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس وأنصحهم لهم، وبذلك برز الصحابة على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة، فإنهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك، وعرفوها مفصَّلة، ثم جاء الرسول صلوات الله عليه فأخرجهم من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الشرك إلى التوحيد فعرفوا مقدار ما نالوه، ومقدار ما كانوا فيه، فإنَّ الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فاللبس إنما يقع إذا ضعف العلم بالسبيلين أو أحدهما»^(٢).

وقوله: **(وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين، من جنس ما وقع فيما صَنَّفُوهُ من شرح القرآن وتفسيره)**، قال د. محمد بازمول حفظه الله: «كل ما يقال في القرآن العظيم يقال

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» ص: (٧٢٤).

(٢) «الفوائد» ص: (١٠١).

مثله في الحديث، وإذا كان المفسرون يقع في كلام بعضهم نصرة أهل البدع والخروج عن كلام السلف، فكذا الحال في شرح الحديث، فإنَّ شرحه إذا كان مستنده الاستدلال يرد فيه الخطأ من نفس الجهتين اللتين ذكرهما المصنف في حق التفسير وشرحه، وإذا كان مستنده النقل فإنه يقع فيه الخطأ من نفس الجهة التي يقع فيها الخطأ في التفسير الذي مستنده النقل، والشارح للحديث يحتاج إلى معرفة مقالات أهل السنة والجماعة وما يخالفها، ويحتاج إلى المعرفة بمناهج شراح الحديث واتجاهاتهم والمعرفة بمقالات السلف الشارحة للحديث»^(١).



(١) «شرح مقدمة في أصول التفسير» ص: (٢٦٩).

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء وغيرهم يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحة، لكنَّ القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، وإن كان فيما ذكره ما هو معان باطلة، فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً.

الشرح

قوله: (وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية^(١))، وقد سبق ذكرُ مثالِ خطئهم في التفسير،

(١) الصوفية في اللغة: مادة (صوف) مشتقة من الصوفانة، وهي بقلة قصيرة، أو من صوفة، وهي قبيلة كانت في الدهر الأول تجيز الحاج وتخدم الكعبة، أو من صوفة القفا، وهي الشعرات النابتة في قفا الإنسان، أو من الصوف المعروف على ظهور الضأن. انظر هذه المعاني في: «تهذيب اللغة» للأزهري: (١٧٣/١٢)، و: «مقاييس اللغة»: (٣/٣٢٢).

وهذا المعنى الأخير اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «والنسبة في الصوفية» إلى الصوف؛ لأنه غالب لباس الزهاد» «مجموع الفتاوى»: (١٠/٣٦٩). وفي الاصطلاح: هم من ينتسب للتصوف وهو كما يراه الصوفية في عمومهم: السير في طريق الزهد والتجرد عن زينة الحياة، وشكلياتها، وأخذ النفس بأسلوب من التقشف، وأنواع في العبادة، والأوراد، والجوع، والسهر في صلاة أو تلاوة ورد، حتى يضعف في الإنسان الجانب الجسدي، ويقوي فيه الجانب النفسي أو الروحي. فهو: إخضاع الجسد للنفس بهذا الطريق المتقدم، سعياً إلى تحقيق =

(والوعاظ^(١))، ومن شأن جهلة الوعاظ تغليب جانب القصص في وعظهم دون تمييز بين الصحيح وغيره.

ومن أمثلة مخالفاتهم في التفسير: ما ذكره ابن الجوزي رحمته الله عن بعض المفسرين، من قولهم في قصة داود عليه السلام أنه: (بعث أوريا حتى قتل وتزوج امرأته)^(٢).

قال علي رحمته الله: (من حدثكم بحديث داود على ما يرويه القصاص جلده مائة وستين جلدة وهو حد الفرية على الأنبياء)^(٣).

وقال البيضاوي رحمته الله: (وما قيل إنه أرسل أوريا إلى الجهاد مراراً وأمر أن يقدم حتى قتل فتزوجها هزء وافتراء)^(٤).

ومن ذلك ما قاله بعض المفسرين في قصة يوسف عليه السلام: (أن يوسف حلّ سراويله عند زليخا)^(٥).

قال ابن الجوزي رحمته الله: (ولا يصح ما يروى عن المفسرين أنه حلّ السراويل وقعد منها مقعد الرجل، فإنه لو كان هذا، دل على العزم،

= الكمال النفسي كما يقولون، وإلى معرفة الذات الإلهية وكمالاتها، وهو ما يعبرون عنه بمعرفة الحقيقة. انظر: «التصوف الإسلامي بين الدين والفلسفة» ص: (١).

(١) وهم: جمع واعظ، وهو: من يقوم بالوعظ، والوعظ: «النصح والتذكير بالعواقب»، قال ابن سيده: «تذكرتك الإنسان بما يُلين قلبه من ثواب وعقاب». «المخصّص»: (٦٢/٤).

(٢) «القصاص والمذكرين»، ص: (١٥٩).

(٣) «تفسير لباب التأويل»، (٣٦/٤).

(٤) «أنوار التنزيل»، (٢٧/٥).

(٥) «القصاص والمذكرين»، ص: (١٥٩).

والأنبياء معصومون من العزم على الزنا^(١).

(والفقهاء وغيرهم)، يدخل في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: مَنْ كان منتسباً للفقهاء من المقلدة المعتنين بأقوال الأئمة الذين يتبعونهم؛ فَإِنَّ الغالب على هؤلاء الجمود المذهبي، والجهل بالآثار.

الصنف الثاني: الفقهاء المجتهدون المستنبطون الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ بالأدلة، فهؤلاء منهم من قد يستدل بدليل من القرآن على معنى صحيح إلا أَنَّ ما استدلَّ به ليس دليلاً على المسألة، والظنُّ بهذا الصنف عدم تعمد الوقوع في التفاسير الباطلة وهم مجتهدون دائرون بين الأجر والأجرين.

ومن أمثلة خطأ الفقهاء في التفسير ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «ومن أقرَّ بوجوب الصلوات الخمس على كل أحد ما دام عقله حاضراً علم أَنَّ من تأوَّل نصّاً على سقوط ذلك من بعضهم فقد افتري» ومن علم أَنَّ الخمر والفواحش محرمة على كل أحد ما دام عقله حاضراً علم أَنَّ من تأوَّل نصّاً يقتضي تحليل ذلك لبعض الناس أنه مفتر^(٢).

الصنف الثالث: بعض المتفكِّهة من أهل الرأي فهؤلاء منهم مَنْ وَقَعَ فيما هو أعظم من تحميل النصِّ ما لا يحتمل، وهو وضعهم الأحاديث لنصرة مذهبهم ورأيهم.

(١) «زاد المسير»، ص: (٦٩٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٤١/١٣).

وقد نقل السخاوي رحمه الله عن أبي العباس القرطبي صاحب (المفهم) أنه قال: «استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين؛ ولأنهم لا يقيمون لها سنداً صحيحاً، قال: وهؤلاء يشملهم الوعيد في الكذب على رسول الله ﷺ»^(١).

وقوله: (يفسرون القرآن بمعاني صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي^(٢) في حقائق التفسير)، وقد انتقد أهل العلم هذا الكتاب؛ لما اشتمل عليه من فتح لباب التفسير الباطني لنصوص القرآن والسنة.

ومما جاء فيه: قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَالِى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ [الغاشية: ١٩]: «قال بعضهم: إشارة إلى قلوب العارفين كيف أطاقوا حمل المعرفة، وقال بعضهم: إشارة إلى الأولياء كيف نصبوا أعلاماً للخلق ومفزعاً»^(٣).

ولذا حذر أهل العلم من تفسيره، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(١) «فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي» للسخاوي: (١/٣٢٥).

(٢) محمد بن الحسين بن موسى أبو عبد الرحمن السلمي، شيخ الصوفية وعالمهم بخراسان، صنف لهم سنناً وتفسيراً وتاريخاً وغير ذلك، ولد في رمضان سنة: ٣٣٠هـ، وقيل غير ذلك، ومات في شعبان سنة: ٤١٢هـ. انظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي ص: (٩٧-٩٨).

(٣) «حقائق التفسير»: (٢/٣٩٢).

في مؤلفه: «فإنَّ الشيخ أبا عبد الرحمن -يعني: السلمي- ذكر في حقائق التفسير من الإشارات التي بعضها كلام حسن مستفاد، وبعضها مكذوب على قائله مفترى، كالمنقول عن جعفر وغيره، وبعضها من المنقول الباطل المردود، فإنَّ «إشارات المشايخ الصوفية» التي يشيرون بها: تنقسم إلى: إشارة حالية -وهي إشارتهم بالقلوب- وذلك هو الذي امتازوا به وليس هذا موضعه.

وتنقسم إلى الإشارات المتعلقة بالأقوال: مثل ما يأخذونها من القرآن ونحوه فتلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس؛ وإلحاق ما ليس بمنصوص بالمنصوص مثل الاعتبار والقياس؛ الذي يستعمله الفقهاء في الأحكام؛ لكن هذا يستعمل في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ودرجات الرجال ونحو ذلك فإن كانت «الإشارة اعتبارية» من جنس القياس الصحيح كانت حسنة مقبولة؛ وإن كانت كالقياس الضعيف كان لها حكمه وإن كان تحريفا للكلام عن مواضعه وتأويلا للكلام على غير تأويله كانت من جنس كلام القرامطة والباطنية والجهمية؛ فتدبر هذا فإني قد أوضحت هذا في «قاعدة الإشارات»^(١).

وقال ابن الجوزي رحمته الله: «وَقَدْ جَمَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مِنْ كَلَامِهِمُ الَّذِي أَكْثَرُهُ هَذَا لَا يَحِلُّ نَحْوَ مَجْلَدَيْنِ، سَمَّاها: حَقَائِقُ التَّفْسِيرِ، فَقَالَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَنْهُمْ: إِنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا سَمِيتُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا فَاتَحْنَاكَ بِهِ مِنْ خُطَابِنَا، فَإِنْ تَأَدَّبْتَ بِذَلِكَ وَإِلَّا حَرَمْتَ لَطَائِفَ مَا بَعْدَ»^(٢).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٦/٣٧٦-٣٧٧).

(٢) «تلبیس إبليس»: (٢٩٤).

وقال د. محمد السيد حسين الذهبي رحمته الله عنه: «وله كتاب يقال له حقائق التفسير، وليته لم يُصنّفه، فإنه تحريف وقرمطة، ودونك الكتاب فستري العجب»^(١).

قوله: (وإن كان فيما ذكره ما هو معان باطلة، فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً)، والمعنى: أن ما فسّروا به الآية على ما لا يدل على مرادهم وأخطأوا في معنى الآية يدخل ذلك في الخطأ في الدليل، إذ لم يدل على مرادهم، وفي المدلول إذ أخطأوا في المعنى^(٢).

قوله: (حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً)؛ لأنه: «ليس المراد بيان معاني كتاب الله، وإيضاح المراد منه، بل تأييد مذاهبهم»^(٣).



(١) «التفسير والمفسرون»: (٣٨٦/٢).

(٢) انظر: «حاشية مقدمة التفسير» لابن قاسم ص: (١٣٢).

(٣) «حاشية مقدمة التفسير» لابن قاسم ص: (١٣٢).

فصل

في أحسن طرق التفسير

فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إنَّ أصحَّ الطرق في ذلك: أن يفسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكانٍ فإنه قد فُسِّرَ في موضعٍ آخر، وما اختُصِرَ من مكانٍ فقد بُسِّطَ في موضعٍ آخر. فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له.

الشرح

وقوله: (فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟)، وهي: الأوجه التي يفسَّر بها القرآن والأدلة التي يمكن أن يفهم القرآن من خلالها^(١)، (فالجواب: إنَّ أصحَّ الطرق في ذلك أن يفسَّر القرآن بالقرآن)، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وتفسير القرآن بالقرآن من أبلغ التفاسير»^(٢)؛ لأنَّه لا يبيِّن كلامَ الله ﷻ أعلم به منه سبحانه، (فما أُجْمِلَ^(٣) في مكانٍ فإنه قد فُسِّرَ^(٤) في موضعٍ آخر)، ومن أمثلة ذلك: قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ عند تفسيره قول الله عزَّ وجل: ﴿فَلَقَّيْ عَادُمْ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَثَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، «قيل: إنَّ هذه الكلمات مفسرة بقوله تعالى:

(١) انظر: «شرح مقدمة التفسير لابن قاسم» للشيخ سعد الشري ص: (١٤٨).

(٢) «التيان في آداب حملة القرآن»: (١٨٧).

(٣) المجمل هو: ما لم تتضح دلالاته. انظر: «الإتقان في علوم القرآن»: (٦٩٣/٢).

(٤) المفسَّر هو: المُبَيَّن، وهو: ما اتضحت دلالاته. انظر: «المصدر نفسه».

﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] (١).

وقوله: (وما اختُصر من مكان فقد بُسط في موضع آخر)، ومن أمثلة ذلك: قصص الأنبياء مع أقوامهم فإنها ترد مختصرة في موطن، ومفصلة في آخر.

ومن ذلك قصة موسى ﷺ مع فرعون، فإنها وردت مختصرة في سورة النازعات، ووردت مفصلة في سورة القصص وغيرها.

قال د. محمد السيد حسين الذهبي رَحِمَهُ اللهُ فِي بيان كيفية تفسير القرآن بالقرآن:

«لا بدّ لمن يعترض لتفسير كتاب الله تعالى أن ينظر في القرآن أولاً، فيجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ويقابل الآيات بعضها ببعض، ليستعين بما جاء مسهباً على معرفة ما جاء موجزاً، وبما جاء مُبيناً على فهم ما جاء مُجَمَّلاً، وليحمل المُطلق على المُقيّد، والعام على الخاص، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن، وفهم مراد الله بما جاء عن الله، وهذه مرحلة لا يجوز لأحد مهما كان أن يعرض عنها، ويتخطاها إلى مرحلة أخرى، لأن صاحب الكلام أدري بمعاني كلامه، وأعرف به من غيره» (٢).

ومن الكتب التي اعتنت بتفسير القرآن بالقرآن: تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، وتفسير أضواء البيان في

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (١/٢٣٨).

(٢) «التفسير والمفسرون»: (١/٣١).

إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي
(ت: ١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

وقوله: **(فَإِنْ أَعْيَاكَ^(١) ذَلِكَ)**، أي: تفسير القرآن بالقرآن، **(فعليك بالسنة^(٢) فَإِنهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ وَمَوْضِحَةٌ لَهُ)**، قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ عن السنة: «وهي راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله وبيان مشكله، وبسط مختصره»^(٣).

وقال ابن جزي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما الحديث فيحتاج المفسر إلى روايته وحفظه لوجهين:

الأول: أَنَّ كثيرا من الآيات في القرآن نزلت في قوم مخصوصين، ونزلت بأسباب قضايا وقعت في زمن النبي ﷺ من الغزوات والنوازل والسؤالات، ولا بدّ من معرفة ذلك ليعلم فيمن نزلت الآية وفيما نزلت ومتى نزلت فَإِنَّ النّاسخ يبنى على معرفة تاريخ النزول لأنّ المتأخر ناسخ للمتقدم.

(١) أعياك: بمعنى: أعجزك، ولم يتبين لك. انظر: «الصّحاح» للجوهري: (٢٤٤٢/٦)، و: «تهذيب اللغة» للأزهري: (١٦٤/٣).

(٢) وهي في اللغة: الطريقة والسيرة حسنة كانت أو قبيحة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٢٢٠/١٣).

وللسنة عدّة تعاريف اصطلاحية تختلف باختلاف نوع العلم. والمعنى الاصطلاحي المناسب لتعريف السنة هنا هو تعريف الأصوليين الذين نظروا إلى السنة من جهة كونها مصدراً أو دليلاً، فعرفوها بما يتناسب ونظرهم. وقد عرفها الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ بأنها: «ما صدر عن الرسول ﷺ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ». «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكاني: (٩٥/١).

(٣) «الموافقات»: (١٢/٤).

الثاني: أنه ورد عن النبي ﷺ كثير من تفسير القرآن فيجب معرفته لأنّ قوله ﷺ «مقدم على أقوال الناس»^(١).

وأخرج اللالكائي عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: «وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن»^(٢).

وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «فعلَى هذا لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة؛ لأنه إذا كان كلياً وفيه أمور كليّة كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها؛ فلا محيص عن النظر في بيانه»^(٣).

وَالسُّنَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبٍ:

المرتبة الأولى: أن تكون السُّنَّةُ مقررّة ومؤكدّة حكمًا جاء في القرآن الكريم.

فيكون الحكم قد ورد في مصدرين، ودل عليه دليان: القرآن والسنة، وهذا القسم كثير في السنة، منها الأمر بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، والأمر بالجهاد، وفضل الشهيد، وبر الوالدين، وصلة الأقارب، والنهي عن الشرك بالله، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وأكل مال الآخرين بالباطل.

(١) «تفسير ابن جزي»: (١٧/١).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي: (١٧٥/١).

(٣) «الموافقات»: (١٨٣/٤).

المرتبة الثانية: أن تكون السُّنَّةُ مُبَيَّنَةً حَكَمًا ورد في القرآن الكريم.

وهذا البيان على ثلاثة أنواع:

١- أن تكون السُّنَّةُ مفسرة لحكم جاء في القرآن مجملًا.

مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿كُنْزٌ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ولم يبين القرآن الكريم كيفية إقامة الصلاة، ولا مقدار الزكاة، ولا مفهوم الصوم، ولا مناسك الحج، فصلى رسول الله ﷺ وقال: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي»، وحج وقال: «خذوا عني مناسككم» وبين وقت الصيام من الفجر إلى غروب الشمس، وأنه امتناع عن الطعام والشراب والجماع، وغير ذلك من أحكام المعاملات والقضاء والجهاد.

٢- أن تكون السُّنَّةُ مقيدة لحكم جاء في القرآن مطلقًا.

مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فاليد مطلقة، ولم توضح الآية الحد المطلوب في القطع، فجاءت السنة وبينت أن القطع من رسغ اليد اليمنى.

٣- أن تكون السُّنَّةُ مخصصة لحكم عام في القرآن الكريم.

مثل قوله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» رواه مسلم^(١)، مع قوله تعالى في الآية التي عددت المحرمات من النساء في النكاح: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ

(١) برقم: (١٤٠٨).

وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ
بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ
الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴿[النِّسَاءُ: ٢٣]﴾
ثم قال تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤]،
فلفظ: «ما» من ألفاظ العموم، فيفهم من الآية جواز النكاح من غير
ما ذكرت الآية، ثم جاءت السنة وخصصت هذا العموم بأنه ما عدا
الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها.

المرتبة الثالثة: أن تكون السُّنَّةُ منشئة لحكم جديد لم يتعرض له القرآن الكريم.

مثل تحريم لبس الذهب والحرير على الرجال، وتحريم كل
ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير.

المرتبة الرابعة: أن تكون السُّنَّةُ ناسخة للقرآن الكريم.

وهذه المرتبة اختلف فيها العلماء على قولين:

القول الأول: أَنَّ السُّنَّةَ لَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، وإنما تكون السنة دليلاً
على ناسخ القرآن ومنسوخه، وهو مذهب الشافعي، واستدل بقوله تعالى:
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فإن
الفاعل في لفظ «نأت» يرجع إلى الله تعالى، فالناسخ هو كلام الله تعالى
في القرآن، وإن الناسخ يكون خيراً من المنسوخ أو مثله، والسنة ليست
خيراً من القرآن الكريم، وليست مثل كلام الله، لكن السنة تكون دليلاً
على نسخ الحكم.

القول الثاني: أنَّ السُّنَّةَ تنسخ حكماً ورد في القرآن الكريم، وهو قول الجمهور ومنهم البيضاوي والإسنوي والغزالي والجويني من الشافعية.

واستدلوا على ذلك بوقوع النسخ فعلاً، مثل قوله ﷺ: «لا وصية لوارث» رواه أبو داود والترمذي، وابن ماجه، وأحمد^(١)، فإنها نسخت الوصية للوالدين في الآية الكريمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فالحديث نسخ الآية^(٢).



(١) «سنن أبي داود» برقم: (٣٥٦٥)، و«جامع الترمذي» برقم: (٢١٢٠)، و«سنن ابن ماجه» برقم: (٢٧١٤)، و«مسند الإمام أحمد» برقم: (١٧٦٦٣)، وصححه بمجموع طرقه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» برقم: (١٦٥٤).

(٢) انظر: «الوجيز في أصول الفقه الإسلامي» للزحيلي: (١/ ٢٢١-٢٢٤).

بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن». قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾ [الحجرات: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الحجرات: ٦٤]، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» يعني: السنة، والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أنها تتلى كما يتلى، وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك.

الشرح

وقوله: (بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن»)، قال الألويسي رحمه الله^(١) تعليقا على كلام الشافعي رحمه الله: (ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني في الأوسط^(٢) من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت:

(١) «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»: (١٩٠-١٩١).

(٢) (٤٢/٦)، وقال عنه المعلمي رحمه الله: «وهو على كل حال غير ثابت، ومع ذلك قد فسر الشافعي ثم ابن حزم بما يصحح معناه». «الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة» ص: (٢٤٧).

قال رسول الله ﷺ: «إني لا أحلُّ إلا ما أحلَّ الله تعالى في كتابه، ولا أحرِّم إلا ما حرَّم الله تعالى في كتابه»، (قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾)، فهذه الآية فيها إخبار أن الله تعالى أنزل الكتاب ليحكم ﷺ بين الناس بما عرّفه الله من الأحكام والتعبد^(١).

(وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾)، المعنى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم أي من الفرائض والأحكام والحدود»^(٢).

(وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾)، قال ابن جرير الطبري رحمه الله: «فقد تبين بيان الله جلّ ذكره: أنّ مما أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ، ما لا يُوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره -واجبه ونذبه وإرشاده-، وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آية، التي لم يُدرَك علمها إلا ببيان رسول الله ﷺ لأُمَّته، وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه، إلا ببيان رسول الله ﷺ له تأويله بنصّ منه عليه، أو بدلالة قد نصّبها، دالّة أُمَّته على تأويله»^(٣).

(١) انظر: «أحكام القرآن» للخصّاص: (٢٦٤/٣).

(٢) «إعراب القرآن» للنحاس: (٢٥١/٢).

(٣) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٧٣/١-٧٤).

وقوله: (ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»^(١)).

قال أبو عبد الله، شهاب الدين التُّوربِشْتِي رَحِمَهُ اللهُ: «أشار ﷺ بقوله هذا إلى ما آتاه الله من الفهم في الكتاب وألهمه من بيان الأحكام وتفصيل الحلال والحرام، أو أراه في المنام، أو نفث في روعه روح القدس من الحكم والأمثال، فكل ذلك من أقسام الوحي الذي آتاه الله، سوى القرآن، والقرآن من تلك الأقسام مخصوص بالرتبة العظمى، والمنزلة الكبرى؛ لأنه كلام الله: وحيه وتنزيله، ثم إنه يمتاز عما سواه من هذه الأقسام في أحكام التلاوة، ومس المكتوب منه، وكل ذلك في حق العمل والحكم به سواء؛ لأن الكل من عند الله، وقد نَزَّهَ نطق نبيه عن الهوى، وأمر باتباعه فيما يأمر وينهى»^(٢).

(يعني: السنة، والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن)، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤].

قال السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «ودلَّ هذا على أن السنة وحي من الله لرسوله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١١٣]، وأنه معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى وعن شرعه، لأن كلامه لا يصدر عن هوى، وإنما يصدر عن وحي يوحى»^(٣).

(١) رواه أحمد في «المسند» (١٣١/٤)، وصححه الألباني في «الثمر المستطاب»: (٥٤١/٢).

(٢) «الميسر في شرح مصابيح السنة»: (٨٦-٨٧/١).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٨١٨).

(لا أنها تتلى كما يتلى)، قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: «ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن^(١)، ومن هنا جازت رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أداه باللفظ ولم يبح له إichاءه بالمعنى والسر في ذلك أن المقصود منه التعبد بلفظه والإعجاز به فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه. وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل»^(٢).

(وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة)

ليس هذا موضع ذلك)، قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «وما سنَّ رسول الله فيما ليس لله فيه حكم، فبحكم الله سنّه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ ﴿[الشُّورَى: ٥٢-٥٣]. وقد سنَّ رسول الله ﷺ مع كتاب الله ﷻ، وسنَّ فيما ليس فيه بعينه نصُّ كتاب، وكلُّ ما سنَّ فقد ألزمنّا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العُتُود^(٣) عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خَلْقًا، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مَخْرَجًا، لما وصفتُ، وما قال رسول الله ﷺ.

(١) رواه الدارمي في «السنن» برقم: (٥٨٨)، وقال الألباني رَحِمَهُ اللهُ «رواه الدارمي بسند صحيح عن حسان بن عطية، فهو مرسل» «الإيمان» لابن تيمية، بتحقيق الألباني ص: (٣٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن»: (١/١٥٩-١٦٠).

(٣) العنود: الجور عن الطريق والعدول عن القصد. انظر: «لسان العرب»: (٣/٣٠٨).

أخبرنا «سفيان» عن «سالم أبو النضر» مولى «عمر بن عبيد الله» سمع «عبيد الله بن أبي رافع» يحدث عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فيقول: لَا أَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(١)، قال «سفيان»: وَحَدَّثَنِي «محمد بن المنكدر» عن النبي ﷺ مُرْسَلًا. قال «الشافعي»: الأريكة: السرير.

وُسُنَّ رسول الله ﷺ مع كتاب الله وجهان: أحدهما: نص كتاب، فَاتَّبَعَهُ رسول الله كما أنزل الله، والآخر: جملة، بَيَّنَّ رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فَرَضَهَا عامًّا أو خاصًّا، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله.

قال: فلم أعلم من أهل العلم مخالفًا في أن سُنَّ النبي ﷺ من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين. والوجهان يَجْتَمِعَانِ ويتفرَّعان: أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فَبَيَّنَّ رسول الله ﷺ مثل ما نصَّ الكتاب، والآخر: مما أنزل الله فيه جملة كتاب، فَبَيَّنَّ عن الله معنى ما أراد؛ وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث: ما سُنَّ رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب. فمنهم من قال: جعل الله له، بما افترض من طاعته، وسبق في علمه من توفيقه لرضاه، أن يَسُنَّ فيما ليس فيه نص كتاب.

(١) «سنن أبي داود» برقم: (٤٦٠٥)، و«جامع الترمذي» برقم: (٢٨٠٠)، و«سنن

ابن ماجه» برقم: (١٣)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» برقم: (١٦٢).

ومنهم من قال: لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب، كما كانت سُنَّتُهُ لتبيين عدد الصلاة وعملها، على أصل جملة فرض الصلاة، وكذلك ما سنَّ من البُيُوع وغيرها من الشرائع، لأن الله قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩]، وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٧٥]، فما أحلَّ وحرَّم فإنما بيَّن فيه عن الله، كما بيَّن الصلاة، ومنهم من قال: بل جاءته به رسالة الله، فأثبتت سُنَّتُهُ، ومنهم من قال: أُلْقِيَ في رُوعه كلُّ ما سنَّ، وسُنَّتُهُ الحكمة: الذي أُلْقِيَ في رُوعه عن الله، فكان ما أُلْقِيَ في رُوعه سُنَّتُهُ، أخبرنا «عبد العزيز» عن «عمرو بن أبي عمرو» عن «المطلب» قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أُلْقِيَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ» رواه ابن ماجه^(١)، فكان مما أُلْقِيَ في رُوعه سُنَّتُهُ، وهي الحكمة التي ذَكَرَ اللَّهُ، وما نَزَلَ به عليه كتابٌ، فهو كتاب الله، وكلُّ جاءه من نِعَمِ الله، كما أراد الله، وكما جاءته النِّعَمُ، تَجْمَعُهَا النِّعْمَةُ، وَتَتَفَرَّقُ بِأَنَّهَا فِي أُمُورٍ بَعْضُهَا غَيْرُ بَعْضٍ، ونسأل الله العصمة والتوفيق.

وأيُّ هذا كان، فقد بيَّن الله أنه فرضَ فيه طاعة رسوله ﷺ، ولم يجعل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمرٍ عرَفَهُ من أمر رسول الله ﷺ، وأنَّ قد جعل الله بالناس الحاجةَ إليه في دينهم، وأقام عليهم حجته بما دلَّهم عليه من سنن رسول الله ﷺ معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليعلم مَنْ عَرَفَ منها ما وَصَفْنَا أَنَّ سُنَّتَهُ ﷺ إذا كانت سنة مبيَّنة عن الله

(١) «سنن ابن ماجه» برقم: (٢١٤٤)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على:

«الرسالة» للشافعي، ص: (٩٧).

معنى ما أراد من مفروضه فيما فيه كتابٌ يتلونه، وفيما ليس فيه نصُّ كتابٍ أخرى، فهي كذلك أين كانت، لا يختلف حكمُ الله ثم حكمُ رسوله ﷺ، بل هو لازم بكلِّ حال، وكذلك قال رسول الله ﷺ في حديث «أبي رافع» الذي كتبنا قبل هذا^(١).



(١) «الرسالة» للشافعي، ص: (٨٨-٩٠).

والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله ﷺ. قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي. قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله ﷺ»، وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد.

الشرح

وقوله: (والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ^(١) حين بعثه إلى اليمن^(٢)): «بم

(١) ابن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ. أسلم وهو فتى، وشهد العقبة مع الأنصار السبعين. وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وبعثه رسول الله ﷺ، بعد غزوة تبوك قاضيًا ومرشدًا لأهل اليمن، فبقي فيها إلى أن توفي النبي ﷺ وولي أبو بكر، فعاد إلى المدينة، ثم كان مع أبي عبيدة بن الجراح في غزو الشام. ولما أصيب أبو عبيدة في طاعون عمواس استخلف معاذًا وأقره عمر، فمات في ذلك العام سنة ١٨هـ. انظر: «أسد الغابة» لابن الأثير: (٣٧٦/٤)، و: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: (١٢٠/٣).

(٢) قال الأصمعي في التعريف باليمن: «اليمن وما اشتمل عليه حدودها بين عمان إلى نجران، ثم يلتوي على بحر العرب إلى عدن، إلى الشحر حتى يجتاز عمان فينقطع من بينونة وبينونة بين عمان والبحرين وليست بينونة من اليمن، وقيل: حد اليمن =

تحكم؟» قال: بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله ﷺ. قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي. قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله ﷺ»، وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد^(١). ففي هذا الحديث: «أقرَّ النبي ﷺ معاذًا على اجتهد رأيَه فيما لم يجد فيه نصًّا عن الله ورسوله ﷺ»^(٢).

قال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله: «وقد وُجِدَتْ آثارٌ عن عدد من الصحابة تدل على ما دل عليه، وهي مطابقة له تمامًا، وذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما في سنن النسائي في باب الحكم باتفاق أهل العلم^(٣)؛ لأن فيهما زيادة: (بم

= من وراء تليث وما سامتها إلى صنعاء وما قاربها إلى حضرموت والشحر وعمان إلى عدن أبين وما يلي ذلك من التهاثم والنجود واليمن تجمع ذلك كله والنسبة إليهم يماني ويمان». معجم البلدان، لياقوت الحموي (٤٤٧/٥).

(١) رواه أبو داود في: «سننه» برقم: (٣٥٩٢-٣٥٩٢)، والترمذي في «سننه» برقم: (١٣٢٧)، (١٣٢٨)، وأحمد في «المسند» (٢٣٠-٢٣٦/٥)، وضعفه الألباني في «ضعيف الترمذي»: (١٣٥٠).

وقال عنه الخطيب البغدادي رحمه الله: «أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ «لا وصية لوارث» وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وقوله: «الدية على العاقلة» وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها». «الفقيه والمتفقه»، (٤٧١/١).

(٢) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١٥٤/١).

(٣) برقم: (٥٣٩٩).

تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد؟ قال: فما قضى به الصالحون) يعني: بما اتفق عليه أهل العلم وهو الإجماع، قال: (فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي).

وكأنَّ الألباني استنكره من ناحية المعنى^(١)، يعني: أن الكتاب والسنة شيء واحد، وأنَّ كليهما وحيٌّ، وأنَّ هذا التفصيل فيه نظر، والمقصود من ذلك أن الإنسان عندما يبحث في الأدلة يبحث في القرآن أولاً ثم يبحث في السنة، وكل منهما من ناحية الحكم والتعويل واحد؛ لأنَّ السنة متعبد بها كما يتعبد بالقرآن من حيث العمل، وعليه أن يصير إلى ما يجد من دليل من كتاب الله ﷻ أو سنة رسوله ﷺ، وإذا لم يُحصَل شيئاً من ذلك، ووجد إجماعاً أو حكاية إجماع واتفاق العلماء على ذلك فإنه يأخذ به، وإن لم يكن شيء من هذا ولا هذا فإنه يجتهد رأيه، وذلك بإلحاق النظر بالنظر، وإلحاق الشبيه بالشبيه، أو بإدخاله تحت قاعدة عامة، أو إدراجه تحت لفظ عام، أو ما إلى ذلك من الطرق التي يمكن أن يصار إليها؛ لأنَّ الشريعة مستوعبة لكل شيء، وهذا الاستيعاب ليس بألفاظها؛ لأنه ليس كل قضية لابد أن يوجد فيها نص، ولكن هذا يكون بعموماتها وبقواعدها بقياس الشبيه بالشبيه والنظر بالنظر وهكذا، ولهذا كل نازلة تنزل بالناس ولم يعرف لها مثل فيما مضى فإنه إذا تؤمل في نصوص الكتاب والسنة وفي قواعد الشريعة وفي عمومات النصوص وفي القياس وما إلى ذلك فإنه يمكن إيجاد الحل لها؛ لأنَّ

(١) انظر ذلك في كتابه: «منزلة السنة في الإسلام» ص: (٢١).

الشريعة صالحة لكل زمان ومكان وهي مستوعبة لكل شيء. وأيضًا ذكر صاحب عون المعبود: أن البيهقي في كتابه السنن لما ذكر هذا الحديث الذي معنا ذكر بعد ذلك أربعة آثار: أثر عمر وأثر ابن مسعود وأثر زيد بن ثابت وأثر ابن عباس^(١).

وعدم العناية بتفسير القرآن بما ورد في السنة، من أسباب شذوذ الأقوال في التفسير.

ومن الأمثلة على ذلك كثرة خلاف المفسرين في المراد بالصلاة الوسطى في قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، على أقوال كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر قولاً، فقليل: هي صلاة الخوف، وقيل: صلاة عيد الفطر، صلاة عيد الأضحى، وقيل: الوتر^(٢)، وقيل غير ذلك.

وهذه الأقوال على كثرتها قد خالفت ما ثبت في صحيح مسلم^(٣) من حديث عليّ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً»، وهذا نص من النبي صلى الله عليه وسلم في تعيينها فلا يصار إلى غير هذا التفسير^(٤).

(١) «شرح سنن أبي داود» للعباد: صوتي: (١٣/٤٠٧).

(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها في: «زاد المسير» لابن الجوزي: (١/٢١٤-٢١٦)، و: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لابن عطية: (١/٣٢٢-٣٢٣)، و: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير: (١/٦٤٥-٦٥٤).

(٣) برقم: (٢٠٢).

(٤) انظر: «الأقوال الشاذة في التفسير نشأتها وأسبابها وآثارها» د. عبد الرحمن الدهش ص: (١٠٤-١٠٥).

تفسير القرآن بأقوال الصحابة

وحينئذ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين مثل: عبد الله بن مسعود قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أبو كُرَيْب، قال: أنبأنا جابر بن نوح، أنبأنا الأعمش، عن أبي الصُّحَيْ، عن مسروق قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لأتيته». وقال الأعمش أيضًا عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن.

الشرح

وقوله: (وحينئذ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك) أي: بتفسير كلام الله تعالى، (لما شاهدوه من القرائن) لعل المراد: قرائن نزول

القرآن ومنها: معرفتهم بأسباب النزول وغيره، **(والأحوال التي اختصوا بها)** فهم مَنْ شَاهَدَ الأحوال التي نزل فيها القرآن الكريم وأين نزل؟ وفيمن نزل؟، **(ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح)**، وكلُّ ذلك من ثمرات تقواهم لله تعالى التي من ثمراتها نعمة التوفيق للفهم والعلم والعمل، كما قال ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في أقوال الصحابة في التفسير: هل لها حكم الرفع، أم هي موقوفة عليهم؟

فمنهم من قال: إن تفسير الصحابي له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، وقد قال ذلك الحاكم: في «المستدرک». وقال أبو الخطاب من كبار علماء الحنابلة: يحتمل ألا يرجع إليه، إذا قلنا: إن قوله ليس بحجة؛ قال: والصواب الأول؛ لأنه من باب الرواية لا الرأي. وما قاله الحاكم وغيره نازعه فيه الإمام ابن الصلاح وغيره، من المحققين المتأخرين، وقالوا: إن ذلك مخصص بما فيه سبب نزول أو نحوه، مما لا دخل للرأي فيه، وأما ما يتعلق باللغة والأحكام الاجتهادية، فليس من قبيل المرفوع.

وقد صرح الحاكم نفسه بذلك في كتابه: «علوم الحديث» فقال: «ومن الموقوفات: تفسير الصحابة، وأما من يقول: إن تفسير الصحابة مسند أي مرفوع، فإنما يقوله فيما فيه سبب نزول، فقد خصص هنا وعمم في المستدرک، ففعل هذا ما أراده في المستدرک أو رجع عنه إلى هذا، والمحققون من العلماء كالحافظ الكبير ابن حجر: على أن أقوال الصحابة في التفسير لها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ بشرطين:

الأول: أن يكون مما لا مجال للرأي فيه، كأسباب النزول، وأحوال القيامة، واليوم الآخر ونحوها.

الثاني: ألا يكون الصحابي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب الذين أسلموا، أي غير معروف برواية الإسرائيليات؛ لأن من عادة الصحابة وأخلاقهم: ألا يتكلموا فيما لا مجال للرأي فيه إلا بسماع وتوقيف، ولا يتهجموا على ذلك من عند أنفسهم؛ والسماع إما من النبي ﷺ، أو من بعض أهل الكتاب الذين أسلموا فإذا انتفى الثاني، فقد تعين الأول.

وهذا الشرط الثاني يدل على بعد نظر أئمة الحديث ونقاده، وأنهم لم تجز عليهم هذه الإسرائيليات التي رويت عن بعض الصحابة فقد علموا كذبها، وعلموا أنها دخيلة على الرواية الإسلامية^(١).

ومن أمثلة تفسير القرآن بأقوال الصحابة: ما أورده الطبري رحمه الله في تفسيره^(٢)، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا نَعُولُوا﴾ [النِّسَاء: ٣] يعني: «ألا تميلوا».

وقوله: **(لا سيما علماؤهم وكبرائهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين)**، فهؤلاء الأئمة الذين يُقتدى بهم قد جاءت النصوص المتظافرة بتعظيمهم والسير على طريقتهم، ووصفهم بالرشاد في الأمر الذي هو نقيض الضلال^(٣)، وبأنهم قد شملهم الهدى^(٤) كما جاء

(١) انظر: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لأبي شهبه ص: (٥٣-٥٤).

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: (٣٧٩/٦).

(٣) «لسان العرب»، لابن منظور: (١٧٥/٣).

(٤) انظر: «شرح الأربعين النووية» لابن دقيق العيد ص: (٩٧).

في حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه وفيه: «فعلیکم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ» رواه أبو داود والترمذي، وابن ماجه، وأحمد^(١).

قال ابن دقيق العيد رحمته الله: «وأمر ﷺ بالثبات على سنة الخلفاء الراشدين لأمرين:

أحدهما: التقليد لمن عجز عن النظر.

والثاني: الترجيح لما ذهبوا إليه عند اختلاف الصحابة»^(٢).

وقد ذكر السيوطي رحمته الله من اشتهر بالتفسير من الصحابة رضي الله عنهم، فقال: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير، أما الخلفاء فأكثر من روي عنه منهم علي بن أبي طالب والرواية عن الثلاثة نزره جدا وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر رضي الله عنه للحديث ولا أحفظ عن أبي بكر رضي الله عنه في التفسير إلا آثارا قليلة جدا لا تكاد تتجاوز العشرة، وأما علي فروي عنه الكثير»^(٣).

وقد استُدرِك على السيوطي ذلك^(٤)، فبعضهم أوصلها إلى عدد أضعاف هذا. والله أعلم

(١) «سنن أبي داود» برقم: (٤٦٠٧)، و«جامع الترمذي» برقم: (٢٦٧٦)، و«سنن ابن ماجه» برقم: (٤٢)، و«مسند الإمام أحمد» برقم: (١٧١٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٦٩/٣).

(٢) «شرح الأربعين النووية» ص: (٩٧-٩٨).

(٣) «الإتقان في علوم القرآن»: (٢٤٠/٤).

(٤) انظر: «الموسوعة القرآنية المتخصصة»: (٢٦٦).

وقوله: (مثل: عبد الله بن مسعود)، فإن النبي ﷺ أمر بأخذ القرآن منه كما ورد عن مسروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: ذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه، سمعت النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فبدأ به، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» رواه البخاري ومسلم^(١).

(قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أبو كُرَيْب^(٢))
قال: أنبأنا جابر بن نوح^(٣)، أنبأنا الأعمش^(٤)، عن أبي الضحى^(٥)، عن مسروق^(٦) قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: «والذي لا إله غيره

(١) «صحيح البخاري» برقم: (٣٨٠٨)، و«صحيح مسلم» برقم: (٢٤٦٤).

(٢) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ، مات سنة ٢٤٨هـ على الصحيح، وهو ابن سبع وثمانين سنة. انظر: «تقريب التهذيب»: لابن حجر ص: (٥٠٦).

(٣) ابن جابر، ويقال: ابن المختار الحماني، أبو بشير الكوفي، روى عن الأعمش، وروى عنه الإمام أحمد قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، كان حفص بن غياث يضعفه، توفي سنة ١٨٣هـ. انظر: «تهذيب الكمال»: (٤٦٢-٤٥٩/٤).

(٤) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلّس، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان ومائة، وكان مولده أول سنة إحدى وستين. انظر: «تقريب التهذيب»: لابن حجر ص: (٢٥٤).

(٥) مسلم بن صبيح - بالتصغير - الهمداني، أبو الضحى الكوفي، العطار، مشهور بكنيته ثقة فاضل، مات سنة ١٠٠هـ، أخرج له الستة. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ص: (٥٣٠).

(٦) ابن الأجدع الهمداني، أبو عائشة الكوفي، الإمام القدوة. قال ابن المديني: صلى =

ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا^(١) لأتيته^(٢)، وفي كلامه ﷺ ما يُفهم منه ثناؤه على نفسه، ومدح المرء نفسه لمقصدٍ معتبر لا مانع منه.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «الذي يتحدث عن نفسه بفعل الطاعات لا يخلو من حالين:

الحال الأولي: أن يكون الحامل له على ذلك تزكية نفسه، وإدلاله بعمله على ربه، وهذا أمر خطير، قد يؤدي إلى بطلان عمله وحبوطه، وقد نهى الله ﷻ عباده عن تزكية نفوسهم، فقال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [التحريم: ٣٢].

الحال الثانية: أن يكون الحامل له على ذلك التحدث بنعمة

= خلف أبي بكر، وقال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله. قال ابن سعد: توفي سنة ثلاث وستين. انظر: «طبقات ابن سعد» (١١٣/٤)، «سير أعلام النبلاء» (٦٣/٤)، «تهذيب الكمال» (١٣٢٠/٣).

(١) المطايا: جمع مطية، والمطية من الدواب ما يمتطى، تذكر وتؤنث، فالبعير مطية والناقة مطية، والمطو: المد. يقال: مَطَوْتُ بالقوم مَطَوًّا، إذا مددت بهم في السير. انظر: «الصحاح» للجوهري: (٢٤٩٤/٦)، و: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٨٧٦/٢).

(٢) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٨٠/١)، ورواه البخاري بلفظ: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه». صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، (١٨٧/٦).

الله ﷻ، وأن يتخذ من هذا الإخبار عن نفسه سبيلاً إلى أن يقتدي به نظراؤه وأشكاله من بني جنسه، وهذا قصد محمود لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الصَّحِّح: ١١]، وقال النبي ﷺ: (من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة) رواه مسلم ^(١) «(٢)».

وقوله: (وقال الأعمش أيضاً عن أبي وائل ^(٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه) قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن)، تقدّم شرحُ هذا الأثر.



(١) «صحيح مسلم» برقم: (١٠١٧).

(٢) انظر: «فتاوى نور على الدرب»: (٢٢-٢).

(٣) شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، تابعي، عرض قراءته على ابن مسعود، توفي سنة ٨٢هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٥٦/١).

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن، ببركة دعاء رسول الله ﷺ له حيث قال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل».

وقال ابن جرير: «حدثنا محمد بن بشار، أنبانا وكيع، أنبأنا سفيان، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق؛ قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس»، ثم رواه عن يحيى بن داود، عن إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود؛ أنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن عباس، ثم رواه عن بُنْدَار، عن جعفر بن عون، عن الأعمش به كذلك فهذا إسناده صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة.

وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعُمِّرَ بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟

وقال الأعمش عن أبي وائل: «استخلف عليّ عبد الله بن عباس على الموسم

فخطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة وفي رواية: سورة النور ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا».

الشرح

وقوله: (ومنهم الحبر البحر^(١) عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان^(٢) القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له حيث قال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»)، رواه أحمد بهذا اللفظ^(٣)، وأصله في الصحيحين^(٤).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهو أكثر الصحابة فتيا، قيل للإمام أحمد: أي الصحابة أكثر فتيا؟ قال: (ابن عباس). وهو أعلم وأفقه طبقة في الصحابة»^(٥).

وقال أيضاً: «أما تأويل الأمر والنهي فذاك يعلمه واللام هنا للتأويل المعهود لم يقل: تأويل كل القرآن فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله والتأويل المعلوم هو الأمر الذي يعلم العباد تأويله»^(٦).

وقال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: «وقد صدقت الدعوة النبوية واشتهر علمه وسار في الآفاق ذكره، وكانت أكابر الصحابة تعترف له بذلك، وكان عمر يدخله في أكابر الصحابة ويعظمه ويسأله عن تفسير القرآن، وأخرج

(١) الحبر: العالم، والبحر من الرجال: الواسع العلم. انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (٤٠/١)، (١٥١/١).

(٢) الترجمان: «المفسر لسان». «القاموس المحيط» للفيروز آبادي: (١٠٨٢/١).

(٣) «المسند»، (٢٦٦/١).

(٤) «صحيح البخاري» برقم: (١٤٣)، و«صحيح مسلم» برقم: (٢٤٧٧).

(٥) «مجموع الفتاوى»: (٢٩٢/٣٢).

(٦) «مجموع الفتاوى»: (٣١٣/١٣).

صاحب الصفوة أنَّ عمر كان يقول له: وإنك لأصبح فتىً فينا وجهًا وأحسنهم عقلاً، وأفهمهم في كتاب الله، وعن ابن مسعود أنه كان يقول: نعم ترجمان القرآن ابن عباس، وعن طاووس قال: أدركت نحو خمسمائة من أصحاب النبي ﷺ إذا ذكر ابن عباس شيئاً فخالفوه لا يزال يقرّهم حتى ينتهوا إلى قوله، وعن مسروق قال: كنت إذا رأيت ابن عباس، قلت: أجمل الناس، وإذا تكلم قلت: أفصح الناس، وإذا تحدث قلت: أعلم الناس^(١).

وقوله: (وقال ابن جرير: «حدثنا محمد بن بشار^(٢) أنبأنا وكيع، أنبأنا سفيان، عن الأعمش، عن مسلم)، بن صبيح أبو الضحى، (عن مسروق؛ قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس^(٣) ثم رواه عن يحيى بن داود^(٤) عن إسحاق الأزرق^(٥) عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود؛ أنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن عباس، ثم رواه عن بُنْدَار)، وهو: محمد بن بشار المترجم له قبل قليل، (عن جعفر بن عون، عن الأعمش به كذلك فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال

(١) انظر: التنوير بشرح الجامع الصغير» للصنعاني: (٣/٥٨٦-٥٨٧).

(٢) ابن عثمان العبدى البصرى أبو بكر بندار ثقة، مات سنة ٢٥٢هـ، وله بضع وثمانون سنة. انظر: «تقريب التهذيب»: (٤٦٩).

(٣) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٦٥).

(٤) ابن ميمون الواسطي، ثقة، مات سنة ٢٤٤هـ. انظر: «تقريب التهذيب»: (٥٩٠).

(٥) إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق ثقة، مات سنة ١٩٥هـ، وله ثمان وسبعون. انظر: «تقريب التهذيب»: (١٠٤).

عن ابن عباس هذه العبارة^(١)، وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعُمِّرَ بعده ابن عباس ستًا وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟ وقال الأعمش عن أبي وائل: «اسْتَخْلَفَ^(٢) عَلِيٌّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَلَى الْمَوْسَمِ»، أي: موسم الحج^(٣)، (فخطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة وفي رواية: سورة النور ففسرها تفسيرًا لو سمعته الروم^(٤) والترك^(٥))

(١) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٦٥/١)، وقال الألباني: «إسناده صحيح على شرط الشيخين». «العلم»، لأبي خيثمة ص: (٤٨).

(٢) الاستخلاف: «إقامة الغير مقامه ليقوم بعمله نيابة عنه». «معجم لغة الفقهاء» ص: (٦٠).

(٣) انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (١٠٣٢/٢).

(٤) الروم: «اسم غلب في كلام العرب على أمة مختلطة من اليونان والصفالبة ومن الرومانيين الذين أصلهم من اللاتينيين سكان بلاد إيطاليا نزحوا إلى أطراف شرق أوروبا، تقوم هذه الأمة المسماة الروم على هذا المزيج فجاءت منها مملكة تحتل قطعة من أوروبا وقطعة من آسيا الصغرى وهي بلاد الأناضول. وقد أطلق العرب على مجموع هذه الأمة اسم الروم تفرقة بينهم وبين الرومان اللاتينيين، وسموا الروم أيضا ببني الأصفر كما جاء في حديث أبي سفيان عن كتاب النبي ﷺ المبعوث إلى هرقل سلطان الروم وهو في حمص من بلاد الشام. «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور: (٤٢/٢١).

(٥) الترك: يطلق على جيل من الناس يسكنون في منطقة ما وراء النهر والتي تسمى اليوم (تركستان)، والتي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقًا إلى بحر الخزر (بحر قزوين) غربًا، ومن السهول السiberية شمالًا إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوبًا، استوطنت عشائر الغز، وقبائلها الكبرى تلك المناطق وعرفوا بالترك أو الأتراك. انظر: «تاريخ الترك في آسيا الوسطى» لبارتولد، ترجمة أحمد العيد ص: (١٠٦)، و: «أخبار الأمراء والملوك السلجوقية» تحقيق د. محمد نور الدين، ص: (٤-٢).

والديلم^(١) «لأسلموا»^(٢)، والمقصود من هذا الأثر بيان سعة علم ابن عباس رضي الله عنه وفهمه لمعاني كلام الله ﷻ، وكلُّ ذلك ببركة دعاء رسول الله ﷺ له كما تقدّم بيانه.



(١) الديلم: «القسم الجبلي من بلاد جيلان، شمال بلاد قزوین في إيران». «المعالم الأثيرة في السنة والسير» لمحمد شُرَّاب: (١١٩).

(٢) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٦٥/١).

ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين؛ ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان يَنْقُلُ عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ، حيث قال: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَن كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو؛ ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك.

الشرح

وقوله: (ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير^(١) في تفسيره)، وقد جمع مادته د. محمد عطا يوسف، من كتب التفسير بالمأثور، وبعض كتب التراجم وعلوم القرآن، وطبعته دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة في مجلد واحد سنة ١٤١٤هـ.

وقوله: (عن هذين الرجلين؛ ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان يَنْقُلُ عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب)، قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «المعروف أَنَّ ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَا يَأْخُذُ عَنِ

(١) وهو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي -بضم المهملة وتشديد الدال-، أبو محمد الكوفي، صدوق يَهْمُ، ورُمِيَ بالتشيع، مات سنة ١٢٧هـ. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر (١/١٠٨).

الإسرائيليات، وإنما الذي يأخذ ابن عباس، فلا أدري هل كلام المؤلف ﷺ كلام يراد به الجميع أو يراد به البعض؟^(١)، (التي أباها رسول الله ﷺ، حيث قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»)، ومعناه: أن الإنسان لا يتساهل في شيء، بل الإنسان يبلغ ولو كان ما عنده إلا شيء يسير، فإنه يبلغ ما عنده، ولكن لا بد من التحقق بأن ما يدعو إليه هو على بصيرة فيه، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يُؤْتَفِكَا: ١٠٨]، فالشيء الذي لا يعرفه ولا يعقله يتركه، ولا يدخل نفسه في أمور لا يدركها ولا يعقلها، فإن ذلك يكون من القول على الله بغير علم^(٢)، (وحدثوا عن بني إسرائيل)، يعني: مما وقع لهم من الأمور العجيبة والغريبة، وقيل: المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه، وهم أولاد يعقوب، والمراد: حدثوا عنهم بقصتهم مع أخيهم يوسف، وهذا بعيد وفيه تضيق. وقال مالك: المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، وأما ما علم كذبه فلا. وقيل: المعنى حدثوا عنهم مثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح، وقيل: المراد جواز التحديث عنهم بأي صورة وَقَعَتْ من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال في التحديث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية، فإن الأصل في التحديث بها الاتصال ولا يتعذر ذلك لقرب العهد^(٣)، (ولا حرج)، أي: لا ضيق عليكم بالتحديث عنهم إلا أن تعلموا كذبه وقيل أتبعه بقوله: «ولا حرج» لأن الأمر في قوله: «بلغوا عني» للوجوب فدفع بهذا توهم

(١) «شرح مقدمة التفسير» ص: (١٣٢).

(٢) «شرح سنن أبي داود» للعباد: (٢٥/٩٥).

(٣) انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني: (٤٥/١٦).

أن الأمر في «حدثوا عن بني إسرائيل» كذلك أي لا حرج عليكم في أن لا تحدثوا قال الطيبي: لا منافاة بين هذا هنا ونهيه في خبر آخر عن التحديث بقصصهم من نحو قتلهم أنفسهم لتوبتهم إذ النهي في صدر الإسلام قبل تقرر الأحكام وقواعد الإسلام فلما استقرت أذن لأمن المحذور^(١)، **(ومن كَذَب علي متعمداً)**، نصب على الحال، ليس حالاً مؤكدة؛ لأنَّ الكذب قد يكون من غير تعمُّد، وفيه: تنبيهٌ على عدم دخول الناسي فيه، **(فَلْيَتَبَوَّأْ)**: لفظه أمر ومعناه خبر؛ يعني: فَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّتُهُ **(مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)**، فتعبيره بصيغة الأمر للإهانة، وفيه: إشارة إلى أن مَنْ نَقَلَ حديثاً وعلمَ كذبه يكون مستحقاً للنار؛ إلا أن يتوب، لا مَنْ نَقَلَ عن راوٍ عنه - أو رأى في كتابٍ ولم يعلم كذبه^(٢)، **(رواه البخاري^(٣) عن عبد الله بن عمرو^(٤))**، **ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك^(٥)**

(١) انظر: «التنوير شرح الجامع الصغير» للصنعاني: (٤/٥٦٠).

(٢) انظر: «شرح مصابيح السنة للإمام البغوي» لابن الملك: (١/١٨٩).

(٣) «صحيح البخاري» برقم: (٣٢٧٤).

(٤) ابن العاص، أسلم قبل أبيه، وكان متعبداً، قال يحيى بن بكير: مات سنة خمس وستين، وقيل: سنة ثمان وستين، وقال الذهلي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: مات بمكة، مات سنة ٦٥هـ، وهو ابن ثنتين وسبعين سنة، ويقال: سنة تسع وستين. «المنتظم»، لابن الجوزي (٦/٤٧)، «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»، للكلاباذي (١/٣٨٦).

(٥) اليرموك: واد يقع في ناحية الشام في طرف الغور يصب في نهر الأردن، ثم يمضي إلى البحيرة المنتنة، وهو المكان الذي وقعت فيه الحرب المشهورة بين المسلمين والروم وذلك زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، سنة ١٣هـ، وقاد المسلمين فيها خالد بن الوليد رضي الله عنه، وانتصروا نصراً مؤزراً. انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير: (٢/٤١٠-٤١٤)، و: «معجم البلدان» للحموي: (٥/٤٣٤).

زاملتين^(١) من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولم أقف على هذا الأثر في شيء من كتب الآثار، وعلى فرض صحته فإنَّ فعلَ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يُحمَلُ على أنه كان يروي للناس من الزاملتين ما له تصديق في القرآن أو في السنة.

قال الدرامي رحمته الله: «إنَّ كان عبد الله بن عمرو أصاب الزاملتين من حديث أهل الكتاب يوم اليرموك فقد كان مع ذلك أميناً عند الأمة على حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يجعل ما وجد في الزاملتين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن كان يحكي عن الزاملتين ما وجد فيهما، وعن النبي صلى الله عليه وسلم ما سمع منه»^(٢).



(١) الزاملة: «البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع». «النهاية في غريب الحديث والآثر» لابن الأثير: (٣١٣/٢).

(٢) «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي»: (٢/٦٣٤).

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه، والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته؛ لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني.

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا: أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحيها الله لإبراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به القتل من البقر ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم

ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضَعَفَ القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهْرًا﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب، فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم. فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً. فإن صحَّح غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيَّع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب.

الشرح

وقوله: (ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية^(١) تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد)، قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «والذي أرى أنه وإن جاز نقل أحاديثهم على وجه تكون مفردة غير مقرونة، ولا منزلة على كتاب الله، فإنه لا يجوز جعلها تفسيرًا لكتاب الله قطعًا إذا لم تصح عن رسول الله ﷺ، وذلك أن مرتبتها كما قال ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» فإذا كانت مرتبتها أن تكون مشكوكًا فيها، وكان من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن القرآن يجب الإيمان به والقطع بألفاظه ومعانيه، فلا يجوز أن تجعل تلك القصص المنقولة بالروايات المجهولة، التي يغلب على الظن كذبها أو كذب أكثرها، معاني لكتاب الله، مقطوعًا بها ولا يستريب بهذا أحد، ولكن بسبب الغفلة عن هذا حصل ما حصل، والله الموفق»^(٢).

(فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح، والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه، والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته؛ لما تقدم)، يعني: من إباحة ذلك في حديث: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج».

(١) الاسرائيليات: هي مجموعة الأخبار التي أصلها من اليهود، وهذه قد تكون من التوراة على ما دخلها من تحريف أو مما كتبه عليها من شروح وزيادات وسمّوه بالتلمود. انظر: «التفسير والمفسرون» د. محمد السيد حسين الذهبي: (١/١٦٥)، و: «الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لأبي شعبة ص: (١٢-١٤).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٥٥).

(وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني)، فالانشغال بالإسرائيليات يُخرج المرء عن المقاصد الشرعية من تفسير كلام الله تعالى، (ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا: أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به القتل من البقر ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم)، فلا وجه لاختلاف المفسرين في هذه المسائل، وما شاكلها.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فمثل هذا ينهي كل منهم عن منازعة الآخر فيه، بل ينهي عن أن يقول ما لا يعلم»^(١).

(ولكنَّ نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز)، لعدم المنع من ذلك، وليعرف الناس مقالاتهم حتى لا يسلّموا بكل ما نُقل عنهم.

(كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرَ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضَعَفَ القولين

(١) «درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/٣١٤).

الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه، فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءَ ظَهْرٍ﴾ أي: لا تبجد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب).

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «وقوله: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ إرشاد إلى أن الأحسن في مثل هذا المقام رد العلم إلى الله تعالى، إذ لا احتياج إلى الخوض في مثل ذلك بلا علم، لكن إذا أطلعنا على أمر قلنا به، وإلا وقفنا حيث وقفنا.

وقوله: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ أي: من الناس. قال قتادة رحمته الله: «قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنا من القليل الذي استثنى الله وَجَلَّ، كانوا سبعة»^(١).

وقوله: (فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام)، ويكون ذلك بتتبع ما في كتب أهل العلم على اختلاف مذاهب أصحابها ومناهجهم، ويبدأ في هذا التتبع بالمصنفات المتقدمة قبل المصنفات المتأخرة؛ لأنها أدق في نسبة الأقوال لأصحابها.

(وَأَنْ يُنَبِّهَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا، وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ)، فيعني مَنْ يحكي الخلاف بذكر ما يتعلق بثبوت الأدلة الواردة في القول المحكي من جهة،

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١٤٨/٥).

والبحث في صحة الاستدلال بما ثبت منها من جهةٍ أخرى، واستقصاء ما لم يثبت لضعف سنده، وما ليس له وجه دلالةٍ.

ومما ورد عن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا المقام قوله: «يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشككة بطريق ذكر دليل كلِّ قولٍ ومعارضة الآخر له حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته»^(١).

وقوله: **(وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم)**، ومنه المثل السابق الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فِي عِدَّة أصحاب الكهف، فإنَّ الله تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضَعَّف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدلَّ على صحته.

وقوله: **(فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه)**، وهذا الصنيع دليل على عدم إنصاف من يحكي المقالات، وممن وقع في هذا المسلك أهل البدع فإنهم قد يذكرون مقالات الموافقين لهم في عقائدهم، ويدَّعون حكاية قول أهل السنة المخالف لهم، مع أنَّ الصواب فيما تركوه.

(أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً)؛ لأنَّ حكاية الخلاف دون ترجيح أو مسوِّغ لذلك، قد تكون أمانة على جهل من يحكي الخلاف، وأنَّه مجرد حافظ للعلم غير فقيه فيه، مع عدم انتفاع من يُحكى له الخلاف من غير أهل العلم.

وقد يتوقف من يحكي الخلاف في مسألة من المسائل لعدم تبين

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٥٨/٨).

الراجع له، فمثل هذا قد تكون حكايته الأقوال نوع تورع، فيكون مقصود فاعله الخروج من عهدة القول على الله تعالى بغير علم، فلعله يُعذر بذلك والله أعلم.

وقوله: **(فإنَّ صحَّح غير الصحيح عامداً فقد تعدد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ)**، والمعنى: أنَّ من صحح الأحاديث التي لا تصحُّ فلا يخلو أن يكون متعمداً للكذب -كما هو صنيع بعض أهل الأهواء والبدع-، فهذا متوعد بما ورد في حديث: (ومن كَذَب عليَّ متعمداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) رواه البخاري^(١)، وإن كان جاهلاً فهو مخطئ وحاله أهون من متعمد الكذب.

(كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى، فقد ضيَّع الزمان)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وما لا فائدة فيه هو من باب ما لا يعني الإنسان ولا يفيده، ومن باب العلم الذي لا ينفع، وقد استعاذ النبي ﷺ من علم لا ينفع»^(٢)، **(وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب)**، المقصود: أنَّ فعله كفعل مَنْ تَشَبَّعَ وافتخر بما لا يملكه، فهو يُظْهِرُ للناس ما يُعْظَمُ به مما ليس عنده، وحاله كمن لبس ثوبين لغيره، فأوهم أنهما له، أو كحال من يلبس قميصاً واحداً ويصل بكميه كمين آخرين، فيظهر أنَّ عليه قميصين^(٤).

(١) «صحيح البخاري» برقم: (٣٢٧٤).

(٢) «صحيح مسلم» برقم: (٢٧٢٢).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل»: (٣٢٩/٧).

(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن: (٩٩/٢٥).

قال الخطابي: «والمراد هنا بالثوب: الحالة والمذهب، والعرب تكني بالثوب عن حال لابس، ومعناه: أنها كالكاذب القائل ما لم يكن»^(١).

وقد ذكر أ. د. محمد بازمول حفظه الله أنَّ حكاية الخلاف ينبغي أن تراعى فيه ستة ضوابط:

الضابط الأول: استبعاد الأقوال التي هي من جنس أقوال أهل البدع والأهواء أو نصرتهم.

الضابط الثاني: حكاية الأقوال التي لها حظ من النظر، إذ ما عداها لا اعتبار له.

الضابط الثالث: أن تراعى حال من يُوجَّه الكتابُ له، فإن كان الكتاب يتوجه إلى طبقة العوام فلا تذكر من الأقوال والخلافات ما يشتمُّهم ويضعف القول الراجح في أذهانهم.

الضابط الرابع: أن تحرر هذه الأقوال فتنظر فيها فقد يكون في المسألة عشرة أقوال مآلها إلى قولين، ويكون ذكر هذه الأقوال من باب اختلاف التنوع، أو اختلاف العبارة والمعنى واحد.

الضابط الخامس: أن تذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلا يطول الخلاف والنزاع، فيما لا ثمرة له ولا فائدة فيه.

الضابط السادس: أن يعقَّب ذكر الخلاف بالتنبيه على الصواب من الأقوال^(٢).

(١) «معالم السنن»: (٤/١٢٥).

(٢) انظر: «شرح مقدمة في أصول التفسير» ص: (٣٠٦-٣٠٧).

أمّا إذا أراد أن يفتي عوامّ المسلمين، فإنه لا يلزمه حكاية الخلاف بل يختار القول الصحيح؛ لأنّ العامي قد يقع في الحيرة بسبب ذكر الخلاف له.

قال ابن حمدان الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا حَصَلَ غَرَضُ السَّائِلِ مِنَ الْجَوَابِ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ»^(١).



(١) «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي»، ص: (٤٤/٥).

فصل

في تفسير القرآن بأقوال التابعين

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين: كمجاهد بن جبر، فإنه كان آية في التفسير.

كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبان بن صالح، عن مجاهد قال: «عرضتُ المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»، وبه إلى الترمذي، قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً»، وبه إليه قال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش؛ قال: قال مجاهد: لو كنتُ قرأتُ قراءة ابن مسعود \$ ح لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت.

وقال ابن جرير: حدثنا أبو كُرَيْب قال: حدثنا طَلْق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ؛ قال: «رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواح، قال: فيقول له ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله».

ولهذا كان سفيان الثوري يقول: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به».

وكسعيد بن جُبَيْر، وعِكْرَمَة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المُسَيَّب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم.

الشرح

وقوله: (إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين)، الرجوع إلى تفاسير التابعين، هو مسلك أكثر الأئمة، والخير في اتباع سبيلهم، فالتابعون من أصحاب القرون المفضلة، والنظر في تفاسيرهم أولى من النظر في تفاسير مَنْ جاء بعدهم.

ومثال تفسير القرآن الذي انفرد التابعون بتفسيره، ما ورد عن مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تَقْدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، قال: «تفديه في يد غيرك، وتقتله أنت بيدك»^(١).

(كمجاهد بن جبر، فإنه كان آية في التفسير^(٢))، وهو من أعلم أو أعلم التابعين بالتفسير^(٣)، (كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبان بن

(١) «زاد المسير» لابن الجوزي، (١/٨٦).

(٢) انظر في بيان المعالم البارزة في تفسير مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والتي أكسبته شخصية متميزة عن غيره من المفسرين: «تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة»، د. محمد الخضير (١/٩٢-١٠٠).

(٣) انظر: «الحسنة والسيئة»، لابن تيمية ص: (١٤١).

صالح^(١) عن مجاهد قال: «عرضتُ المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»^(٢)، (وبه إلى الترمذي^(٣) قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري^(٤) حدثنا عبد الرزاق عن معمر^(٥) عن قتادة، قال: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً»، وبه إليه^(٦) قال: حدثنا ابن أبي عمر^(٧) حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش؛ قال: قال مجاهد: لو كنتُ قرأتُ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه، الظاهر والله أعلم أنه يريد القراءة التفسيرية

(١) ابن عمير بن عبيد القرشي مولاهم، وثقه الأئمة، ووهب ابن حزم فجَّهَّله، وابن عبد البر فضَّعَّفه، مات سنة بضع عشرة ومائة، وهو ابن خمس وخمسين. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (٨٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «جامع الترمذي»، كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٢٠٠/٥).

(٤) الأُبُلِّي - بالضم - أبو سعيد البصري. روى عن عبد الرزاق وعبيد الله بن موسى، وروى عنه الترمذي وابن ماجه قال أبو حاتم: صدوق. مات سنة ٢٤٧هـ. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩٥/١)، «تقريب التهذيب» (١٨٠/١).

(٥) ابن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، مات سنة ٢٥٤هـ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر ص: (٥٤١).

(٦) «جامع الترمذي»، كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٢٠٠/٥).

(٧) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله الحافظ، نزيل مكة، وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: صدوق، مات سنة ٢٤٣هـ. انظر: «الخلاصة» (٤٦٨/٢)، «الكاشف» (١٠٧/٣)، «تهذيب التهذيب» (٥١٨/٩).

لا القراءات المتواترة المروية عن النبي ﷺ، (لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثيرٍ من القرآن مما سألت)، وقد كان ابن مسعود رضي الله عنه يفسر بعض الكلمات من الآيات على هامش مصحفه، مثل: (صيام ثلاثة أيام) قال: متتابعات.

(وقال ابن جرير: حدثنا أبو كُرَيْب قال: حدثنا طَلْق بن غنم^(١) عن عثمان المكي^(٢) عن ابن أبي مُلَيْكَة^(٣) قال: «رأيت مجاهدا سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواح، قال: فيقول له ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله»، ولهذا كان سفيان الثوري يقول: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»^(٤)»، وقد سبق شرح ذلك، (وكسعيد بن جُبَيْر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري^(٥) ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المُسيَّب،

(١) بمعجمة ونون، بن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي ثقة، مات في رجب سنة ٢١١هـ. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر ص: (٢٨٣).

(٢) عثمان بن الأسود بن موسى المكي مولى بني جمح ثقة ثبت، مات سنة خمسين ومائة أو قبلها. انظر: «تقريب التهذيب»، لابن حجر ص: (٢٨٢).

(٣) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المكي: قاض، من رجال الحديث الثقات، ولأه ابن الزبير قضاء الطائف، توفي نحو ١٣٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٠٦/٥).

(٤) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٩١/١).

(٥) الحسن بن يسار البصري، الفقيه القارئ، الزاهد العابد، إمام أهل البصرة؛ ولد بالمدينة سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر رضي الله عنه، وكان رأساً في العلم والحديث، إماماً مجتهداً كثير الاطلاع، رأساً في القرآن وتفسيره، رأساً في الوعظ والتذكير، رأساً في الحلم والعبادة، رأساً في الزهد والصدق، رأساً في الفصاحة والبلاغة، =

وأبي العالية^(١) والربيع بن أنس^(٢) وقتادة، والضحاك بن مزاحم^(٣)، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم)، ومقصود شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ التنبية على ذكر أشهر المفسرين من التابعين، وقد جمع د. محمد بن عبد الله بن علي الخضير أشهر رجال التفسير في عصر التابعين، ومدارس التفسير في عصرهم في رسالته: «تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة».



- = رأساً في الأيد والشجاعة، مات ليلة الجمعة سنة عشر ومائة، وعمره تسع وثمانون سنة، وقيل ست وتسعون سنة. «الوافي بالوفيات»، للصفدي (١٢/١٩٠-١٩١).
- (١) ربيع بن مهران أبو العالية الرياحي مولاهم البصري، رأى الصديق وروى عن: عمر وأبي، وعنه عاصم الأحول وداود بن أبي هند، قالت حفصة بنت سيرين: سمعته يقول: قرأت القرآن على عمر ثلاث مرات توفي سنة تسعين. «الكاشف»، للذهبي (٣٩٧/٢).
- (٢) ابن زياد البكري الخراساني المروزي بصري، كان عالم مرو في زمانه. وقد قال أبو حاتم: صدوق. ويقال: توفي سنة ١٣٩هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٣٠٦/٦).
- (٣) ابن مزاحم البلخي الخراساني، أبو القاسم: مفسر. كان يؤدب الأطفال، ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي، قال الذهبي: كان يطوف عليهم، على حمار وذكره ابن حبيب تحت عنوان أشرف المعلمين وفقهاؤهم. له كتاب في التفسير، توفي بخراسان سنة ١٠٢، وقيل: ١٠٥هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٣٢٥/٢)، و: «تقريب التهذيب» ص: (٤٥٩).

فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً وليس كذلك، فإنَّ منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينصُّ على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليفتن اللبيب لذلك، والله الهادي.

وقال شعبة بن الحجاج وغيره: «أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير»؟ يعني: أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح. أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

الشرح

وقوله: (فتذكر أقوالهم)، أي: التابعين، (في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً وليس كذلك، فإنَّ منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينصُّ على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليفتن اللبيب لذلك، والله الهادي)، سبق بيان هذه المسألة عند الكلام عن نوعي الاختلاف: التنوع والتضاد.

(وقال شعبة بن الحجاج^(١) وغيره: «أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير»؟)، المقصود في الفروع: الفقهية^(٢)، (يعني: أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح)، ما نُقل عن التابعين يُعدُّ من قبيل التفسير بالمأثور إذ لا سبيل إليه إلا بنقله، أمّا التابعون في أنفسهم فقد يقولونه اجتهداً، ولكن باعتبار وصوله إلينا هو من المنقول المأثور.

وقد جرى خلاف في الاعتداد به ذكره د. محمد السيد حسين الذهبي رحمه الله حيث قال: «اختلف العلماء في الرجوع إلى تفسير التابعين والأخذ بأقوالهم إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن الرسول ﷺ، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فنقل عن الإمام أحمد رحمه الله روايتان في ذلك: رواية بالقبول، ورواية بعدم القبول.

وذهب بعض العلماء: إلى أنه لا يؤخذ بتفسير التابعي، واختاره ابن عقيل، وحكى عن شعبة.

واستدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه: بأن التابعين ليس لهم سماع من الرسول ﷺ، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل في تفسير الصحابي: إنه محمول على سماعه من النبي ﷺ. وبأنهم لم يشاهدوا

(١) شعبة هو: ابن الحجاج بن الورد الأزدي العتكي، الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، قال علي بن المديني: له نحو من ألفي حديث، ولد سنة ٨٠هـ، في دولة عبد الملك بن مروان، وقيل: ٨٢هـ، واتفقوا على وفاته سنة ١٦٠هـ، بالبصرة. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٢٠٢/٧).

(٢) انظر: في تعريف الفروع والفرق بينها وبين الأصول: «الأصول والفروع» د. سعد الشري ص: (٢٤٩).

القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد وظن ما ليس بدليل دليلاً، ومع ذلك فعدالة التابعين غير منصوص عليها كما نصَّ على عدالة الصحابة. نُقِلَ عن أبي حنيفة أنه قال: «ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال»^(١).

وقد ذهب أكثر المفسرين: إلى أنه يؤخذ بقول التابعي في التفسير، لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة، فمجاهد مثلاً يقول: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها. وقتادة يقول: ما في القرآن آية إلا وقد سمعتُ فيها شيئاً؛ ولذا حكى أكثر المفسرين أقوال التابعين في كتبهم ونقلوها عنهم مع اعتمادهم لها.

ولعل القول الأقرب: أن قول التابعي في التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه، بأن كان يأخذ من أهل الكتاب، فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه، أما إذا أجمع التابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره»^(٢).

وقوله: **(أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة)**، لأنه لا يمكن اتفاق الأمة على ضلالة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ولا يوجد مسألة يتفق الإجماع عليها إلا وفيها نص»^(٣).

(١) «إيقاظ همم أولي الأبصار»، ص: (٧٠).

(٢) «التفسير والمفسرون»: (٩٦/١).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١٩٥/١٩).

وقوله: (فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة)، قال ابن القيم رحمته الله: «للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره غيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه . . . فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه»^(١)، (أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك)، لعل المقصود والله أعلم: أنه إذا وجدت أقوال للتابعين في تفسير الآية قد اختلفوا فيها، ولم تقف على تفسير لصحابي فمن المرجحات الرجوع إلى لغة العرب أو لغة أقوال الصحابة^(٢).

ومن المناسب التنبيه إلى أن ألفاظ كلام الله ﷻ يجب أن تُصرف إلى المعنى الأغلب لا الأغرب إلا بقربه، لأن حملها على القليل أو الشاذ يفضي إلى الخطأ في التفسير.

قال عثمان الدارمي رحمته الله: «لَا يُحَكَّمُ لِلْأَغْرَبِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَغْلَبِ، وَلَكِنْ نَصَرَفْ مَعَانِيهَا إِلَى الْأَغْلَبِ، حَتَّى تَأْتُوا بِبُرْهَانٍ أَنَّهُ عَنِ بَهَا الْأَغْرَبِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي إِلَى الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ أَقْرَبُ»^(٣).

وقال ابن جرير رحمته الله: «وغير جائز حمل كتاب الله تعالى ووحيه جل ذكره على الشواذ من الكلام وله في المفهوم الجاري بين الناس وجه صحيح موجود»^(٤).

(١) «بدائع الفوائد»: (٣/٢٧-٢٨).

(٢) انظر: «شرح مقدمة في أصول التفسير» د. محمد بازمول ص: (٣١٨).

(٣) «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي»: (٢/٨٥٥).

(٤) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (٤/٥٧٣).

تفسير القرآن بالرأي

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام حدثنا مُؤَمَّل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»، حدثنا وَكِيع قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»، وبه إلى الترمذي قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثني حَبَّانُ بن هلال، قال: حدثنا سهيل أخو حزم القطعي قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جُنْدُب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في أن يفسّر القرآن بغير علم، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم، فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به. فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين

الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرماً ممن أخطأ، والله أعلم، وهكذا سمي الله تعالى القَذْفَ كاذبين، فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٣] فالقاذف كاذب، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به، وتكلف ما لا علم له به، والله أعلم.

الشرح

قوله: (فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام)، تفسير القرآن بمجرد الرأي المذموم هو: «أن يكون قولاً بغير علم وهو نوعان: علم فاسد ينشأ عنه الهوى، أو علم غير تام وينشأ عنه الجهل، ويكون منشؤه الجهل أو الهوى»^(١).

ومن صور الرأي المذموم: تفسير ما لا يعلمه إلا الله كتكييف صفات الله تعالى، أو غيرها من المغيبات، وكتحديد زمن المغيبات التي ورد ذكرُ خروجها؛ كزمن خروج الدابة، أو نزول عيسى، أو غير ذلك، ومن أقدم على التفسير دون الرجوع إلى التفسير المنقول فإنه سيقع في الرأي المذموم؛ لأنَّ جزءاً من التفسير لا يمكن معرفته إلا عن طريق النقل عنهم؛ كأسباب النزول، وقصص الآي، وناسخها وغير ذلك، وكتفسير القرآن بمجرد اللغة، دون النظر في المصادر الأخرى، وأن يكون له رأي فيتأول القرآن على وفق رأيه: ويكثر هذا عند أهل الأهواء

(١) «التفسير بالرأي: مفهومه، حكمه، أنواعه»: أ. د. مساعد الطيار ص: (١٢).

والبدع، حيث إنهم يعتقدون الرأي، ثم يبحثون عن دليله، وقد يحرفون الكلم عن مواضعه ليوافق آراءهم، ولو لم يكن لهؤلاء هذا الاعتقاد والرأي لما فسر القرآن بهذه التفسيرات المنحرفة^(١).

وتفسير كلام الله ﷻ بمجرد الرأي والهوى محرّم لأوجه منها:

الوجه الأول: الإجماع على تحريم تفسير القرآن بالرأي من غير لغة ولا نقل.

قال السيوطي رحمه الله: «أجمعوا على حظر تفسير القرآن بالرأي من غير لغة ولا نقل، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقوله ﷻ: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) والمراد منه: التفسير بالرأي من غير لغة، ولا نقل^(٢).

الوجه الثاني: أن التفسير بمجرد الرأي من الافتراء على الله، ومن الإلحاد في آياته، ومن تحريف الكلم عن مواضعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من فسر القرآن والحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتري على الله ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه»^(٣).

(١) انظر: «المرجع نفسه».

(٢) «الإتقان في علوم القرآن»: (٢/ ١٧٥).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٤٣).

الوجه الثالث: النصوص العامة الواردة في تحريم القول على

الله ﷻ بغير علم ومنها:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [١٦٨-١٦٩].
يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩].
وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ٣٦].

الوجه الرابع: أن تفسير كلام الله ﷻ بمجرد الرأي والهوى مانع من موانع فهم معاني كلام الله تعالى.

قال أبو طالب الطبري رحمه الله: «وإن كان متهمًا بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته، كدأب القدرية، فإن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير، ومقصوده منه الإيضاح الساكن بين المسلمين ليصدهم عن اتباع السلف ولزوم طريق الهدى»^(١).

وقوله: (حدثنا مؤمل^(٢))، قال أ. د. مساعد الطيار: «يلاحظ أن في التعبير بقوله: «حدثنا مؤمل» اختصاراً؛ لمعرفة القارئ بالقائل، أو أنه

(١) «الإتقان في علوم القرآن»: (٤/٢٠٠-٢٠١)، وانظر: «محاضرات في علوم القرآن» لغانم بن قدوري ص: (٢٢٣).

(٢) مؤمل بوزن محمد بهمة ابن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن نزيل مكة صدوق سيئ الحفظ، مات سنة ٢٠٦هـ.

سقط من الناسخ، أو أنه سقط من المؤلف، ولم ينتبه له، وهذا عائد إلى مسألة الإملاء التي سبق التنبيه عليها.

وقائل: «حدثنا مؤمل» هو الإمام أحمد، فقد روى هذا الحديث بهذا السند في مسنده^(١)، وكان من الأولى أن ترد العبارة هكذا: قال الإمام أحمد: حدثنا مؤمل^(٢).

(حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى^(٣) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»^(٤)).

وقوله: (حدثنا وكيع)، القائل هو: الإمام أحمد ﷺ، (قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»)، وبه إلى الترمذي^(٥) قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثني حبان بن هلال^(٦)

انظر: «تقريب التهذيب» ص: (٥٥٥).

(١) (٢٦٩/١).

(٢) «شرح مقدمة في أصول التفسير»: ص: (٢٦٠).

(٣) ابن عامر الثعلبي بالمثل والمهملة الكوفي صدوق يهمل. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (٣٣١).

(٤) رواه الترمذي، كتاب تفسير القرآن باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٢٩٥٠)، وأحمد في مسنده، (١٥٢٠)، وضعفه الألباني في: (السلسلة الضعيفة)، (٢٦٥/٤).

(٥) «جامع الترمذي»، كتاب تفسير القرآن باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٢٩٥٢).

(٦) أبو حبيب البصري ثقة ثبت، مات سنة ٢١٦هـ. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (١٤٩).

قال: حدثنا سُهَيْل^(١) أخو حزم القطعي^(٢) قال: حدثنا أبو عمران الجَوْنِي^(٣) عن جُنْدُب^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه»، المراد بالرأي المنهي عنه في الحديث بينه ابن النقيب رحمه الله بقوله: «جملة ما تحصّل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال: أحدها: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير، الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، الثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً، فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفاً، الرابع: التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل، الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى»^(٥).

وجميع هذه الأقوال مكملّة لبعضها، فليست من اختلاف التضاد.
(فأصاب فقد أخطأ^(٦))، والمعنى: أن مَنْ فَسَّرَ القرآن برأيه المجرد

- (١) ابن أبي حزم مهران أو عبد الله القُطَعي بضم القاف وفتح الطاء أبو بكر البصري ضعيف. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (٢٥٩).
- (٢) حَزْمُ بسكون الزاي ابن أبي حزم القطعي بضم القاف وفتح الطاء أبو عبد الله البصري صدوق يهْمُ، مات سنة ١٧٥ هـ. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (١٥٧).
- (٣) عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي البصري، أبو عمران الجوني مشهور بكنيته ثقة، مات سنة ١٢٨ هـ، وقيل بعدها. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (٣٦٢).
- (٤) ابن عبد الله بن سفيان البجلي، أبو عبد الله، وقد ينسب إلى جده فيقال: جندب بن سفيان، سكن الكوفة ثم البصرة، له صحبة رضي الله عنه ومات بعد الستين. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٦١٣/١)، و: «تقريب التهذيب» ص: (١٤٢).

- (٥) «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي: (٢١٩/٤-٢٢٠).
- (٦) رواه الترمذي، كتاب تفسير القرآن باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، برقم: (٢٩٥٢)، وضعفه الألباني في: (السلسلة الضعيفة)، (٣٧٣/١)، ومعناه صحيح.

دون الرجوع إلى لغة العرب وأساليبها في البيان والرجوع إلى المروي عن الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، ومعرفة الناسخ والمنسوخ فقد أخطأ الطريق الذي يتوصل به إلى تفسير كتاب الله وإن أصاب في رأيه لمراد الله؛ لأنه أتى الأمر من غير بابهِ حيث فسّر كتاب الله بما لا يعلمه^(١).

قال ابن جرير رحمه الله: «ما كان من تأويل أي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه - فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه. بل القائل في ذلك برأيه - وإن أصاب الحق فيه - فمخطئ فيما كان من فعله، بقليله فيه برأيه، لأن إصابته ليست إصابة مؤقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارص وظان. والقائل في دين الله بالظن، قائل على الله ما لم يعلم. وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلَّ بِهِ سُلْطَانٌ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. فالقائل في تأويل كتاب الله، الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ، الذي جعل الله إليه بيانه - قائل بما لا يعلم وإن وافق قيله ذلك في تأويله، ما أراد الله به من معناه. لأن القائل فيه بغير علم، قائل على الله ما لا علم له به»^(٢).

وقوله: (قال الترمذي: هذا حديث غريب)، إذا قال الترمذي: هذا حديث غريب، ولم يقرنه بصحة أو حسن فإنه يعني بذلك تضعيف الحديث.

(١) انظر «بحث: التفسير بالأثر والرأي وأشهر كتب التفسير فيهما، د. عبد الله الوهيبي، نُشر في مجلة البحوث الإسلامية»: (٧/ ٢١١).

(٢) «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/ ٧٩).

قال الشيخ الألباني رحمته الله: «لو قال: «حديث غريب» فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف»^(١)، (وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهل بن أبي حزم)، فقال عنه البخاري: لا يتابع في حديثه، يتكلمون فيه، وقال مرة: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد: روى أحاديث منكورة، وقال النسائي: ليس بالقوي^(٢).

وقوله: (وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم) انتهى كلام الترمذي رحمته الله، (فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرماً ممن أخطأ، والله أعلم)، ومما يدل على وعيد من حكم بين الناس على جهل ما جاء في حديث ابن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (القضاء ثلاثة: قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة، رجلٌ علِمَ الحقَ فقضى به فهو في الجنة، ورجلٌ قضى على جهلٍ فهو في

(١) (السلسلة الضعيفة): (٢/١٨٥).

(٢) انظر: «الضعفاء الصغیر» للبخاري ص: (٥٨)، و: «الجرح والتعديل»، (٤/٢٤٧)، «تهذيب الكمال»، (١٢/٢١٧).

النار، وَرَجُلٌ عَلِمَ الْحَقَّ فَقَضَىٰ بِخلافه، فهو في النار^(١).

وقوله: (وهكذا سَمَّى الله تعالى القَذْفَ كاذبين)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «(من أخبر الناس خبرًا، طَلَبَ أَنْ يَصَدَّقَ فيه، وقد نُهِيَ عن تصديقه إلا بيئته، فإنه أيضًا كاذب)»^(٢).

وقوله: (فَقَالَ: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُؤْتِيكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾) فالقاذف كاذب، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به، وتكلف ما لا علم له به، والله أعلم، قال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللهُ في معنى الآية: «وإن كانوا في أنفسهم قد تيقنوا ذلك، فإنهم كاذبون في حكم الله، لأن الله حرم عليهم التكلم بذلك، من دون أربعة شهود، ولهذا قال: ﴿فَأُؤْتِيكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ ولم يقل: (فأولئك هم الكاذبون)، وهذا كله من تعظيم حرمة عرض المسلم، بحيث لا يجوز الإقدام على رميه، من دون نصاب الشهادة بالصدق»^(٣).



(١) رواه أبو داود برقم: (٣٥٧٣)، والترمذي برقم: (١٣٢٢)، وابن ماجه برقم:

(٢٣١٥)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» برقم: (٢٦١٤).

(٢) «النبوات»: (٨١٨/٢).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» ص: (٥٦٣).

ولهذا تَحَرَّجَ جماعةٌ من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به: كما روى شعبة، عن سليمان، عن عبد الله بن مُرَّة، عن أبي مَعْمَر، قال: قال أبو بكر الصديق: «أي أرض تُقَلِّني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم؟».

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا محمود بن يزيد، عن العَوَّام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي؛ أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن قوله: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عَبَسَ: ٣١] فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟ «—منقطع—، وقال أبو عبيد أيضًا: حدثنا يزيد، عن حميد، عن أنس؛ أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: «إن هذا لهو التكلف يا عمر»، وقال عبد بن حميد: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس؛ قال: كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه أربع رقاع فقراء: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه»، وهذا كله محمول على أنهما \$ إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبتًا من الأرض ظاهر لا يجهل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَبْتَنَّا فِيهَا حَبًّا (٢٧) وَعِنَبًا وَقَضْبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلَبًا﴾ [عَبَسَ: ٢٧-٣٠].

وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عُليّة، عن أيوب، عن ابن أبي مُليّكة؛ أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها» إسناده صحيح.

الشرح

قوله: (ولهذا تَحَرَّجَ^(١) جماعةٌ من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة، عن سليمان)، بن مهران الأعمش، (عن عبد الله بن مِرَّة^(٢) عن أبي مَعْمَر^(٣)) قال: قال أبو بكر الصديق: «أي أرض تُقَلّني، وأي سماء تظلّني، إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم؟»^(٤) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْأَثَرِ، وَحَدِيثِ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»: «الرَّأْيُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: رَأْيٌ مُجَرَّدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ خَرَصٌ وَتَخْمِينٌ، فَهَذَا الَّذِي أَعَاذَ اللَّهُ الصَّدِيقَ وَالصَّحَابَةَ مِنْهُ. وَالثَّانِي: رَأْيٌ مُسْتَنَدٌ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَاسْتِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحْدَهُ أَوْ مِنْ نَصٍّ آخَرَ مَعَهُ، فَهَذَا مِنَ الْأُطْفِ فَهَمُ النَّصُوصِ وَأَدَقُّهُ، وَمِنْهُ

(١) التَحَرُّجُ: فَعْلٌ مَا يُخْرِجُ الْمَرْءَ مِنَ الْحَرَجِ وَالْوُقُوعِ فِي الْمَحْرَمِ. انظر: «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية: (١/١٦٤).

(٢) الهمداني الخارفي بمعجمة وراء وفاء الكوفي ثقة، مات سنة مائة وقيل قبلها. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (٢٨٦).

(٣) عبد الله بن سخبرة، الأزدي أبو معمر الكوفي من أزد شنوءة، ذكره ابن حبان في الثقات، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٣٠).

(٤) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٧٨).

رأيه في الكلالة أنها ما عدا الوالد والولد»^(١).

وقوله: (وقال أبو عبيد القاسم بن سلام^(٢) حدثنا محمود بن يزيد)، ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام رحمته الله في تصويب اسمه أنه: محمد بن يزيد بن محمد بن عبد الصمد الهاشمي، أبو الحسن الهاشمي مولاهم، الدمشقي، مات: سنة تسع وتسعين ومائتين^(٣)، (عن العوام بن حوشب^(٤) عن إبراهيم التيمي^(٥) أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن قوله: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟» منقطع^(٦)، المنقطع في الحديث هو: الذي لم

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١/٦٥-٦٦).

(٢) الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. من أهل هراة. ولد سنة ١٥٧هـ، وتعلم بها. وكان مؤدبا. ورحل إلى بغداد فولى القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، حج، فتوفي بمكة سنة ٢٢٤هـ، من كتبه: «الغريب المصنف مجلدات، في غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، وهو أول من صنف في هذا الفن. انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/٥)، «طبقات النحويين واللغويين» ص: (٢١٧).

(٣) انظر: «فضائل القرآن» ص: (٣٧٥)، و: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٤/٥٦).

(٤) ابن يزيد الربعي الواسطي، إمام محدث، أسلم جده يزيد على يد علي بن أبي طالب رضي الله عنه فجعله على شرطته. ذكره أحمد فقال: ثقة ثقة. توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/١٦٣).

(٥) إبراهيم بن يزيد التيمي، أبو أسماء الكوفي، كان من العبّاد، قال عنه ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة مرجئ، قتله الحجاج بن يوسف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قال أبو داود: مات ولم يبلغ أربعين سنة، وقال غيره: مات سنة اثنتين وتسعين، روى له الجماعة. انظر: «تهذيب الكمال»: (٢/٢٣٣).

(٦) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٥).

يتصل إسناده بسبب سقوط راو أو أكثر في موضع واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي في السقوط^(١).

وعلة الانقطاع: أنَّ إبراهيم التيمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يلق أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وقال أبو عبيد أيضًا: حدثنا يزيد^(٢) عن حميد^(٣) عن أنس؛ أنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قرأ على المنبر: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًا﴾، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: «إن هذا لهو التكلف يا عمر»^(٤))، يعني: التكلف في معرفة نوع هذا النبات، ومن أيّ الأشجار هو؟ وأما كونه نباتًا فإنه معلوم.

قال ابن أبي يعلى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التعليق على الأثرين السابقين: «حسبك لشيخ الإسلام وإمامي الهدى وخليفتي رسول الله ﷺ الهاديين الراشدين وتوقفهما وإحجامهما عن تفسير آية من كتاب الله جل وعز وهما أعلم الخلق بالله ﷻ بعد رسول الله ﷺ وبرسوله وبكتاب الله وتأويله فماذا

(١) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي: (١/٢٣٥)، و: «فتح المغيث»، للسخاوي: (١/٢٧٦).

(٢) ابن هارون بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد، مات سنة ٢٠٦هـ، وقد قارب التسعين. انظر: «تقريب التهذيب»: (١٠٨٤).

(٣) ابن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، مات سنة اثنتين ويقال ١٤٣هـ، وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون. انظر: «تقريب التهذيب»: (١٨١).

(٤) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٥)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (٦/٢٩٦).

عسى أن نقول في جسارة المعتزلة والأشاعرة وبقية المتكلمين الضالين في تأويل صفات الرحمن ﷻ التي نطق بها القرآن ونقلها الأئمة الأثبات والعلماء الثقات؟^(١).

(وقال عبد بن حميد: حدثنا سليمان بن حرب^(٢) قال: حدثنا حماد بن زيد^(٣) عن ثابت^(٤) عن أنس؛ قال: كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه أربع رقاع)، قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «في قوله: (وفي ظهر قميصه أربع رقاع) الفائدة فيه من حيث مصطلح الحديث أنه أدل على ضبط الراوي، يعني أن الراوي قد ضبط هذه القصة أو هذه القضية بحيث إنه لم يخف عليه ما في ثوبه من الرقاع، أما الفائدة فيها من حيث السلوك فهو أن نعرف ما كان عليه الخلفاء الراشدون رَحِمَهُمُ اللهُ من عدم الأثرة، وأنهم يعدون أنفسهم كغيرهم من الناس، لا يمتازون على أحد، وأن حالهم كحال غيرهم»^(٥)،

(١) «طبقات الحنابلة»: (١٤٨/٢).

(٢) ابن بجيل الأزدي الواشحي أبو أيوب: قاض، من أهل البصرة، سكن مكة وولي قضاءها سنة ٢١٤هـ وعزل سنة ٢١٩هـ، فرجع إلى البصرة فتوفي فيها سنة ٢٢٤هـ، وكان ثقة في الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب»: (١٧٨/٤).

(٣) ابن درهم الأزدي الجهضمي، مولاهم، البصري، أبو إسماعيل: شيخ العراق في عصره. من حفاظ الحديث المجوّدين. يعرف بالأزرق. أصله من سبي سجستان، ومولده ووفاته في البصرة سنة ١٧٩هـ، وكان ضريراً طراً عليه العمى، يحفظ أربعة آلاف حديث. خرّج حديثه الأئمة الستة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٩/٣).

(٤) ابن أسلم البناني بضم الموحدة ونونين مخففين، أبو محمد البصري ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين ومائة، وله ست وثمانون. انظر: «تقريب التهذيب» ص: (١٣٢).

(٥) «شرح مقدمة التفسير» ص: (١٤٣-١٤٤).

(فقرأ: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًا﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه^(١)، وهذا كله محمول على أنهما عليهما السلام إنما أرادا استكشاف^(٢) علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبئاً من الأرض ظاهر لا يجهل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَبَيْنَا فِيهَا حَبًّا (٢٧) وَعَبًا وَقَضْبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلْبًا﴾. ووجه الاستدلال به كوجه الاستدلال بالأثر السابق، وكثرة الشواهد تقوي المدلول.

(وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم^(٣) قال: حدثنا ابن عُلَيَّة^(٤) عن أيوب^(٥) عن ابن أبي مُلَيْكَةَ؛ أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها» إسناده صحيح^(٦))، وهذا من تورعه، وعدم قوله على الله تعالى بغير علم.

(١) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٥).

(٢) الاستكشاف بمعنى: الإظهار، ورفع الغطاء والحجاب. انظر: «لسان العرب»: (٣٠٠/٩).

(٣) ابن كثير بن زيد بن أفلح العبدي، مولاهم، أبو يوسف الدورقي، ثقة، مات سنة ٢٥٢هـ، وله ست وثمانون سنة، وكان من الحفاظ، روى له الستة. وثقه أبو حاتم، والنسائي، والخطيب وابن حبان. انظر: «تقريب التهذيب»: (٦٠٧).

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عليه، ثقة حافظ، مات سنة ١٩٣هـ، وهو ابن ثلاث وثمانين، روى له الستة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٤١/١).

(٥) ابن أبي تيمية كيسان السخيتاني، أبوبكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة ١٣١هـ، وله خمس وستون، روى له الستة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٤٨/١).

(٦) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٨٦/١).

وقال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة؛ قال: سأل رجل ابن عباس عن: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [النَّبَأُ: ٥] فقال له ابن عباس فما: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [الْحَجَّار: ٤] فقال الرجل: إنما سألتك لتحديثي، فقال ابن عباس عليه السلام: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم»، وقال ابن جرير: حدثني يعقوب يعني ابن إبراهيم حدثنا ابن علية، عن مهدي بن ميمون، عن الوليد بن مسلم، قال: جاء طلق بن حبيب إلى جُنْدُب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال: أخرج عليك إن كنت مُسْلِمًا لما قمت عني، أو قال: أن تجالسني»، وقال مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «إِنَّا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا»، وقال الليث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن»، وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال: سأل رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن، وسل من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء يعني عكرمة»، وقال ابن شوذب: حدثني يزيد بن أبي يزيد قال: كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم

يسمع». وقال ابن جرير: حدثني أحمد بن عبدَةَ الصَّبِيِّ، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا عبيد الله بن عمر؛ قال: لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع»، وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عُرْوة قال: ما سمعت أبي تأوَّل آية من كتاب الله قط»، وقال أيوب وابن عَوْن وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين قال: سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا يعلمون فيما أنزل من القرآن، فاتق الله وعليك بالسداد»، وقال أبو عبيد: حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن عبيد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه؛ قال: إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده. حدثنا هُشَيْم، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»، وقال شعبة عن عبد الله بن أبي السَّفَر؛ قال: قال الشعبي: والله ما من آية إلا وقد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله»، وقال أبو عبيد: حدثنا هشيم أنبأنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق؛ قال: اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله»، فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرُّجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به.

الشرح

قوله: (وقال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مُليكة؛ قال: سأل رجل ابن عباس عن: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [النَّبَأُ: ٥] فقال له ابن عباس فما: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المَعْلَج: ٤] فقال الرجل: إنما سألتك لتحديثي، فقال ابن عباس رضي الله عنه: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم^(١)، والجمع بين الآيتين السابقتين أجاب عنهما الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «إن الآيتين اللتين أوردهما السائل في سؤاله وهما قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿يَذِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾، وقوله في سورة المعارج: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ الجمع بينهما: أن آية السجدة في الدنيا فإنه سبحانه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقدار هذا اليوم الذي يعرج إليه الأمر مقداره ألف سنة مما نعد، لكنه يكون في يوم واحد ولو كان بحسب ما نعد من السنين لكان عن ألف سنة وقد قال بعض أهل العلم إنَّ هذا يشير إلى ما جاء به الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام: (أن بين السماء الدنيا والأرض خمسمائة سنة^(٢)) فإذا

(١) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٦).

(٢) «سنن أبي داود» برقم: (٤٧٢٣)، و«سنن الترمذي» برقم: (٣٣١)، و«سنن

ابن ماجه» برقم: (١٩٣)، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود»

برقم: (١٠١٤).

نزل من السماء ثم عرج من الأرض فهذا ألف سنة، وأما الآية التي في سورة المعارج فإن ذلك يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (١) ﴿لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ (٢) ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (٣) ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ فقوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ هذه لقوله: ﴿الْمَعَارِجِ﴾ وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ ليس متعلقًا بقوله تعالى: ﴿الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ لكنه متعلق بما قبل ذلك وقوله: ﴿بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (١) ﴿لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ (٢) ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (٣) ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ فيكون هذا العذاب الذي يقع للكافرين في هذا اليوم الذي مقداره خمسون ألف سنة وهو قوله: ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ (٢) ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (٣) ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ هي جملة معترضة وبهذا تكون آية المعارج في يوم القيامة وقد ثبت في صحيح مسلم^(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة مانع الزكاة: (أنه يحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) فتبين بهذا أنه ليس بين الآيتين شيء من التعارض لاختلاف محلها والله أعلم^(٢).

(وقال ابن جرير: حدثني يعقوب يعني ابن إبراهيم حدثنا ابن علية،

عن مهدي بن ميمون^(٣) عن الوليد بن مسلم، قال: جاء طلق بن حبيب^(٤)

(١) برقم: (٩٨٧).

(٢) «فتاوى نور على الدرب»: (٢/٥).

(٣) الأزدي المِعُولِي، أبويحيى البصري، ثقة، مات سنة اثنتين وسبعين، روى له الستة. انظر: «تهذيب الكمال»، (٥٩٢/٢٨).

(٤) العنزي بفتح المهملة والنون، بصريُّ صدوق عابد رمي بالإرجاء، مات دون المائة بعد التسعين انظر: «تقريب التهذيب»: (٢٨٣).

إلى جُنْدُب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال: أحرّج عليك إن كنت مُسْلِمًا لما قمتَ عني، أو قال: أن تجالسني^(١)، هذه الرواية تحتل أنه لم يجبه تورعًا^(٢)، أو تكون من أجل مسألة مشكلة، ولا يلزم منها أنه كان يمتنع عن عموم التفسير^(٣)، وقد يكون سبب الإغلاظ عليه قطع دابر السؤال عن ما لا يترتب عليه مصلحة من العلم به، وبخاصّة إذا عُلِمَ أنَّ السائل ممن رُمي بالإرجاء، والله أعلم.

(وقال مالك عن يحيى بن سعيد^(٤) عن سعيد بن المسيّب؛ أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «إِنَّا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا»^(٥))، والمقصود: أنه لا يتكلم في القرآن بلا علم.

(وقال الليث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن^(٦)).)

(وقال شعبة عن عمرو بن مرة^(٧) قال: سأل رجل سعيد بن المسيّب

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٨٦).

(٢) انظر: «شرح مقدمة التفسير لابن تيمية» لابن عثيمين: ص: (١٤٧).

(٣) «شرح مقدمة في أصول التفسير» للطيار: ص: (٢٩٧).

(٤) ابن فروخ، التيمي، أبوسعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ١٩٨هـ، وله ثمان وسبعون، روى له الستة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٢٩/٣١).

(٥) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٨٥).

(٦) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٨٦).

(٧) ابن عبد الله بن طارق الجَمَلِي بفتح الجيم والميم المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء، مات سنة ١١٨هـ، وقيل قبلها. انظر: «تقريب التهذيب»: (٤٢٦).

عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن، وَسَلَّ من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء يعني عكرمة^(١)، عكرمة رَحِمَهُ اللهُ إمام من أئمة التفسير، ولعل كلام سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللهُ فيه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض، وقد جرت بينهما غفر الله لهما نزاعات لا فائدة من ذكرها، وكلام الأقران في بعض يطوى ولا يُروى^(٢).

وقد نَقَلَ الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ عن المروزي رَحِمَهُ اللهُ قوله: «فلهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان»^(٣)، أي: من كلام بعضهما في بعض.

(وقال ابن شوذب^(٤): حدثني يزيد بن أبي يزيد قال: كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع^(٥))، قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على هذا الأثر: «ولهذا قلَّ ما نقل عنه في التفسير»^(٦).

(وقال ابن جرير^(٧): حدثني أحمد بن عبدة الضَّبِّي^(٨) حدثنا حماد

(١) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٨٧/١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٢٧٦/٨).

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر: (١١٠١/٢).

(٤) عبد الله بن شوذب الخراساني أبو عبد الرحمن سكن البصرة ثم الشام صدوق عابد، مات سنة ست أو سبع وخمسين ومائة. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٣٠٨).

(٥) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٨٦/١).

(٦) «سير أعلام النبلاء»، (٢٤٢/٤).

(٧) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٨٦/١).

(٨) أبو عبد الله البصري ثقة رُمِيَ بالنَّصَبِ، مات سنة ٢٤٥ هـ. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٨٢).

بن زيد، حدثنا عبيد الله بن عمر^(١) قال: لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليعظمون القول في التفسير)، أي: يفخمونه ويبجلونه ويعدونه أمراً عظيماً^(٢)، (منهم سالم بن عبد الله^(٣)، والقاسم بن محمد^(٤) وسعيد بن المسيب، ونافع^(٥)).

(وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح^(٦) عن الليث عن هشام بن عروة^(٧) قال: «ما سمعت أبي تأول آية من كتاب الله قط^(٨)»)، ولعل مراده تأويل ما فيه إشكال، أو لا مصلحة في تأويله والله أعلم.

(١) ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان ثقة ثبت، قدّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدّمه ابن معين في القاسم عن عائشة، على الزهري عن عروة عنها، مات سنة بضع وأربعين ومائة. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٣٧٣).

(٢) انظر: «مختار الصحاح» للرازي ص: (٢١٢).

(٣) ابن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبد الله المدني أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً عابداً فاضلاً كان يشبهه بأبيه في الهدى والسمت، مات في آخر سنة ١٠٦هـ على الصحيح. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٢٢٦).

(٤) ابن أبي بكر الصديق التيمي ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه، مات سنة ١٠٦هـ، على الصحيح. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٤٥٢).

(٥) أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة ١١٧هـ، أو بعد ذلك. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٥٥٩).

(٦) ابن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري، كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، مات سنة ٢٢٣هـ، وله خمس وثمانون سنة. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٣٠٨).

(٧) ابن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلّس، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة، وله سبع وثمانون سنة. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٥٧٣).

(٨) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٨).

(وقال أيوب وابن عَوْن^(١) وهشام الدستوائي^(٢) عن محمد بن سيرين قال: سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن، فقال: «ذهب الذين كانوا يعلمون فيما أنزل من القرآن، فاتق الله وعليك بالسداد»^(٣))، وهذا القول محمول على المبالغة في التورع، وعدم القول على الله بغير علم.

وقوله: (وقال أبو عبيد: حدثنا معاذ^(٤) عن ابن عون، عن عبيد الله بن مسلم بن يسار)، هكذا ورد، وفي بعض النسخ: عبد الله بن مسلم بن يسار مولى طلحة بن عبيد الله التيمي أدرك أنس بن مالك، روى عنه أهل البصرة^(٥)، (عن أبيه^(٦) قال: إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله

(١) عبد الله بن عون بن أرتبان أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، مات سنة ١٥٠هـ، على الصحيح. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٣١٧).

(٢) هشام بن أبي عبد الله سنبر بمهملة ثم نون ثم موحدة وزن جعفر أبو بكر البصري الدستوائي بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، مات سنة ١٥٤هـ، وله ثمان وسبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٥٧٣).

(٣) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (١/٨٦).

(٤) ابن معاذ بن نصر بن حسان بن الحارث بن مالك بن الخشخاش العنبري أبو المشنى التيمي الحافظ البصري قاضيه، قال عنه الإمام أحمد: ما رأيت أحدا أعقل من معاذ بن معاذ، وقال ابن معين وأبو حاتم ثقة، مات سنة ١٩٦هـ. انظر: «تهذيب التهذيب»: (١٠/١٩٤-١٩٥).

(٥) انظر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» لابن قطلوبغا: (٦/١٣٦).

(٦) مسلم بن يسار البصري نزيل مكة أبو عبد الله الفقيه ويقال له مسلم سكرة ومسلم المصبح ثقة عابد، مات سنة مائة أو بعدها بقليل. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٥٣١).

وما بعده)، سبق بيان أهمية النظر في سباق الكلام ولحاقه، ووجوب مراعاة سياق الكلام حتى يُفهم المراد من النصّ.

(حدثنا هُشَيْمٌ^(١) عن مغيرة^(٢) عن إبراهيم^(٣) قال: كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه^(٤))، ومراده بأصحابه، أي: أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وهم تلامذته.

وقوله: (وقال شعبة عن عبد الله بن أبي السَّفَر^(٥) قال: قال الشعبي: والله ما من آية إلا وقد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله^(٦))، وقال أبو عبيد: حدثنا هشيم أنبأنا عمر بن أبي زائدة^(٧) عن الشعبي، عن مسروق؛ قال: اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية

(١) ابن بشير بن القاسم السلمي، روى عن: الأجلح بن عبد الله وحجاج بن أرطاة وغيرهم، وعنه: أحمد بن منيع وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهو ثقة ثبت، كثير التدليس، مات سنة ١٨٣هـ. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤١٨/٧).

(٢) ابن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الفقيه قيل: إنه ولد أعمى روى عن أبيه وإبراهيم النخعي وعامر الشعبي وغيرهم، روى عنه سليمان التيمي وشعبة والثوري وغيرهم، توفي سنة ١٣٦هـ. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٦٩/١٠-٢٧٠).

(٣) ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، مات سنة ٩٦هـ، وهو ابن خمسين أونحوها. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٩٥).

(٤) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٨).

(٥) بفتح الفاء الثوري الكوفي ثقة، مات في خلافة مروان بن محمد سنة ١١٢هـ، أو بعدها بسنة. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٣٠٦).

(٦) «جامع البيان عن تأويل القرآن» لابن جرير: (٨٧/١).

(٧) الهمداني بالسكون الوادعي الكوفي أخو زكريا صدوق رُوي بالقَدَر، مات بعد سنة ١٥٠هـ. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٤١٢).

عن الله^(١)، وهي: الجزم بمراد الله جلّ وعلا من كلامه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ، مُلْحِدٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ، مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَهَذَا فَتْحُ لِبَابِ الزُّنْدُقَةِ وَالْإِلْحَادِ، وَهُوَ مَعْلُومُ الْبَطْلَانِ بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ»^(٢).



(١) «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام ص: (٣٧٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٤٣).

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعاً فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [الأنعام: ١٨٧]، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار»

وقال ابن جرير: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس \$: ذ: التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله»، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الشرح

وقوله: (فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به)، قال ابن عطية رَحِمَهُ اللهُ: «وكان جِلَّةً من السلف كسعيد بن المسيب، وعامر

الشعبي، وغيرهما، يعظمون تفسير القرآن، ويتوقفون عنه تورعاً واحتياطاً لأنفسهم، مع إدراكهم، وتقدمهم^(١).

وقال أبو بكر بن الأنباري رحمته الله: «وقد كان الأئمة من السلف الماضي يتورعون عن تفسير المشكل من القرآن، فبعض يُقدّر أنّ الذي يفسّره لا يوافق مراد الله ﷻ، فيحجم عن القول، وبعض يشفق من أن يجعل في التفسير إماماً يبنى على مذهبه، ويقتفى على طريقه. فلعل متأخراً يفسر حرفاً برأيه، ويخطئ فيه، ويقول: إمامي في تفسير القرآن بالرأى: فلان الإمام من السلف.

وعن أبي مليكة قال: سئل أبو بكر الصديق رضي الله عنه في تفسير حرف من القرآن فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، وأين أذهب، وكيف أصنع إذا قلت في حرف من كتاب الله بغير ما أراد الله تبارك وتعالى؟»^(٢).

وقوله: **(فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعاً فلا حرج عليه)**؛ لأنّ فهم معاني كلام الله جلّ وعلا مبني على العلم باللغة والشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ

(١) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»: (١/٤١).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (١/٣٤).

ولا أهل العلم والإيمان جميعهم وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس وهذا لا ريب فيه»^(١).

وقال النووي رحمته الله: «فمن كان أهلاً للتفسير جامعاً للأدوات التي يُعرف بها معناه وغلب على ظنه المراد فَسَّرَهُ إن كان مما يدرك بالاجتهاد كالمعاني والأحكام الجلية والخفية والعموم والخصوص والإعراب وغير ذلك، وإن كان مما لا يدرك بالاجتهاد كالأمر التي طريقها النقل وتفسير الألفاظ اللغوية، فلا يجوز الكلام فيه إلا بنقل صحيح من جهة المعتمدين من أهله، وأما من كان ليس من أهله لكونه غير جامع لأدواته فحرام عليه التفسير، لكن له أن ينقل التفسير عن المعتمدين من أهله»^(٢).

والكلام في التفسير مع الجهل باللغة والشرع يفضي إلى المقالات الفاسدة.

ومن صور ذلك ما نبّه عليه الشيخ محمد رشيد رضا رحمته الله بقوله: «ومن الجهل باللغة والشرع احتجاج بعض المتصوفة بالآية: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، على شرعية ذكر الله تعالى بالأسماء المفردة كتكرار لفظ: (الله، الله) وغيره من الأسماء الحسنى، وهم يكررون هذه الأسماء ساكنة لأنها ليست كلاماً مفيداً والاسم الكريم في الآية مرفوع بإجماع القراء لأنه جملةٌ حُذِفَ أحدُ جزأَيها لقريئة السؤال التي هي جوابه كما علمت»^(٣).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٨٥/١٣).

(٢) «التيبان في آداب حملة القرآن»: (١٦٥-١٦٦).

(٣) «تفسير المنار»: (٥١٦/٧).

(ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتَيَّبُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [الأنعام: ١٨٧]، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار»^(١)).

قال ابن وضاح رحمته الله، وسئل سحنون رحمته الله، أيسع العالم أن يقول: لا أدري فيما يدري؟ فقال: «أما ما فيه كتاب الله قائم أو سنة ثابتة فلا يسعه ذلك وأما ما كان من هذا الرأي فإنه يسعه ذلك؛ لأنه لا يدري أمصيب هو أم مخطئ»^(٢).

وجواب العالم عن ما يُسأل عنه مما يعلمه مقيّد بعدم ترتّب مفسدة على الجواب، فإن كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما سأل عنه وخاف المسئول من ترتّب فتنة على إجابته فله أن لا يجيبه ترجيحاً لدفع أعلى المفسدتين^(٣).

وهذا الادب نبّه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بقوله: «فإن كثيراً من العلم يضر أكثر الخلق، ولا ينتفعون به، فمخاطبتهم به مضرّة بلا منفعة، وقد سأل رجل ابن عباس رضي الله عنهما عن تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الأنعام: ١٢] فلم يجبه، وقال:

(١) رواه أبو داود برقم: (٣٥٥٨)، والترمذي برقم: (٢٦٤٩)، وابن ماجه برقم:

(٢٦٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: (٦٢٨٤).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر: (٧٥٨/١).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: (١٥٨/٤).

ما يمنعك أني لو أخبرتك بتفسيرها لكفرت؟ وكفرك بها تكذيبك بها»^(١).

(وقال ابن جرير: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا مؤمل، حدثنا
سفيان عن أبي الزناد^(٢) **قال: قال ابن عباس** ﷺ **: التفسير على أربعة**
أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها)، وهو ما كان واضحاً معلوماً في
لغة العرب مثل معنى: الكهف والعرش والسرر ومنسودة والطلع
وما أشبه ذلك^(٣)**، (وتفسير لا يعذر أحد بجهالته)، وهو: تفسير ما يجب**
اعتقاده أو العمل به، كتفسير قوله تعالى: ﴿أَقِمُْوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]،
فيجب علينا أن نعرف معنى إقامة الصلاة التي أمرنا بها. وكذلك ما يجب
علينا اعتقاده كالإيمان بالرسول ونحوهم، فإنه لا يعذر أحد بجهالته^(٤)**،**
(وتفسير يعلمه العلماء)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ **: «ويتضمن**
الأنواع التي لا تعلم بمجرد اللغة كالأسماء الشرعية ويتضمن أعيان
المسميات وأنواعها التي يفتقر دخولها في المسمى إلى اجتهاد
العلماء»^(٥)**، ويدخل في ذلك معرفة العام والخاص والمطلق والمقيد**
والناسخ والمنسوخ وما يتعلق بذلك من الأحكام، فإنَّ هذا ليس كل أحد
يعرفه، وليس واجباً على كل أحد بل هو فرض كفاية^(٦)**، (وتفسير**

(١) انظر: «جواب الاعتراضات المصرية علي الفتيا الحموية» ص: (١٥٩).

(٢) عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه، مات سنة ١٣٠هـ، وقيل بعدها. انظر: «تقريب التهذيب»، ص: (٣٠٢).

(٣) انظر: «شرح مقدمة التفسير» لابن عثيمين ص: (١٥٠).

(٤) انظر: «شرح مقدمة التفسير» لابن عثيمين ص: (١٥٠).

(٥) «الرد على المنطقيين» ص: (٥٤).

(٦) انظر: «شرح مقدمة التفسير» لابن عثيمين ص: (١٥٠).

لا يعلمه إلا الله^(١)، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أمثلة على ذلك فقال: «وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التَّحْكُمَاتُ: ١٧]، وقال النبي ﷺ: «يقول الله: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»^(٢)، وكذلك عِلْمُ الساعة ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه»^(٣)، فهذا من ادعى علمه فإنه كاذب، لأنه لا يعلمه إلا الله^(٤).

(والله سبحانه وتعالى أعلم)، خَتَمَ المؤلفُ رَسَالَتَهُ بِخَتَامٍ حَسَنٍ، فَإِنَّ مِنَ الْمَحْسِّنَاتِ الْمَعْنَوِيَةِ الْمَعْلُومَةِ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ، بَرَاعَةَ الْاِخْتِتَامِ الَّتِي يَنْتَظِمُ فِي جُمْلَةٍ مَعَانِيهَا: الْإِتْيَانُ بِكَلَامٍ مُّشْعِرٍ لِلانْتِهَاءِ، فَقَدْ خَتَمَ رَسَالَتَهُ بِرَدِّ الْعِلْمِ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى حَسَنِ أَدَبِهِ مَعَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِي الْعِلْمِ الشَّامِلِ بِالْكُلِّيَّاتِ وَالْجَزْئِيَّاتِ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَعِلْمُ اللَّهِ ﷻ فَوْقَ عِلْمِهِ، وَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُفُ: ٧٦]: «يَكُونُ هَذَا أَعْلَمُ مِنْ هَذَا، وَهَذَا أَعْلَمُ مِنْ هَذَا، وَاللَّهُ فَوْقَ كُلِّ عَالِمٍ»^(٥).

وقد نقل النووي رَحِمَهُ اللهُ من جملة آداب الفتوى قولَ الصَّيْمَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ:

(١) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن»: (١/٧٤).

(٢) رواه البخاري برقم: (٣٢٤٤)، ومسلم، برقم: (٢٨٢٤).

(٣) «الفتوى الحموية الكبرى» ص: (٢٩٢).

(٤) انظر: «شرح مقدمة التفسير» لابن عثيمين ص: (١٥٠).

(٥) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير: (٤/٤٠٢).

«ولا يَدْعُ خَتَمَ جوابه بقوله: وبالله التوفيق، أو: والله أعلم، أو: والله الموفق»^(١).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

تم الفراغ من الشرح

يوم الأربعاء ١٧/رمضان/١٤٤٠هـ.

(١) «المجموع»: (١/٤٩).

فهرست المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- ١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٢- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٣- أحكام القرآن، لابن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٤- أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، دار رمادى للنشر - دار ابن حزم - الدمام - بيروت - ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاکر توفیق العاروري.
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي، (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.
- ٦- أخبار الأمراء والملوك السلجوقية، لصدر الدين علي بن ناصر الحسيني، تحقيق د. محمد نور الدين، دار إقرأ، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.
- ٧- اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٨- اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق، لمحمد صالح سليمان، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٩- اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه، لأحمد بن محمد الشرقاوي، بحث محكم ومنشور بحولية كلية أصول الدين والدعوة بجامعة الأزهر، عدد: (١٨)، سنة: (١٤٢٦هـ).

١٠- أدب الاختلاف، د. صالح بن عبد الله بن حميد، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ.

١١- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، للشوكانى، (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدرى، دار الفكر ببيروت، سنة النشر: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلى القزوينى، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.

١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألبانى، (ت: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامى - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤- أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم د. عبد الله الوهيبي، طبع ضمن «مجلة البحوث الإسلامية»: العدد: (٣٨).

١٥- أسباب نزول القرآن، لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدى، النيسابورى، الشافعى، (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٦- الاستذكار، لابن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

- ١٧- الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير - قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١٨- الاستقامة، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- ١٩- الاستنباط عند القاضي البيضاوي من خلال تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل، د. يوسف السلمي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، ١٤٣٣هـ.
- ٢٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد الير القرطبي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٢١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي.
- ٢٢- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة، (ت: ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة، الطبعة: الرابعة.
- ٢٣- إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، للشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٤- الأسماء والصفات، للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- ٢٥- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لذكرى بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، (ت: ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
- ٢٦- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم المصري، (ت: ٩٧٠هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٢٧- الأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ٢٨- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ٢٩- أصل الاعتقاد، لعمر بن سليمان الأشقر، الدار السلفية - الكويت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.
- ٣٠- أصل الشيعة وأصولها، لمحمد حسين آل كاشف الغطاء، قدم له مرتضى العسكري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الرابعة: ١٤٠٢هـ.
- ٣١- أصل صفة صلاة النبي ﷺ، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٣٢- أصول التفسير وقواعده، لخالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، سنة النشر: ١٩٨٦م.
- ٣٣- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- ٣٤- أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهله، عياض بن نامي بن عوض السلمي، دار التدمرية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- ٣٥- أصول الفقه عند الصحابة عليهم السلام، لعبد العزيز بن محمد العويد، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، سنة النشر: ١٤٣٢هـ.
- ٣٦- أصول الفقه، لعبد الوهاب، مكتبة الدعوة، شباب الأزهر، عن الطبعة الثامنة لدار القلم.
- ٣٧- أصول في التفسير، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، أشرف على تحقيقه: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، الناشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٣٨- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٣٩- الأصول من علم الأصول، للشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة: الرابعة، ١٤٣٠هـ.
- ٤٠- الأصول والفروع حقيقتهما والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما، تأليف: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار كنوز إشبيلية، سنة النشر: ١٤٢٦هـ.
- ٤١- أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، لمصطفى بن محمد مصطفى، نشر المكتبة الشاملة ١٤٢٤هـ.
- ٤٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، (ت: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٤٣- أطوار الاجتهاد الفقهي د^٠ عبد الله الزايد، طُبع ضمن «مجلة البحوث الإسلامية» العدد: (١٥).
- ٤٤- إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٥- الاعتصام، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى -

مصر.

٤٦- الإعجاز العلمي إلى أين؟ مقالات تقويمية للإعجاز العلمي، تأليف:

مسعود بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية،

١٤٣٣هـ.

٤٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن

يونس المرادي النحوي، (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل

إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:

الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٨- الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، لعمر بن علي بن موسى بن خليل

البغداديّ الأزجيّ البزّار، سراج الدين أبو حفص، (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: زهير

الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٤٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)،

قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في

التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة

العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٠- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي

الدمشقي، (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار -

مايو ٢٠٠٢م.

٥١- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن

أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٥هـ،

الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي.

٥٢- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي.

٥٣- الأقوال الشاذة في التفسير نشأتها وأسبابها وآثارها، د. عبد الرحمن بن صالح بن سليمان الدهش، مجلة الحكمة، سنة النشر: ١٤٢٥هـ.

٥٤- الإكليل في المتشابه والتأويل، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ت: ٧٢٨هـ)، خرّج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاته، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر.

٥٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين، (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٦- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس المطلببي القرشي المكي، (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٧- أمالي الطوسي، تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الطبعة: الثانية ١٤٠١هـ.

٥٨- الأمثال في القرآن، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، مكتبة الصحابة - مصر- طنطا، تحقيق: أبو حذيفة إبراهيم بن محمد، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٩- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ت: ٧٢٨هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

- ٦٠- إنباء الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
- ٦١- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني الشافعي، (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٦٢- الانتصار لأصحاب الحديث، لأبي المظفر السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٦٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٦٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤١٨هـ.
- ٦٥- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٦٦- إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، تأليف: صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفألاني المالكي، (ت: ١٢١٨هـ)، دار المعرفة - بيروت.

٦٧- الإيمان، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٦٨- بحار الأنوار، لمحمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء - بيروت.

٦٩- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، دار الكتاب الإسلامي.

٧٠- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٧١- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٧٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، (ت: ٥٩٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٧٣- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف - بيروت. عام النشر: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٧٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٥- بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.

- ٧٦- بدع التفاسير في الماضي والحاضر، د. رمزي نعناعة، طبعة: وزارة الأوقاف الأردنية.
- ٧٧- البرهان في تفسير القرآن، لهاشم بن سليمان الحسيني البحراني، المطبعة العلمية، قم، إيران، ١٣٩٣هـ.
- ٧٨- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٧٩- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٨٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.
- ٨١- البلاغة العربية، لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي، (ت: ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٨٢- البلاغة الميسرة، د. عبد العزيز بن علي الحربي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.
- ٨٣- بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٨٤- بيان فضل علم السلف على علم الخلف، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت: ٧٩٥هـ)، دار الصميعي، الطبعة: الثانية، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٨٥- البيان في عدّ آي القرآن، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، الناشر: مركز المخطوطات والتراث - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٨٦- بيان مذهب الباطنية وبطلانه، تأليف: محمد بن الحسن الديلمي، عنى بتصحيحه ر- شدو طمان، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، المكتبة الامدادية، مكة المكرمة.

٨٧- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٨٨- تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، (ت: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتاب العربي - لبنان- بيروت - ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

٩٠- تاريخ الترك في آسيا الوسطى، لبارتولد ترجمة أحمد السعيد، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

٩١- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، (ت: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩٢- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣- تاريخ خليفة بن خياط، لخليفة بن خياط الليثي العصفري، دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت - ١٣٩٧هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.

٩٤- تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد ابن الحسن الجذامي النباهي المالقي الأندلسي، (ت: نحو ٧٩٢هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩٥- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

٩٦- تأويل القرآن الكريم ومذاهب الفرق فيه، لمحمد بديع موسى، دار الأعلام.

٩٧- التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: محمد الحجار، الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٩٨- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطوسي، المطبعة العلمية في النجف، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٩٩- التبيان في تفسير غريب القرآن، لأحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبي العباس، شهاب الدين، ابن الهائم، (ت: ٨١٥هـ)، تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.

١٠٠- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد الشُّلبي، (ت: ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.

١٠١- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠٢- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

١٠٣- تحريم آلات الطرب، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة الريان بيروت، لبنان - دار الصديق، الجبيل، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٠٤- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٥- تخریج العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، (ت: ٣٢١هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

١٠٦- تدبر القرآن الكريم المصطلح والوسائل والغاية، بحث من إعداد: عبد الله موسى أبو المجد، الأستاذ المشارك بجامعة الأزهر وجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٤هـ.

- ١٠٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طبعة.
- ١٠٨- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٠٩- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١١٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م، الطبعة: الأولى.
- ١١١- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ.
- ١١٢- ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، عرض ودراسة، تأليف: غانم بن عبد الله بن سليمان الغانم، قدم له: أ. د. بدر بن ناصر البدر، دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠هـ.
- ١١٣- التسعينية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١١٤- تسهيل الفرائض، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة: ١٤٢٧هـ.

- ١١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجباني، أبي عبد الله، جمال الدين، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ١١٦- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي، (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
- ١١٧- التصوف الاسلامي بين الدين والفلسفة، د. ابراهيم هلال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- ١١٨- تعجيل الندي بشرح قطر الندي، تأليف: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.
- ١١٩- التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٢٠- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١٢١- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٢٢- تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة، د. محمد بن عبد الله بن علي الخضير، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.

١٢٣- تفسير التستري، لأبي محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري، (ت: ٢٨٣هـ)، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.

١٢٤- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، (ت: ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠م.

١٢٥- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٢٦- تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ.

١٢٧- تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم.

١٢٨- تفسير القرآن، لعبد الله بن محمد رضا العلوي الحسيني، دار الكتب المصرية.

١٢٩- تفسير اللباب، لابن عادل، لحفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، (ت: بعد سنة ٨٨٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٠- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٣١- التفسير المنسوب لابن عربي، الطبعة الأميرية سنة ١٢٨٣هـ.

- ١٣٢- التفسير النبوي مُقَدِّمَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ مَعَ دَرَاةٍ حَدِيثِيَّةٍ لِأَحَادِيثِ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ الصَّرِيحِ، تأليف: خالد بن عبد العزيز الباتلي، أصل الكتاب: دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- ١٣٣- التفسير بالرأي مفهومه حكمه أنواعه، أ. د. مساعد الطيار، بحث منشور في مجلة البيان، العدد: (١٢٦).
- ١٣٤- تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، (ت: ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ.
- ١٣٥- تفسير نور الثقلين، للحويزي، تصحيح وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: (١٤١٥-١٩٩٥)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت - لبنان، بتقديم محسن الأمين العالمي.
- ١٣٦- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد السيد حسين الذهبي، (ت: ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ١٣٧- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٣٨- تلبيس إبليس، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥-١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. السيد الجميلي.
- ١٣٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.

١٤٠- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ)، دار الراية، الطبعة: الخامسة.

١٤١- التمهيد لقواعد التوحيد، لمحمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٩٩٥م، تحقيق: عبد المجيد التركي.

١٤٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

١٤٣- تناوب حروف الجر في لغة القرآن، د. محمد حسن عواد، مطبعة الشرق، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٤٤- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، نشر: السيد عزت العطار الحسيني، مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية ١٣٦٨هـ.

١٤٥- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، (ت: ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف- عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٤٦- التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٤٧- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ١٤٨- تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤-١٩٨٤، الطبعة: الأولى.
- ١٤٩- تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- ١٥٠- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبي منصور، (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٥١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ١٥٢- توضيح أصول الفقه على منهج أهل الحديث، لزكريا بن غلام قادر الباكستاني، دار الخراز الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ١٥٣- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأخير، (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ١٥٤- توضيح المنطق أسئلة وأجوبة، لسعيد بن عبد الله المدلوح، مؤسسة المنار، طبعة: ١٤١٧هـ.
- ١٥٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- ١٥٦- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٥٧- التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، (ت: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٥٨- التيسير في أحاديث التفسير، لمحمد المكي الناصري، (ت: ١٤١٤هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٥٩- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي الجمالي الحنفي، (ت: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- ١٦٠- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ)، غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٦١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.
- ١٦٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ١٦٣- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٦٤- الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

١٦٥- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت ودار الأفاق الجديدة - بيروت.

١٦٦- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٦٧- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، الطبعة: السابعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس.

١٦٨- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨هـ.

١٦٩- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٧٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.

- ١٧١- جامع لطائف التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن محمد القماش، من منشورات مكتبة مشكاة الإسلامية.
- ١٧٢- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.
- ١٧٣- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، دار العروبة - الكويت - ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط.
- ١٧٤- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن، علم الدين السخاوي، (ت: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١٧٥- جمع الوسائل في شرح الشمائل، لعلي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري، (ت: ١٠١٤هـ)، المطبعة الشرفية - مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته.
- ١٧٦- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ١٧٧- جواب الاعتراضات المصرية علي الفتيا الحموية، منظمة المؤتمر الإسلامي - مجمع الفقه الإسلامي - جدة، مطبوعات المجمع، آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال (١٦)، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس.

- ١٧٨- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: دار المعرفة - المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ١٧٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي، (ت: ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي.
- ١٨٠- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، مطبعة المدني، القاهرة.
- ١٨١- حاشية الرحبية في علم الفرائض، بقلم: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي، (ت: ١٣٩٢هـ)، بدون ناشر، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠هـ.
- ١٨٢- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، لمحمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت: ١١٣٨هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ١٨٣- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٨٤- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.
- ١٨٥- حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني وحاشية المحقق السيد الشريف الجرجاني على شرح القاضي عضد الملة والدين المختصر المنتهي الأصولي، لابن حاجب جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت سنة النشر: ١٩٨٣م.

- ١٨٦- الحاشية على الكشاف، لأبي الحسن علي بن محمد الشريف الجرجاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، طبعة: ١٣٨٥هـ.
- ١٨٧- حاشية مقدمة التفسير (المقدمة والحاشية كلاهما للشيخ ابن قاسم، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي، (ت: ١٣٩٢هـ)، بدون ناشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١٨٨- حاشيتا قلوبوي وعميرة، لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ١٨٩- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السنة، (ت: ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية - السعودية - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١٩٠- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي، (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٩١- الحسنة والسيئة، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٩٢- حقائق التفسير، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق سيد عمران، دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ١٩٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة.

- ١٩٤- الحوادث والبدع، لمحمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهرى الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٩٥- خبر الواحد وحجته، لأحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ١٩٦- خصائص مسند الإمام أحمد، لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبي موسى، (ت: ٥٨١هـ)، مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١٩٧- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودي الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٩٨- الخلاصة في معرفة الحديث، للحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ١٩٩- خلق أفعال العباد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.
- ٢٠٠- الخوارج أول فرقة في تاريخ الإسلام مناهجهم وأصولهم وسماتهم قديمًا وحديثًا، للدكتور، ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٠١- الدر الثمين والمورد المعين (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)، لمحمد بن أحمد ميارة المالكي، تحقيق: عبد الله المنشاوي، دار الحديث القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٠٢- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، لمحمد بن علي بن محمد الحِصْنِي المعروف بعلاء الدين الحِصْكَفِي الحنفي، (ت: ١٠٨٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٠٣- الدر المنثور، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣م.

٢٠٤- درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، لتقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن.

٢٠٥- دراسات في علوم القرآن الكريم، تأليف: أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة: الثانية عشرة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٠٦- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، (ت: ١٣٩٣هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز - جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٠٧- دلائل النبوة، للبيهقي، دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ.

٢٠٨- ديوان الأعشى، لميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس (ت: ٦٢٩م)، كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة.

٢٠٩- الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

٢١٠- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: (١٤٠٣-١٩٨٣م)، دار الأضواء، بيروت-لبنان

٢١١- راحة العقل، لأحمد حميد الدين الكرمانلي الإسماعيلي، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١٢- رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويّه، (ت: ٤٢٨هـ) تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢١٣- رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢١٤- الرد على البكري، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ت: ٧٢٨هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، تحقيق: محمد علي عجال.

٢١٥- الرد على المنطقيين، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ت: ٧٢٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- ٢١٦- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسن بن إدريس الشهير بـ الكتاني، (ت: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢١٧- رسالة في الفقه الميسر، أ. د صالح بن غانم بن عبد الله بن سليمان بن علي السدلان، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٢١٨- رسالة نواقض الإسلام، للشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي، من مجموعة التوحيد، مكتبة المؤيد طبعة: ١٤١٣هـ.
- ٢١٩- الرسالة، لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، دار النشر: - القاهرة - ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- ٢٢٠- رسائل ابن حزم الأندلسي، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ٢٢١- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، سنة: ١٤٠٣هـ.
- ٢٢٢- روح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبي الفداء، (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٢٢٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٢٤- الرَّوضُ الْبَاسِمُ فِي الذَّبِّ عَنْ سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وعليه حواشٍ لجماعةٍ من العلماء منهم الأمير الصنعاني)، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبي عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، (ت: ٨٤٠هـ)، تقديم: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٢٢٥- الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحيمري، (ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

٢٢٦- روضات الجنات، لمحمد باقر الخوانساري، (ت: ١٣١٥هـ)، طبعة إيران ١٣٠٧هـ.

٢٢٧- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٢٨- زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.

٢٢٩- زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٣٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٣١- الزهر اللطيف في مسالك التأليف، لقاسم القيسي، مطبعة الصباح - بغداد - ١٣٥٩هـ.

٢٣٢- سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، (ت: ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٣٣- السقيفة وفدك، للجوهري، تقديم وجمع وتحقيق: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: (١٤٢٣هـ-١٩٩٣م)، المطبعة: شركة الكتبي للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، شركة الكتبي للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٢٣٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٢٣٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٢٣٦- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، لعماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، دار الكتب المصرية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢٣٧- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي، (ت: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٣٨- السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٣٩- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢٤٠- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٤١- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٢٤٢- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.

٢٤٣- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٤٤- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبي بكر البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٤٥- السنن المتعلقة بالقرآن الكريم، د. أحمد بن عبد الله آل عبد الكريم، دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٤٦- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٤٧- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، لصالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، أبي الفضل، (ت: ٢٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

٢٤٨- السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، دار الجيل - بيروت - ١٤١١هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.

٢٤٩- السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة، وهو: مختصر لكتاب (الصواعق المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة)، مؤلف الأصل: نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، اختصره وشذبه: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الشناء الألوسي، (ت: ١٣٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور مجيد الخليفة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٥٠- الشامل في أصول الدين، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين، تحقيق د. علي سامي النشار، وفيصل بدير، وسهير محمد، دار المعارف بالأسكندرية عام ١٩٦٩م.

٢٥١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح، (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٥٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٥٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٢٥٤- شرح الأصول الخمسة، بتعليق أحمد بن الحسن بن أبي هاشم، وتحقيق وتقديم د. عبد الكريم عثمان، الطبعة: الأولى ١٣٨٤هـ، مطبعة الاستقلال الكبرى، مكتبة وهبة.

٢٥٥- شرح الرسالة التدمرية، لعبد الرحمن بن ناصر البراك، المصدر: كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة.

٢٥٦- شرح الرسالة التدمرية، لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، الطبعة: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٥٧- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ، الطبعة: الأولى.

٢٥٨- شرح السراجية، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، (ت: ٨١٤هـ) على كتاب الفرائض المشتهر باسم: السراجية تصنيف: محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجاوندي الحنفي، رتبّه وعلّق عليه: عبد المتعال الصعيدي مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، مطبعة الاعتماد بمصر.

٢٥٩- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيب، (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٦٠- شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٥هـ.

٢٦١- شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي، (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٦٢- شرح العقيدة الواسطية، لصالح بن فوزان الفوزان، من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة.

٢٦٣- شرح القصيدة النونية، الناظم: شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١ هـ)، الشارح: الدكتور محمد خليل هراس، (ت: ١٣٩٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٤١٥ هـ.

٢٦٤- شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢ هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.

٢٦٥- الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١ هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢-١٤٢٨ هـ.

٢٦٦- شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، (ت: ٦٨٤ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣ م.

٢٦٧- شرح سنن أبي داود، لعبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

٢٦٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَجَرِي القاهري الشافعي، (ت: ٨٨٩ هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٤ م.

٢٦٩- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢٧٠- شرح مختصر خليل للخرشي، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبي عبد الله، (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٧١- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، لمحمد بن عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا، الرُّومِي الكَرمانِي، الحنفِي، المشهور بابن المَلَك، (ت: ٨٥٤هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٢٧٢- شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، إعداد وتقديم: الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٧٣- شرح مقدمة التفسير لابن قاسم، شرح سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشري، اعتنى به: عبد المجيد بن غيث الغيث، وعبد العزيز بن محمد الصديقي، دار كنوز إشبيليا - الرياض - السعودية - ١٤٣٢هـ، الطبعة: الثانية.

٢٧٤- شرح مقدمة في أصول التفسير، للشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، الكتاب العاشر من برنامج مهمات العلم.

٢٧٥- شرح مقدمة في أصول التفسير، أ. د. محمد بن عمر بازمول، دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٦هـ.

٢٧٦- شرح منظومة القواعد والأصول لابن عثيمين، المصدر: كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة.

٢٧٧- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، (ت: ١٠١٤هـ)، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان، بيروت.

٢٧٨- شرح صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني، للشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، شريط صوتي.

٢٧٩- شروط الصلاة وأركانها وواجباتها، (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثالث)، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي، صالح بن محمد الحسن، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٨٠- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي.

٢٨١- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨هـ، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي.

٢٨٢- الشفاء، للحسين بن علي بن سينا، (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق: ألب قنواتي وآخرون، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

٢٨٣- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٨٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٨٥- صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

- ٢٨٦- صريح السنة، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي،
أبي جعفر الطبري، (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء
للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢٨٧- صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة، لعلوي بن عبد القادر
السَّاف، الدرر السنية - دار الهجرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
- ٢٨٨- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأبي عبد الله أحمد بن حمدان بن
شبيب بن حمدان النميري الحراني الحنبلي (ت: ٦٩٥هـ)، تحقيق: محمد
ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة،
١٣٩٧هـ.
- ٢٨٩- الصفدية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي،
(ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الثانية،
١٤٠٦هـ.
- ٢٩٠- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن
بشكوال، (ت: ٥٧٨هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار
الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- ٢٩١- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، لمحمد بن أبي بكر
بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن
محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة:
الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢٩٢- ضعيف سنن الترمذي، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة
المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٢٩٣- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأليف: محمد عبد العزيز النجار،
الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- ٢٩٤- طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٩٥- طبقات الحنابلة، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- ٢٩٦- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢٩٧- طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
- ٢٩٨- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ٢٩٩- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق - الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- ٣٠٠- طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله، (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: سوسنة ديفلد - فلز، دار مكتبة الحياة - بيروت، تاريخ النشر: ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
- ٣٠١- طبقات المفسرين العشرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٣٠٢- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٣هـ.

- ٣٠٣- طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف.
- ٣٠٤- طرق الكشف عن مقاصد الشارع، تأليف: الدكتور نعمان جعيم، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- ٣٠٥- ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة، لابن أبي عاصم، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ.
- ٣٠٦- العجائب في بيان الأسباب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي.
- ٣٠٧- عظمة القرآن وتعظيمه وأثره في النفوس في ضوء الكتاب والسنة - مفهوم، وعظمة، وأثر، وتدبر، وفضائل، وعلم، وعمل، وتعاهد، وآداب، وأخلاق، تأليف: د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مطبعة سفير، الرياض، توزيع: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.
- ٣٠٨- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكاتب العربي - بيروت.
- ٣٠٩- عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك، تأليف: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار المنهاج بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.
- ٣١٠- العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، (ت: ٣٢١هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

- ٣١١- العلم، لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٣١٢- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيهما، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٣١٣- علوم القرآن، د. نور الدين عتر، دار الخير، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣١٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣١٥- غاية المرام، لهاشم البحراني، تحقيق السيد على عاشور، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٣١٦- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، السنة: ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ٣١٧- غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد مكي، أبي العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفى (ت: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٣١٨- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت: ٥٧٨هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

- ٣١٩- الفتاوى الفقهية الكبرى، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس، (ت: ٩٧٤هـ)، جمعها: تلميذ ابن حجر الهيتمي، الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، (ت: ٩٨٢هـ)، المكتبة الإسلامية.
- ٣٢٠- الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- ٣٢١- الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ.
- ٣٢٢- فتاوى نور على الدرب، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، (ت: ١٤٢٠هـ)، جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ.
- ٣٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- ٣٢٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر - بيروت.
- ٣٢٥- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، الطبعة: الثانية، مطبعة محمد أمين دمج - بيروت - ١٣٩٤هـ.
- ٣٢٦- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٢٧- فتح رب العالمين في التعليق على منهج السالكين وتوضيح الفه في الدين، تعليق: خالد بن فلاح العازمي، دار الإمام مسلم بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ.

٣٢٨- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، لمحمد بن علان الصديقي الشافعي المكي، (ت: ١٠٥٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

٣٢٩- الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٣٠- الفرائض، لعبد الكريم بن محمد بن عبد العزيز اللاحم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٣١- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، (ت: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٣٣٢- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية جدة، الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ.

٣٣٣- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، د. محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٣٤- الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، (ت: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

٣٣٥- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش)، لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٣٦- فصل الخطاب في شرح (مسائل الجاهلية، التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية لمحمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ)، لأبي المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألويسي (ت: ١٣٤٢هـ)، تقديم وتعليق: علي بن مصطفى مخلوف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٣٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، (ت: ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٣٣٨- فصول في أصول التفسير، تأليف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.

٣٣٩- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٤٠- الفصول في مصطلح حديث الرسول، تأليف: حافظ ثناء الله الزاهدي، من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة.

٣٤١- فضائح الباطنية وفضائل المستظهيرية، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد علي قطب، مكتبة العصرية - بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٢٢هـ.

٣٤٢- فضائل القرآن، للقاسم بن سلام، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٤٣- فضل الاعتزال، للقاضي عبد الجبار، طبعة: الدار التونسية، ١٣٩٣هـ.

- ٣٤٤- فقه الأسماء الحسنی، أ. د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار التوحيد للنشر، بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٣٤٥- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، تأليف: مجموعة من المؤلفين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ.
- ٣٤٦- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، (ت: ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- ٣٤٧- الفقيه والمتفقه، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي - السعودية - ١٤٢١هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي.
- ٣٤٨- فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لابن نظام الدين الأنصاري، المصدر: موقع شبكة مشكاة الإسلامية.
- ٣٤٩- الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- ٣٥٠- الفوز الكبير في أصول التفسير، لأحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «ولي الله الدهلوي»، (ت: ١١٧٦هـ)، عَرَبَهُ من الفارسية: سلمان الحسيني النَّدوي، دار الصحوة - القاهرة، الطبعة: الثانية - ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- ٣٥١- القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، للدكتور سعدي أبو جيب، دار الفكر. دمشق - سورية، الطبعة: الثانية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ٣٥٢- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- ٣٥٣- القانون في الطب، للحسين بن عبد الله بن سينا، أبي علي، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس، (ت: ٤٢٨هـ)، وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي.
- ٣٥٤- القصاص والمذكرين، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ٣٥٥- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، (ت: ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣٥٦- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، للدكتور. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٣٥٧- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ٣٥٨- القواعد في الفقه الإسلامي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ٣٥٩- القول المختصر المبين في مناهج المفسرين، لأبي عبد الله محمد الحمود النجدي، دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣٦٠- القول المفيد على كتاب التوحيد، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، محرم ١٤٢٤هـ.

٣٦١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٦٢- الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، دار الأضواء - بيروت.

٣٦٣- الكافية، ضمن ثلاث رسائل إسماعيلية لعارف تامر الاسماعيللي.

٣٦٤- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٦٥- كتاب الألفاظ، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٣٦٦- كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، المملكة العربية السعودية- مكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية العربية السورية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٣٦٧- كتاب السير، لأبي إسحاق الفزاري، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤٠٨هـ.

٣٦٨- كتاب الضعفاء، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٦٩- كتاب العلم، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، تحقيق: صلاح الدين محمود، الناشر: مكتبة نور الهدى.

- ٣٧٠- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٧١- كتاب القدر، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستَفاض الفَرَّيَّابِي (ت: ٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٣٧٢- كتاب تفسير القرآن، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٩هـ)، قدم له الأستاذ الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، حققه وعلق عليه الدكتور: سعد بن محمد السعد، دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٣٧٣- الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويوه، (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٣٧٤- كشف القناع عن متن الاقتناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، (ت: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
- ٣٧٥- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ٣٧٦- كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٣٧٧- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، (ت: ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ٣٧٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، (ت: ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، عام النشر: ١٣٥١هـ.
- ٣٧٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- ٣٨٠- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي.
- ٣٨١- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٣٨٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي، (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٨٣- الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية، لعبد العزيز بن محمد السلطان، من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة.
- ٣٨٤- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٣٨٥- لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن، (ت: ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٨٦- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

٣٨٧- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦-١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.

٣٨٨- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، لمحمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة: ١٩، ١٤٢٠هـ.

٣٨٩- اللمع في أصول الفقه، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣م- ١٤٢٤هـ.

٣٩٠- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية، لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، الطبعة: الثانية - ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٩١- مبارك الأزهار في شرح مشارق الأنوار، تأليف: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن ملك، (ت: ٨٠١هـ)، دراسة وتحقيق من بداية الباب الثالث إلى نهاية الباب السابع، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية أصول الدين لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة أصول الدين تخصص حديث نبوي، من الطالب: ماهر طاهر إسماعيل البرزنجي، مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث.

٣٩٢- متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق: عدنان زرزور، دار التراث.

- ٣٩٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد، (ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.
- ٣٩٤- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١هـ.
- ٣٩٥- مجالس الموحدين في أصول الدين، لمحمد صادق الطبطبائي، طبعة ١٣١٨هـ.
- ٣٩٦- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، تأليف: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: ١٤٢٦هـ.
- ٣٩٧- مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
- ٣٩٨- مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، العدد: (٢٤/٢٦٨).
- ٣٩٩- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، (ت: ١٠٧٨هـ)، خرج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، مكان النشر: لبنان- بيروت.
- ٤٠٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت - ١٤١٢هـ.
- ٤٠١- مجمع الضمانات في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، لأبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي، (ت: ١٠٣٠هـ)، تحقيق: أ. د. محمد أحمد سراح وأ. د علي جمعة محمد، دار السلام.

٤٠٢- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني، (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٠٣- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.

٤٠٤- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، (ت: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣هـ.

٤٠٥- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، للشيخ عبد العزيز بن باز، (ت: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

٤٠٦- محاضرات في علوم القرآن، لأبي عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فرج الناصري التكريتي، الناشر: دار عمار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤٠٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٤٠٨- المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٠٩- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لمحمود بن أحمد بن الصدر الشهيد النجاري برهان الدين مازة، دار إحياء التراث العربي.

- ٤١٠- مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٤١١- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٤١٢- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلي، دار ابن القيم - الدمام - السعودية - ١٤٠٦-١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- ٤١٣- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٤١٤- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٤١٥- المدارس النحوية، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
- ٤١٦- المدخل إلى دراسة علوم الحديث، لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤١٧- المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية.

٤١٨- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، (ت: ١٣٤٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.

٤١٩- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، لعبد الرحمن السيد. دار المعارف، القاهرة.

٤٢٠- المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، (ت: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤٢١- مذكرة في أصول الفقه، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، (ت: ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١م.

٤٢٢- مذكرة في علم الأصول، لمحمد حسن الطودي، دار الظاهرية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ.

٤٢٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

٤٢٤- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٢٥- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي، تأليف:
د. عبد الرزاق حسين أحمد، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، سنة النشر:
١٤٣٣هـ

٤٢٦- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، لتقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني، (ت: ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على
نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، (ت: ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى،
١٤١٨هـ.

٤٢٧- المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي
الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة،
بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٢٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني،
طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤٢٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني،
مؤسسة قرطبة - مصر.

٤٣٠- مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي،
أبي القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي،
الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٣١- المسودة في أصول الفقه، تأليف: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد:
مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب،: عبد الحلیم
بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)]،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٤٣٢- مشكاة المصابيح، تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري،
أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين
الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥م.

٤٣٣- مَصَاعِدُ النَّظَرِ لِلإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السُّورِ، وَيُسَمَّى: «الْمَقْصِدُ الْأَسْمَى فِي مُطَابَقَةِ اسْمِ كُلِّ سُورَةٍ لِلْمُسَمَّى»، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٤٣٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.

٤٣٥- مصطلحات في كتب العقائد، تأليف: محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، درا بن خزيمة، الطبعة: الأولى.

٤٣٦- مُصَنَّف ابْن أَبِي شَيْبَةَ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ العَبْسِي الكُوفِي، (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة.

٤٣٧- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٤٣٨- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي، (ت: ١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٣٩- المعالم الأثرية في السنة والسيرة، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية - دمشق- بيروت. الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

٤٤٠- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٤١- معالم السنن، حمد الخطابي، المكتبة العلمية، الثانية ١٤٠١هـ.

٤٤٢- المعتزلة، زهدي جار الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

السادسة ١٤١٠هـ.

٤٤٣- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، تأليف: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٤٤- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ-١٩٩١م، الطبعة: الأولى

٤٤٥- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان - ١٣٩٩هـ.

٤٤٦- معجم الغني الزاهر، لعبد الغني أبو العزم، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠١٣م.

٤٤٧- معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ«قم»، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٤٨- المُعْجَمُ الكَبِيرُ، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

٤٤٩- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت: ١٤٢٤هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٥٠- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، لعادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

- ٤٥١- معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، لبكر بن عبد الله أبو زيد، (ت: ١٤٢٩هـ)، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٤٥٢- المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار)، دار الدعوة.
- ٤٥٣- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٤٥٤- معجم مصطلح الأصول (تعريفات لغوية - شروحات لكتب الأصول - نبذات تاريخية)، تأليف: هيثم هلال، مراجعة وتوثيق: د. محمد التونجي، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر: ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ.
- ٤٥٥- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٤٥٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس.
- ٤٥٧- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٤٥٨- معيد النعم ومبيد النقم، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت: ٧٧١هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٤٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٤٦٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.

٤٦١- المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني - تحقيق مصطفى السقا ورفاقه - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٨٥هـ.

٤٦٢- المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٤٦٣- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٦٤- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.

٤٦٥- مقال: «ابن عطية وتفسيره المحرر الوجيز» لعمر الدباغ، طُبع ضمن: «مجلة دعوة الحق»، (العدد: ٣٠٥).

٤٦٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، (ت: ٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتز، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- ٤٦٧- مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عدنان زرزور، دار القرآن الكريم- بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ٤٦٨- مقدمة في الفلسفة العامة، د. يحيى هويدي، د. مصطفى حلمي- مجلة الدرة بالرياض. ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٤٦٩- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني.
- ٤٧٠- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ٤٧١- المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، تأليف: الدكتور محمد علي الحسن، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٤٧٢- مناقب الشافعي للبيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ٤٧٣- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، (ت: ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.
- ٤٧٤- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

٤٧٥- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٧٦- منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٧٧- المنصوب على نزع الخافض في القرآن، تأليف: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤٧٨- منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، تأليف: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ، (ت: ١٢٩٣هـ)، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة.

٤٧٩- منهاج السنة النبوية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

٤٨٠- منهاج القاصدين، لنجم الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن قدامة المقدسي، (ت: ٦٨٩هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ.

٤٨١- المنهاج الواضح للبلاغة، تأليف: حامد عونى، المكتبة الأزهرية للتراث.

٤٨٢- منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع، تأليف: سليمان بن سحمان النجدي، (ت: ١٣٤٩هـ)، تحقيق: عبد السلام بن برجس العبد الكريم، مكتبة الفرقان، الطبعة: الثالثة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٨٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، مكتبة الوراق- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٨٤- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان علي حسن، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

٤٨٥- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، تأليف: بشير علي عمر، وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٤٨٦- منهج المقال، مجلة المجمع العلمي العربي.

٤٨٧- منهجية التفسير، رسالة للدكتور مساعد الطيار، وهو عبارة عن شريط مفرغ في: (٣٤ صفحة).

٤٨٨- المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ الْمُقَارَنِ، (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)، تأليف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٨٩- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ، (ت: ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٩٠- الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٩١- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعِينِي المَالِكِي، (ت: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٩٢- موسوعة التفسير قبل عهد التدوين، تأليف: محمد عمر الحاجي، دار المكتبي - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

- ٤٩٣- موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، تأليف: أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة- المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٤٩٤- الموسوعة القرآنية المتخصصة، تأليف: مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٤٩٥- مُوسُوعَةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ، لمحمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٤٩٦- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني.
- ٤٩٧- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٦م.
- ٤٩٨- الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: توفيق حمدان.
- ٤٩٩- الموطأ، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- ٥٠٠- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضًا ونقدًا، د. سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٥٠١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- ٥٠٢- الميسر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف شهاب الدين التوريشي، (ت: ٦٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٥٠٣- النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، لمحمد بن عبد الله دراز، (ت: ١٣٧٧هـ)، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: أ. د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة: طبعة مزيده ومحقة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٥٠٤- النبوات، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (ت: ٧٢٨هـ)،، المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٨٦هـ.
- ٥٠٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، (ت: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- ٥٠٦- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٠٧- النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهَذَّبِ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركبي، أبي عبد الله، المعروف ببطلال، (ت: ٦٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، عام النشر: ١٩٨٨م.

٥٠٨- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، دار صادر - بيروت - ١٣٨٨هـ، تحقيق: د. إحسان عباس.

٥٠٩- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، (ت: ٢٨٠هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥١٠- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥١١- النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٥١٢- نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، (ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٥هـ.

٥١٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

- ٥١٤- نهج البلاغة: المنسوب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، دار الأندلس - بيروت.
- ٥١٥- نهج المسترشدين، للحسن بن يوسف الحلبي، تحقيق: أحمد الحسيني، هادي اليوسفي، مجمع الذخائر الإسلامية، قم - إيران.
- ٥١٦- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تأليف: أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي أبي نصر، دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي.
- ٥١٧- هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٣٧٩هـ.
- ٥١٨- الوافي بالوفيات، لصالح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- ٥١٩- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للزحيلي. للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٥٢٠- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٥٢١- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.
- ٥٢٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، دار الثقافة - لبنان، تحقيق: إحسان عباس.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمَةُ الشَّرَح	٥
التعريف بالرسالة	١٠
المطلب الأول: اسم الرسالة ونسبتها للمؤلف	١٠
سببُ تأليفها وموضوعها	١٢
وصف منهجه وأسلوبه فيها	١٢
المطلب الثاني: القيمة العلمية للرسالة، واستفادة أهل العلم منها بالنقل عنها، وبشرحها	١٦
المطلب الثالث: مصادر الرسالة	٢٠
فصل في أن النبي ﷺ يبين لأصحابه معاني القرآن	٩٨
قلة النزاع بين الصحابة في التفسير	١٢٢
التابعون تلقوا التفسير عن الصحابة	١٣٢
فصل في اختلاف السلف في التفسير وأنه اختلاف تنوع	١٤٠
الصنف الأول من أصناف اختلافهم	١٤٤
الصنف الثاني من هذا الاختلاف	١٧٤
سبب النزول وأثره في ذلك	١٩٦
قول الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا	٢٠٢
وجه آخر من وجوه الاختلاف بين الصحابة	٢١٠
وجه رابع من وجوه الاختلاف بينهم	٢٢٠
جملة عامة أسباب الاختلاف	٢٣٥
فصل في نوعي الاختلاف في التفسير	٢٥٢

النوع الأول: الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل	٢٥٤
من المنقول ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف	٢٥٥
عامة ما لا يمكن الجزم بصحته منه لا فائدة فيه	٢٥٥
موقفنا مما ينقل عن أهل الكتاب	٢٥٨
أكثر المنقول في التفسير كالمنقول في المغازي والملاحم	٢٦٥
أعلم الناس بالمغازي	٢٧٠
أعلم الناس بالتفسير	٢٧١
متى تكون الأحاديث المرسلة صحيحة	٢٧٧
متى يمتنع في الحديث الغلط والكذب	٢٨٠
القطع بأن جمهور ما في البخاري ومسلم قاله النبي	٢٩٣
متى يوجب خبر الواحد العلم؟	٢٩٧
الأحاديث التي تكتب للشواهد والاعتبار	٣١٢
علم علل الحديث	٣١٧
بعض الأحاديث التي غلط فيها الرواة	٣١٩
الرواية بين أرباب الكلام وبعض المحدثين	٣٢٦
أمارات الكذب والوضع في الحديث	٣٣١
الوضاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل	٣٣٢
رأي ابن تيمية في تفاسير الثعلبي والواحدي والبغوي	٣٣٥
بعض الموضوعات في كتب التفسير	٣٤٢
منزلة مجاهد في تفسير القرآن	٥١٠
أعلام المفسرين من التابعين	٥١١
متى تكون أقوال التابعين حجة في التفسير	٥١٥

الصفحة

الموضوع

٥١٩	تفسير القرآن بالرأي
٥٢١	تحريم القول في التفسير «بمجرد» الرأي
٥٢٩	التحقيق في الرأي المحرم والرأي الجائز
٥٣٠	الصحابة وغيرهم ينهون عن التفسير بغير علم
٥٣٣	توجيه بعض الآثار في ذلك بين الطبري وابن تيمية
٥٥١	فهرست المصادر والمراجع
٦١٧	فهرس المحتويات



الصف والتنسيق

مكتبة حسام الدين بن علي

+20118028756 - +966597687694